

٢١٧٤

د . م

درر الاحكام في شرح غرر الاحكام كلاهما ، لملا خسرو ،
محمد بن فراموز . ٨٥ هـ . بخط احمد بن عبد
الرحيم بن حسين بن سليمان سنة ٩٩٦ هـ .

ج (٢٢٠ ق) ٢٣ ص ١٤ × ٢١ سم

٥٧٠٣

نسخه جيده ، خطها تعليق حسن . طبع

الاعلام ٧ : ٢١٩ - الازهرية ٢ : ١٥٣

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح غرر الاحكام

OV. Y

باب خيار الشراء باب خيار الرقبة باب خيار العيب باب البيع
باب الاقالة باب المراجعة والتولية فصل في بيع العقار باب الرقبة
باب الاستحقاق باب السلم مسائل شتى باب الصرف تذييل كتاب
باب ما يكون الشفعة كتاب الرهن باب الرجوع عنها كتاب الاجارة
باب الاجارة الفسدة باب الاجير المشتك باب فسخ الاجارة مسائل شتى
كتاب العارية كتاب الوصية كتاب الوهن باب بيع رهن باب رهن بوضع
باب التصرف كتاب الغصب فصل غيب كتاب الاكراه كتاب الحجر كتاب المأوون
كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع باب الوكالة بالخصم باب عزل الوكيل
كتاب الكفالة فصل كفالة الرجلين كتاب الحوالة كتاب المضاربة باب ضارب
بلاذن كتاب الشركة كتاب المزارعة كتاب المساقاة كتاب الدعوى
باب التحالف فصل فيمن يكون خصما باب دعوى الرجلين باب دعوى النسب
فصل الاستبراء كتاب الاقرار باب الاستثناء باب قرار المريض فصل حرة اقرت
كتاب الشهادة باب القبول وعدمه باب الاختلاف باب الشهادة على
باب الرجوع كتاب الصلح كتاب القضاء باب كتاب القاضي مسائل شتى
كتاب العتمة كتاب الوصايا باب الوصية بالثلث باب العتق بالمرض
باب الوصية للاقارب باب الوصية بالكنى فصل وصايا الذمي باب الايصاء

ملكه المعالي
من السعد ولي الدين



تمليك في يد مدته الجارية صحت له نفاه البيع باطلا له كانه
 موقوفا وله نفاه بدون المحل ففي مقبوضا في يد على سوم الشراء
 وفي القيمة ولو ملك في يد البائع ملك عليه انفسه البيع وله في المشتري
 كانه البيع المطلق ويخرج المبيع عن ملك البائع بخيار المشتري بغير اذكار
 الخيار للمشتري فقط يخرج المبيع عن ملك البائع للمزوج البتة جانب
 بانتفاء الخيار فان ملك المبيع عنده لى المشتري ضمن الثمن فان اهلكه
 له عن مقدمه عيب سياتى ان اذا دخل عيب ثمنه المرقه واذا امتنع
 له عن العقد وتم فيلزم الثمن بخلافه اذا كان الخيار للبائع له الخيار
 اذا كان له ملكه والبيع موقوف كما فيلزم القيمة وله بملكه لى له
 بملك المشتري المبيع وقال بملكه له فيخرج عن ملك البائع فلو لم يدخل
 في ملك المشتري كان ملكا له ما كونه نظيره في الشراء وله ان الثمن يخرج
 عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه لا يجمع البدل ان في ملكه شخص واحد
 حكما للمعاوضة وله نظيره في الشراء ونزع هذا ان الخيار للمشتري نظرا
 للمشتري لانه فيوقف على المصالح فلو دخل في ملكه ربما كان عليه للم
 بان كان المبيع في يده فيعتق عليه لى له عدم ملكه المشتري المبيع
 فروع الا لو اشترى زوجته بقي النكاح لعدم ملكه المميز المزيل لم
 الثمان وطبها اى وطئ المشتري بالخيار زوجته جاز له طئها بالنكاح لا بملك
 المميز ليمتنع المرقه في البكره لا تعيب سياتى ان يبطل المرقه الثالث في بيع العتق
 عليه المدة لعدم الملك في ما والعقد مبن على اى له يعتق ايضا من شراء
 قاتل ان ملكه عتقا فهو عتق لعدم وقوع الشرط الحاسم فيضها المدة لا بعد
 من ان ستم اكله انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يشترط اولى ان ردت له
 المشتراة لى بالخيار على البائع فلا يبرأ عليه لم يملكها المشتري ليجوز للملك
 فيبيد المرقه والى اى ولدت في المدة بالنكاح لم يبرأ ولم يبرأ ان اشترى

المشتري

زوجته

زوجته بالخيار فولدت في ايام الخيار في يد البائع له تصير ام ولد المشتري فيملك المرقه وانما
 في يد البائع له انما لو ولدت في يد المشتري لم يبرأ البيع ويبطل الخيار له ان الولد عيب
 التام لى المبيع بالخيار بملكه على البائع ان قبض المشتري باذنه واورد عند
 اى عند البائع له ارتفاع القبض بالرقه لعدم الملك التام في خياره فمشتري
 وابراهه بايعه عن غرضه المدة لى ان اشترى عبد مؤخر شيئا بالخيار وابراهه بايعه
 عن غرضه في مدة الخيار في خياره له ان لم يملكه كان رده في المدة امتناعا
 عن التملك والمؤخر وله ان يتركه فافا او يتركه فله وله ان لا يقبل
 العتق بطلان اذ في من في خياره بالخيار ان لم يملكه يملكه بملكه
 بملكه خياره وعن الخيار سواء كان بايعا او مشتريا او اجنبيا فله
 ان يفسخه ولم ان يخر فاذا اراد ان يتركه علم صاحبه له ينقضي
 لى بدونه علم لو كان غائبا وقال ابو يوسف والى ففى النقص ايضا
 بدونه كاله جاز له ان يسطع عليه قبل هذا المدة بشرط رضاه كالم
 بالبيع فان لم ان يتركه فيما وطئ به علم الموطر له ان يسطع قبلها
 ان يتركه في حق الغير بالبيع وله يورى عن الضرر ان كان للبائع حازان
 يعتمد المشتري تمام العقد فيستوفى فيه فيلزم غرامة العتق القيمة بملك المبيع
 وان كان للمشتري جازان له البائع لعدة مشتريا وهذا النوع من فتيوف
 على علم كقول الوكيل بخلاف الاجازة لولا التزامها مع ان موافق له فيها ولا سلم
 ان يسطع عليه قبله كيف هو بنف لا يملك النقص وانما ينقص لكون العقد غير
 لازم وعرض بان ما ذكرتم من الزام الغروان والى علم شرط العلم ولكن
 عندنا ما ينقصه مولد لم ينفذ بالنقص مما اختلف من خياره المدة
 فيلزم البيع اجيب بان يبرأ من حيث تم الاستيثاق باخذ الكفيل فحاقه
 الغيبة فلو علم لى علم الاخر النقص في المدة انتقص العقد كصحة العلم به
 والا لى وان لم يعلم به في المدة بمر بعد تمام العقد لم يفسخ قبل الفسخ ولا

وان نقص العقد من الخيار

كما كان يفتح بفتح المورث

يورث هذا أي خيار الشرط بمعنى ان العقد له يفتح بفتح المورث حال حيوة فاذا كان
 الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع وله خيار الشرط وان كان للمشتري
 ومات ملك وارث المشتري بله خيار فان قيل كيف يمكن ذلك والمورث لم يكن ملكا
 قلنا العقد الموصوف للملك كان موجودا في حق المورث لكن الخيار كان انقضاء بطل الخيار
 في حق المورث لظهور ان الموصوف قد تقرر وقالوا ان خيار المورث عند انقضاء حق من حقوق
 البيع كخيار العيب التعيين والجمع والعلو ان لو مات عليه خيار وهو من له
 خيار يبقى الخيار ولنا ان الارش فيما يقبل الانتقال والخيار له في مئة وارضة
 وله ارش في خيار العيب التعيين لما تقرر في ولا يورث ايضا خيار الوتة له ان
 ليس له مئة وارضة وان المشتري لو قبل الوتة فليس يورثه ارش بعد ما كان ملكا
 وله خيار التعيين لما ذكر بل يثبت للمورث ابتداء لا خذله طم ملكه على الغير فاذا
 بطل الخيار اذ بيع وتم وله خيار العيب للمورث استحق المبيع سالما فكذا الكو
 لقيام مقام وهذا يثبت له الخيار فيما يعيب في يد البائع بعد موت المورث
 وان لم يثبت له الخيار اذ كان له خيارا بغير احد المتعاقدين اذ شرط الخيار
 لغيرهما جاز فاقول العاقدين والغير اجازوا نقض صحة استحقاقا والقبول
 ان لا يصح وهو قولنا في ان الخيار من احكام العقد فلا يصح ان شرطه للغير كالتم
 وجه الاستحقاق ان الخيار لغير العاقد يثبت بالنيابة عنه فيقدم الخيار للعقد
 اقتضاء فيجوز ان يبايع عنه رضي في التمس فيكون له الخيار في
 اذ كان له خيارا الاصيل والنايب ونقضا له في الاصل ولو لم يوجد في زانه لانه
 غيره في وجه المعينة اى ان خرج الكلاما معا يعتبر عرف العاقد في رواته
 لان النايب يتفقد النصف منه وتعرف الناقض في اخرى له المجاز كحق
 النقض والمنقوض له بالحكم الا جاز فاذا اجتمع كان النقض ولو كانت نكاح
 الحرة مبنكاه الامة اذا اجتمع كان نكاح الحرة او لا له في نكاح الامة
 بل عكس لان الاصل ان في الفسخ يوجب الحرة على المشتري والانه جاز في المرحم

راجح
 في جواب الاباحه

المبيع بيان

راجح على المبيع باع عبد من خياره اذ هو ان فصل في التمس وعين في خيار الخيار
 صحيح في العقد والافله وهذا على اربعة اوجه احدها ان لا يقصد التمس ولا
 يعين ما فيه الخيار وهو كسدها له المبيع التمس لان ما فيه الخيار كالتجارة
 عن العقد له من الخيار لا يقصد في حق الحكم فبقى الاخر فيه احدها
 وهو مجهول وثانيهما ان يقصد التمس ويعين ما فيه الخيار وهو جائز لكون
 المبيع التمس معلوما وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرط
 لانقضاء العقد في الاخر لكونه غير مفيد لكونه محله للبيع كالحج سب
 قة ومدة والثالث ان يقصد ولا يعين والاربع عكس وهو كسدها
 فيهما كسدها المبيع او التمس وان لم يكن كسدها او وزينا او عبدا او اقل
 على ان الخيار نصفه في فصل التمس اولا له ان النصف من الشيء الواحد
 له متفاوت قيمته ايضا لا يتفاوت فاذا كان التمس الكل معلوما
 كان التمس النصف ايضا معلوما فالمبيع معلوم اذ الشيوع لا يمنع الجواز
 كذا في الكافة وصحة التعيين فيما و من الاربعة وهذا خيار التعيين
 يعني ان يبين على ان يأخذ اياها ثلثا بعشرة جاز وكذلك الثلث اياها
 وان كانت اربعة فسد وهو القياس في الكل كسدها المبيع هو قولنا في
 وان فحق وجه الاستحقاق انه في معنى شرط الخيار اذ الجواز ثم للمحرم
 لا التام لم يتخذ الا رفقا والافق موانع مخالفة للقياس فكذا
 يحتاج منها لا اختيار من يتقارب او من يشترط له يجوز البيع على هذا
 الوجه دفعا للحاجة والحالة انما يوجب لفافا اذا كانت مفقودة
 لا التزاع واذا شرط الخيار للمشتري فهو له يفضي الى التزاع له ان لا يكون
 صار مقوضا اليه فيختار اياها ويرد الا في الحاجة يندفع بالثقة
 له شتمها على الجند ما لم يمتي والوسط وفي الاربعة لم يوجد التزاع
 لكن لم يوجد الحاجة وهذه الخصم قايمة بما فلا يحصل باحدها ثم

لنقص العقد

قوله لان الخيار كالبشط
كذا في نسخ هذا الكتاب والاصواب
الا بالبشط كما في النسخة
قوله نسخ يدعى اختصار الوقتين
هذا الكتاب والاصواب بالكتاب
كما في عبارة الكتاب

فقار

نقله الخيار له في بيعت ما لم اره فكذا تجيب بن مطع فقض بالخيار لطا
وكان ذلك من خص من القسي به صف اى سواء صف المبيع الغم المثل في المجاز
يكون زينا في زقا او بر او جوالا او ثوبا في كم او جارية مقنعة وانفق اية
موجوده ملكه لم ير المشتري شيئا منه او غاب المبيع عن المجاز او اره لا مكان
الحا في سميته الى يمشي في كل المكان معني بذلك الاستغناء عنه ولا يمشي الخيا
عندها اى عند الوية ان شاء واخذ وان شاء رة وقال الشافعي
اراه لم يرضه العقد لهما المبيع ولنا العود المجوز بله قيد الوية
فله يرضه او قيد الوية عليها لانها كالنسخة وقد روي انه رضى وقار من
اشترى شيئا لم يره فلما اخذ راه ولان الجاهل انما يفسد اذا
افضت اليه الزاع كما في شاة من القطيع واما اذا لم تقض اليه قبله
كففيه من الصبة والجاهل بعدد الوية له يفض اليه ولو لم
يراه فصار كجهل الوصف في المعايير المشتري له بان اشترى ثوبا
ولم يعلم عدد ثوبه وان رضى قبلها يرضه اذا قال رضىت ثم رآه لم
ان يرضه لان الخيار معلق بالوية لما روي انه ثبت قبلها كذا قالوا
اقول فيه بحث اما اوله فلما تورخ الاصول ان كل ما دخله حر والشرط
له يجب ان يكون شرطا لا محبة بمعنى ما يتوقف عليه جوده الاشياء في بانه من
انتفاء انتفاء المشروط واما ثانيا فلان الاستدلال بمفهوم الشرط وكيفية
وحن له نقول به فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضا قبل الوية لم يمتنع
الخيار عندنا وهو ثابت بالنقص فايؤدى الى ابطاله كان باطلا دون البيان
اى ليس خيار الوية لما من قضا تجيب بن مطع وله يتوقف اى ليس وقت معتبر
لان الحديث ورد بخيار مطلق للمشتري فالنوعية فيه زيادة على النص
فيبقى لا ان يوجد مبطل ولا يثبت الا في الشرأ واله جارة والقيمة و
القيمة عن عوى المال على شيء معين لان كلامه معاوضة وكفى روة

ما يعلم بالمقصود ان رؤيته بجميع المبيع غير لازم لتعذر فيكون رؤيته ما يدر
على العلم بالمقصود فان كان المبيع شيئا فان لم يتفاوت احاده كالمكيل
والموزون وعلمته ان يعرض بالتمويه كالتفريق رؤية واحد منها الا اذا
كان الباقي ارضا مما راي فيكون محيرا وان تفاوتت كالشاة والذوا
لهم رؤيته كل واحد منها والجوز واللوز من هذا القبيل فيما ذكره الكرخي و
قال صاحب الهداية ينبغي ان يكون هذا الحنط والشعر كونهما متقاربا
اذا تقرر هذا فنقول ما يعلم بالمقصود كوجبة الصبرة لان حال البقعة و
ان وجدت ارضا في غير وجه الريق لان الوجه هو المقصود في الوجود
وجبة الدابة وكفها لانهما المقصودان في الدابة وشروط بعض رؤيته كقول
والله في ماله وروى عن ابي يوسف وكلمة شاة القينة عطف على كونه فانها ايضا
يعلم بالمقصود فيكون رؤيته وظاهره نوب مطوي غير معلوم لان البقعة في البقعة
اذا كان في طينة ما يكون مقصودا لموضع العلم فلا بد من رؤيته موضع علم
وقد وجبت عطف على رؤيته اي كونه في شاة الدابة لان المقصود هو العلم
به وروى بطبعه ان المعروف للمقصود لا اي كونه خارج الدار وصحها بل
يجب رؤيته جميع بيوتها وروى من عدم الجوار لراي من الدار وخارجها
فانما هو على عادة القدر في البنية فان دورهم يومئذ لم يكن متفاوتا
فانظر الى الظاهر كان موقع العلم بالداخل فالأبوم فليكن كذا رؤيته
الدهن في الرجاء فانها تكون رؤيته للدهن خفيف لوجود الحائل وكيفية
وكيله بالقبض وكيله بالشرارة نظر رطله اعلم انهم اوكيله بالشرارة وكيله بالقبض
ورسوله صورة التوكيل بالشرارة ان يقول الموكيل كذا وكيله على شرارة كذا وصورة
التوكيل بالقبض ان يقول كذا وكيله على قبض الشرارة وما يرايه وصورة المالك
ان يقول كذا رسوله عن قبضه رؤيته لطلعه التوكيل الا ان يسطر الجوار بالاجابة
ورؤية التوكيل الثاني سطر عند اجابته صنفه اذا قبضه ناظر اليه في ليس له

للموكل

للموكل ان يراه الله من عيبا اذا قبضه مستورا ثم رآه فليقط الخيار فانه
لا يقط له اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض لناقص فلا يملك
لقاط قصدا الصبر وشره اجنبيا وان ارسل رسوله بقبضه فقبضه بعد
ما رآه فلم يشتر ان يراه وقاله التوكيل بالقبض ان رسوله او في ان قبضه
بعد رؤيته لا يقط خيار المشتري صحة عقده على اي بيعه شرارة وسقط
خياره اذا اشترى بحسب فيما يدركه بالحسب ونسبه فيما يدركه بالشرارة وفروقه
فيما يدركه بالتدقيق ووصف العقار وله جرة لوقوفه في مكان لو كان
بعينه اراه كما روى عن ابي يوسف ونظر وكيله لا يقطه راي احد التو
كله اهانتم راي الاخر فوجدت معينا فله رده مما لا يحرم راي لره المعيب
ليكن يلزم تقريظ الصنف قبل عامها فانها لا تتم مع خياره رؤيته قبل
القبض وبعد شري ما لا يراه قبل الشرارة ان تغير خبره لا تشره الى
يه اذا كان بالتغير شيئا آخر والاى وان لم يتغير فلا اى لخياره لا تشره
شري شيئا رآه الا اذا لم يوفاته الذي رآه قبل العقد لانه لم يرضه وان
اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البايع لم يتغير فالقول للبايع
مؤيمنة وعلى المشتري البينة لان سبيله فوم العقد وهو رؤيته السابقة
ظاهر والتغير حادث والقول لم يتغير كذا بالظاهر هذا اذا كانت المدة
قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت بان رايه سابقة
ثم اشترى انا بعد عشر سنين وزعم البايع انها لم تتغير فالقول للمشتري لان الظاهر
شاهد واختلفا في الرؤيته فلم يشترى لى القول مؤيمنة لانه يكره لم
حادثا وهو رؤيته شري عند ثوب قبضه فباع ثوبا منه لو لم يمسكه لم
اي العقد بخيار رؤيته او شرط بل بعيبه لان الرثة تعذر فيما خرج من ملكه
وفي رده باق في الصنف قبل تمامها لان الخيارين يمنعان تمامها كما قرأنا
خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض

لما جاز التفرقة فان عاد التوب لذي باع المشتري اليه سبيبه فبأن رة
 المشتري انما اليه بالبيع بقضاء او رجوع الهبة فهو على خيار في
 انارة الكبر خيار الوتية لا ارتفاع المانع من الاصل وهو له في تفرقة الحقيقة
 وعن ابي يوسف ان خيار الوتية لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه
 اعتماد القدوري ويطلبه خيار الوتية مبطل خيار الشرط وقدرة
 اي سواء كان قبل الوتية او بعد ويبطله ما لا يوجب حق الغير كالبيع الجنا
 والمساومة والهبة بله تسليم بعد الوتية لا قبلها لان هذه التفرقة لا تزيد
 على امر في الرضا وهو انما يبطل بعد الوتية واما التفرقة الاخرى لقوى له
 بعضها لا يقبل التفرقة وبعضها او يوجب حق الغير فلا يمكن ابطاله كذا
 الشفعة بالمرة اي يبطل بعد الوتية لا قبلها باب خيار العيب
 مشر وجرد مشر اه ما ينقص ثمن عند التجرار وهو العيب المعين شرعا
 والمراويع عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند
 القبض له من رضا اخذه بكل الثمن لورقه له ان مطلق البيع يقتضي
 سلامة المبيع فاذا اقاخه ثلثه يتفرق بلزوم ما لا يرضى به لا غير له مال
 واخذ نقصان له ان الاوصاف له يقابلها بشئ من الثمن الا اذا كان
 مقصودا بالتنازل كما في سياتي كاله باق وكوليا دون السقو
 البعوض في الفراش والرقم وكلها تختلف بالصغر والكبر فان شيئا من
 هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير محتمل ان يكون عيبا وان كان
 محتملا فيكون عيبا ويزول بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ كان عيبا
 حادنا فيكونان مختلفين لا ختله في سببهما فاذا حصل عند البائع في
 الصغر وعند المشتري في الكبر ليرده المشتري على البائع بناء على انه عيب
 قديم وكالجفون وهو لا يختلفهما الى بالصغر والكبر يعني اذا حصل في يد
 البائع وعاد في يد المشتري في الكبر يكون عيبا واذا رده على البائع كان له انفساد

في الباطن له ان العقل معدن القلب شعاعه في الدماغ والجفون انقطاع ذلك
 الشعاع وهو له يختلف باختلاف السبب كالجفون والدم والذفر بالذات الجفون
 وحركة الفأر تنتزح راجحة البصر والناو البصر من اي من انما يراها في الامة
 متعلق بالعيوب الاربعة يعني انما عيبها لان المقصود قد يكون الكسوف
 وهو في ثمة به من الفلح فانها ليست بعيب في المقصود منه لا سترها
 وهي لا تخبر الله ان يحمي الله قوله في كجيبه يكونه الذي قبله الا نورا فان
 يكون لدا في البدن وهو ينقص الثمن ويكون ان عاوده له ان اتيها في الجفون
 والكفوي وكالكفويهما لان طبع المسلم ينقصه من عيبه ولا ينقصه من بعض الكفوي
 فيختار العيب ولو لم يدر على ان كافر فوجبه مسلم الله له ان رزوا العيب الثعال
 القديم له من مرض ينقص الثمن والدين له ان ما ليس في قوله الحق الغوا والسو
 الما في العيب له انما ينقصان البصر والارتفاع فيض بنت سبع عشرة والاشي
 له ان كل منهما لدا في البصر فلو حدث متعلق بقوله مشر وجرد مشر اه اي بعد
 ما طر العيب القديم لو حدث عيب آخر عند المشتري رجوع اي المشتري بنقصان
 اي نقصان العيب بان يقوم وبعبث يقوم ولا عيب فان كان تفاوت
 ما بين القيمتين العشر رجوع بعشر المئين الثمن وان كان نصف العشر رجوع
 بنصف عشر الثمن لورده على البائع برح البايح الا مانع من ردة المشتري
 واخذ البايح كسوب لراه فقطع فطر عيبه جاز لبايحه اخذه كذلك
 اي مقطوعا وله يرجع مشر به ان باع رزوا البايح ان يقول انا اخذه
 معيبا فالمشتري يبيعه يكون ثابت للمبيع فلا يرجع بالنقصان وفي
 وطهرها عطف على كسوب لراه اي كامة شرها ولم يتبرأ عن عيوبها فوطرها
 بكر اكانت الامة لو شئنا وقبلنا لبره اولمسه بها اي شره فوجرد
 بها عيبا حيث يرجع بالنقصان وله ردة الا برح البايح اذ لم يقول
 انا اخذت ما هو في العيب اذ ليس هو مانع من اخذها كان فيما ياتي

ثم بين المانع من الرجوع في البيع بقوله فان خاطب اى المشتري المقتطوع او
 صبيغ بغير سواد قيد بليكون الزيادة في البيع اتفاقا فانه لو صبيغ
 بود فكذا الجواب عندها لان السواد عندها زيادة كالحمة والقشر
 له ياخذ اى البايو ويرجع به اى يرجع المشتري بالبيع هو الخيط والقصع
 والتمني وفي العادة ان الزيادة في البيع من جهة المشتري لانه المشتري يراه
 والبايع يقبله لانه ان الزيادة من جهة البايو والف في حصوله لم يور
 كما لو باع اى المشتري الثوب الخيط وكفه بعد رؤية عيبه اى العيب
 او عتقه قبلها اى قبل رؤية عيبه مجانا او بقره او بتولده او بغيره
 بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الزيادة لانه كان متصفا
 قبل البيع فلا يكون المشتري بالبيع حابا للبيع حتى لو كان البيع قبل
 الخياط كان حابا في الموت فلا ان الملك ينتهي بامتناع الزيادة
 يشتر حكا الموت لا بفعله فلا يمنع الرجوع واما في العتاق فافترقا
 في ان لا يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لانه امتناع الزيادة بفعله
 فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لانه عتاق انهاء الملك لى انما
 له خلة في البيع قبل الخياط فانه قاطع ملك البايو الا غيره لا مثله للملك
 في العبد وهذا ملك المشتري فصار البايو كالمستبق للملك فلم يرجع
 بالنقصان وانما قلنا ان العتاق انهاء الملك لان الملك في الزيادة
 ثبت على منفاة الدليل لا غاية العتق والشيء ينتهي بغيره مدته و
 المنتهى منقر في نفسه لهذا ثبت الولاء بالعتق وهو من آثار الملك
 فبقاؤه كبقاؤه اصل الملك فالعتاق لا يكون كالقتل بل كالموت
 ولما في التدبير والسياسة فلا تهما لانه يلائم الملك ولكن المحل انهما
 يخرج من ان يكون قابلا للنقصان من ملك لا ملك فقد تعذر الرجوع
 موبقا للملك المستفاد بالشرى حقيقة لو حكما في رجوعه بنقصان

في عتق السواد نقصان اوله في الرجوع
 بغيره وبما كان خيط المشتري متصفا بملك
 البايو فظهر عيبه القديم
 بنقصان العيب ولا يقول البايو انما افترقا
 موبقا لافلاط ممل للمشتري

العيب

العيب كانه لا يحوق ذلك الملك بصفاته كانه كالو تعيب عنده وان
 على ان لا يحوق كل الطعام او بعضه او ليس الثوب في حقه لم يرجع
 اذ في العتاق على ان لا يحوق له فلا يحوق له وجب له بدل كجس البدل وعت
 البصينة لانه يرجع لانه انهاء الملك وان كان بعوض واما الكتابة فلا
 كانه عتاق على ان لا يحوق له حصول العوض فيها وان عجز المكاتب ينبغي ان يرد
 بالعيب لرواى المانع وهذا كما قالوا ان ابا العبد المبيع لم يظلم عيبه
 له يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عتقه فلا يصار الى الخلف
 ما لم يحوق له ان رجوعه كحكم فيمكن رده فاذا رجع رده لرواى المانع
 ولما في القتل وابعده فالاصح فيه ان امتناع الزيادة كان بفعله مضمونا
 من المشتري لانه يرجع بشئ لانه اذا كان مضمونا كالمستبق للمبيع معناه
 شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون مكالمه واذا امتنع الزيادة بفعله
 بان ملكه وبفعله غير مضمون منه يرجع لا ينفذ اما ان لم ينفذ
 فعلم مضمون لرواى بانه في ملك الغير يضمن وانما يراى عن الضمان هنا
 بملكه فيم جعله قوط الضمان عنه بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك
 واما ان كان والتبس فعلى الخلف ولا يرجع عنده بصينة وعندها يرجع
 لانه صنع في البيع باعتاده فعليه فيه بشرى له جلم فلا يمنع من الرجوع
 كانه عتاق ولم انه تعذر الرجوع بفعله مضمون منه في البيع فلا يرجع كالا
 والقتل شرى بخوبى وبطئ ووجد فاكرا انتفع به في الجملة ولو بالتب
 لا الله وباقه نقصان اى لا يرد لانه العيب جازى ولكنه يرجع بالنقصان
 وفعل للفرقة لانه مكان والآى وان لم ينتفع به اصله فكما التمسى فلا يشرى
 كل التمسى لانه ليس له فاليبيع باطل ولا يعجز في الجوز صلة في شره كما قيل له
 بالتمس باعتبار اللب باع مرسى وروى عليه بعيب بقصاصة متعلق بقوله
 رده بعد ان تعلق بقوله بعيب رده على بايعه يعني باع عبدا فباع المشتري

الضمان بيان

ثم عليه عيب فاما ان قبل قبضه القاض اوله فان كان الله فاما ان يكون
 باقرا بعض ان المشتري التاثير على البائع التاثير ان العيب والبائع انكر
 فاشبه المشتري بالبيته واما اجتناب هذا التأويل لانه اذا اقر باقرا له
 يكون الرد محتاجا الى القضاء بل هو عليه اقراره بالعيب فلا يكون له رد
 على بايعه لانه راقا له واما ان يكون بيته او يكون وفي كل منهما ان يردوه على
 بايعه لانه فسخ من الاصل فجعل البيع التام المردوم والبيع الاخر فاقام
 فلا خصوصية والرد بالعيب غاية الهم ان لا يقيم العيب فلهذا التناقض لكنه
 صار مكدبا شرعا بقضاء القاض فان رفع التناقض صار كمن يشرى شيئا
 واقر ان البائع باع مكدبا فنفى ظاهر المشتري له بطلان في الرجوع على البائع
 بالتمسك وان كان التمسك وهو ان يكون الرد من المشتري له اى ليس الرد على بايعه
 لانه راقا له ويبيع جديد في حقه ثالثا والبائع الله فاما ان هذا الرد
 المشتري التاثير الله وبعد القبض لا اذارة قبله فلا فرق بينه وبينه لو كان الرد
 بقضاء او بغيره لانه الرد بالعيب قبل القبض فسخ من الاصل فحق الكفر فصار الرد
 بخيار الردية او بخيار الزمان اذ الرد عليه غير قضاء بعيب كجذبة من قبضه كالا
 الا ان ليس ان يخاص البائع هو الصواب في قبضه وادعى عيبا لم يكن المشتري بعد وعوى
 العيب فوقع منه رد لو وقع فعلى العيب نظر في قبضه القاض فلا يقضى به حصولا
 لقضائه عن التناقص بل يبرهن على ثبوت العيب فيرد المعيب ان امكن والله
 يرجع بالنقصان كما هو كلف اى المشتري البائع على عدم العيب ان لم يكن شاهد
 ويرفع التمسك وان كان له شاهد غير ضرورة رفع التمسك ان حلف بايعه لانه في
 التمسك اذ ضرر بالبائع وليس الدفع كنه في الرد في الزمان العيب قد وقعت
 العبادة في الهدية هكذا ان المشتري عيبا فقبضه فادعى عيبا لم يرفع التمسك
 يحلف البائع او يقيم المشتري بيته وقد تكلفوا في توجيهها ما تكلفوا والحق انها
 من قبيل التلف والنشر التقدير في تقديره لم يشرع في عاوه التمسك ولا يكون للمشتري

كانه

لا يرفع التمسك في البيعة رد على البائع
 واخره ثم في الرد عليه ان كان

حق

حتى الرد على البائع حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بيته وهذه فائدة فاما صاحب كنف
 اكثر في تحقيق قوله يوم يأتي بعض آيات ربك لن ينفعنكم ايمانكم ان كنتم لم تكونوا
 من قبل او كنتم في ايمانها غير المؤمن فبطل التلف والنشر التقدير والمفعول ينفع
 ايمانها وله علم ان لم تكن امنت من قبل او كنتم في ايمانها غير المؤمن فبطل التلف والنشر التقدير
 عيدا فادعى انه باق وادعى حلف البائع على انه لم يأتى عنده اى لم يدعى لم يحلف
 البائع حتى ثبت لم يدعى انه باق عنده اى عند نفسه لانه القدر وان كان قضا البائع كفى
 انكاه انما يعتبر بعد قيام العيب في يد المشتري معونة تكون بالبيته ثم اذا ثبت حلف
 اى البائع على التمسك ان فعل الغير قال التمسك الحلو ان الحليف على فعل الغير يكون
 على العلم مطروفا في جميع المسائل التي وعوى له باق حيث يحلف على التمسك الله البائع
 يدعى تسليم البيع فانه يحلف في رجوع الاضمة ينفع وتقال في الحليف بالتمسك باق
 او اوصى الرد عليه من دعواه هذه او لقد سلم وباب هذا العيب لانه يوم
 تعلق بالتمسك فيتم اولا في اليمين عند قيامه في احدى الحالتين وهى
 حالة التسليم واذا لم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذ لم يثبت انه باق
 عند نفسه يحلف بايعه عندها انه اى البائع له يعلم انه اى العبد باق
 عنده لانه الدعوى صحيحة حتى يثبت عليه البيعة فكذا اليمين وان تلفوا
 على قول الله لم يرفع على ما قال البعض ان الدعوى له نصية الله من خصم الله
 بعد قيام العيب واذا نكل عن اليمين فعندها يحلف تانيا لطلب التمسك
 الرد عليه فان نكل يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البائع بهذا العيب
 يحلف البائع على التمسك كما تقدم من قوله باق اى عليه فان حلف له رد
 وان نكل رد عليه ثم الدعوى ان كانت في اباك البكر يحلف بانها باق فبطلان
 ارجال لانه الباقي الصغير له بوجوب رد بعد البلوغ كذا في الهدية اقول
 ينبغي ان يكون الحكم في البول في الوضوء والستره ايضا كذلك في اكلها في
 العلم واليه شارف غايه الباقى في ذلك ان احوال الحكم شرط في العبد

م

والصواب ان المدعى عليه عوى راده

والله ما ابق عندك لطف فانه هذه
 العبارة وان وقعت في التمسك كذا
 قال المتأخرين في رد البائع عند
 ما لا يثبت له باع وفلان الباق عنده
 غيره وفي رد عليه وفي رد البائع
 والله ما لا يثبت له باع وفي رد البائع
 في التمسك قبل التمسك وفي رد البائع
 بعد البيع قبل التمسك وفي رد البائع
 والله ما لا يثبت له باع وفي رد البائع

ولا يصح خصام

الثالثة اختلفا الى البايع والمشتري بعد التقابض في قدر المبيع يعني
 ان المشتري عدا وتقابض فوجب عيبا فقال البايع بعدي هذا واخره
 وقال المشتري بعني فوجب فائدة وعوى البايع في دفعه فخصيص الثمن
 على تقدير الرق وهذا قال وتقابض او المقبوض بان المشتري عدا فقال
 البايع قبضتها وقال المشتري قبضت الا احدثها بالقول في الصورين
 للمشتري له ان قابض والقول للتقابض كما في الغصب ان المشتري عدا
 واحدة وقبض احدها وجذب او باله فوجب اخذها او ردّها ولو
 قبضها مرة لمعيب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز
 تفريقها له ان يكون بيعا باحصة ابتداء وهو له يجوز وبعد القبض له ان
 يكون بيعا باحصة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الأصول قبض كيليات
 او وزن او عدد وجذب بعض عيبا مرة كالماء او اخذ له الكيل او الوزن او
 من جنس واحد كان كشيء واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في
 وعاءين كان بمنزلة عديدين في وعاء الوعاء الذي فيه العيب له الا في ولو كان
 بعضه في بعض الكيل او الموزون لم يبي بعد القبض في روباقي اذ له
 يفرقة التبعيض والله سبحانه لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها في العاقل
 له المالك ولما اذا كان قبل القبض فلم ان يرد الباطل لنفوق الصفقة قبل تمام
 وفي التوزيع لان التبعيض فيه عيب قد كان وقت البيع وظهر
 بالتحقق ان المشتري جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او سبها
 بشروط ثم وجب لها عيبا لم يرد ما مطلقا الى سواء كانت بكر او ثيبا
 الوطئ اوله لان كلامه منها عيب طرأ ورجوع بالنقصان لا متناه في الرق
 الا اذا رخص البايع باخذها لان المتناه كان حقه فاذا رخص ذلك له متناه
 الحاد من العيب اذ ازاله فالقديم وجب له رخصة او ان المشتري شيئا
 فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه لقديم لم يرد له ان حدث العيب

ان المشتري عدا وتقابض فوجب عيبا فقال البايع بعدي هذا واخره وقال المشتري بعني فوجب فائدة وعوى البايع في دفعه فخصيص الثمن على تقدير الرق وهذا قال وتقابض او المقبوض بان المشتري عدا فقال البايع قبضتها وقال المشتري قبضت الا احدثها بالقول في الصورين للمشتري له ان قابض والقول للتقابض كما في الغصب ان المشتري عدا واحدة وقبض احدها وجذب او باله فوجب اخذها او ردّها ولو قبضها مرة لمعيب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفريقها له ان يكون بيعا باحصة ابتداء وهو له يجوز وبعد القبض له ان يكون بيعا باحصة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الأصول قبض كيليات او وزن او عدد وجذب بعض عيبا مرة كالماء او اخذ له الكيل او الوزن او من جنس واحد كان كشيء واحد قبل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين كان بمنزلة عديدين في وعاء الوعاء الذي فيه العيب له الا في ولو كان بعضه في بعض الكيل او الموزون لم يبي بعد القبض في روباقي اذ له يفرقة التبعيض والله سبحانه لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها في العاقل له المالك ولما اذا كان قبل القبض فلم ان يرد الباطل لنفوق الصفقة قبل تمام وفي التوزيع لان التبعيض فيه عيب قد كان وقت البيع وظهر بالتحقق ان المشتري جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او سبها بشروط ثم وجب لها عيبا لم يرد ما مطلقا الى سواء كانت بكر او ثيبا الوطئ اوله لان كلامه منها عيب طرأ ورجوع بالنقصان لا متناه في الرق الا اذا رخص البايع باخذها لان المتناه كان حقه فاذا رخص ذلك له متناه الحاد من العيب اذ ازاله فالقديم وجب له رخصة او ان المشتري شيئا فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه لقديم لم يرد له ان حدث العيب

من الرق واذا ازاله جاز الرق لعدم المنوع من ازاله المانع ظهر عيب مبيع العاقل
 عند القاض فوضع عند عدل فملك كان اي اهلكه الله اذ اقصى بالرق على
 البايع يعني ان جارية من رجل وغاب البايع فاطلع المشتري على عيب الجارية
 فرفع الهم لا القاض واشتت عند الرق والعيب فاخذ القاض ووضعها
 على يد عدل فاشتت في يده وختم البايع للمشتري ان يرد الثمن لان الرق
 على البايع لم يشتت لمكان غيبته فكان اهلكه الله على المشتري قال في الحاشية
 قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاض بالرق على البايع بل اقر
 منه فوضعها عند عدل اما اذا قضى على البايع بالرق فينبغي ان يملك من مال الغائب
 ويرد الثمن له ان اقصى ما في البهتان هذا قضاء على الغائب من غير ضم كونه
 ينفذ في اظهر الرق وايتى عن ابي حنيفة واصحابه مداواة العيب وعرضه على البيع
 ولو لم يتخذاهم ركوبة حاجته ربه لان كلامه من اذليل الاستبقاء ولو كان ركوبة
 لرد له اي يكون ربه له وسيله لا الرق كالتفريق في العلف من مودة قائما
 اذ كانا على خورق بان له نفسا وله تقاوا او يكون العلف عند واحد له يكونا
 رخصا واذا عدم المودة كان رضا قطع المقبوض الى قطع يد المبيع المقبوض
 او قبل سبب باعده البايع رخص المقطوع لبقاء عينه واخذ عينه الى ثمن
 المقطوع والمقبوض يعني ان المشتري عدا فدرق ولم يعلم بالمشتري فقطع عند المشتري
 لان رده ورافقه وقال له رده لرجوع عيابه في قيمته ارقا وغير راق وعلى
 هذا الخلاف اذ اقر في يد المشتري بسبب جده يد البايع وهو بمنزلة التحقق
 وبمنزلة العيب عند ما اولاها ان الموصوف يد البايع بسبب القطع والقدر وهو له
 ينافي المالك فينفذ العقد فيه لكنه تعيب في رجوعه بنقصان التقدير ولو لم يرد
 الوجوب حصل في يد البايع والوجوب يقضي بالوجود فيضاف الوجود الى البايع
 السابق قوله يعلم المشتري يفيد على منعه مالان العلم بالعيب ضابط
 وله يفيد على قوله القاض لان العلم بالتحقق لا يمنع الرجوع كما يأتى في

المشتري

مطلب قضاء القاض على الغائب ينفذ

في مباحث الحقائق باو برط البركة من كل عيب لم يتم العيوب بعد
 صح وقال الشافعي له يصح بناء على مذهبنا ان البركة لا ترفع الحقوق
 المجهولة له يصح لان فيه معنى التملك كما تدبر بالبركة وتلك الحجة لا يصح
 ولنا ان الحجة في الاستقاط لا يفضي الى النزاع وان تضمن التملك لعدم
 الحاجة الى التسليم فلا يكون مفقودا ويدخل فيه في هذه البركة العيب
 الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض عند يوسف
 وقال محمد بن زيد بن خزيمة الحادث بعد العقد وهو قولنا في قولنا في العيب
 لمساومة كثره فلا عيب في صورته كثره في غير غلة ما فاراد بيع
 من غير فقيه للبشر حين المساومة كثره فلا عيب ولم يبع الغلام
 من غير فوجد زيد بن عبيد كان ينبغي ان لا يجوز رده على البائع
 اذ ان بعد العيب لكن لم يرد على بايعه لا يبطل الى ان قاله قرار
 التاوي بعدم العيب في حيز النزاع في نظرنا في غير عيب باقيني
 القاضيان ظاهر غير ماول ولو عيبه الى العيب بان قال لا عيب له اول
 لا اي له رده له طاعة العلم به الا ان يحدث مثله بان قال ليس اصبح
 زائدة ثم وجد اصبحا زائدة لم ان يرد ليتقنا بكذب في الاقرار كقول
 غيره قطعت يدك يد صبي قال بايع عبده فعبدي هذا البايع
 كثره من فله فبايع من آخر فوجده المشتري التاوي ابقا له في السابق
 من اقرار البايح الا قوله لم يبرهن ان ابا عنه اي عند البايح الا قوله
 للمقر له الموجود من البايح التاوي التاوي التاوي عند اقرار البايح الا قوله
 اقراره ليس بحجة على المشتري الا قوله وهو البايح التاوي التاوي التاوي
 قال لعن البايح او دبره او اولد له او هو الاصل وانكر البايح
 وحلف لعن المدعي عن التاوي فله على المشتري بالعتق والتدبير
 والا سبيله وله اقرار بما ذكره ورجع بالعيب ان علم به لان المبطر للرجوع

ذرالة

اذ ان من ملكه لا يغيره بان شأه اذ ان لم يوجد حتى لو قال باعه فهو ملك
 فلان وصدة فله واخذ له يرجع بالنقصان له ثم اخرج عن ملكه
 الظاهر باقراره كانه وبه كذا في الجامع الكبير بايعه الى ان اوارضه عني
 حرة حتى لو لم تكن حرة لم يحجب بيعها له نهالة ملكه كذا في باب التبرع ووجد
 المشتري في المبيع عيبا لم يرد عليه ما الى ان اوارضه عني له ان العيب
 له ينتصب خصما الى ان لا ينتصب خصما وله خلف له فائدة الخلف
 النكول له يصح نكوله واقراره فاذا ثبت عليه العيب رده ويدفع ثبانه
 التاوي التاوي التاوي والفضل من حرج لا يحمل الى ان تقضي التاوي التاوي التاوي
 ان كان المبيع من اربعة الا حاكم يعطى منها وان كان من الخمس يعطى منه
 وكذا التاوي تارة تارة فيما كان المبيع منه ان العزم بالغنى باب
 البيع الفاسد لقب البتة وان كان فيه الباطل والموقوف
 والمكروه ايضا كثره وقوعه بتعددها فالباطل ما لا يصح اصلا
 ووصفا وله يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا بمئة وقبضه واعتق
 له يعتق والفداء باصحة اصلا له وصفا ويفيد الملك عند اتصال
 القبض به حتى لو اشترى عبدا بخر وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف باصحة
 باصلا ووصفا ويفيد الملك على سبيل التوقف له يفيد عام لتعلق
 حتى الغر والمكروه باصحة باصلا ووصفا لكن جاوره حتى منى كالبائع عند
 اقراره الجحمة اذ اقراره هذا فاعلم انه يبطل بيعه بالبطل والبيع به رده
 ثانيا باقراره الباء عليه كذا في الرخ والميتة بكون الباء والميتة بغيره
 الباء اي الميتة التاوي التاوي التاوي التاوي التاوي التاوي التاوي
 الذمة كذا في الخنزير كليا في والمعدوم ومنه حق التعلقات فانه معدوم
 محض ومنه ايضا المضامين جميع مضمونة وهي في اصله في الفحوى من
 الماء والماء في جميع ملقوقة وهي في البطن من الجنين ويجب ان يحمل

كذا في البيع عند التاوي
 بانه الميتة

فان الميتة لم تمت فتف التاوي

ههنا على ما يكون والله كان حمله وسيأتي ان يبيع الحرف فله باطل والتسا
 بكم التوت من تحت الدابة على البناء للمفعول وهو حمله الجمل ويبيع له
 تباين انه ذكر الضمير لتذكير الحرف بعبد وعكس هو يبيع عبد تباين انه لم
 فان الامة ليست بعبد وكذا العكس فيكون يبيع معدوم وانما لم يكن
 هذه الاشياء ماله لان المال موجود بميل اليه الطبع يجري فيه لبدل والمنع
 وهذه الاشياء ليست كذلك لان صفة المالكه للشيء يشترط بقوله كل
 التباين وبعضهم لياؤه والتقويم انما ثبت باباحة الانتفاع به كعاقبة
 صفة التقويم بصفة المالكه فان جنة من الحنطة ليست بماله يبيع
 يبيعها وان لم يبيع الانتفاع بها لعدم تحول الشيء اياها كذا في الكاف ومرد
 التسمية عند ان قيل ينبغي ان يجوز العقد فيما يقع اليه له ثم جرد فيه
 بخلافه في بيع فيه كالمدة فينفذ فيه البيع بقضاء القاض فلما
 منصوص عليه باوله ما في ذلك من موارده النص فلا يعتبر خلافه
 ينفذ بالقضاء كذا في الكاف وما في حكمه من النكاح كالم ولد والكا
 والمدبر فان يبيع مؤلة وايضا بطل ابتداء بقاء لعدم محليته للبيع
 بثبوت حقيقة الحرية وبيع مؤلة ببقاء الحق الحرية له ابتداء
 لعدم حقيقةها وهذا جاز بيعهم من انفسهم فبطل ما قيل لو بطل بيع
 مؤلة وكان كبيع الحرف ولزم بطلان العقد المضموع اليهم في البيع المضموع
 لا الحرف ذلك انهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجملة ثم وجب ان
 لتعلق حقهم في العقد كصحة من التمس والبيع باحصة بقاء جاز كالم
 بخلاف الحرف فان لم يدر في البيع لعدم المحلية لم يبيع باحصة ابتداء
 وانما بطل وسيأتي ويبيع مال عطف على بيع النكاح ثم منقوع كالحرف
 الحرف وميته لم تمت حنطتها قيدت به ليكون ماله كالحرف والحرف
 حنطتها قيدتها لم يكون ماله عند اهل الذمة ايضا بالنسبة الى الدراع

تذكير بطلان البيع في حرة
 بطلان البيع في حرة

والدنايم والفلوس النافقة متعلق بقوله وبيع مال وانما بطل بيعها
 بالتمس له انه لا يفيد الحكم في طرف البيع فان البيع هو الله صلا في البيع
 لتوقف البيع على وجوده بخلاف التمس والله صلا ليس محلا للملك فلما
 البيع له ان ثبوت في الذمة انما يكون حكما للملك بقايله ملكا له آخر
 فاذا لم يوجد ذلك فلا يشترط فيه الملك سحالة ثبوت الملك في المعد
 وان قوليت بعين فسد البيع حنطتها قيدتها وان لم يملك عين
 الحرف والحرف كالم ياتي وبطل ايضا يبيع من ضم لا حرة وميته ضمت
 لاميته ماتت حنطتها قيدتها به ليكون كالحرف وانما بطل بيع الحق
 والركبة وان سمي من كل لانه الحرف غير داخل في البيع اصله لكونه
 غير مال وبضمه الى الحق جعل شرط القبول الحق وجعل غير المال شرط
 لقبول البيع مبطل للبيع وصحة بيعه في ضم لا مدبر او في حرة
 وملك ضم لا وقف لانه محل البيع عند البعض فبطلها لانه
 لا يبيع ما يبيع له في حال العقد كبيع الصغير او وصية المبعوث
 فاحسن قاله في العارية فان كان يبيعهم واجازتهم يبيع الله الجدة وصية ما
 القاض بطل القيمة او باق يقدرا يتغايير النكاح في مثل جاز وان كان قدر
 ماله يتغايير النكاح فيه يجوز له يتوقف على الاجازة بعد اذ كان له
 هذا عقد له في حال العقد وبيع في الذمة فان اذ انفي فقد نفى الركن فلم
 يكن بيعا وقيل يتوقف له ان نفى لم يصب له في العقد واذ لم يصب فيه صار
 كأنه ركن من ركن التمس ولو باق وسكت عن نفقذ البيع وشبهت الملك بالقبض
 كالم ياتي وحكمه اي حكم البيع الباطل ان البيع به ملكا له يكون ملكا لغيره
 لانه الباطل لا يترتب عليه حكم بخلاف المقتضى لما كان ملكا للمبيع عند
 المشتري لم يضمن لانه المقبوض لانه عند له في العقد لا يطل بغير
 القبض باذن المالك وهو له يوجب الضمان لا بالتقدي وقيل يكون مضمونا

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ابتاع ثوبا فباعه
 من قبل ان يسلط عليه فله ان يفسده
 وصححه في غير هذه الامور
 بجمع فلا يفسد بغيره

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ابتاع ثوبا فباعه من قبل ان يسلط عليه فله ان يفسده

0991

بسم الله الرحمن الرحيم

اما انما يعبر في تعيين الزكاة المقبوض او مقدار البيع فان كان للفقير فاما في قباض
 والقول قول القابض فحينئذ كالمقبوض (مينا كالمقبوض وان كان الثاني فهو
 في الحقيقة اذله في السمي فيكون القول للمشي له انه يكر الزيادة والقول
 للمكر مع يمينه وكراما باع عطف على قول يبيع عرضي فسد رأي ما باع بال
 اي اقل مما باع قبل النقد اي نقد الثمن الا في صورته التي تجارية بالفضالة او
 نية فقبضها باعها بالبيع بخمسة قبل نقد الثمن الا في صورته التي
 وقال ان افعي يجوز له ان الملك قد تم فيها بالقبض فصار البيع بالبيع
 وغيره سواء وصار كالو باع قبل التملك او بالزيادة او بالعرض
 ولان الثمن لم يدخل في ضمان البائع فاذا وصل اليه المبيع وقعت
 المقاصد بقوله خمسة وهو بطله عوض خلة في اذ باع بالعرض
 الفضل انما يظهر عند المباشرة بجملة واصل اليه وبيع المجموع بالثمن
 الا في قبل نقد صورته التي جارية بخمسة باعها واخرى
 من البائع بخمسة قبل نقد الثمن الا في البيع فله الذي ذكره اما
 من البائع وصيحه في الذي لم يشتر ما منه اذله يدان يجعل بعض الثمن
 بمقابلته التي لم يشتر ما منه فيكون مشرا بالآخرى باقل مما باع وهو فله
 ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يشيع الفاء له باعته انما
 ان يوافقوا عتمة فيما ضمت اليها كانت اعتياد الشبهة وهي غير معتمة
 صحيح الطريق حتى ان يبين لم طول وعرض اوله لم يجد اما الاقل
 فقط واما الثاني فله ان اذله في الم يبين بقدر عرض بطل لدار العظمى
 كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عينا معلوما في بيعه وبيته
 في التنازلية الطريق ثلثة طريق الا الطريق الا عظم وطريق السكة غير
 نافذة وطريق خاص في ملكه ان كان فالطريق الخاص في ملكه ان كان
 له بدخل في البيع من غير ذكره ان انقضا او بذكر الحقوق او المرفق والطريق

هذا الكتاب من كتب
 قور ان كان الثاني فهو في الحقيقة
 اختلاف في السمع كذا يوجب
 هذا الكتاب من كتب
 من قوله والصواب في المبدأ
 في وقوعه في نسخ المبدأ
 فانه لو قيل ان كان الاختلاف
 في السمع فله في الحقيقة
 في السمع لا يكون له
 معنى صحيح

الشهر

الاف

الا فان بدخل في البيع من غير ذكر له سبل الماء ومبتم له ان مجموع
 اذله يدري قدر ما دخل من الماء ويصح بيعه حق الماء وبيع الله
 بالجماع ووصفه في رواية وهي رواية ابن جماعة وفي رواية انما
 له يجوز وصح الفقيه بالثبوت بان حق من الحقوق وبيع الحقوق
 بالانفاق له يجوز والشرك كذلك اي صح بيعه ببيع الله رضي بالجماع
 ووصفه في رواية وهو اختيار شيخنا بلخ له ان نصيب الماء ولم يجر في
 اخري وهو اختيار شيخنا بخار اللجها له بيع حق التيسيل ومبتم له
 ان كان على السطح كان حق التعل وقد ان يبيع بطل وان كان على الارض
 كان مجموعا للجها محله ووجه الفرق بين حق المور على احدى الروايتين
 وصح التعل ان حق التعل يتعلق بعين لا تبقى وهي البناء فاشتم
 المنافع وصح المور يتعلق بعين تبقى وهي الارض فاشتم الاعيان
 وله البيع لا يتم وزموز وهو اول يوم الربيع والمهرجاة
 وهو الحنيف وانما لم يحرك له ان يتم وزموز يختلف بين نوروز السلطان
 وبين نوروز الدماقين ونوروز الجوس كذا في الكفاية والاصح
 النصاري وصح فطر الهوى ان لم يوفاه اي المتبايعين خصوص
 اليوم لجها الا في اذله جاز خلة في فطر النصاري بعد عوا
 في صومهم مدة بالايام معلومة وهي خمسون يوما ذكره الله في التمر
 وقدوم الحجة والخصا وبفتح الحاء وكسر قطع الذرع والدياسي
 وهو ان يوطاء الطعام بقوايع الدواب ونحوها والقطاف قطع
 العنب والخيزان قطع ثم التخل والصوف وانما لم يحرك له انها تقدم
 وبنافذ ويلقى اليها اي لا هذه الا وقاله ان الجها اليه من خلة
 في الكفاية وهذه الجها ريسة للاضلة في الصحابة رضوان الله
 عليهم جميعا في ان يبيع جواز البيع اوله وصح اي البيع ان لم يقط الا

هذا الكتاب من كتب
 قور ان كان الثاني فهو في الحقيقة
 اختلاف في السمع كذا يوجب
 هذا الكتاب من كتب
 من قوله والصواب في المبدأ
 في وقوعه في نسخ المبدأ
 فانه لو قيل ان كان الاختلاف
 في السمع فله في الحقيقة
 في السمع لا يكون له
 معنى صحيح

نعم الملك واما الحرام له معارض وعدم ثبوت الملك قبل القبض عند
 تقرب الفاسد الى المأوى له وجب له فيه بالاسم وادخاله متناع
 المطالبة لولي له ان يدفع له كل من دفعه والقيمة ليست بماله فان عدم
 الاكل فان كان الحرام متمنا فقد وجب له ان يملك المقبوض في ذلك
 لم يملك حقيقة وهو الذي يملكه بصورة ومعنى ان كان الهاك مملوكا او
 مملوكا فقط وهو القيمة ان كان الهاك قيمته ان مضمون بالقبض كالفصل
 وتعتبر قيمته يوم القبض وان زادت قيمته في يد فالف فان دخل ضمان
 بالقبض فلا يتغير كالمقصود كذا في الكافة ويجب على كل من ماله الى المتبايعين
 لم يقبل لكل من ماله لثارة لا وجوب الفسخ والله يفيد الجواز في قبض
 القبض فعلا للفاسد وكذا بعد القبض او ام الى البيع في يد المشتري
 لم يقبل ان كان الفاسد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولم يزل الشرط
 ان كان بشرط زائد لما انفرد الشرع عن الذخيرة وصاحب الحلاصة
 عن التجديد في حقها وانما عندهما فلكل منهما الحق الفسخ له
 الفسخ في حق الشرع له الحق احد المتعاقدين فانما راضيا بالعقد
 فان باع الى المشتري شرأ فلا يقبض او وبيع لم يملك ولا يقبض
 ببيع وبيعته واعتاق له ان يملك ملك النعم فيه فلا يتصور الفسخ فيه
 لتعلق حق العبد بالنعم في البيع ولا كان كحق الشرع وحق
 العبد يقدم كاحتمال تعليم قيمته لما ان مضمون بالقبض كالفصل
 الكتاب والهدية كالباع له ان يملك زمان فثبت عجزه العبد فيلزم
 القيمة الا ان حق الشرع يعود بعجز المكاتب وفكره من له وال
 المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا في الكافة وله بشرط القضاء في
 الفسخ له الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء وله يبطل حق الفسخ في
 اى احد من البايع المشتري وبقيت كذا في الخلا

في البيع والهدية والقرعة
 في البيع والهدية والقرعة
 في البيع والهدية والقرعة
 في البيع والهدية والقرعة



وفيه

وفيه زيادة تفصيل في الادب فليست له وله يأخذ البايع اى له يأخذ
 المبيع بايع بعد الفسخ في حق المشتري ان المبيع مقابل له فيصير محبوسا
 به كالحق فان اى البايع فالفسخ في حق البايع اى فيما لم يملكه
 يقدم عليه حيوة فكذا على ورثته وغاياته بعد وفاته كالمثلين ان كانت
 دراهم الثمن قائمة يأخذ بايعته ماله انما يتعين في البيع الفسخ في الصلح و
 ان كانت ماله لم يملكه اخذ ماله انما يتعين طاب للبائع ما ربح في الثمن
 له المشتري في البيع صورته التي جارية ببيعها فكذا وتقا بضا فباعها
 وبيع فيها تصدق بالربح وطيب للبائع ما ربح في الثمن فانه الهدية والقرعة
 ان الجارية مما يتعين فيتعلى العقد بها فيتمكن الخبز في الزرع والدرهم
 والدراية لا يتعينان في العقود فليتعلى العقد الثمن بعينه فليتمكن
 الخبز فله يجب التصديق وقال صدر الشريعة فان قيل ذكر في الهدية
 في المسئلة السابقة فيما اذا كانت دراهم الثمن قائمة يأخذ بايعته ماله
 له انما يتعين بالتعين في البيع الفسخ وهو الصلح له ان يملكه الفسخ
 فهذا يناقض قلتم من عدم تعيين الدرهم والدراية قلنا يمكن التوفيق
 بينهما بان هذا العقد يشبه بغيره الفسخ في البيع فاذ كانت
 قائمة لا يعتبر بغيره الفسخ في البيع فاذ لم تكن قائمة فليتمكن
 بالثمن بايعته بغيره الفسخ في البيع فاذ لم تكن قائمة فليتمكن
اقول لا يخفى على المتأمل المنصف ان ما ذكره يفيد التوفيق بين
 كله في الهدية قالوا في العناية انما يستقيم على الرواية الصريحة
 وهي انما يتعين له على الوجه الذي ذكرناه انما يتعين في البيع الفسخ
 ان الخبز في المال نوعان خبز لعدم الملك ظاهر او خبز لفاسد
 في الملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعوض وما لا يتعين كالنقود
 فالحبث لعدم الملك في النوعين كالمودع والغاصيل فاتفق

فانما يفيد كذا في المسئلة لا بد عليه
 ما ربح على التمراد

في البيع والهدية والقرعة

في العوض والنقد ويرى يتصدق بالمال عند أبي حنيفة ومحمد ليقول العقد
بالمال غير مظاهرا فيما يتعين فيمكن حقيقة الجنب وفيما لا يتعين يمكن
بشبه الجنب أو ما أجنب لفساد الملك فيعبر فيما يتعين وفيما لا يتعين
له فساد الملك ومن عدم الملك فينقلب حقيقة الجنب فيما يتعين
ثم يشترط منها فيعتبر وبشرط فيما لا يتعين ثم ينقلب بشبه الشبهة منها
فلا يعتبر كخاطب ربح المال أو عاهه فقط ثم ظهر عدم بالتصادق
صورته روي على رجل مال فقصاه فربح فيما المدعى لم تصادق
على أن هذا المال ليس على المدعى عليه فالمرحط لا الجنب منها
لفساد الملك لأن الدين وجب بالدار ثم استحق بالتصادق وبدر
الاستحقاق فملوك فلا يعبر فيما لا يتعين في داره أو ما فسد أو
غرس في أرضه أو ما فسد ثم قيمته ما في قيم الدار والأرض وقال
ينقض البناء ويرى الدار وكذا الغرس لأن حق الشفع لا ينفذ
من حق البايع أو يحتاج فيه إلى القضاء أو القضاء و يبطل
بالتأخير وله يورث بخلاف حق البايع والأرض ضعف أو الم يبطل
بشيء مخالف قوي أو على أن لا يبطل حق الشفع لا يبطل بالبناء
والغرس فحق البايع كذلك وإن البناء والغرس حصل للمشتري
بتسليط من جهة البايع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد
كالباع الحاصل من المشتري بخلاف الشفع إذ التسليط لم يوجد منه
ولهذا لو وهبها المشتري لم يبطل حق الشفع وكذلك الواعى بها
فإنها يأخذ بالشفعة بالبيع التام التام لا بالقيمة وأن لم يكن
في الفلأشفعة لأن حق البايع قد انقطع منها وعلى هذا صار
حق الشفع لعدم التسليط منه أقوى من حق البايع لوجوده
منه ثم لما فرغ من بيان الفلأشفعة وأحكام شرع في بيان البيع الموقوف

لَوْ أَنَّ

2011/11/26

9

ولحكم فقال ووقف اليع على اجازته وبيع العبد اليه المحذور
 على اجازة مولاه وعلى اجازة الاله والوصية وبيع ماله من قبل
 غير زيد على اجازة القاض وبيع الموهون والمستاجر وارضه من ارضه
 اليع على اجازة المتهن والمستاجر والمزارع ولو تفاسخ الاجازة لم
 ان يسله لا المشتري وكذا الوقف الا لمن المال او ابواه المتهن ورو
 الهن عليه ثم البيع وبيع شيء ثم بوه والبايع يعلم والمشتري لا يعلم
 ان يعلم المشتري في محلي البيع نفذ وان تفاسخ العلم بطل وبيع المبيع
 من غير المشتري ينع باء شيئاً من زيد ثم باعه من بكرة يتعقد الثاني
 حتى لو تفاسخ الاول لا ينفذ الثاني لكن يتوقف على اجازة المشتري
 ان كان بعد القبض وان كان قبله في المنقول في العقار فعمل
 الموقوف الذي سياتي وبيع المند عند البصة وقدره في باب البيع
 بما باء فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم ان علم في المحل والاله
 بطل والبيع بمن لا يبيع المالك ب او بمن لا اذبه فلان وفيه شرطان
 انه يجوز وفي نسخة الاله الشرعي هذا اذا لم يعلم المشتري بذلك
 فان علم في المحل فعين البصة فيه روايتان وبيع الشيء بغيره ثم
 الجها له ولو عينة في المحل جاز وبيع فيه جاز المحل وقدره في اول
 البيوع وبيع الغاصب قائم موقوف على اجازة المالك ان اقره الغاصب
 ثم البيع وان حذر والمقصود منه بيته فذلك وان لم يكن ولم يسله
 حتى ملكه ينتقض البيع وحكمه في حكم البيع الموقوف انما يقبل الاجازة
 اذا كان البايع والمشتري والمبيع قائما لم او يكون المبيع قائما ان لا
 يكون متغيرا بحيث بعد شيئاً آخر فانه لو باع ثوب غيره بغير لونه وصبغه
 المشتري فاجاز ربه الثوب لبيع جاز ولو قطعه واطم ثم اجاز البيع
 له انه صار شيئاً آخر كذا التمس لو كان عضداً الى كذا شرط قيم المبيع

فقد علم وان كان في المنطق في العقار على الخلاف
الموقوف الذي رآه عثمان في الاصله وان كان قبل
في المنطق لا على العقار على الخلاف الموقوف وهو العقار
منه الارض على السقاط الاول في قوله وفي العقار
على الخلاف الموقوف ولا يرد له وجه في قوله ان
المراد بالخلاف الموقوف ما كان في العقار قبل
عليق باب الاقاله من ان يسع العقار قبل
قضية هي في عقار في وارثه يورثه واما عند كذا
فلا يجوز واما المنطق فلا يجوز بقوله في المنطق
واس في قوله في قوله وان كان قبل القضية
في المنطق لا عزم ارادة في المنطق

يشترط قيام التمسك اذا كان عضوا وصاحب المتاع ايضا اي كما شرط في
 البيع والتمسك المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع بالبيع حتى لو باع
 متاعا غير متاع صاحب المتاع قبل ان يبيع فاجاز وارثه لا يجوز
 وحكمه ايضا ان احد التمسك اي اخذ المالك التمسك لو طلبه من المشتري ليس
 باجازه للبيع الموقوف واختلف في احسن فقهاء اجازة وقيل له وقيل
 له اجازة له اي للبيع الموقوف بخلاف المتأخر فانه اذا قال له اجاز بيع
 الا بغيره لم يجز كل ذلك من الخلصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف و
 احكامه شرع في بيان البيع الموقوف وحكمه فقال ذكره البيع عند الله وان
 الله ولا يحكمه له ان يخله له بواجب التمسك اذا قلنا ووقفنا
 واما اذا ابتاعنا شيئا فله كرامته وذكره النجاشي وهو ان يبيعه التمسك
 ليس غيب عنه ولا يريه ان شاء الله ثم لا تناسوا ذكره التمسك على
 غيره بعد رضاه بتمسك لقوله نعم لا يسلم الرجل على قوم اذ لم
 يخطب على خطبة اذ لم يخطب في بيعه النفي وهو بطلان فاما اذا
 بشيء ولم يكن احد صاحب له بل للمشتري ان يبيع او يشتري فانه
 يبيع من يريه ولذا قال بخلافه في بيع من يريه فانه يجوز له ان يبيع
 وهو محمل النهي في الخطبة ايضا وذكره ايضا تعلق الجلب اي ان يتلقى بعض
 اهل البلد المجلوب من خارج البلد اليهم الطعام المقدر له من البلد
 للنهي عنه ولان فيه تضيق الهمم للمشتري فان كان لا يريه فلا يبيعه
 الا ان يبيعه التمسك على الواردين ويبيعه باقل من القيمة وبيع الحاضر
 للباري وان التمسك لقوله نعم لا يبيع الحاضر للباري وهذا اذا كان
 اهل البلد في حط وموبيع من اهل البلد وبيع التمسك العالي
 فيكون له ان يبيعهم فان لم يكن كذلك فلا يبيعه ثم لعدم الاقرار وقيل
 صورته ان يبيعه الباري بالطعام الى المم فيؤكل الحاضر عن الباري

ليس له ان يبيع
 التمسك من المشتري
 في بيعه التمسك

في بيعه التمسك

يبيع من اهل البلد

ويبيع الطعام وتعالى التمسك التمسك فانه منهي عنه فانه لو تركه لبايع نفسه
 ورفض في التمسك والتفريق بين صغير ورجل محرم منه لقوله نعم من خفا
 بين والدته وولدته فافرق الله بينه وبين رتبته يوم القيامة ووجهه
 له غلة من صغير ثم قال ما فعلنا ما فعل الغلة ما فعلنا ما فعلنا
 احدها فقال نعم انكرت انكرت ويري ارضه وارضه وارضه وارضه
 يستثنى بالصغير والكبير والكبير ينفي على الصغير ويقوم بجوازي
 باعتبار الشفقة التمسك من قبل لقائه فكان في بيع احدها قطع
 ان يستثنى والمنع من التعامد وفيه ترك المرحمة على الصغير و
 قد اوعده عليه بخلاف الكبير ان يبيع منه ترك المرحمة عليه والوزير
 لان التمسك معلول بالقراءة المرحمة للمكانة حتى لا يدخل فيه محرم غير
 وله في بيعه محرم وله بد من اجتماعهما في ملكه لو كان احد الصغيرين
 له والآخر له لا يبيعه واحدهما ولو كان التفريق كحق مستحق
 له يبيعه كدفع احدهما بالجنانية وبيع بالدين وريه بالعيبة
 المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وحكمه اي حكم البيع
 انه لا يفد له ان التمسك باعتباره مع مجاور البيع له في صلبه وله في
 شرائط صحته وشروط هذا النهي له يوجب لف او بطل الكرامة وله
 يجب فسخه لانه وجوب في الفقد لم يوجب المرحمة وله فسخه منها وملك
 البيع قبل القبض لما قرأ ان عدم ثبوت الملك قبل القبض في البيع الفقد
 حذر عن تقرير الفساد الى اوروله فادمننا ويحب التمسك لا القيمة
 ان ملكا المقبوض في يد المشتري لانه وجوب لمتل او القيمة في البيع
 الفقد لكونه في حكم الغصب هذا ليس كذلك **باب** لا قاله
 في لغة الا سقاط والدفع وشرع عارفع البيع ونهية بلقطين احدها
 مستقبل في شرح القدوري الا قاله ثبت بلقطين احدها يعبر به

ولذا قال في البيع
 التمسك من المشتري
 في بيعه التمسك

عن الماضي والأقرب عن المستقبل كقول الأجل اقلني ويقول صاحبه اقلت
وقال محمد بن أبي كاسم لا يصح إلا بالفظي بعينها عن الماضي وفي القبا
أضار قول محمد كذا في الخلاصة ويتوقف على قبول الآخر في المجلس
التي يد يتوقف قبول الآخر على المجلس كما يصح قبولها في مجلسها
فصل بالقول يصح قبولها وله بالفعل كما إذا قطع قيصافه بمقال
المشترى وهي فسخ فيما هو من موجب العقد قال الزبيدي لو لم
في حق المتعاقدين غير جرى على إطلاقه لانه إنما يكون فسخاً فيما هو
من موجب العقد من غير شرط وأما إذا لم يكن من باب وجوب شرط
يزيد قاله في بيعه ببيعاً جديداً في حق المتعاقدين أيضاً كما إذا
أشترى بالدين المؤجل عيناً قبل حلوله إلا أنه لا يقايله عاد الدين
حالة كان باعهم وكما إذا تقابلا ثم أودع رجل أن المبيع ملكه وشهد
المشترى بذلك لم يقبل شهادته كأنه هو الذي باع ثم شهد أنه لغيره ولو
كانت فسخاً قبلت الشهادة أن المشترى لورث المبيع بعينه بقضاء
وأدعى المبيع رجل وشهد المشترى بذلك تقبل شهادته إذا كان الفسخ
عاده حكم القيد فلم يكن متليفاً من جهة المشترى لكونه فسخاً من
كل وجه وخرج على كونه فسخاً من جهة عا ذكره الآخر بقوله قبلت له
الآخر بعد ولادة المبيعة له متناع الفسخ بسبب الزيادة ولو
كانت بيعاً محضاً جازاً قالوا هذا إذا ولدت بعد القبض وأما
إذا ولدت قبله فالأقوال صحيحة عنده وذكر الثاقبي وصحت
بغير الثم - الآخر إذا باع المتوفى أو الوصية شيئاً بالثمن فبقيت
حيث لا يجوز إقامته وأن كان بغير الثم - الآخر رعايته كما ينال الوقف
وحق الصغير وأن وصليته شرط غير جنسه أي جنس الثم - الآخر ولو
أكثر منه أي من الثم - الآخر أو الآخر أي تحت الأقال بغير الثم - الآخر

وأما شرط غيره من الألفاظ فلا قاله فسخه والفسخ له يكون إلا على التمسك بالألفاظ
 وأما التمسك فلا شرط فلو قال له تفدي بالشرط الفسخ كما يشاءني
 إلا إذا تعيب لي المبيع عند المشتري استثناء من قوله وإن قاله فلا
 يجوز بأقل من التمسك إلا قوله أن نقصان التمسك بمقابلته الغاية لا يعيب
 وذكر الثالث بقوله ولا تفدي بالشرط لأن فساد المبيع به لزوم
 التمسك كما أنه لو روي الفسخ وذكر المبيع بقوله وخازن للبائع المبيع
 قبل قبضه يعني إذا تقابله ولم ير المشتري المبيع حتى يباع منه ثانياً
 جاز ولو كانت بيعاً الفسخ له بانه قبل القبض ولو باعه من غير
 المشتري لم يحرك له أنه يبيع جديد في حق غيره وذكر الخامس بقوله
 وجاز بيع المكيل والموزون بلا إعادة الكيل والوزن يعني إذا
 كان المبيع مكيلاً وموزوناً وقد باعه منه بالكيل أو الوزن ثم
 تقابله ولا يفسخ المبيع من غير أن يعيد الكيل أو الوزن جاز ولو كان
 بيعاً لم يحرك وذكر التمسك بقوله وجاز بهيمة المبيع للمشتري بعد
 الإقالة قبل القبض يعني إذا وهب المبيع من المشتري بعد الإقالة
 قبل القبض جازت الهبة ولو كانت بيعاً لم يحرك له البيع من نفسه
 لأنه المبيع للبائع قبل القبض وبيع في حق الثالث عطف على
 قوله فسخ قال في النهاية الخلف فيما إذا ذكر الفسخ بلفظ الإقالة
 ولو ذكر بلفظ الفسخ له كما يبيعاً اتفاقاً لعمالة لموضوعه اللغو
 وقد فرغ على كونه بيعاً فوعداً ذكر الألفاظ بقوله فتسليم الشفعة في
 البيع له ينافي لخذاءة الإقالة يعني لو كان المبيع عقاراً فليس فيه
 الشفعة ثم تقابله يقبل بالشفعة لكونه بيعاً جديداً في حق كونه
 شرطاً منه وذكر التمسك بقوله ولا يرد البائع التمسك على الله ولا يعيب علم
 بعده أي بعد الإقالة يعني إذا باعه المشتري من آخر ثم تقابله ثم أطلع

عنه في نسخة
في نسخة
في نسخة

على عيب كان في يد البائع فإرادته في دفعه على البائع ليس في ذلك بيع في
حقه كانه ثمة من المشتري منه وذكر الثالث بقوله وليس للواهب الموهوب
أولاً الباع الموهوب الموهوب من الموهوب لا ينفك عنه إذا كان المبيع موهوباً
فباعه الموهوب لم ينفك عنه ليس للواهب الرجوع في مبيته لأن الموهوب
في حق الواهب كالمشتري من المشتري منه وذكر الرابع بقوله والمشتري
إذا باع المبيع من آخر قبل النقد جاز للبائع الرجوع منه بالقيمة إذا
اشترى شيئاً فقبضه ولم ينقد الثمن حتى باع من آخر ثم تقايله وعاد
إلى المشتري فلكم أنه من قبل نقد ثمنه بأقل من الثمن الأول جاز وكان
في حق البائع كالمملوك بشرط أن يجد المشتري الثمن وذكر الخامس
بقوله وإذا اشترى بعوض النجاسة عند الخمر بعد الحول ووجد
عيباً فردّه بغير قضاء ولا ردّ العرض فملك في يده لم سقط إلى
يغني إذا اشترى بعوض النجاسة عند الخمر بعد الحول عليها الحول
فوجد عيباً فردّه بغير قضاء ولا ردّ العرض فملك في يده فإن
الركوة لم تسقط عنه لأنه بيع جديد في حق الثالث وهو الفقير
الرد بغير قضاء أقالة وملاك المبيع ينعى إلى أقالة ملك
الثمن له ما رفع البيع والى صافي المبيع له الثمن ولهذا إذا
ملك المبيع قبل القبض يبطل البيع بخلاف ملك الثمن وملاك
بعضه رأى بعض المبيع ينعى به بقدره اعتباراً للبعض بالكل
ولو تقايضا جازاً أقالة بعد ملك أحدهما وله بطلان ملك
لأن كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقياً باب
المرابحة والتوكلة والوضيعة ألا ويبيع ما ملكه لم يقرب
المشتري ليتناولها إذا صار المفسود عند الغاصب ضمن
قيمته ثم وجد حيث جاز لأن يبيعه مرابحة وتولية على ما ضمن

لو تقايضا جازاً أقالة بعد ملك
أحدهما وله بطلان ملك
لأن كل واحد منهما مبيع
فكان البيع باقياً

والله

وأن لم يكن فيه شيء بخلافه لم يقرب ثمنه إلا وقلة ما أخذ من المشتري
ليس ثمنه إلا قربة مثله وإنما قال بخلافه ما قام عليه كسباً أي أن لا يضمن
القصاص وخوفاً للثمن ويقول قام على بكذا بزيادة على ما قام عليه وأنه
لم يكن من جنس الثانية يبيع به أي بما قام عليه بدونها أي بدونه
الزيادة والثالثة يبيع بأقل منه أي بما قام عليه شرطها أي البيوع الثلاثة
شراً أي شراً ما يبيعهم مرابحة أو خوفاً بخلاف الموزون والمكيل
والعدوي المتقاربة أو مملوك من البائع إلا ولا والله في المشتري
متعلق بمملوك والمرابحة مملوك حمله حاله يعني أن هذه البيوع
له يصح إذا كان عوض المبيع الذي له البائع سابقاً قيمته إلى
مبناها على الأثر من الخيانة وشبهتها والأثر من الخيانة في
القيمة أن أمكن فقد لا يمكن إلا حذر من شبهتها لأن المشتري
له بشرى المبيع إلا يقيمة ما دفع اليه من الثمن أو لا يمكن دفعه عنه
حيث لم يملكها وله دفع مثله إذا فرض عدمه فتعنت القيمة و
هي جملة يعرف بالظن والتخمين فيمكن فيه شبهة الخيانة إلا إذا كان
المشتري مرابحاً مملوك من مملوك أو من المكيل والموزون
الموصوفه فقدره على الوفاء بما التزم وأما إذا لم يكن مرابحاً
فإنه يجوز له أن يبيع ما له من المال ويبعض قيمته ثم يضمن
ذواته مثله فصار البائع بائعاً بذلك الثوب لقيمة كالثوب مثله
وبجزء من عشرة جزء الثوب الجزء الحار يضمنه يعرفه بالقيمة
وهي جملة فلا يجوز له أن يبيع من البائع من البائع البائع البائع
مصدره وبالكسب يضمنه والطائر على الثوب الفقد والحمار وطعم
المبيع وكسوة وسوق الغنم والسمار المشروط طوره في العقد
فإن لوجه السمار كان مشروطاً في العقد ببيع والله فأكبر

أمر ببيع من ملكه ذلك البائع في البائع
الأول بسبب أن البائع فاشترى له

في البيع من ملكه ذلك البائع في البائع

على انما له تقم بخلة في جرة الدلالة فانما له تقم اتفاقا لا غنة متعلق
 بقوله تقم وانما ختمت اليه لانه يند في عين المبيع كالقسيغ واخوات
 او في قيمة كالحار والسوق لان القيمة يختلف باختلاف المكان
 فيالحق لجرته بامر المال وان فعل المشتري بيده شيئا مما ذكر
 كالقتل وكخوفه لا يقم وبالحلة كل ما يند في المبيع او قيمة تقم
 والله فلا ذكره الزبلي له اي ليس ختم اجر الطبيب له لا يند شيئا
 من القيمة واجر المعاملة لانه اجرة لم يزولت المبيع فان التعلل حصل
 فيه فممنه وشغل غايته ان يكون تعليمه طامو له بكف في الضم والدلالة
 وان ادى ونفق نفقه لانه يند في المبيع شيئا بخلة في اجر التمسار المشروط
 ونفقة المبيع كما وجعل البق وكرا بيت الحفظ لانهما البض لا يند ان
 شيئا بخلة في كراء المبيع فان يند له فادته زبارة في القيمة ويقول البائع
 حين البيع وضم ما يجوز ضمته قام على كذا لانه يند بكذا كرا عن الكذب
 فان اي البائع في المراجعة اي ظهر خيانتة بالبينة او باقره او بنكوله
 خير المشتري ان شاء اخذه اي المبيع بتمنه او رده وفي التولية خطا
 لو لم يخط في التولية لم يبق تولى له لانه يند على التمسار ولا ينص
 مراجع فيتغير به التمسار ولو لم يخط في المراجعة يبقى مراجع على حالها
 وان كان الزك اكثر مما طمته المشتري فلا يتغير التمسار ويثبت الجنا
 لفوق الرضاء ولو لم يخط المبيع او لم يخط المراجعة قبل الرضاء او حدث به
 مانع منه اي من الرضاء لم يبق التمسار المستحق وسقط خياره لانه لم يوجد
 خياره بقابل شي من التمسار خيارا لرؤية والشرط بخلة في خيار
 العيب لان المستحق منه المشتري الجري الفايته وعند العجز عن
 تسليم سقط ما يقابل من التمسار شيئا بعد بيعه برك فان راجع
 اي اراد المشتري ان يبيع مراجع طر عنده مانع اي كل رجع كان قبل ذلك

فان يبيع من رجة على عشرة وعقد
 عام على عشرة ولو اشترى او بعث

وان اشترى الزك التمسار لم يراج صورته شي ثوبا بعث من ثم باع مراجع مثلا
 ثم اشترى ثوبا بعث من ثوبا بعث من مراجع ثم اشترى ثوبا بعث من ثوبا بعث من مراجع
 اصله لان ثوبه حصل الزك الا في العقد الثاني لانه لا يند ببعثه بعد كون
 على كرف الزوال بالوقوف على عيب الثوب في بيع المراجعي كالحقيقة فيسقط
 بخلة في اذا خلت ثالثا بالاشري من مشتري ثوبه لانه انما حصل
 غيره براج مسددي من مأذونه المحيط دينه برقبته فبذره اوله لم يكن
 على العبد دين فباع من موله شيئا لم يند له لانه لا يند المولى شيئا
 لم يكن له قبل البيع له ملك الرقبته وله ملك التمسار على كذا في المأذون
 متعلق بقوله براج صورته ثوبه براج في الثوب ثوبا بعثه ثوبا
 من عبده المأذون وعليه دين محيط فباع من مولى بخرسة عشر فانه يبيع
 مراجع على عشرة كعقد وهو ان يند المولى ثوبا بعثه فباع من عبده المأذون
 له المديون بخرسة عشر فانه يبيع مراجع على عشرة لانه في هذا العقد وان
 كان صيحا في نفسه بخرسة العقد لانه العبد ملكه وانه يند له عن حق فاجتم
 عدما في حق المراجعة لا بتبنيها على المانة فبقي له اعتبار التمسار له في فضا
 كان العبد ثوبه المولى بعثه في الفصل الثاني وبيع المولى في الفصل
 الثاني فبعت التمسار المولى براج ربت المال على ثوبه مضارب بالنصف
 متعلق بقوله مضارب لانه متعلق بخرسة وعمل نصف براج ثوبا
 منه اي من مضارب متعلق بقوله بخرسة اي بخرسة لانه كان مع المضارب
 دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعثه وباعه من ربت المال بخرسة عشر فانه
 يبيع مراجع بانه عشر ونصف لانه هذا البيع وان قضى بخرسة عندنا
 لانه اعدم الزك كما هو كذلك لانه الزك انما يحصل اذا بيع من الاثني
 فبخرسة العبد لانه المضارب كيل عن ربت المال في البيع المولى ووجه
 فاعبته البيع التمسار في حق نصف الزك يراج بخرسة بيان بالتعيب ووجه

فان يبيع من رجة على عشرة وعقد عام على عشرة ولو اشترى او بعث

التي تباع في جارية فاعورت لو وطئها وهي بنت ولم ينقصها الوطئ
 ببيعها ما راجح وله يجب عليه البيان ان لم يثبت عنده شيء يقابل التمثل الاول
 له يقابلها التمثل الثاني اذا كان مقصودا بالثمة فحاشا له ان يوطئها قال ولم ينقصها
 الوطئ قال ان يبيع المراد بقوطئ ببيعها ما راجح بله بيان ان التمثل الثاني سلمه بكذا
 من التمثل ثم اصاب العيب عنده بعد ذلك وانما نقول العيب بله بيان
 بان يثبت العيب التمثل من غير ان يثبت ان التمثل الثاني سلمه ان حدث بالعيب
 عنده كقوله القار وحق النار لشيء فاقضاه بالقرض والحق وان
 كان جازا يقابل شيئا من التمثل كالعذر لم يثبت عنده ويراجح بيان
 بالتعيب بان فقاء عينها بنقصه وفاقا ما راجح فاذار شها
 له بما صار مقصودا بالثمة في يقابل شيئا من التمثل الاول ووطئ
 البكر له العذر جازا العين يقابل شيئا من التمثل وقد جبرها
 ككثرة بنشره ووطئ له بما صار مقصودا بالثمة في شري ببيته
 وراجح بله بيان بغير شيء شيئا بالفرضه سيرة وباعه بركبائه ولم
 يثبت فعلم المشتري خيره من شريه ان شاء قبل وان شاء رده له ان اظهر
 شبه البيع حتى يراوه في المبيع له طرله طرله والشبهة انما ما حقق بالحق
 فصار كأنه شري شيئا وباعه لغيره ما راجح بتمه ما ثبت له الجبا
 عند علمه بالحياة فان اختلف ثم علم له كل منعه وهو الف واما له ان اظهر
 له يقابل شيئا من التمثل كذا التولية بعد ان كان وله هداياه ولم يثبت خيره
 له ان الحياة في التولية مثلها في المراجحة له تبناء على التمثل الاول وان كان
 كتملكه ثم علم له بالف حال لما قران الا جاز له يقابل شيئا من التمثل
 وفي رجله شيئا بما قام عليه لم يعلم شريه قدره اي قدره قام عليه
 قد ابيع كماله التمثل وان علم المشتري قدره في المجلس حتى ابيع
 له والى المفد قبل تقرر وخير المشتري ان شاء قبل وان شاء رده

له ان الاجرة المبيوع حتى يراوه في المبيع لا طرله ان الرضا لم يثبت قبل العلم
 فينتهي كما في خيار الرؤية **فصل في بيع العقار قبل قبضه المنقول**
 عند البيع جنيته والى يورف فعند محله يجوز له ان يوطئها مع ان التمثل الثاني
 فله تبعه حتى يقبضه وله ان يقدّر على تسليمه قبل قبضه فله يجوز
 ببيعها كالمنفق ولها ان ركن البيع صدر عن المالك ووقع في محل المالك
 معلول واجمال الهلاك في هو في العقار نادى حتى لو تصور ملكه قبل
 القبض بان كان على شرط الهز وخوفه قالوا له يجوز ببيع قبله فله يقضي
 على المنقول وقد اضطررت من اكلها كراة الهداية وغيرهم وان اظهر
 الموافق لقوله بعد الاصول ما ذكر في الغاية وهو ان الاصل ان يكون
 بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جازا القبول واطر التبع
 لكن تضمنه التوا بدليل تنقل مقارن وهو قولنا بقرم التواء
 والعام المخصوص يجوز تخصيصه بغير الواحد وهو ما روى انه في بيع
 عن بيعه لم يقبض ثم له ان يكون معلول بغيره ان تفرق اوله
 فان كان ثبت المطحيت له يتناول العقار وان لم يكن وقوع التعلق
 بينه وبين ما روى في السنن من ان الا عرج عن بيعه بقرم رض
 ان التمام لم يبيع الغر وبينه وبين لوله الجواز وذلك لان
 التزم وجعله معلولا بذكر اعمال لثبوت التوفيق والاعمال متعين
 له محال ويكون في نصيبا بعد نفي بيعه بملكه كالمعوض قبل القبض
 شري الكلي كبله له خرافا قدره ان معرب كذا في يجوز ما حكمه
 التمثل لم يبيع ولم ياكله حتى يملكه لئلا يبيعه الله عليه وسلم عن بيع
 الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البايوع وصاع المشتري وله ان
 يحتمل ان يزد على المشروط وذلك للبايع بخلافه ان ابايع خرافا له
 الزيادة للمشتري بخلافه ان ابايع الثوب ثم ارعته له الزيادة لاف ان

هذا
 في
 البيع
 قبل
 القبض
 المنقول
 والبيع
 قبل
 القبض
 الموقوف
 والبيع
 قبل
 القبض
 الموقوف
 والبيع
 قبل
 القبض
 الموقوف

بالحقيقة المعدوم غير جازم فصار هذا المعنى محققا لذلك الشبهة فلم يزل
 وفي غير الشبهة لم تعتبر الشبهة لما ذكرناه من الحقيقه كالمقرب
 مروي في مروي فانه لم يكن له في الجاني حتى يصرح فانه ايضا لم يكن
 لوجود القدر الجيد والروي سواء لقوله لم يجد تأخره بها سواء لان
 في اعتبار سدابك لمبايعا ثم في قوله فان وجد احرص الفضل
 والتا قوله محرم بيع الكيل والوزن في بيع الكيل والوزن
 اي بيع الكيل والوزن متفاضله لو غير مطعوم كالحصاة فانه من
 الملكية والحديد فانه من الموزون والطعام غير معتبر عندنا بل عند
 الشافعي مخرج وبالنسبة عطف على قوله متفاضله وبمعنى التفرع
 الا ان يتفقا الى العوضان استثناء من قوله محرم بيع الوزن في بيع
 في صفة الوزن بان يوزن احداهما بغير ما يوزن الاخر كالنقود والزرع وان
 القطن والحديد وكوحها فان الوزن جميعها ظاهر الكثرة ما يختلفان في صفة
 الوزن ومعناه وحكمه اما الله فلا تان الزعفران يوزن باله مناء و
 النقود بالسنج واما التا فلا تان الزعفران منعتين بالتعيين و
 النقود منعتين بالتعيين واما التا فلا تان لوباعه بالنقود
 مولدته بان يقول ثم يثبت هذا الزعفران بهذا النقد المشار اليه على
 عشرة وناير مثله وقبضه بالبايوصحة التفرع فيم قبل الوزن واولا خلقا
 في صفة الوزن ومعناه وحكمه ليجمعها القدر من كل وجه فيوزن الشئ
 فيه لا يشبهه الشئ فانه الموزونين اذا اتفقا كان المنع للشبهة واذ
 لم يتفقا كان الشبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة
 وهي غير معتبرة في عطف على محرم اي محرم بيع الكيل والوزن متاويبا
 به تفاضل في كل ايضا بيعها به قدر كما اى كبيع ما وزن نصف صاع
 فان المعتبر في قدر المكيلا نصف الصاع له ما وزن اذ لا تقدر في الشئ

ولو باع الزعفران على ان يوزن مثله
 وقبل الشئ ليس لان يتفرع فيه
 في بيع الوزن

ما قل منه متعلق بالبيع المقدراى كبيع ما وزن نصف صاع باقل منه
 كحفتين من برنج فانه فان بيعها بها جائز وان وجد الفضل انتفاء
 القدر الشرعي الا ان يكون استثناء من قوله به قدر اي انما يكره الاقل
 من القدر الشرعي باقل منه اذا كان حالة اما اذا كان بالنسبة فله في الوجود
 جزء من العدة محرم للنسبة وهو الجاني حتى اذا انتفى الجاني لم يلزم
 البيع مطلقا ولو بالنسبة له انتفاء كل من غير العدة كبيع حفتين
 من برنج فانه من شعير كذا حاكم كل عدوى متقارب فان بيع العدة
 المتقارب بجنس متفاضله جاز ان كانا موجودين له عند المبيع
 وان كان احدهما شئ لا يجوز له ان الجاني يفرده بكم النسبة
 والمعتبر في غير المعرف التعيين له التقابض لوباعه بربيعين ما وثق
 قبل القبض جاز وقال الشافعي بغير التقابض قبل الاقران في بيع الطعام
 بالطعام كما ذكره في قوله في الحديث المعروف يد ابدي ولنا ان
 مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالشئ ومعنى يد ابدي عينه
 كذا رواه عبارة من الصامت البر والشعير والتمر والماء كيلي والذ
 والفضة وزني فان كل ما نص رسول الله عليه السلام على حريم التقابل
 فيه كيلة فهو كيلي ابدا وان ترك الشئ الكيل فيه مثل الحنطة والشعير
 والتمر والماء وكل ما نص على حريم التفاضل فيه زنا فهو وزني ابدا وان
 ترك الشئ فيه الوزن كالذهب والفضة لا يغير ان يعرف له ان النص
 اقوى من العرف والا قوى له يترك باله ونحو ذلك فاعدا ما اى اعدا
 الا شيئا الستة فانه لما لم ينص عليه فهو محمول على عاراة الشئ لقوله
 ما رآه المؤمنون شئ فهو عند الله حسن فلم يكره بيع البر من اوبيا
 وزنا والذهب بالذهب متاويا كيلة كالمكره مجازفة وان تعارفا
 ذلك له صحال الفضل على اتم المعيار فيه ان الشئ يجوز في الحنطة

والحفتين بالحفتين
 ما رآه المؤمنون شئ
 فقال حفتين له حفتين اي
 اعطيت فليكن عليه

يد لا
 عليه
 حقيقة
 الذي
 في
 راي
 في
 كذا
 في
 كذا

ونحوها وزنا لوجود السلم وجازييع القلب بالقلوب باعيا لها عند
 حنيفة وابو يوسف وقال محمد لا يجوز له ان يثمنه بثمن باصطلاح
 الكل فلا يبطل باصطلاحهما واذا بقيت ثمانا ليعتد فصار كبيع
 بالدرهمين فلهما ان الثمن يثبت باصطلاحهما اذ لا يثبت للغير علمها
 واذا بطلت تعينت بالتعيين بخلاف النقود لا سيما للثمنية خلقه
 وجازييع الرطب بالرطب بالتمر وبيع التمر بالبر وبيع العنب بالزبيب
 وبيع الرطب بالزبيب او مبلولا بمثل او بالياس وبيع التمر او الزبيب بالمنقوع
 بالمنقوع فهما وبيع الدقيق بمثل نقاعه بخلاف الفضل ان يبيع الدقيق
 بالدقيق انما يجوز اذا كانا مكتوبين والاهم كجر قومه متا وناقدر
 لجواز البيع في الاشياء المعدودة ووجه الجواز ان اذ كان بيع الجنس
 بالجنس اختلف في الصفه جازمتا وناقدا وكذا مع اختلاف الصفه لقوله
 صلى الله عليه وسلم جيد او ردي تهلكوا والا جاز كيف كان لقوله نعم اذا
 اختلف النوعان فبيعهوا كيف شئتم وجازييع اللحم بالحيوان وبيع
 اللحوم والالبان المختلفين اذ يبيع لحم الغنم بالحم البقر والعكس وكذا
 لبنها بعضهما ببعض وبيع الكريشي بالقطن وبالزرا وبيع حار الدار
 وهو رداء التمر وبيع الخبز بالتمر والدقيق متفاضلا هذا قيد جواز
 البيع في الاشياء المعدودة من اللحم لا هنا وجه جواز متفاضلا
 اختلفوا اجنبها وبالنساء عطف على متفاضله اذ وجازييع
 بالنساء ايضا في الاخير وهو بيع الخبز بالتمر والدقيق وبيع كذا
 النمل لكن يجب ان يكتب وقت القبض حتى يقبض من الحيوان الذي
 سئل له يصير لبيد الله بالمسلم فيه قبل القبض لبيع التمر بالدقيق
 او بالتوبق او بالنخالة فان بيعه لا يجوز مطلقا لبقاء الحيوان
 من وجه له تمام اجزاء التمر والمعياد فيها الكيل لكنهما غير متو

في صفها

عن العنب وبيع في الحم
بالالة او بالاسم

بينها وبين التمر له كثر في الكيل وتداخل جبات التمر فلا يجوز وان كان
 كيلة بكيل ولا يبيع الدقيق بالتوبق مطلقا ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق
 بالتوبق ولا يبيع التوبق بالحنطة فكذا يبيع اجزاء الثمن الفين الحيا
 من وجه وله ان يبيع بالزيت والسمسم بالزيت حتى يكون الزيت
 والزيت اكثر مما في الزيتون والسمسم ليكون الدهن بمثل الزبادة
 بالخبز ولا يلزم التواون لم يعلم مقدار فيه لم يحركه ضمما الى تواون قد
 قرأ الشبهة فيه كالحقيقة ويستقرض الخبز بوزن له عدد عند بيعه
 له ان احاده يتفاوت بالعدد ووزن الوزن ويقع به وكره ان يبيع
 ويستقرض القلوس بهما اذ بالوزن والعدد بالعرف اذ لا ينقض فيها
 والدرهم والدنانير يستقرض بالوزن فقط لا تمام الموزون بالانقض
 كذا ما ملناه خالصا ان الحكم للغالب بالثمن خالصا يستقرض بعدوان
 تعامل ملوابة وبوزن ان تعامل ملوابة له ان ليس قما وور فيه انقض فجار على
 العرف كما ولا يستقرض القيمي له ان يختص بالمتلى ولم وكل شيء يكار
 او بوزن نحو الحنطة والشعر والسمسم والتمر والزبيب وكذا
 وفي التجريد ويجوز في العدديا ان لا يتفاوت تفاوتا حاسما
 كالبيض والجوز وفي الكافة ان القرض اعان شرحه لاطلاق الاتفاق
 بالعين غير ان لا يمكن الانتفاع بالمكيل والموزون والعدوي
 المتقارب لا يستعمله كاعيانها وكانت المنفعة عائدة الى اذ انما فاقم
 المثل في الذمة مقام العين كانه انتفع بالعين وبقوه وهذا انما يتناول
 في ذواته مثال يمكن ان يبيح المثل في الذمة له في الحيوان والاشياء
 اذ له مثل لها وله ربوا بين السيد وعبد ما ذرونا غير مدبوز
 له ان العبد وما في يده ان يكون ملك مولاه فلا يكون بينهما بيع لتحقيق
 التواضع اذ كان عليه من يتحقق التواضع لتحقيق البيع وله ربوا بين

بذلك
نأخذ
عليه
فقط
الذي
يرى
من
الاشياء
كما
يرى
من
الاشياء

مسلم ووجهه في دار الحرب لفقدهم له ربوا بين المسلم والحرة في دار الحرب
 وكذا اذا تباعا فيها بغيرها فذكره ان يبيع فان ما لم يباح وبمعقد
 الله ان لم يبع معصوما لكنه التزم ان لا يغيره ولا يتعرض لما لا يريه
 بله رضاهم فاذا اخذهم رضاهم اخذ ما له مباحا بله عذرا ومن امن
 فان الحرب اذا سلمت له يكون بينه وبين مسلم سائما في دار الحرب عند
 ابي حنيفة رحمه الله ان المسلم له عصمة لم يفسد حال الحرب ويجوز
 اخذ ما له الحرب برضاه للمسلم المستأمن وقال انه ربوا بين مسلمين وهو
 حرام كذا في الكافي **باب الاستحقاق** لم يذكر
 الحقوق كذا في سائر المتنون له تها ذكر في اوائل البيوع هو لو كان
 ارضا مبطلة للملك لى من يملك بالكلية بحيث لا يبقى له شيء عليه
 حق الملك كالحرية والصلبة والعنق وروعي كالتدبير والكتابة
 والا سبيله وروايتهما نافيان لى للملك من شخص الى شخص
 كاله حقايق بالملك بان ارجع زيد على بكران ما في يده من العبد
 ملك وبرهن عليه والنوعان بعد انفاهما في انهما جعلوا
 المستحق عليه من ملكه في كل شيء من حيث مستحقا عليه
 حتى ان واحد منهم لو ارجع ولاق البينة على المستحق بالملك
 المطلق له تقبل بينة يخلفان بوجه آخر ان النوع الاول لو
 انفا في العقود الجارية بين الباعة بله حابة في انفا
 كل منهما الا حكم القاض بله اخذ له فروا به وقرع عليه بقله
 فلكل من الباعة الرجوع عليه ان لم يرجع عليه بصفة المحرم
 لى وان لم يحصل الرجوع عليه يرجع هو ايضا كذلك على التفسير
 وان لم يقض على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على
 البعض على حكم القاض لئلا يكون اذ انقضى اثر العقد وهو الملك

ربوا

كافي

كافي النوع الثاني واذا لم يبق لم يحجبه اليه ايضا بدل الحر ليس محموله فلا
 يجمع ثمنان في ملك واحد بخلافه في الاستحقاق بالملك كسباني
 والحكم بالحرية الا صلته حكم على الكافة الى كافة المتن في له سمع
 الملك من احد كذا العنق وروعي فان الحرية حق الله تعالى له
 يجوز لغيره قاق الحر برضاه والتمس كلهم ضومع في انبا حق الله تعالى
 نيابة عنه تعالى لكونهم عبيده فكان حضور الواحد حضور الكل
 بخلاف الملك له حق العبد خاصة فلا ينصب احدهم خصما
 عن الغائب لعدم ما يوجب انتصابه خصما الا من تلقى الملك
 من جهته يصير مقضيا عليه ايضا لتعدى اثر القضاء اليه كذا
 الملك ومن قضى عليه حادثة لم يبع مقضيا اليه فيها بملك الجاهل وانما
 الحكم في الملك المورث فاعلى الكافة من التاريج له قبله بغير اذ قال زيد
 لبرك انك عبيدي ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي الآن فبرهن
 عليه يقبل ويبيع الحكم بحرية ويجعل ملكا لعمو ويدل عليه ان
 قاض خان قال في اول البيوع من شرح الزيارات بعد احق المسئلة
 حق التحقيق فصارت مسائل الباب على فماني احدهما عني
 في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الا صلح القضاء به قضاء على كافة
 الثمن وقت التاريج وله يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر
 منك فان الكتب المشهورة خالته عن هذه الفائدة والنوع الثاني
 يوجب انفا في انفا في العقود في ظاهره وروايت له انه لو
 بطله الملك الحكم به لى هذا النوع من الاستحقاق حكم على
 اليد حتى يؤخذ المديون يد وعلمت تلقى وايد الملك منه بله
 ولاطه او وسائط فلا سمع دعوى الملك منهم لكونهم محكوما عليهم
 هذا تفريح على قول الحكم به حكم على ايد ايد بدل دعوى النتائج

من دفع اعداء فقال يا ابا عبد الله
 شرب ملكك منذ ستة اعوام فاعتق
 فبرهن عليه اندفع دعوى زيد
 اذا قال عمرو لبرك انك عبيدي ملكك
 اذا قال الثاني القضاء بالقتل
 انما هو وقضاء على كافة

يد
 قاض
 عليه
 بقله
 انما
 هو
 وقضاء
 على
 كافة

بان يقول باع من البائع حين رجع عليه بالتم ان الله اعطى التمسك
 المستحق كاذب لان المبيع نفع في ملكي وملك باع بلك وملك اوبيا
 فيسمع موعوله ويبطل الحكم ان ثبت او نكح الملك المستحق
 بان يقول ان الله اعطى التمسك لاني لم يثبت من المستحق فيسمع
 ولا يعاد البينة للرجوع عند الرضا تفريغ على قوله والحكم لا ينع
 اذا كان الحكم للمستحق حكما على البائع فاذا اراد ولا حد
 المشتري ان يرجع على بايع بالتم له يحتاج الى اعادة البينة و
 لكن لا يرجع واحد من المشتريين على بايع قبل الرجوع عليه
 له يكون للمشتري له ولسان يرجع على بايع قبل ان يرجع عليه
 المشتري الا فيرجع ولا يرجع بصيغة المجرم لاني لا يحصل رجوع
 المحكوم عليه على الكفيل اي بالضاف بالذم قبل القبض
 على المكفول عنه لانه الاصيل ومنه يبري الحكم لا الكفيل وانما يرجع
 قبل الرجوع عليه لئلا يجمع ثمان في ملك شخص واحد لان بدل
 المستحق مملوك ثم الرجوع اي رجوع المشتري بالتم على البائع
 انما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبينة لما عرفت انها حجة مقعدة
 لما اذا ثبت باقرار المشتري او نكح البائع او باع او وكيل
 المشتري بالخصوص او نكحوا فلا يوجب الرجوع بالتم لان اقرار
 له يكون حجة في حقه وفي زيادة الام ان يكون من حامد النازك
 انني وازا او نكحها رجل باقرار المشتري او نكحوا عن البائع له
 يرجع على بايع بالتم فان اقام المشتري البينة ان الدار ملك المستحق
 يرجع على بايع بالتم لا يسمع بينة اما لو اقام البينة على اقرار
 البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل وبأخذ البائع بالتم ولو
 لم يبع بينة على اقرار البائع بذلك ولكن طلب بينة بالتم لا يبر

كان له ذلك انه يحتمل ان ينكح عن البائع فيصير نكول كالمقرب والتمسك
 بعد ذلك كذا في العارية وهذا مما يوجب حفظه والتمسك فافلون عنه
 وقد فرغ عليه بقوله قبعة ولدت عند المشتري له بالتمسك و
 فاستحققت بينة تبعها ولد ما يري بأخذ المستحق وولد ما فان اقر
 بها رجل له اي له تبعها ولد ما بل بأخذ المكفول له ولد ما والتمسك ان
 البينة تثبت الملك في المجرم بضرورة صحيحة البينة بالبينة بالبينة
 بقدر الضرورة والتناقض يمنع وعوى الملك ان يكون منها فيهما
 له وعوى الحرية اما الحرية الاصلية فالحق في حال العلوق فان الولد
 يجلب من دار الحوب مبيع اوله يعلم حرية ابيه امة فيقول باق فيعلم
 بحرية ابيه امة فيدعي الحرية والتناقض فيما في طم يقف فالحق لا يمنع
 صحيحة الدعوى واما العارية فله ان المولى يتفرد بالعتاق و
 التدبير بلك علم العبد فيرى فيه ايضا خفاء فيجعل التناقض فيعقل
 واذا اقام المكاتب بينة على اعتاق سيده قبل الكتابة تقبل له استقلال
 سيده بالتمسك والطلقة فان المودة اذا اختلفت ثم اقامت بينة
 على اتم طلقها مثله تا قبل الخلع فانها تقبل وان تناقضت للخفاء في
 تطليق له استقلال له وبالنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا
 ابني يسمع وكذا اذا قال كنت انا بوارث فلان ثم ادعى انه وارث و
 بين جهته ارثه يسمع وفرغ عليه بقوله فلو قال رجل له اني ارثي فاني عبد
 فانه اتم ادعى الحرية فثبت ضمن العبد ان لم يعلم مكان بايع له
 المقر بالعبودية ضمن سلامة نفسه او سلامة التمسك عند تعذر البينة
 من البائع فجعل المشتري مغورا والتغور في المعاوضة سبب الضمان
 دفعا للفرق بقدر المكان فاذا ظهر حرية واملية للضمان وتعذر البينة
 من البائع حكم بالضممان ورجع الى العبد عليه الى البائع اذا وجد له

لا من الاصل والعلو كان متصلا بالتمسك
 فثبت له الملك
 قالوا ان الذي يملكه قبل ان يدخل الولد في القطار بالتم
 لانها تتبع له فيكون له قبل ان يدخل في القطار له
 بالولد وهو الاصل انتم قلت فليكن المالك
 في المتن من الدار غير ما يدعي الاصل
 قوله فان اقر بالرجل لا يكون في النهاية الولد
 انما يستعاضة اقراره ان الله يدعه المقدار اما
 اذا ادعاه كان له لان الظاهر ان له انتم في متن

لانه مختص بعبد المعاضة في كلامه هذا
الاجمال فكل من يجب ان يكون مرجع هذا
الضمير الضمان بالفور كما يظهر من
كلام القوم فالحال وهذا اذا سأل بعد
غيره عن اصل الطريق فقال السالك هذا
الطريق فانه من فسلك فسلك البصو
امواله لم يضمن بشئ لانه غرو فيما
ليس بمعاضة عن
وفادة ذكر المسئلة بطريق الطريق
على ذلك الاصل دفع اشكال من اول الامر
اه قوله انا حري بعد قوله انا عبدنا قضى
لا محالة وحاصل الدعوى ما
في الحرية لا يمنع صحة الدعوى
ذكر من وجه التوفيق عن
مطالع العلم الاستحقاق لا يمنع

ويرجع بالثبوت يعني انه مضمون وهو يعلم البايوع غاصب فليست له
كان الولد رقيقا لنعدام الغور لعلمه بحقيقة الحال ولكن يرجع بالثبوت
على البايوع ولو اقام البايوع بينة ان المشتري اذ بعد الشراء ملكه
للمسحوق لا يبطل صحة الرجوع بالثبوت كذا في العاوية لا في السجل
الا تحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل بالشهادة على مضمونه يعني
اذ المسحوق اذ به من يد المشتري بخار او قبض المسحوق عليه السجل
ووجد بايعه سمرقند واراد الرجوع عليه بالثبوت وانظر سجلي قاض
بخار او اقام البينة ان هذا كتاب قاض بخار لا يجوز لقاض سمرقند
ان يعاين ويقبض للمسحوق عليه بالرجوع بالثبوت فليست له الشهادة
ان قاض بخار قاض بخاري على المسحوق عليه بالثبوت ان لا يثبت
هذا البايوع واخر جهات يد المسحوق عليه هذا ان الخطيب
الخط فله يجوز ان عتار على نفس السجل بل يشترط ان يشهدوا
على قضاء القاض وعلم يد المسحوق عليه كذا في العاوية كذا في
نقل الشهادة والوكالة والمداويك والهي والسياسة و
التسكوك فان في كل منهما يجب الشهادة على مضمون الكتاب ان
المقصود بكل منهما كون حجة على الخصم وهو لا يكون الا بخلاف
نقل الوكالة والشهادة فان المقصود منها حصول العلم للقاتل
ولهذا لا يجوز كون شهود الطرفين كفاراً وان كان الخصم كافراً
قبض كل المبيع فليسحق بعضه بطل المبيع في قدره اي قدر ذلك
البعض فان اوردت اي التحقاق البعض العيب الباقي او كان
المسحوق شئيين كشيء واحد كالتيف بالخبز والقوس بالوتر
المشتري قيمه البايوع وهو طر والى وان لم يورد عيباً في الباقي ولم يكن
شئيين كشيء واحد لم يرد له البايوع المشتري بخصم من التفت توضيح

7/9

فقد
نظ

فقد علم ان الخطي بسم الخط لا يجوز
اعتدالي الترخيل

مظ
عبد الشاوة بن عامر
التاجر
م

ان البيع اذا بطل في قدر البعض المستحق ينظر ان كان المستحق ما استحق
 يورث العيب الباقي كما اذا كان المعقود عليه شيئا واحدا في بعض
 حر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشترى بالخيار في الباقي
 ان شاء رخصه بخصته من الثمن وان شاء رده وكذا اذا كان المعقود عليه
 شيئين وفي الحكم شيء واحد فالمشترى ردهما فلم بالخيار في الباقي
 وان كان المستحق ما استحق له يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود
 عليه بيتين او عديدين فالمشترى ردهما او صبرة من ثمنهما او حصة
 في ثمنهما فانه لا يورث في بعضه فلم يورث الباقي المستحق بخصته
 من الثمن وليس الخيار كذلك في الشيء الطي او في بعضه عطف على
 كل المبيع فالمشترى للمقبوض او غيره اى غير المقبوض بطل البيع فيه
 اى فيما اذا قبض البعض ايضا اى كما بطل في القدر المستحق
 في صورة قبض الكل وخير المشتري في الباقي سواء او رث المستحق
 البعض العيب فيه اولا لتوقف الصنفه على المشتري بطلت الحقا
 قبل التمام او في حقا جملة في دار فصور على شيء كما في دار
 مثله فالمشترى بعضها اى بعض الدار لم يرجع صاحب الدار في
 من البطل على المتبقي جواز ان يكون رده في الباقي وان قل
 او استحق كلها اى كل الدار وكل العوض للعلانية اذ عوض
 من كل ملك في دار وان ردها على الدار كلها فصور على شيء كما في
 فالمشترى بعضها اى بعض الدار رجع بخصته لان الصانع على ما
 وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شيء ثبت ان المتبقي لا يملك
 ذلك القدر فيردى به من العوض صانع من الدار على واره
 وقبضها اى الدار بعد التفريق رجع بالذات لانه هذا الصانع
 في معنى المرف فاذا استحق البطل بطل الصانع فوجب له الرجوع جاز

فان استحق الدار رجع

عنا

اعتناق من غاصب باجازه بيعه لوعصبه جاز عدا وبعدها عتق
 المشتري فاجاز المالك بيع الغاصب جاز عتقه عند عتقه وانه يورثهما
 وعند محمد رجع لا يجوز اذ لا عتق بدون الملك لعلهم لا عتق فيما لا يملك
 ابرز الجمع والموقوف له بفيد الملك لو افاد يثبت مستندا وهو ثابت
 من وجه ووجه الوجه المصحح للملك الكامل الى ربه وطا ان الملك يثبت
 موقوفا يتم في مطلق موضوع لا فائدة للملك فيستوقف الى اعتناق
 مرتبا عليه فينفذ بنفاذه وصار كما عتاق المشتري من الممنوع
 اعتناق الولد عبد من تركه مستغرق بالدين حيث يصح
 ينفذ في اقصى الدين بعد له بيعه اى لا يجوز بيع المشتري من
 الغاصب بعد اجاز المالك بيع الغاصب لذاته جاز يثبت
 للبايع وهو المشتري اى في ملكه يثبت فاذا طام على ملك موقوف
 لغيره بطل له شئ الى اجتماع الملك الباطل والمملك الموقوف في اوجه
 باع عبد غيره بغير امره وبر من المشتري على اقر البايع او المولى ان
 لم يام البيع واداره البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى اذ قد اقرها
 على الشيء اقرها منها بصحة ونفاذه لان الظاهر حال المسلم العاقل
 منكرة العقد الصحيح النافذ والبيته مبنية على دعوى فاذا بطلت
 لم يقبل البيته وان اقر البايع عند القاض بطل ان طلب المشتري لان التناقض
 له يمنع صحت الدار له بغير منهم فيه فان منكر شيئا ثم اقر يصح اذ
 بطله في الدعوى له منهم فيه فلم يثبت ان يساعده عليه فيتحقق
 انه تنفاق بينهما فلما اقر طلب المشتري باع وادعه بلك امره وادعه
 بالغصب لان المشتري لم يضمن البايع قال في الكفر من باع وادعه
 فادخلها المشتري في بناء لم يضمن البايع وقال في البيع مع المسئلة
 اذ باع وادعه بغير رضى ثم ادعى في البايع بالغصب انكر المشتري

الكامل ب

قول

اذا اقدام على الشراء لا يندب
 على ان صحة تلك العبارة يحتاج
 الى اتركاب فحل والصواب على العقد
 كما وقع في عبارة صاحب الكافي والذيل
 نعم لو قال اذا اقدام على الشراء فبطلت
 كما في الهداية لم يبق في شأبه الاشتباه
 غيره

صحيحة

تبدل
 قاض
 رعليه
 حقيقة
 والذيل
 لغير
 هذا
 اكل
 لبيع
 وادعه
 بغير
 رضى
 في
 نظر
 قضا
 في
 بيع

في كبر ولم يدور وزن الدرهم او قال سلمت اليك هذا ثم كذا متاعا من الغنم
ولم يدور وزن الدرهم او قال سلمت اليك هذا ثم قدر له ان يبيع عنده
وعندها يبيع واجمعوا ان ركن المال اذا كان ثوبا او حيوانا يبيع
بالكسرة ومكان لبقاء ما يحمله مؤنة والى وان لم يكن محله مؤنة
فيؤتيه حيث شاء وهو الاصل له ان كان كالا سوا ولا وجوب في
الحال كذا التمس في التمس الموطن بان باع عبدا حاطا بغير موطن
في الذمة اجل حيث بشر طم كان الا بقاء والتمس بان فسا
دارا او شرط احد على صاحب شيئا محله مؤنة كزيادة غنم او
بناء في نصيب بشر طم بيان مكان الا بقاء والى جربان استاجر
دارا او دارا على محله مؤنة وبيان في الذمة بشر طم بيان مكان الا بقاء
وشرط بقاء ما ي بقاء صحته التمس قبض ركنه قبل الا فانه
ينعقد صحته ان يطل بالافرة الا لا قبض فان سلم ما تقدم
وايه وبيان على المسلم اليه كبر بطل في حصه الدين لا بقاء
القبض في المحل وجاز في حصه النقد لجماع شرائط ولا يشيخ
الفار لانه طار لوقوع التمس صحته ابتداء حتى لو قدر ركنه المال
في المحل كانه يتم في ركنه المال والمسلم فيه قبل القبض اما الا فلا
فيه نفويت القبض الواجب بالعقد واما التمس فلا ان المسلم فيه مبيع
والتمس فيه قبل قبضه لا يجوز كما يشرك متعلق بقوله لا يتم
بان يقول رب التمس اعطني نصف ركنه المال ليكون نصف المسلم فيه
كذا ونولية بان يقول اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه ليكون المسلم
فيه كله وكذا وانما خصها بالذكر لانهما اكثر وقوعا من المصلحة
الوضعية وقرع على قوله لا يتم في كبر بقوله فان تقايلا التمس
اي رب التمس المسلم اليه شيئا ثم ركنه المال حتى يقبضه كله ليلا يلزم

بيان

التصرف

المسلم

التصرف في ركنه المال قبل قبضه بشرى كراوم رب التمس يقبضه قضا
لم يبيع يبيع كراوما حلا لاجل بشرى المسلم اليه من رجل كراوم رب
التمس يقبضه قضا لم يبيع وان اوزه ان يقبضه لم يبيع نفسه
فالكسرة ثم الكسرة لنفسه جاز له جماع الصنفين بشرط الكيل فلا بد
من الكيل قرين لركن التمس صلى الله عليه وسلم يبيع الطعام حتى يري فيه
صاعان فان ادمه مقرر صحته يبيع ان لم يكن مسلما وكان قضا فام يقبض
الكر جاز له ان القرض اعان وهذا ينعقد بلفظ الاعان فكان المور
غير الماخوذ مطلقا كما فلا يجمع الصنفين كذا الى صحه ايضا في
الفتوة ان ولي لوكنتي المسلم اليه كراوم رب التمس يقبضه لى
له جاز المسلم اليه ثم نفسه ففعل اي الكسرة للمسلم اليه ثم الكسرة
وانما صحه لجماع الكيلين ولو اوزه رب التمس اي ادم رب التمس
ان يكيل المسلم فيه ظرف رب التمس فكال في ظرف يغيبه او ادم المشتري
البائع فكال في ظرف اي ظرف البائع لم يكن قضا لانه لا يكيل
لم يبيع لعدم مصادفة ملكه لانه لا حصه الدين له العيب
فصار المسلم اليه مستعير الظرف رب التمس وواضعه ملك نفسه فيها
بخله في كسرة في ظرف المشتري بامه يبيع لوكنتي مثلا حنطة معينة فام
المشتري البائع ان يكيل في ظرف المشتري صار قابضا لانه ملك الحنطة
بالشرع فامه صادف ملكه كيل العيب ثم كيل الدين في ظرف المشتري
قبض وعكسه صورة رجل المسلم في كسرة حنطة فلما حلا لاجل بشرى رب التمس
من المسلم اليه كسرة حنطة بعينه باو وقرع رب التمس ظرفا لا المسلم اليه ليعمل
الكر المسلم فيه الكرا المشتري في ذلك الظرف فان بدا بكيل العيب المشتري
في الظرف صار قابضا للعيب لفتح الله فيه للمدين المسلم فيه لمصادفة
ملكه كسرة مستوفى حنطة ولام المقوض ان يزرعها في ارضه ان بدا

مقرضه

لا يغيبه

هذا
باعت
طاع
الحق
الذي
الذي
هذا
بال
الي
قوله
بني
الغنم
نار
في
في
نقطة
نقطة
نقطة
نقطة

البرق

العلم

بسم الله

سید احمد علی

٦ شرط الرحمة وقال المسلم العجمي

ففتح يفتح قبل واو وفتح واو قبل لام
لا ولا يفتح ان المبعج لا ان اللام ملام

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في الجاني الصوريين وانما ط لانه القبض في الحال الصخر ط في الغرض
لعدم التميز وان كان في الحال الصخر مثل الغالب الغرض او
اقل منه اولا يدري فله اي له يصح البيع للربوا في الاولين والتميز
في الثالث واخر ارجح الغالب الغرض لم يتبع بالبيع والتميز
اي ارجح بارجح يتبع به لانه ما ارجح ورجح كان غنا فلا يتبع بالبيع
والتميز فهو سبعة فيتعين بالبيع وان كان يقبل البعض دون
البعض فهو كما ان يوفى له يتعلق العقد بعينه بل بجنس زنيا
ان كان البائع يعلم حاله لتحقيق التزامه ويكن من الجوار ان لم يعلم
لعدم رضا كالمبايعه والتميز ارض بما روجح منه يكون ورثا او
عدا او بهما اي ان كان يروجح بالوزن فالتميز والتميز ارض فيه
يكون بالوزن وان كان يروجح بالعدد فبالعدد وان كان يروجح
بهما فكل واحد منهما لانه هو المتعارف فيما له نص فيه
والمساوي كغالب الحال في المبايعه والتميز ارض حتى لا يجوز
البيع بها وله ارضها بالوزن بمنزلة الدراج الروية وله ينقص
العقد به كما قبل التسليم ويعطيه مثلها لان الحال الصخر موجود
فيه حقيقة ولم يرم مغلوبا في بيع اعتبارا بالوزن ثم عا الا ان يشأ
التميز كما في الحال الصخر وكغالب الغرض في المرفق حتى اذا باعها بجنسها
جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالحال الصخر لم يرضى يكون الحال
التميز فانه من الحال الصخر وان ارضها بالملم يعلب الا في وجوب اعتبارها
التميز يشابه اي بالغالب الحال الصخر اكثر مما في الحال الصخر ويقالون
نافقة فسد واحد منها قبل التسليم بطل البيع عند ارجح
لانه التميز ملك بالكد لانه التميز بالاصطلاح ولم يبق فتي
بيعا بل تم فبطل فيه والمبيع ان قام ولم يملكه والتميز ان كان

شاه المعتمد

مثليا

ومن شايه بخا من جعل بيع الوفا كبيع الملك منهم الاماظهر الدين والتميز الشهد بدم الدين وصورة ان يقول
البائع للمشتري بعيت فسد هذا العاين بدين كذا على ان مع قبضت الدين فهو له فحلوله كذا باعنا بدين
التميز عند القدرة على ارضاء الدين بقيد الملك عند اتصال القبض به وينقص بيع المشتري كبيع الملك لان

مثليا او قيمته ان كان قيميا صح اي البيع بالفلوس لانه نافقة بلام
لانه تم بانه صطلح وبكسرة بدي بالتميز لانه سبعة فله بد
من تعيينه لانه في فلوسا فسد رة مثلا عند ارجح حنفية ر
لانه ارضاء وموجب باردة العين معن وذا بالمثل والتميز فضل
فيه لانه صح لانه ارضاء بعد الكا وشري بنصف روجح فلوس او
وانق او قيم او فلوس صح وقال زفر له يصح لانه شري بالفلوس فانه
لا يقدر بالعدد لانه بالانق فله بد من بيان عدد ما قلنا بيا
بنصف لانه روجح من الفلوس او الدانق معلوم عند المتلى
فاغنى عن البيان وعليه اي على المشتري ان يدفع البائع قدر
ما يباع اي بنصف روجح او دانق او قيم او منها اي من الفلوس
قاله في اعطاه ورجح من الصيارف اعطى بنصف فلوس
وبنصف نصف اي ما رحت من الفضة على وزن نصف روجح
الاجته فد اي البيع في الكل للزوم الربوا لانه اعطى بنصف
وروجح فلوس ونصف الاجته اذ يكون النصف الاجته بثلث
وما بقي بالفلوس ولو لم ر اعطى بان قال اعطى بنصف فلوسا
واعطى بنصف نصف الاجته صح اي البيع في الفلوس فقط
ولم يصح في نصف روجح الاجته لانه لما ر صار عقدين وفي
الثاني ربوا وواف واحد البيعين له يوجب فسا والآخر
تدنيب ككتاب لبيع بيع الوفاء قبل رهين قاله الشيخ
الامام في الدين الشفي البيع الذي تعارف اهل زماننا اجته
لربوا وسموه بيع الوفاء هو رهين في الحقيقة وهذا البيع في
يد المشتري كالهين في يد المالك لا يملكه ولا يطلو له في التمسك
الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل من ثمره او استهلك من شجره

في الفلوس باعنا روجح الرضا فكل
حكم حكم بيع الملك في جميع ما ذكرنا
ومنه من جعل رهنا من سبعة
ابو الشجاع وعليه السعدى والقاه
الامام الحسن ما يدي قالوا الما شرط عليه
اخذ عند قضاء الدين فهو في الحقيقة
رهين لانه هو الذي يؤخذ عند قضاء الدين
والرهين في العقود للمعاني ووزن الالف
ومن شايه سبعة من جعل رهنا جازم
مفيد بعض الحكم منه الامام في الدين
الشفي فقال انفق شايه هذا
فجعلوه بيعا جازم مفيد بعض الحكم
وهو الانتفاع به ووزن البعض وهو البيع
حالة التملك اليه لتعامله فيه في القواعد
قد تم في التعامل وجوز الاستصنا
لذلك وقال صاحب الزمان وعليه الفقه
ومن الشايه من جعله باطلا اعتبارا
بالمال والتميز ان العقد الذي
بينهما ان كان يلفظ البيع له يكون
رهنا من شايه ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع
وان لم يذكر اذ
في البيع وتلفظ بلفظ
البيع شرط الوفاء وتلفظ
بلفظ البيع الجازم وعند
هذا البيع جازم غير
غيره لانه لم يذكر
البيع من غير شرط زيل
في كتاب
الاكثره
م

بالمال والتميز انفق شايه هذا
فجعلوه بيعا جازم مفيد بعض الحكم
وهو الانتفاع به ووزن البعض وهو البيع
حالة التملك اليه لتعامله فيه في القواعد
قد تم في التعامل وجوز الاستصنا
لذلك وقال صاحب الزمان وعليه الفقه
ومن الشايه من جعله باطلا اعتبارا
بالمال والتميز ان العقد الذي
بينهما ان كان يلفظ البيع له يكون
رهنا من شايه ان ذكر شرط الفسخ
في البيع فسد البيع
وان لم يذكر اذ
في البيع وتلفظ بلفظ
البيع شرط الوفاء وتلفظ
بلفظ البيع الجازم وعند
هذا البيع جازم غير
غيره لانه لم يذكر
البيع من غير شرط زيل
في كتاب
الاكثره
م

في الشراء بانه في سكة اخرى فانه يابان كان في تلك السكة كان خليطاً في
حق المبيع فلا يكون جاراً ملاً صفاً صورته منزل من سكة اخرى
في دار هي لقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشركاء نفسه
من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فان سلم فان كان
في الدار احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحى
الدار فان سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا
فلجار المملوك صق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وبانيه
في سكة اخرى واضع الجذع على حائط اى حائط المبيع او
شريكه للدار في حصة عليه اى على الحائط فان جار هذا
المقدار له يكون خليطاً في حق المبيع ولا يخرج عن كونه
جاراً ملاً صفاً كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبرة
من عبادة الوقاية لان المتبادر منها تغايرهما لاجار
على عدوهم وسر متعلق بقوله وتثبت له قدر الملك وعند
الشافعي ثبت على قدر الملك صورته دار بين ثلاثة له حصة
نصفها وللاخر سدسها والثالث ثلثها فباع صاحب النصف
نصيبه وطلب له ثمن الشفعة قضى بالشفعة قص المبيع بينهما
وعند الشافعي ان ثلثاً بقدر ملكها وان باع صاحب الثلث
قضى بينهما اجمالاً وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعاً
وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل وسبق عطف على
ثبت اى سبق الشفعة بالاشهاد او له بدو طلب
المواثبة له حق الشفعة ضعيف يبطل بالاعراض
فاذا شهدا ابتداء على طلبها ثبت اخذ المقصود في القاض
ولم يبق حاجة الى اليمين على المتأني ويملك اى العقار وما

سواء كان في سكة اخرى
في دار هي لقوم في سكة غير نافذة
من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة
في الدار احق من الشريك في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم في صحى
الدار فان سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا
فلجار المملوك صق وهو الذي على ظهر هذا المنزل وبانيه
في سكة اخرى واضع الجذع على حائط اى حائط المبيع او
شريكه للدار في حصة عليه اى على الحائط فان جار هذا
المقدار له يكون خليطاً في حق المبيع ولا يخرج عن كونه
جاراً ملاً صفاً كذا في الهداية والكافي وغيرهما وهذه العبرة
من عبادة الوقاية لان المتبادر منها تغايرهما لاجار
على عدوهم وسر متعلق بقوله وتثبت له قدر الملك وعند
الشافعي ثبت على قدر الملك صورته دار بين ثلاثة له حصة
نصفها وللاخر سدسها والثالث ثلثها فباع صاحب النصف
نصيبه وطلب له ثمن الشفعة قضى بالشفعة قص المبيع بينهما
وعند الشافعي ان ثلثاً بقدر ملكها وان باع صاحب الثلث
قضى بينهما اجمالاً وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعاً
وعندنا يقضى بينهما نصفين في الكل وسبق عطف على
ثبت اى سبق الشفعة بالاشهاد او له بدو طلب
المواثبة له حق الشفعة ضعيف يبطل بالاعراض
فاذا شهدا ابتداء على طلبها ثبت اخذ المقصود في القاض
ولم يبق حاجة الى اليمين على المتأني ويملك اى العقار وما

في

١٧١

في حكمه بالقضاء او لا فخذ بالرضا بين الشفيع والمشتري قال في الوقاية
والكفر ويملك بالخذ بالرضا او بقضاء القاض وقهره شارحها بان
قوله او بقضاء القاض عطف على اخذ له على الرضا لان القاض
اذا حكم ثبتت الملك للشفيع قبل اخذه ولما كانت عبادة المتبرع
مؤتممة لعطف بقضاء القاض على الرضا بل ظاهرة في غير
العبادة الى ما هي اصل من هذا ثابت الملك للشفيع قبل اخذه
بعد حكم القاض كان هذه العبادة حسن من عبادة الهداية
ايضاً حيث قال ويملك بالخذ اذا سلمها المشتري او حكم بها
حاكم له ان قوله او حكم عطف على ان يقر ان يكون له خذ مغنياً
في كل من تسليم المشتري وحكم القاض وليس كذلك الثاني ويطلبها
اى الشفيع الشفعة اعلم ان الطلب منها ثلث طلب المواثبة
وطلب الاشرار والتقويم وطلب الخذ والتملك فذكر الله بقوله
ويطلبها الشفيع في مجلس عليا لبيع سماعه متعلق بالعلم من
رجلين او رجلين او اثنين او واحد عدل وقاله يبيع واحد
قرا او عبداً صبيّاً او امرأة اذا كان الحارصاً وان امتد
اى المجلس له لما ثبت له خيار التملك ليجب بالزمان التام
كما في النجاة فلو قال بعد ما بلغ البيع الحمد لله اوله حوله وله
قوة الله بانه روي عن النبي له تبطل شفعة له الله وحده
على الخلاء من جوار البائع مع العلم من ضرر الخلاء بالشفعة
والثاني تعجب منه بقصد لضرره والثالث له فتتاح الكلام
كما هو في بعض النسخ فلا بد من علم على الاعراض بل يفتقر
متعلق بطلبها يقر من طلبها كطلب الشفعة او انما طلبها
وتحوز كفاية العبرة للمع وفي العرف ان هذه الالفاظ

الطلب للحال له الجبر عن امر باض او مستقبل حتى قال الامام الفاضل
 ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض فقال شفعة بشفعة
 كان ذلك منه طلبا كذا في الكافي وقيل يبطل باولى سكوت حتى
 لو اذبح بكتابه في الشفعة في قوله او وسط فقراء الكتاب الا ان
 الكتاب يبطل شفعة قال في الايضاح الا في ارضه وسمى هذا الطلب
 طلب مولدته ليدل على غايته التعجيل كان الشفع بشفعة و
 يطلب الشفعة والاهل لها فيه ليس به زعم وانما له اهلها في
 الجواز كذا في الهداية والكافي وسيأتي له زيادة تحقيق ان شاء
 الله تعالى وذكر الشفعة فيهم يرد عند الدار لان الحق يتعلق بها
 او على البائع ان كان الدار في يده ولم يسم لا المشتري فانها اذا سلمت
 اليه لم يصبها الا اهلها وعليهم لوجه من ان يكون ضمما اذ لا بد له
 ملكه والمشتري وان لم يكن ذائلا له فملكه قابلا حال من ضمير
 يسمي المشتري فلان هذه الدار وانا شفعيها او كنت طلبت الشفعة
 واطلبها الان كلهم مدواعي طلب اهلها وهذا الطلب
 واجب حتى اذا تمكن من اهلها وعند الدار او على ذى اليد ولم
 يسمي يبطل شفعة فاذا كان في مكان بعيد سمع فطلب
 طلب مولدته وعجز عن طلب اهلها وعند الدار على ذى
 اليد يוכל ويكبله ان وجد وآلة رسول الله لو كتابا فان لم
 يجد فهو على شفعة فاذا حصر طلبه ان وجد ولم يفعل يبطل
 شفعة كذا في الذخيرة واذا اهلها في الاصل فطلب المولد
 عند احد اهلها عند الدار او البائع او المشتري ينفذ عند
 عن اهلها في التاقيام مقام الطلبين نقله الكافي
 عن الفتاوى الظهيرية وفي شرح الهداية عن مبسوط شيخ

السلام وانما قال عند احد لان اهلها وعلما بطلب المولد
 به حضور واحد كما ذكر له يقوم مقام الطلبين به شفعا
 ثم يطلب عند قاض قابلا لشيء فله ان دارا كذا وانا شفعيها بدار
 كذا في سلم لا وسمى طلب ملكك وضوعة وبتاخير مطلقا
 اي اهلها كان او اكله تبطل اي الشفعة عند ابن حنيفة وقال
 محمد اذا ترك اهلها عذر بعد اهلها يبطل وهو قول زفر
 له نهالو لم سقط به تقم المشتري اذ لا يمكن التمس في جدار نفقة
 من جهة الشفع فقد رتب له ان اجل وادونه عاجل كما
 في الايمان قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا النسخ
 النسخ في قصد اهلها بالغير واخذت في الوقاية وجه قول ابن حنيفة
 وهو ظاهر المذهب ان حق قد تقرر عافلا يبطل بتاخير كذا
 الحقوق الا ان سقطها في لسانه وما ذكر من الضر يمكنها ان ينفذ
 بان يرفع الهم لا القاض حتى يأمر الشفع بالخذ او التركة فيتم بفعله
 فهو المضر بنفسه بشفعة كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس في
 البلدة قاض لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا اذ لا يمكن من
 الخصومة الا عند القاض فكان عذرا واذا طلب اي الشفع
 الشفعة عند القاض سئل القاض الخصم والكيفية الشفع بما
 يرضع به فان اقر بها او كلف عن الخلف على العلم بان يكلف بالله
 ما يعلم انه مال الدار التي يرضع بها او به من الشفع يكون
 مالها لا يرضع به سأل اي سأل القاض المدعي عليه عن الشفعة
 فان اقر به او كلف عن الباع على الاصل او السبب فان ثبت
 الشفعة ان كان متفقا عليه يكلف على الاصل بالله لا حتى
 هذا الشفع الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفة الجوار

يرفع

يحلف على التبتا لله ثم يمينه له ثم يحلف على الحاصل بمذمبات
 او برهن الشفيع فقبل اي للشفيع بها اي بالشفعة وان وصلته
 لم يحضر اي الشفيع التمس وقت الدعوى وبعد القضاء لم يحضر
 الشفيع اضرار التمس وللمشترى جسر الدار لقبضه الى التمس
 وبتأخير اي التمس له بطل اي الشفيع يعني اذا قبل للشفيع
 او التمس فاخر له بطل الشفيع والحكم للشفيع البايع قبل التسليم
 اي تسليم المبيع لا المشتري له ثم وواليد ولكن لا سمح البيعة له
 بيعة الشفيع عليه اي على البايع بغيبة المشتري ويقسم
 اي البيع بحضور اي المشتري له ثم المالك ويقض بالشفعة و
 العهدة على البايع حتى يسلم الدار عليه عند الاستحقاق
 يكون عهدة التمس عليه فيطلب منه ذلك فاذا قبض المشتري
 المبيع من يده حيث له يعبه حضوره وله يكون العهدة عليه
 له ثم صادر اجنبيا الوكيل بالشرء ضم للشفيع له ثم العاقد
 والخذ بالشفعة من حقوق العقد لم يسلم اي الوكيل فاذا
 سلم اليه يكون هو الخضم لانه لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخضم
 هو الموكل للشفيع ضمانا لرؤية والعيب ان شرط المشتري البراءة
 منه اي من العيب لان الخذ بالشفعة شركا من المشتري ان كان
 الا فخذ بعد القبض وان كان قبل فشرء من البايع لتحويل الصفقة
 اليه فثبت له الخيار اي كما اشترى له منها ولا يسقط خيار برؤية
 المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس ببايع عن
 الشفيع فلا يعمل برؤية في قسم اختلاف الى الشفيع و
 المشتري في التمس قال المشتري الف وياؤه وقال الشفيع الف
 فالقول للمشتري مع يمينه لان الشفيع يدعى لتحقيق الدار

اداءه

عند

بمنه

عند تقدير الاقل والمشتري ينكره ولو بهضا فالشفيع اولى له
 بيمينه اكثر اثباتا معناه وان كان بيعة المشتري اكثر اثباتا بصورة
 له ان البيعة للازام وبيعة الشفيع ملزمة بخلاف بيعة المشتري
 فان بيعة الشفيع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار اليه
 بالف شاء او ابى واذا قبلت بيعة المشتري له يجب على الشفيع شي
 بل يتخير بين الاخذ والترك اذ على المشتري تمنا وبايعه اقل منه بلا بيع
 فالقول له اي للبايع وبه اي بالقبض للمشتري يعني اذا اراد المشتري
 تمنا وارتضى بايعه اقل منه ولم يقبض التمس اخذ الشفيع بما قال
 البايع له ان له مران كان كما قاله البايع فالشفيع يأخذه وان
 كان كما قاله المشتري يكون خطا عن المشتري بدعواه الا قل وخط
 البعض يظهر في حق الشفيع كما تروى سيأتي فيما اخذ به وان كان
 البايع قبض التمس اخذ الشفيع بما قال المشتري اذا ثبت ذلك
 بالبيعة او بيمينه لان البايع باستيفاء التمس خرج من البيعة و
 التحقق باله جانب فبقى الا خذله فيبين الشفيع والمشتري
 وقد ثبت ان القول فيه للمشتري خط البعض يظهر في حق الشفيع
 حيث يأخذ المبيع باله قل له ثم يحق باصل العقد فكان التمس
 ما بقي له خط الكل لان العقد يكون بيعا باطلا او مبهمة وعلى القدر ابر
 له يصح الشفعة وله الزيادة على التمس الا وله ان استحقاقه الا خذ
 بما دونها وفي الشرء بمنى يأخذ الشفيع بمثله وفي قيمي يأخذه
 بالقيمة فيبيع عقار بعقار يأخذ كله بقيمة الا حريجه اذا بيع
 عقار بعقار يأخذ شفع كل من العقارين كله منهما بقيمة الا
 له ثم بدله وهو من ذوات القيم وفي التمس اي المبيع ثم موكل
 يأخذ بحال او يطلب الا ان يأخذ بعد اهل ثبت بالشرط

الاشهر

وليس من لوازم العقد ولا شرط في حق المشتري ان يكون له اطلاق
 في حق الشفعة كالخيار والبراءة من العيوب ورضا البايع به
 في حق المشتري لا بد له من رضاه في حق الشفعة لتفاوت
 احوال الناس ولو لم يطلب الشفعة الا ان وسكت عن طلبها
 وصبر ليطلمها عند الله جل بطلت شفعته لان حق الشفعة
 قد ثبت ولهذا كان له ان يأخذ الله بنشر حاله والتكوت
 عن الطلب بعد ثبوت صحة بطل الشفعة وفي شراء وفي
 حجر او حرمه يأخذ الشفعة بمثل الحجر وقيمة الحجر ولو كان
 الشفعة زمينا وقيمة ما لو سلبا وفي بناء المشتري في الدار
 او الارض وغرس بالتم وقيمة ما حال كونهما كحق القلع
 او كلف المشتري قلعهما يعني اذا بنى المشتري او غرس ثم قضى للشفعة
 فهو بالخيار ان شاء اخذ ما بالتم وبقية البناء والغرس حتى
 القلع وان شاء كلف المشتري قلعهما كما في الغصب وان
 قلعهما اي البناء والغرس الشفعة وان تحقت رجع بتم
 فقط وله رجع بقيمة البناء والغرس عما في اخذ منه
 بايعا كان او مشريا كما في المشتري فانه رجع بقيمة ما
 على البايع له ان مسقط قبل بخله في الشفعة له ان
 اخذ جبر او ان خربت الدار او اقرق بناؤه او جف في
 البناء بطل فعله والشفعة بالخيار ان شاء اخذ
 بتمام التمسك ان البناء والغرس تابع حتى دخل في البيع
 بطله ذكره في بقايا ما يبيح من التمسك الا ان يكون مقصودا
 باله تملكه وحكمه او تركه له ان لم يمتنع عن تملك الدار بما له
 وبخصه العرصه عطف على تمام التمسك ان نقص المشتري

في البيع

البناء يعني ان نقص المشتري البناء قبل الشفعة ان ثبت
 فخذ العرصه بخصتها وان ثبت فذبحه ان صار مقصودا
 باله تملكه في بقايا ما يبيح من التمسك بخلافه ان الهلاك
 فيه باق سماوية والنقص الى المشتري له لا الشفعة له ان
 صار منفصلا فلم يبق تبعاً حتى يكون للشفعة وفي شراء
 لارض بخل عليها لم يردى المشتري لرضائها بخل عليها لم يردى
 ثم النخل اذ له يدخل بدون الذكر وسراها ولم يكن على
 النخل ثم لم يردى المشتري لرضائها بخل عليها لم يردى وذكر النخل وان لم يردى
 عنده اي عند المشتري يأخذ ما في الشفعة الى رضائه بطل
 التمسك فيها الى الفصلين الا في الاخر فله ان يبيعها بالانفصال
 كان تبعاً للعقد كالبناى في الدار وما في التمسك فله ان يبيع
 تبعاً له ان يبيع يردى اليه كما اذا اشترى حاملاً فولدت عنده
 كان ملكه تبعاً واذا جده المشتري ثم جاء الشفعة له يأخذ
 التمسك فيها له ان يبيع العقار وقت اخذها له ان يبيعها بالانفصال لكن في الاخر
 وهو ما اذا اشترى ارضاً بخل عليها لم يردى بقطر حصته من التمسك ثم دخل في البيع
 قصيرا وكان له قسط من التمسك فيفوت قسط بقواته له الناقى له ان
 يقابل شي من التمسك كدونه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض
 الذي كسبه بالعقد فقواته يوجب سقوط التمسك **باب**
 يكون في الشفعة فيه او لا يكون وبطلانها ان ثبت قصد
 الله في العقار بما قاله قصداً لها ثبت في غير العقار تبعاً للعقد
 كالشجر والتمرو ما حكم كالعلو وقدر بيان ملكه بخله صنف عقار
 اي بعوضه اليه حتى اذا لم يكن بعوض بل مبدى لم يثبت فيه الشفعة
 وكذا اذا كان العوض غير مالي حتى لو خولع على دار لم يثبت

وان لم يقسم الى العقار وما في حكمه لانه الشفعة لا تثبت فيه
عندنا افعى لانه عندنا لدفعه في حصة القسم وعندنا دفع
في الجوار كجاء ورحى وبئر وبئر صغير بحيث لا ينتفع بها
قسم وهو وطريق فلو كان له بناء فخلقا انما اليه العقار
وله في حكم بيعه قصدا وقد عرفت انهما اذا بيعتا تبعا
للعقار تثبت فيهما الشفعة وصدق وبهية الا شرط عوض
بلا شئ فيهما الى الموهوب عوضه فانها ليست بمعاوض
مال بماله فصارت كالارث الا ان يكون بعوض من وطلا لانهما
بيع انهما وان لم يكن العوض من وطلا فلا شفعة فيهما ولا
في دار سميت بين الشركاء لانه القسم فيهما معنى الدار
وهذا يرى فيها الجور والشفعة لم تشرع الا في المبالاة المطلقة
او جعلت اجرة او بدل ضلع او بدل عتق او بدل صلح
عندنا وهو وان قبول بيعها مال بان تزوج امرأة على اير
على ان تزوي على الزوج الفرض وهو فلا شفعة في شئ من اثارها
عندنا تختص بها وضمة مال بماله مطلقا لانهما تثبت بخلاف
القبض بالانارة في معاوضة مال بماله مطلقا فيقتصر عليها
او بيعت عطف على جعلت اى له شفعة في دار بيعت نجيا
للبيع ولم يقط حيا لانه يمنع زوال الملك عن البايع فان
المقط وجبت لزوال المانع عن زوال الملك لكن بشرط الطلب
عند سقوط الخيار في القهي لانه البيع يصير سببا لزوال الملك
عند ذلك او بيعت تبعا فكذا لانه اذا اشترى دارا واشترى فند
فلا شفعة فيهما الا قبل القبض والقبض فليبقاء ملك البايع فيها
واما بعد فلا ضمان الفسخ فلا تكل واحد من المتبايعين سبيل

فان كان المراد اذا كانت باركة لا تثبت فيها الشفعة

لان الشفعة لا تثبت في الموهوب ولا في العوض

من فسخ فلم يقط قسم فانها اذا بيعت تبعا فكذا او قط
حق الفسخ بان يشرى فيها تثبت الشفعة او مرقا اى البيع خيار
رؤية او شرط او عيب بقضاء متعلق به بعد كملت بيع
او ابيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع باحدا ذكر بقضاء القاي
فلا شفعة لانه فسخ له بيع بخلاف مرقبة قضاء لانه
المرء لم يشرى فافذه بالرضا او باقالة فانه بيع في حق ثالث
والشفيع ثالثا وتثبت اى الشفعة للعبد المستوفى
بالدين بحيث يحيط برقبته وكسبه في بيعه وله اى كسبه
في بيعه اى العبد لانه ما في يده ليس بملك لموله وتثبت
ايضا لشرى سواء اشترى اصاله او وكاله او شرى اى من وكل
او بالشرى فشرى له جل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة
صورته دار بين ثلاثة وللدار جار ملاصق فاذا بيع الدار
واشترى احد الشركاء تثبت الشفعة للشرى سواء اشترى اصاله
او وكاله وكذا تثبت للموكل اذا اشترى اى الوكيل له جله وتثبت
ايضا للشرى له فخر وفائدة انما تثبت للشرى لانه ان الشرى
مقدم عليه لانه تثبت لمن باع وكيله كان او اصيله
لانه اخذ به بالشفعة يكون سعي في نقض ما تم وجرته وهو
الملك والبذل للشرى وسعي الانسان في نقض ما تم وجرته
مردود او بيع له وهو الموكل لانه تمام البيع اذ لوله توكيله
جاز بيعه او ضمن الدرك اى من ضمن الدرك عن البايع
وهو شفيع له تثبت له الشفعة لانه تقدير البيع وكان كالباع
كذا اى كماله تثبت الشفعة فيما ذكره تثبت ايضا فيما بيع
ما وقع في الوقاية فقولنا لا ذراعا بالنصيب هو النسخ

صار كانه اشتراه

اى ضمان الدرك

من طول هذا الشفع الى مقدار عرض ذراع او ثوب واصبح
وطوله تمام ما يلاصق دار الشفع فان ما يلاصقها من المبيع
له ثبت الشفع له نقطه الجوار وهذه حيلة لا سقاط
شفعة الجوار وكذا اذا وحب للمشي هذا المقدار وقبض
وله حيلة اخرى ذكر ما بقوه او شري هما ثبت في باقيها ثبت
فالجار شفع في الآلة ولا تبيع اوله في الشا بل هو في جدار
والمشري شريك في الشا والشريك مقدم على الجار وهذه حيلة
له بطريق حق الشفع ابتداء وهذا حيلة تفيد تقليل غلبة
الشفعة في الشفع وهي ان تخر او ادان يشري الدار بالف
اشري كمالا واحدا من الف درهم منها بالف الف درهم ثم
اشري الباقي بدرهم فالشفعة له ياخذ بالشفعة الآلة وال
ثبت له الباقي لان المشري صار شريكا وهو احق بالدار وله
حيلة اخرى ذكر ما بقوله واشري اى الدار ثوب غايه كاليف مثلا
ورفع ثوبا وثبتا قيمته عشرة باري بمقابلته الثوب فالشفعة
بالثوب له الثوب له ثوب عقد او والتم هو العوض عن الدار
وهذه حيلة نعم الشريك والجوار في شري المنزل الذي قيمته
مائة بالف ويعطى عن الآلة ثوبا قيمته عشرة لكن المنزل اذا
استحق يرجع المشري على البايه بالف لبقاء العقد البايه
فيشتر البايه فالا ولي ان يباع بالدرهم الشا وشاره اذا استحق
المنزل بطل المرف في شري الدار فقط اظهر ان الآلة
لم يكن عليه فصار كمن اشري ثوبا قيمته مائة ثم تصادقا
ان له دين عليه فانه يرد الدين له وله حيلة اخرى حسن ولا يله
ذكر ما بقوله واشري بدرهم معلوقا بالوزن او بالشان بقبض

بوجه الدار او في الشفع

في الشفع

اي مع قبضه فلوسا يتر اليها وجعل قدر ما وضعت الفلوس بعد
القبض فان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفع
وجها له الثمن تمنع الشفع كره الحيلة لا سقاط الشفع
الثابتة وفاقا بان يقول المشري للشفيع بعد اثنائه انا
ابيعها منك بما اخذت فله فائدة في الآلة خذها في شفع الشفع
وله ياخذ ما بعد له ثوبا في شفع الشفع لكن يكسره واما الحيلة
لعدم ثبوتها ابتداء فعند يوسف لا يكسره ولا يكسره
لدفعه من رعيته للآلة لئلا يترك الدار عليه بله رضاه ضرر اعليه
والحيلة لدفع الضرر عن نفسه بغيره وان تفر الغيرة ضمنه وعند
محمد يكسره لان الشفع انما ثبت لدفع الضرر وفي اياها حيلة
ابقاء الضرر وبالله في رعيته بالثا في الزكوة قال صدر الشريعة
الشفعة انما عت لدفع ضرر الجوار فالمشري ان كان من
يتضرر به الجار ان يترك سقاطها وان كان رجلا صا حيا
يشفع به الجار ان لا يترك سقاطها وان كان رجلا صا حيا
يشفع به الجار والشفيع متغيب لا يجب جوار في كسار
في سقاطها يبطلها اى الشفع ترك طلب الموائمة او ترك
الاشهاد عليه اى على طلب الموائمة قاور اعليه اما الآلة
فبان تركه طلب الموائمة حين علم بالبيع قاور اعليه بان لم ياخذ
احدا ولم يكن في الصلوة فان شفعة تبطل قاور اعليه
باله عارض وهو انما ثبت حاله اخبار وهي بالقدار واما
الاشهاد فان تركه اشهاد على طلبه حين علم بالبيع قاور اعليه
بان كان عنده رجلا من رجله وام امان فكت ولم يشهد
على طلبه فانه ايضا دليل له عارض قال في الهداية اذا ترك الشفع

انما هو حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته وقد قال قبل هذا
 بطلت الشفعة انما هو في طلب الموانع ليس له ولا غيره عليه ان يبين كلامه
 تناقضا ومنه ان الغفلة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان ما دونه ان الشفعه
 اذا سمع البيع في مكان قاله عن الشهود فسكت بطلت شفعته واذا قال بطلت
 الشفعه وان لم يسمع احده بطلت حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفعه
 بطلت الشفعه ولم اتمها وحلف على ذلك كان بارا في بينه وبينه طلب الموانع
 وبما في هذا زيادة تحقيق عن قريب يبطلها ايضا صلى الى الشفعه بها
 اي الشفعه بعوضه تسليم فيرة الى العوض بطلان الفسخ له انما هو
 حق التملك ملكا فلا يصح الا عتياضي عنه له ثم رثوه فيرة وبطلانها
 موت الشفعه بعد البيع قبل القضاء بها اي الشفعه ولم يكن لو رثها
 اخذ بالشفعه حتى اذا مات بعد القضاء بها ولو قيل نفذ التمس وبطلت لا تبطل
 لتقره بالقضاء ووجه بطلانها انما هو في حق التملك وهو له يبقى بعد موصا
 الحق فكيف يورثه اي لا تبطلها موت المشتري لان الحق باق فيموت
 المستحق عليه لا يتغير بطلب الحق ويبطلها ايضا ببيع الشفعه قبل
 بما يقع اذا باع الشفعه وانه الى الشفعه بها بعد شري المشتري قبل ان يقضيه
 بالشفعه وهو يعلم بالشراء لا بطلت شفعته لان الحق باق بالجو والشراء قد
 زال قبل التملك ويبطلها ايضا جعله الى جعل الشفعه سجد او مقبرة او
 مسجلا فلا فاض خان شرطه ملك الشفعه فيما سجد به الشفعه وقت
 القضاء فلو جعله وانه الى سجد بها الشفعه سجد او مقبرة
 او وقف مسجلا ثم قضى بالشفعه لم تكن الشفعه للمبيع فان المسجد
 والمقبرة والوقف المسجل بمنزلة الم ملكه قال الشفعه بطلت حتى
 علمت بالقول لم يمينه قوله فالقول يدل على ان اصل ان يقم المشتري
 البينة انما بان يقول للشفعه كذا الطلب يكون صورة التناهي يقول بطلت

اولا

ولما

فلو انما خلف المشتري كذا
 في عامة النسخ والكتب
 ان يبين والآخفة الشفعه
 بغيرية الشفاهة كذا قبل قائلة واني
 عن زادة

وان كان نفي ظاهر الكثرة في خصوص فيكون حكم التناهي كالتقوية الاصل
 التقدير من ان اقام البينة تقبل والا خلف المشتري بانه لم يتركه وطلب المشتري
 بينة على تركه وقيام الشفعه البينة على طلبه تقبل وان كان لها بينة تحت بينة المشتري
 له ان الشفعه تمت كالبطل وهذا كان القول ولم يكلف باقامة البينة ولا
 قول علمت او طلبت كذا في ويدل على ذلك في بعض شروعه بالخصي
 ان الشفعه لو لم يكن بخبره احد سمع ينبغي ان يبطلت بينة بانه لم يتركه
 فيبغي ان يبطلت او خلف المشتري يمكن ان خلف الشفعه بسمعه فظهر ان الحكم
 انما ان المشتري ان اقام البينة حكمها والآفة ان اقامها الشفعه حكمها وان لم يكن
 لولاحد منهما بينة خلف الشفعه حكم بالشفعه ولو قال علمت او طلبت كذا
 باقامة البينة وله يقبل قوله انما اضاف لطلب وقت ما مضى فقد حكم بالملك
 البينة الى ان يصح فيما حكم به بينة واذا لم يصح لطلب وقت ما مضى اطلق
 الكلام اطلاقا فقد حكم بالملك استيفاء الى ان لا تجعله كانه علم بالشراء الا
 وطلب الشفعه الا ان فلذا جعل القول قوله كذا في العارية وغيره ما سمع الى
 الشفعه كذا في سلمها اي الشفعه فظهر ان غير كذا وسمع ببعدها فلم وكان
 باقل او بكلي او وزني او عدوي متقارب فيمنع الفواكه ما في الى
 الشفعه تكون للشفعه ولا يكون تسليمه نعا وبوصف كذا في اذ علم انما
 بعض قيمته الفواكه الى ان يكون الشفعه والا صل فيه في النسخة الشفعه
 بخلاف باضه في قدر التمس ووجه المشتري فاذا سلم على بعض الوجوه ثم تبين
 خلافه بقيت الشفعه بالمال ان التسليم لم يوجد على الوجه الذي لم يقربا
 انه اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم سلم الشفعه ثم علم انها بيعت باكثر
 فالتسليم صحيح له انما لم تكن التمس فاذا كان اكثر من ذلك كان الرضا بالتسليم علم
 انها بيعت باقل او بخط او غير قيمتها الفواكه فهو على شفعته ان التسليم
 عند كثر التمس يدل على تسليم عند العلم وكذا تسليمه في الحبس لا يكون تسليما الا

ومن حكم ما لا يمكن
 الرضا في الحال

فربما يهلك عليه أو إذا وجد ما يبيعه من ثمنه فوكله أو موزعه أو مكيله أو عدليه
 بخله أو أوعاه أو أتايعت بعض قيمته أو أكرهه فأنه يسلم له أنما يأخذ
 وراهم أو ونايه ولو أتايعت بذا يار قيمته بالفل والتمتع التسليم
 وكذا هذا وإن كان أوقله فهو على نفسه بشفعة حقة أو الشرايين لا حقة
 البتة بل أخذ الكل أو من يبيع من جماعته ولو لم يفلح فيه لم يأخذ نفسه
 وإن باع جماعة لم يأخذ حقة أحد الباعة لأن الله لا يوفيه من الجارية الشافعة
 ريفه نصفاً مغزاً ربع مشاعاً وارفق مما يبيع من ثمنه نصف وارفق
 الباع فلا شفعة إن يأخذ النصف الذي صار للشرايين أو يبيع وليه
 القسم لا يملكه القسم لأن القبض لا ينتفع به ولا يتم الانتفاع في الشايع
 إلا بالقسم صحه للوصف والبيع يسلم بالأي الشفعة على الصيغة ثم كذا في
 كذا في غير هذا وأما جوار القيد فكأنه أن الكسوة من الطلب من ملكه
 غير أنه يسلم الكسوة بطلبه أو أوقله أو موزعه أو مكيله أو عدليه
 لو كان التسليم لواله أو أرغده القاص وإن كان في غيره فلا يجوز إلا أن يخرج
 من الخضومة وقال أبو يوسف يجوز مطلقاً وقال زفره يجوز مطلقاً

كتاب الهبة

لما فرغ من البيع الذي هو عليك عن بعضه وما يتبعه من الشفعة شرع
 في الهبة التي هي ملكك عنك بلك عوض فقال في الهبة بركة وتفضل ما ينفق
 الموهوب مطلقاً قال الله عز وجل هبوا من ذنوبكم ولتأقروا لله بربوبه
 من شيء أنا أنشأه وبينه لنيل شيء ذكروا لله عن ملككم عن بلك عوض
 أي شرط عوض لا أن عدم العوض شرط فيه لينقض بالهبة شرط العوض
 فبذلك يتحقق ما يجب كونه هبة فأنه موهوب فيها وتخلت أيضاً كذا في كذا
 أعطاه آياه بطريق نفسه بلك عوض وأعطيت وأعطيت هذا الطعام
 قال صاحب الهداية الطعام إذا أضيف إلى ما يطعم غيره أو ملك العين كذا

فمنه من غير العارية

ما إذا قال أطعمك هذه الأرض حيث تكون عارية له عن غيره بالبطون وقال
 صاحب المحيطة إضافة الطعام لا يطعم عنك بملكك إلا باضفاً أو أملاً
 له من فاذ قال قبضه له ذلك على أن المراد للملك في هذا زيداً فله
 فاقبضه وجعلت هذه الأرض لله للملك بملكك بملكك من غير غيره فهو
 للمملوك ولو رثته بعد موته وسياق تمام بيان وجعلت له بملكك بملكك
 الكدبة لو نوى أن نوى بالملك الهبة له ثم ليسمى فيها في نياجه لا الهبة له
 قد مر أو بالهبة يقال حمل له فله ناعاً أو الفوسيد أو للملك قال في أو سواهم
 وداري كذا مبتدأ وخبره بصبغة الحال من ضمير الظرف واللام في كذا للملك
 سكنها هذا له نيا في الهبة بل تنبى على المقصود من قوله هذا الطعام كذا
 ومنه النوب كذا بملكك في داري كذا هبة سكنه فان قوله سكنه فيكون بغيره
 فيكون عارية له هبة أو عكس وهو داري كذا سكنه هبة فان معناه دارك
 بطريق السكنى حال كون السكنى هبة فيكون عارية له هبة أو داري كذا سكني
 سكنه فان تقديره تخلها بخله وقوله سكنه يميز أو داري كذا سكنه صدقة
 أي بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة أو داري كذا صدقة عارية
 حال كونها صدقة بطريق العارية حال كونها صدقة بملكك بملكك فان هذه
 العارية تدل على العارية وقبول عطف على أي من فأنما كالمبيع لا تصح الهبة
 بالهبة بقبول عطف عطف على القبض قال الإمام حميد الدين
 ركن الهبة أن يجب في حق الموهوب بركة بركة فيتم من جهة المبرع وآت في
 حق الموهوب فلا يتم إلا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فياله بالقبض الكامل
 الممكن في الموهوب القبض الكامل المنقول ما يناسب في العقار ما يناسب
 فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمين بملكك
 حتى يقع القبض على الموهوب له صالحة من غير أن يكون ببيعة قبض الظر
 وفيما لا يحتمل القسمين ببيعة الظر ولو وصليته من غلها ملك

لو سلمت بغير هذا التقيد كان الكسوة
 بداري بملكك بملكك

على أن يميز بينهما من النصفة
 أو داري كذا عارية بملكك
 أي بطريق العارية موهوب

الوارد في مقوله بفتح تاء في قوله ثم بالقبض الكامل بالقبض في جملتها
 اي جملتها بله اذن الى الواجب بعده الى بعد الجملتين باذن ولو اناه
 اي نهي الواجب الموهوب عن القبض بفتح تاء الى القبض مطلقا الى في الجملتين
 اذ لا عبرة للدلالة بمقابلته التفرقة في محور متعلقين بفتح تاء بالقبض في الجملتين
 ان يكون مقترعا عن ملك الواجب حقيقة لا عن غير التفرقة التي في قوله كما
 سياتي مقصود الى تعلق بالقبض ولم يبق في شاعا وشاعا لا يفسد
 ليعني ان ان يقسم بفتح تاء ان لا يبقى منتفعا به بعد القسم اصدلة
 كعبد واحد وراية واحدة اوله تدعى منتفعا به بعد القسم من حيث الاتفا
 الذي كان قبل القسم كالسبب الصغير والحق الصغير والتوب الصغير لا
 له ثم بالقبض فيما الى في شاعا يقسم الى من شأن القسم كانه رضى
 والتوب المذكور ووجه وكيفية كونه وصليته اي ولو كان الجملتين في قوله
 شريك الواجب له ان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسم الى في
 الجملتين الموهوبين لشاعا وسلم الى الموهوبين تحت الى الجملتين لانها
 بالقبض عنده لا يتصور فيه ولو سلمت ابعاله بملكه لا ينفذ ثم في
 وفي يكون مضمونا عليه وينفذ ثم في الواجب كونه فان كان في
 وصورة شاعا في محل على ارض في ثم في هذه نظاير المشاع لا يقتلها
 لا يتصور في شاعا كونه في المشاع حتى اذا فصلت عن هذه الاشياء
 عن ملك الواجب سلمت تحت مبنها كما في المشاع كله فيصير في
 في جميع سبب في حيث له بفتح تاء اصدلة اي سواء في زوايا او له
 الموهوب في حكم المعدوم وتره ان الخطه التي الى وصارت حقيقة وكذا
 غير ما بعد الاصل هو غير في شاعا في الفضة في المشاع
 فانه في الملك في يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا اذ المانح جاز في
 عطف على قوله ثم بالقبض في قوله على قوله ولو اخله ملك الواجب

له مقوله بفتح تاء في قوله وطعام في جوابها بما فيها جملتها والعكس
 يعني لو وهب متاعا في وانه او طعاما في جوابها بما فيها جملتها والعكس
 صحت الجملتين في المتاع والطعام ولو وهب رافقها متاعا الواجب في الكل
 لا الموهوب او وهب رافقها في طعام الواجب في الكل الا في الجملتين والاصل
 ان الموهوب كان مقوله بملك الواجب بمنع التبع فيمنع صحة الجملتين
 مع كان شاعا له بمنع التبع فتصح الجملتين في الفصل الا في الموهوب
 له مقوله في شاعا الموهوب في شغل بملك الواجب هذا ان المظروف
 يشغل المظروف اما المظروف فلا يشغل المظروف الا اذا وهب المتاع و
 الطعام ايضا فقبض الكل باذن في صحة في الكل يعني لو وهب الدار ولم
 سلم في وهب المتاع في صحة في الكل جملتها في قوله ان فرق التبع لما
 قال باذن له ان لم ياذن له بالقبض فقبض من له ان افد ملكه غير ذلك في
 الكافه وينوب لقبض في الجملتين لقبض يعني اذا صدر الى من الواجب
 فقبض قبول الموهوب العقد اذا قبض الموهوب باذن صحة الجملتين ان القبض
 في الجملتين ليدل القبول ثم ان القبض في الجملتين على كونه بالتحليل بين الموهوب
 والموهوب اختلف فيه المشاع في قوله ان له ابو الليث في قبض عند محمد
 له عند يوسف في المشاع في صحة في صحة اي الجملتين بالتحليل لانها
 كذا في الفتاوى الظهيرية ومبني رافقها في صحة في صحة في صحة
 في الدار وبالله تحقيقا في قوله ان يده في المتاع كان يرضى بصدار
 كما لو غصب لدار والمتاع ثم وهب الدار او ورع الدار والمتاع ثم
 وهب الدار فانه يصح ولو وهب راضيا وزرعا وسلم اليها في صحة
 الذرة بطلت الى الجملتين في ان رضى له ان الرزق مع ان رضى في الاصل
 كس في قوله فافا في صحة في صحة في صحة في صحة في صحة في صحة
 بفتح تاء القسم فيبطل الجملتين في الباقي كذا في الكافي قاله صدر الشريعة

او يجهل ان لم يسلم في وهب
 الطعام وسلم الكل في الجملتين
 في الكل لانه اذا سلم الكل
 فكله صار كانه وهب الكل
 فكله

وقال في الكافي لو وصفت في عا ارض
 وشر في شجرة وامر بالحقا والجار
 وفعل صح استحسانا ويجعل
 وبيده بعد الخطا والجار

المفيد هو الشيوع المقارن له الشيوع كما اذا ذهب ثم رجع في البعض
 الرابع او يمتدح البعض الرابع في قوله في الرهن فان الشيوع الطاري
 مفرد وفي الفصولين ان الشيوع الطاري لا يفيد الهبة
 باله اتفاق وهو لزم رجع في بعض الهبة **سابعاً** اما الاستحقاق
 فيفسد الكل لانه مقارن له طاري كذا ذكره في السلام ابو بكر
 في هبة المحيط **قوله** عند صورة الاستحقاق من امثلة
 الشيوع الطاري غير صحيح والقياس ما في الكافي والفصولين
 لانه الاستحقاق اذا ظهر بالثبوت كان مستنداً لما قبل الهبة
 فيكون مقارناً لها طارياً عليها الهبة **الفصل في قبض الملك بالقبض**
 في الفصولين وبني القبول في جوع في الهبة الفقدية او ان ثبت الملك
 فيها لم يثبت ولها الرجوع للوالم في ما ذهب منه فائدة لذي رجع رجع
 قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقت بين الهبة
 الصبي والفائدة واقعت بالجوع وقال الامام الترمذي والامام عمار
 الدين هذا الجواب مستقيم اعلم ان في ملك بالقبض في الهبة الفقدية
 فظوا ما عاين في فان المقبوض بملك الهبة الفقدية مضمون
 على ما تقرر فاذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرجوع
 قبل الهلاك فيملك الرجوع والامام عمار قال وميت كذا هذه العوار
 الحنطة او الزق التمن تحت الهبة في الحنطة والتمن فقط
 لما عرفت ان كلامهم ما شاع على الملك الوالم في شغل في هبة
 دار الزوج ما واصلت بما كان فيها جازت الهبة ويصير الزوج
 قابضاً للدار لانه المنة ومناها في دار الزوج فصح التسليم ذكره
 قاض خان وميت بما في صندوق مفقود دفعه الى الصندوق
 له يكون قبضاً فلا يتم الهبة لانه القبض لما يحصل اذ اصح الاتفاقيات

الطارى

في قبض

واله اتفاق مع القفل وتم هبة ما مع الموهوب بل قبض جديد يعني اذا
 كان العين الموهوبة في يد الموهوب وبيعة او عارية او امانة ملكها
 بالهبة والقبول وان لم يرد فيها قبضاً لانه القبض في ملك الهبة
 مضمون فيعتبر في قبض القبض وهو موجود هنا فباعتبار قبض
 الهبة كماله في البيع يعني اذا باع الوديعة او نحوها فمن يدعي كماله
 لا قبض جديد لانه البيع يقتضي قبضاً مضموناً وقبض الموصوع قبض
 لانه فلا ينوب عن قبض الضمان بل كماله لا قبض جديد الاصل
 فيه ان القبض في كل حال احدهما من المنة او كماله كما هو جاز
 واذا اختلفا تباين له قوى عن الاضعف بل على كل من في الاقوى مثل
 الهبة وزيادة وليس الهبة ما في الاقوى وتم ايضا ما ذهب اليه ب
 لطفه بالهبة لانه الطفل في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير
 لانه وليه في قبضه سواء كان في يد صغير او يد مؤتمراً له
 يد الموصوع كيد المالك بخلافه اذا كان في يد الغاصب والمستأجر
 او المثل حيث له يجوز الهبة لعدم قبضه لانه كل واحد منهم
 قابض لنفسه اذا كان في الموهوب معلوماً في النهاية لفظ
 المبسوط وكل شيء وميت له بنه الصغير والهد عليه ذلك الشيء معلوم
 فهو جاز والقبض فيه باعلاه ما وميت والهبة عليه ثم قال ان الهبة
 ليس شرط الهبة تتم بالاعلام الا ان كان الهبة ارضاً او شيئاً طارياً
 عن محود سائر الورثة بعد موته وعن محود بعد اموال الولد
 وتم ايضا ما ذهب اليه في ان الطفل يقبض في الطفل عاقلة لانه
 في المنافع الحضرية بالبال او قبض ابيه او جده او وصى له
 لانه قائم مقامهما او قبض امه او ابيها او قبض جدي ربي
 وهو اى الطفل مع او قبض زوجها اى للصغيرة لكن بعد ازاها

على خلافه فاذا باع منه
 لانه القبض في البيع مضمون
 فلا ينوب عنه قبض المنة

معهما

له ان الله لم يقام مقام نفقة الحفظ وقبض الهبة لها ولو قبض الله
 ايضاً صح له ان اصل الولية له وولته الم زوج منه ولم يجر الهبة له
 وصفا لله له تصالها بما عذله اطرافها وله ان لا يجر الهبة له
 وان جاز له ذلك ان يبين سبباً صالحاً وسبباً في بيان ذلك ان
 شاء الله تعالى وصحة الهبة ان يشترط ان لا يجر الهبة له
 قد قبضها فلا يشترط وعكس هو هبة الواصلة له من قبله
 يصح له ان يهبه النصف من كل واحد فيخرج الشئ من تصديق
 عشرة على عينيها فانه يجوز له ان يتصدق على الغنيمة فلا يجوز
 للشئ وصحة هو ان تصدق العشرة وهبتها على فقير من الهبة
 الهبة للفقير صدقة والصدقة لا ينفق بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير
 نائب عنه في كل الهبة وهبتها تصدق بالارسل الباقى لم يجر ولو
 اي الباقى قبل التسليم وسلم الكل حمله صحته في الكل له ان لا
 الكل حمله صار كانه ومثل لكل حمله في كل فانه اتفق ان
 هبة وارشاد قبل القبض متعلق بالهبة يجوز ان يجر الهبة له
 فقيل ان قبضها وبها لا تجوز الهبة لما عرفت ان النصف
 في العقار قبل القبض يجوز له ان يجر هبة من ماله صحيح
 له ان يهبه ماله لا يقسم وانما قال صحته له ان المفسوس في حكم
 العروض كما عرفت فيكون مما يقسم فلا يصح هبة اقليم
 للشئ معه ورواه ان قال اقليم هبة من ماله منها
 ان يتولى ان قدر الماله جازت والفقير ان الهبة في
 الوجه له ولا تناولت احدى وهو محمول فلا يجوز في الشئ
 تناولت قدره من ماله وهو ماله لا يحكم القسمة فيجوز
 ويجوز ايضاً هبة اقليم مائة ودار له سلام لطفه له

يد

يد المولى باقية عليه كما لقيتم يد اهل الدار عليه فانه ظهوره عليه
 ان دخل فيها ولو وبهم بعد خولهم فيها لم يجر فقرة في باب الهبة
 الكفار وكذا يجوز هبة البناء دون هبة العروة اذا اذن له
 اي للموهور الواهب تصدق بفضله وبنه ارضها زرع وروى
 اي من الزرع او دخل فيها من دون اي من التمر اذا اذن له
 الواهب للموهور بالخصاص في الزرع والجذاز في التمر في الماله
 يجوز له اشتغاله بملك المولى فاذا اذن المولى في النقص والخصاص
 والجذاز وفعل الموهور زال الماله في جاز الهبة باي
 الرجوع عنها صح اي الرجوع في اجبة اراو من لم يكن خارج من
 منه خرج به من كان خارج وليس يخرج ومن كان محملاً وليس في
 ربح ولذا قال ومنع المخرقة بالقرابة واكثر من غير المحقة بالسبب
 له التمسك بالآء والتهام والخوة والخوا ومن من الرضاة و
 من المحقة بالمصاهرة كآباء النساء والبنات في زواج البنين
 والبنات وقال الشافعي له رجوع فيها لا يرجع الواهب هبة الله
 الواهب الوالد فيما يهدى لولد ولنا ما روى من قوله ثم الواهب
 الحق بالهبة يالم يشبه بها اي لم يعوض الما وحقوق الرجوع
 بعد التسليم له ان ياله تكون هبة حقيقة قبل التسليم والماد بما
 روى ان له يتفرد بالرجوع بلا قضاء ولا رضا الا الوالد اذا
 احتاج لذلك فانه يتفرد به فانه لا حاجة له الى انفاق وسمى
 ذلك رجوعاً نظراً الى الظاهر وان لم يكن رجوعاً حقيقة على ان هذا
 الحكم غير مختص بالهبة بل هو باي احتياج فلا خلاف ان ابنه
 ولو غائباً كما ذكر في ذلك لنفقت قال صدر الشريعة وحي نقول
 ان له ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك الاحتياج فتوهم بعض

اذا وهدى للدين من الدين
 ليس ان يرجع فيه له ان الدين
 يسقط بالهبة ولا يحتمل الرجوع
 فاحس حاك

تقول عليه السلام

الشئ من قلمه ونحن نقول به ان الله لا يرضى به فيما وهب له عندنا
 ايضا مطلقا وهو وهم باطل منقوض الغفلة من قلمه فانه يملك
 الحاجة فان ما دونه ما ذكرنا من قولنا لا يجوز له ان يرضى به فان
 ما تولى مخالف لغيره علمنا ان كماله في ذلك لا يرضى به غيره
 ان قرابة الولد من جهة المولى كما في الباء والهاء وان علوا والاولاد
 وان سفلا والاهل والاهل والاهل وان سفلا والاهل والاهل
 التما والاهل والاهل والاهل فقط فان اولادهم ليسوا بالمحارم كما
 في كتاب النكاح ثم ان موانع الرجوع في الهبة سبعة ذكرها الله تعالى
 ومنع المحرمية بالقرابة وجه كونها مانعا ان المقصود هو مصلحة المحرم
 يحصل بها فانها واجبة في المحارم وكل عقد لا فائدة مقصودة به يلزم
 وذكرنا بقوله في زيادة متصلة عطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء
 وغرس وسمن وجه كونها مانعا من الرجوع لانما يصح في الموهوب
 الزيادة ليست بموهوبة فلم يصح الرجوع فيها والفضل غير ممكن
 الرجوع في الهبة له الزيادة فاستنعى الرجوع اصله وذكرنا الثالث
 بقوله يموت احد هاتين الاموات الموهوبين فله ان الملك قد انتقل
 لا الورثة واما اذا مات الواهب فله ان ينقض لم يوجب حق الرجوع
 الله للواهب والوارث ليس بواهب وذكرنا الرجوع بقوله وعوض فان
 حق الرجوع في الهبة كان خاليا في مقصوده وقد عدم ذلك بوصول
 العوض اليه ايضا فليها اي الهبة بان قال فله عوض فبذلك
 او بدله عنها او بمقابلتها او مكانها فقبض لم يرجع فلو وهب
 وعوض ولم يصف ليها اي الهبة مطلقا الى سواء كان العوض
 من الموهوب او الهبة بام الموهوب او الهبة لان العوض سلم له
 فلم يبق حق الرجوع وكذا ليس فيه العوض الرجوع في عوضه

في زيادة متصلة
 عطف على قوله
 المحرمية بالقرابة

الشئ من قلمه

في زيادة متصلة
 عطف على قوله
 المحرمية بالقرابة

له

له ثم يبرع عن الموهوب له سقاط حق الرجوع عليه وذلك طرزا ولا
 يرجع المعوض على الموهوب اذا كان بغير ارضاء له ثم يبرع وكذا اذا
 ارضاه الله اذا قال عوض عن علي التي ضاقت كذا في الهبة وذكرنا
 ان من يقبولها يخرجها عن ملكه فان تبدل الملك كبند العينة
 وقد تبدل الملك كبند التبرع ذكرنا الرجوع بقوله الرجوعية
 فانما تنظم القرابة المحرمية في التواصل بدليل جريان التوارث بينهما
 بلا حجب بطلان فكان المقصود الصلة وقد حصل وقت الهبة
 حتى لو وهب له مائة ثم تكلم بها ان يرجع فيها ولو وهب له مائة ثم تكلم بها
 فليكن ان يرجع لعدم العلاقة بينهما في الهبة وقت الهبة ووجه
 في التنازل وقتها وذكرنا الرجوع بقوله وماله الموهوب فان ارضاها
 تعذر الرجوع فلوا دعي الموهوب الهلك صدق بطلان حلف كذا في
 الكا في وضابطها اي ضابط الموانع حروف ومع حرق ما حرق
 مما قيل موانع الرجوع في فصل الهبة باصباح حروف ومع حرق
 فالذالك الزيادة والبيع موت احد هاتين الاموات الموهوبين والاهل الهلك
 الخروج عن الملك الزاء الرجعية والقاف القرابة والهاء الهلك
 والحق الطعن والحاء الزاء السنان فكانت الموانع بالسنان
 وهبة رجعية رجعية عينا فقبضه اي الهبة والرجعية العبد له اي
 للواهب الرجوع في نصيب الهبة لان الهبة صحيحة في صدق لكون
 العبد ماله يقر له مانع من الرجوع بخله فله ان فان القرابة
 فيه مانع عنه وهب رجل عبدا وقبضه الرجل فوهب له رجل العبد
 له ثم رجع اليه اورر عليه فله الرجوع في الهبة لان الموهوب لما
 عاد الى التنازل الرجوع له سبب جديد كان لله الرجوع فيه ولو
 تصدق بالتنازل على التار كان فقيرا او باع منه ان كان غنيا

رجوع

لم يرد له الا ان هذا ملك جديد لعوده اليه سبب جديد وحق الرجوع
 لم يكن ثابتاً في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط يرجع في استحقاق نصيبها
 اي نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه لم يرد له
 الا ليس له الموهوب كذا فاذا فاق بعضه رجوع عليه بقدره بغيره
 من المعاوضات له في استحقاق نصيبه يعني اذا استحق نصيب
 العوض له رجوع شيء رتبة باقي من العوض له نصيبه عوضاً
 عن الكل ابتداء وبالله استحقاق طرأ له عوض له هو فيكون
 محترماً له حقه في الرجوع لم يسقط الا ليس له كل العوض ولم
 يسلم فان شاء رتبة باقي ورجوع في الكل فان شاء امسك
 بقي ولا يرجع شيء بخلافه اذا كان العوض شرطاً لانهما
 يتم تبعاً فيوزع البدل على المبدل فاذا استحق بعضه رجوع
 بما يقابل من العوض كذا في الاركار ولو عوض نصيبها رجوعاً
 لم يعوض له التعويض انما اذا وجد في النصف لم ينع بقدره
 ولو باع نصيبها او لم يبع رجوع في النصف له في الرجوع في الكل في
 البعض او لم ينع ببيع النصف وذا في الرجوع انما ينع حينئذ
 يؤخذ الموهوب من يد الموهوب براضة الطرفين او بغيره
 له في الرجوع في الهبة تختلف فيه فمنهم من يرضى له في اصل
 وجهه له ان الواجب طالب بحقه فالموهوب يمنع بملكه وفي حصوله
 المقصود وعدم خفاء اذ من الجائر ان يكون مراده التوب و
 التواضع هذا يرجع كحصول مقصوده ومن الجائر ان يكون
 مراده العوض فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالرضا او القضاء
 فصحة اعتناق الموهوب اي اعتناق الموهوب العبد الموهوب
 بعد الرجوع متعلق بالاعتناق قبل القضاء له لانه يرجع عن ملكه

الموهوب له الا بالقضاء فصحة اعتناقه قبل ولم ينع من اي الموهوب
 بملكه اي الموهوب بعد الرجوع وقبل القضاء بعد المنع على الواجب
 بغير ملكه فيه كذا اذا ملك في يده بعد القضاء لم ينع له ان اصل
 قبضه لم يكن موجباً ضمان المقبوض عليه وهذا وام عليه ابتداء
 الشيء معتبرة باصله لكن ضمن اي بملكه بعد القضاء والخروج
 اي منع بعد القضاء وطلب الواجب فان الموهوب يكون
 راتباً عند الموهوب والمنع بعد الطلب موجب الضمان في الهبة
 ومنه احداهما عطف على قوله براضة وطمق فاض في عقد الهبة
 من الاصل واعادة للملك القديم له هبة للواجب فلم ينسقط قبضه
 اي قبض الواجب له في القبض انما ينع في انتقال الملك له في عود الملك
 القديم وصحة اي الرجوع في المشاء القابل للقبض كقبضه
 وهبته ولو كان هبة لما صح فيه تلف الموهوب في الموهوب له
 فاستحق قبضه في رجوعه على الواجب له انما عقده بغيره فلا يحق
 فيه التسليم فبطلان الرجوع لما صح ثم زال الى ما نفع عار
 الرجوع بانه اذا نفع في الدار الموهوبة وبطل القاض رجوع
 الواجب بسبب لبناء فهدم الموهوب البناء وعادت الدار
 كما كانت فلان يرجع فيها بخلافه فلو اشترى عبداً بالدينار ثلثة
 ايام فمضى العبد في مدة الجوار وضاع المشتري بالدينار في الرد وبطل
 للقاض حقه في الرد بسبب الحث في مدة الجوار ليس له برونه كذا في
 المحيط وهي هبة ابتداء بشرط العوض هذا اذا ذكره بكلمة على
 بان يقول وهبت هذا العبد لك على ان تعوضني هذا الثوب
 واما اذا ذكره بحرف البناء بان يقول وهبت لك هذا الثوب بعبدك
 هذا او بالقدر ثم وقبله لانه فيكون بيعاً ابتداء وانتهى بالامانة

ان الموهوب براضة
 قد روي عن ابن عباس
 رضى الله عنه

كذلك ثم الهدية وغيره فشرط قبضهما أي العاقدين للعوضين لكون
كل منهما مائة وبطلت الشريعة كما هو حكم الهبة ولم تجز مائة
مال طفل بشرط كماله تجز مائة وبشرط أنهاء فريضة العيب
وخياره فريضة وشعق الشفعة كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند
زفر والشافعي بيع ابتداء وانتهاء لأن العبرة للمعاني ولأننا
أشمل على جهتين فيجب بينهما ما أمكن عمله بالثمنين فإن قلت
الهبة تملك عين بلا عوض والبيع تملك عين بعوض فكيف
يجوز بينهما وأيضاً التملك لا يرى فيه الشرط وعلى هذا الشرطية قلت
قد عرفت أن معنى كونها تملك كماله عوض كونها تملك كماله بشرط
عوضه بشرط عدم العوض فلا ينافي كونها بيعاً وعرفت
أيضاً أن الشرط المنافي للملكية شرط فيه معنى التناول والقار له
مطلق الشرط لو قال بعيت هذا منك على أن يكون ملكاً لك
صح البيع فيكون ما نحن فيه شرطاً ابتدئاً نظراً إلى العبدية صح
لا يصح كالبعض له ما قبل القبض بشرط ما يقع العوض نظر إلى
ما يؤول إليه يوفى عليه حكم البيع حاله البقاء ومبطله
فقصه الموهوب له لا يرجع فيه فبين هذا وبين الغل بان
في القصاصة زيادة متصلة دون الغل كذا عند كافة العلماء
في يد الموهوب وجارية علمها الموهوب القرآن أو الكتابة أو
كوة حيث لا يرجع الولاء في هذه الصور لأن بالاسلام
وتعليم القرآن وكوة ازوار الموهوب فبطلت الرجوع وكذا الموهوب
ببغداد فحل الموهوب له إلى ما حيث يبطل حق الرجوع لزيادة
متصلة في قيمة الموهوب تصديقاً على ما قال في بيع تصديق
عليك بمقتضى الدوام لو ومبطل فقر أي قال له ومبطل كذا الدوام

كلمة ص
في الهدية
في البيع
في الشفعة
في الرجوع
في الغل
في الموهوب
في القرآن
في الكتابة
في كوة
في تعليم القرآن
في كوة ازوار
في الموهوب
في ببغداد
في زيادة
في قيمة الموهوب
في تصديق
في بيع تصديق
في موهوب
في فقر أي قال له
في ومبطل كذا الدوام

اعتباراً للفظ في الميثلة الأولى وفي المعنى في الثانية كذا في الكافي
فصل ومبطله ألا يحملها أو على أن يرد عليه ويصنعها أو
يستولده أو ومبطله أو تصديقاً بها على أن يرد عليه شيء منها
أو يعوضه في الهبة والصدقة شيئاً منها صححت إى الهبة لأنها
له تبطل بالشرط الفلانة كما هو والبيع صلى الله عليه وسلم أجاز العري وبطل
الشرط كالتأني وبطل الشرط استثناء أو استثناء الجزاء إنما يعمل في
الحال الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت أن مائة الجزاء يجوز فلا يجوز
استثناءه أيضاً وبطل الشرط في الفقه مقتضى العقد وهو ثبوت الملك
مطلقاً فإذا اعتبر الشرط المذكور قيدت بها وهو ينافي الإطلاقة
وأعترض أن يرفع على قولهم أو يعوضه شيئاً منها بان المار به ما الهبة
بشرط العوض فهي والشرط جائز أن ينافي اتفاق فلا يستقيم قوله بطل
الشرط وإن أراد به أن يعوضه شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار
محض لأنه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيئاً منها **أقول** بخلاف
الشق الأول قولهم في الشرط جائز أن يمتنع وإنما يجوز إذا كان العوض
معلوماً كما عرفت من المباحث السابقة وحرر بمرآة الهدية و
كذا الحال في الصدقة أعتق حملها أو ومبطلها صححت إى الهبة في
الأمم لأن الجنيح يبيع على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولاً بملك
الولاء بخلاف المتدبر يعني بمرحلتها أو ومبطلها يصح الهبة
لأن الحارثي على ملكه له يجوز تعليق الأبرار عن الدين بشرط
ألا يكائن إى بشرط كائن فلو قال لمديون إذا جاء عند فانت
برئ منه إى من الدين بطل إى له برأؤه لأنه تعليق بشرط محض
ولو قال إن كان لي عليك دين من أهلك عنه ولم عليه دين صح الأبرار
لأنه تعليق بشرط كائن فيكون بخلاف أجاز العري له الرقي العري

على
شيئاً ص

العري ان يجعله وان له فدية عنه واذا ما تم عليه في حق التملك و
 يبطل الرط والرقبان يقول ان مت قبلك فني كذا فيكون تملكاً
 مضافاً الى ان وان هو من الارقاب هو الا نتظار كان ينتظر موت
 فلا يصح التملك في الحال وقال الامام ابو يوسف رحمه الله يصح الرق
 ايضاً بناء على انه تملك للحال والرقاط لا يرد بعد موت المالك
 الترخ لفظياً **كتاب الجارة** لما ذكره
 عن مباحث تملك العين بلاء عوض في مباحث تملك المنة
 بعوض فقال في لغة فاعل من ان يجر باب طلب فرب اسم للجهة وهي يعطى
 من كرى الجيرة فاعلم ان تملك بعوض وانما عدل فوطع تملك نفع معلوم
 بعوض كذا لانه ان كان تعريف الجارة القاي لم يكن مانعاً لتساوي
 الفائدة بالرط القند وبالشجرة الا صلا وان كان تعريف الله لم يكن
 تقييد النفع والعوض بالمعلومية صحيحة والخصم هنا تعريف الله
 كان تعريف البيع كان كذا غير لودين ووقعه الله وله ظاهر ان
 والناث في بيان توضيح وتعقد باعتراف هذه الدار ثم اكد او
 منافعها يعني ان الجارة تنعقد بلفظ العارية حتى لو قال لغيره او غير
 هذه الدار ثم اكد او قبل الخطب كانت اجارة صحيحة لا العارية فلا
 بلفظ الجارة حتى لو قال اجارة هذه الدار بلاء عوض كانت اجارة فدية
 له اعانة ولو قال له ومثلك منافع هذه الدار ثم اكد يجوز ويكون اجارة
 كذا في الفتاوى الصغرى واختلف في انعقاد بلفظ البيع فذكر في
 الاسلام ان فيه خلة في المشايخ وقالوا في الجارة بعثت نفسي
 منك ثم العمل كذا في اجارة وعن الكرخي ان الجارة لا تنعقد بلفظ
 البيع ثم رجع وقال تنعقد كذا في الخلاء صم ويعلم النفع ببيان المد
 طالت او قصرت كالتسكن والزراعة مدة كذا في السكنى او زاعة مدة

الجارة
 الجارة
 الجارة

الدار
 الدار

كذا او بيان العمل كالقيامة والصاعقة والحيطة وكذا او الالة عطف على
 بيان يعلم النفع ايضاً بالالة كقول هذا اليتم فان النفع ليس بالالة
 لكن يعلم من الالة ان الفعل المخصوص له يلزم الالة بالعقد اي له تملك
 بنفس العقد ولا يجب تسليمه بعينه كان او ديناً لان العقد معا
 احد العوضين منفعة كذا شيئاً فشيئاً والاله فمال ومقتضى المعا
 المساواة من ضرورة الترخي في جانب المنفعة الترخي في البذل
 بتعجيله بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب بالعقد
 حتى لا يكون له حق الالة ثم دار او شرط اي شرط تعجيله حال العقد فانه
 يجب والاله استيفاء اي استيفاء المنفعة المعقود عليها
 فان الاله يجب ايضاً لو تملك منه اي من الاله استيفاء وهو على هذا القول
 فيجب اي الاله جرداً قبضت لم يكن لوجود التملك من الاله استيفاء
 ويقول ويسقط اي الاله جرداً بالغصب او اغصبها غاصب من يده
 للموج طلب الاله للدار والاله رض كل يوم وللدابة كل ملة والقياس
 ان يطلب في كل ساعة بحسب حقيقة المساواة كما عرفت لكنه يفيض الى
 الخارج اذ لا يعلم حقيقة الا بشق في جميع الاواكر والحيطة وكذا في الجارة
 الاله جرداً في هذه الصناعات اذا جردت من العمل لكلمة يوم وان عملت بيت
 المتاجر حتى اذا عملت بيت المتاجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئاً
 من الاله عداً في الهدية والبهيمة وذكور الميسطين والفوائد الظاهرة
 والذخيرة ولو وجب الى جميع الصناعات اذا خا ط البعض في بيت المتاجر
 يجب الاله جرداً حتى اذا سرق الثوب بعد ما خا ط بعضه يستحق
 الاله جرداً حتى ان يبيع الاله جرداً طلب الاله جرداً في بيت المتاجر
 بعد اخراجه من التنوير فان اصرق بعد ذلك الاله جرداً كذا في الاله
 والضميمة لا يجتمعان وقبل الاله ويوم قاله في الوقاية فان اصرق بعد

جرداً

ما خرج فله له وجوب قبله ولا يخرج منهما وقال صدر الشريعة اي في الاصل
 قبله الخواجه وبعد الخواجه **القول** في حيث اما اوله فانه في خلافه
 في وجه الهداية ان ما قبله الخواجه غما في غاية البيان لما يقدر بعد
 الضمان في صورة الاصل بعد الخواجه من التنوير له ان اذا اصرق قبل
 الخواجه فعليه الضمان في قول ابي انا جميعا واما ثانيا فانه في خلافه للبيان
 المقررة الا انه ذكر ما ان الله يبرئ المستأجر من كل ما يفتي بغيره فان قبل وضع
 المسئلة فيما اذا خيره في بيت المستأجر وفي ذلك يمنع ان يخرجه بغيره فيكون
 راجعاً خاصاً ويحيى ان ما ألف بعمله لا يضمن قلنا قد قرر في الشرع
 بانه ايم مشرك حيث قالوا ايم الواحد من وقع العقد في حق في المدة
 بالتخصيص كليا في كل مستأجر كذا في قوله على ان لا يخرجه وما خالفه
 مستأجر على العار به بيان المدة وله مدخل للفعل في بيت فكان
 ايم امس كما وهذا غيرت العبارة لا ترى ومنه هذه الهفوة
 ان صاحب الهداية قال فلو اصرق او سقط من يده قبل الخواجه فله
 اجرة له للملك قبل التسليم فان اخرجته من امرق من غير فعله فله له
 صار مسلماً بالوضع في بيت ولا ضمان عليه في كل مستأجر من الجناية في جعل
 صاحب الوقاية قوله لا ضمان عليه متعلقا بما قبل الخواجه ايضاً
 فانه في النزاع الحديث ما لم يقرب اليه من المالك من العمل ان في
 العين كالصناعة والقصار يقيم بالنسبة وكيفية يتركه ليكون له
 ان اصرق من غير عمل الشوب كليا في كل العينة لله بانه المعقود
 عليه صفة الحرف كان حق الحرف لا يتفاد البديل كما في البيع فله
 عزم ان صناعة العين بعد له ثمانية في يده وله اجرة له المعقود عليه
 ملك قبل القبض ومن له ان له العمل كالحال والملة وعمل الشوب
 بغير ما ذكره لا يجب اي لله بذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

لعمل

لعمل الله ان الله الذين اختلفوا فيه الاصح ان الحق الحرف كل حال لا
 البياض كان مستمراً وقد ظهر بفعله بعد ان كان له كما باله ستمائة
 فصار كانه احد ثمانية اظهره وخواه لا الجامع الصغير لقاضي خان
 بحله وراة الله بقضيت يكون له حق حبس ان لم يكن له عمل ان في
 العين فانه كان على كماله فكله كانه احياء وباع منه بالجعل
 ان شرط على المستعمل غيره له المعقود عليه العمل من في معنى فله
 يقوم غيره مقامه بخلاف التسليم فان المعقود عليه من مال العين
 له العمل في ان يباع غيره والله اي وان لم يشرط عليه جاز استؤجره
 له ان الواجب عليه احدث المعقود عليه يمكن الا يفاء بنفسه و
 باله استعانة بغيره مستأجر رجله ليبي ببعاله فمات بعضهم فجاء
 بمن بقي فله له بوجه كانه لو كان عياله معلومين له ان في بعض
 المعقود عليه فيحق العوض بقدره والله اي وان لم يكن عياله معلومين
 فكله اي كل الله بوجه واستأجر رجله لا يصالحه في اوزار لا زيدان رده
 اي القط او الزاد لم يوت او عينة ذكره في النهاية ولا شيء له اي لا يجر
 له ان المعقود عليه الكتاب ثقلاً له ان المقصود له وسيله اليه هو
 العلم بما في الكتاب لكن الحكم يتعلق به وقد نقض بالعود في قط
 الله ويصير كاختياط اذا خاف الشوب ثم نقض فانه له اجر له وكذا الزاد
 فانه بالعود نقض تسليم المعقود عليه فان وقع القط لا ورثته
 في صورة الموت او من سلم اليه واحضر في صورة العينة وجب له بانه
 بالجماع وهو نصف الماله المستحق له ان في باقي ما في وسع وان وجد و
 لم يوصل اليه لم يجب له ان يتفاد المعقود عليه هو الا يصالحه في
 استجاره او او كان بذكر ما يعرف به ان العمل المتعارف فيهما
 التكن فيتم في الله ان لا يتفاوت في صحة العقد وله كل عمل

لعمل

فاما انما جانيها انتهى العقد بالوصول الى الله فلا يصح بالعموم وقولا
 يدل على ذلك معنى اما اذا استأجر ما ذابها وجانيها يكون بمنزلة الموضع اذا خلف
 في الموضع ثم عاد الى الوفاق وقيل الجواب يرى على اطلاقه والفرق
 ان الموضع ما مورس بالحفظ مقصودا فبقى الله بالحفظ بعد العموم
 لا الوفاق فيحصل الرق لا نايبا لما كان في الاجارة والعارية يحفظ
 ما مورس به تعالى الله تعالى له مقصودا فاذا انقطع الاستعمال لم يبق
 هو نايبا فلا يبرأ بالعموم قال في الهداية هذا صحيح وقال في الكافي الا
 اصح وتزعم اني ضمن نزع سرج حماري كذا وكذا يعني اذا اكرى حمارا
 سرجا ونزع سرجه واوكف يضم مطلقا اي سواء كان اليكاف
 مما يوكف هذا الحمار بمثل اوله اما التالف والافساد فلا ان التالف
 ليس من جنس النزع لا ختله في ماصورة ومعنى فيضم القيمة اذا
 عطيت كما اذا احمل الحديد مكان الخنطة واهل اجماع بما لا يبرأ
 اي الحار بمثل حيث يضم كل قيمة لا تبيد اطلاقا للذات
 كمن يبدل الخنطة بالحديد وسلوكه في يضم الحمار قيمة متاع
 حامله ان ملكه سلوكه طريقا غير ما عينه المتأجر لكن المتأجر يملكه
 ايضا وقد تفاوتا في الطريقان بالطول والقصر والصعوبة و
 السهولة حتى ان لم يتفادوا فلا ضمان عليه ان ملكه اقله فائدة
 في تعيينه او سلوكه بالملك المتأجر يضم ايضا اذا ملكه
 سلوكه طريقا لا يملكه المتأجر لانه لا يملكه المتأجر لانه لا يملكه
 وحمله في البحر يعني اذا حمل في البحر فيما يملكه المتأجر اذا تلف له
 لان البحر قليف حتى ان الموردة ان يراف بالوبيعة في البحر لا يجرى
 وله اي الحال الاجرة في الصورة المذكورة ان يبلغ المثل سائما لظهور
 المقصود استأجر ارضا لزعة في زرع رطبة ضمن انقصت

في الموضع ان يبرأ
 في الموضع ان يبرأ

له ان الرطبة اعظم من التربة التي تزارع فيها وكما ان الحاجة الى
 سقيها فكان خلافا الى الرقيض وانقصت بله ارجله من صباغها
 حيث لا يتقبل الا رضى بحسنه في غير ما امر به دفعه ثوبا لا يضبط الخنطة
 فيضمنه بذرهم في حائط قبالة خيل الدار ان شاء ضمنه قيمة ثوبا واخذ
 القبالة بجر مثله لم يدر على المستحق قبل معناه الرقطة الذي هو
 طاق له ان يتحول استعمال القريض وقيل هو يرى على اطلاقه فيهما
 يتقاربان في المنفعة لا تبيد وسطا وينتفع به انتفاع القريض
 فيضمه لموافقة والمخالفة فيضمه الى الجنتين شاء لكن يجرى له المثل فيضم
 جهة الموافقة وله الجواز بالدرم المستحق كما هو حكم الاجارة العامة
 وقع علمه لا طائفة مدة معلومة للعلم النسي على ان يعطى
 الا استاذ المولى كل شهر كذا جاز ولا يشرط على ارضا بغير علم
 طلبك استاذ من المولى اجرا وهو منه اي المولى من الاستاذ فينظر
 لا عرفا بل ببلدة في ذلك العمل فان كان الغرض من هذا الاستاذ اجرا
 تعليم ذلك العمل وان كان من هذا المولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ
 وكذا لو دفع ابنه فانه قاض فان **باب الاجارة العامة**
 تفديا مورا ذكره الله ولا يقول بالشرط المفيد للبيع لان المنافع يكون
 لها قيمة بالعقد وتضميرها بالقيمة الاجارة بالمعاوضة المالية ومن
 ملوا من النكاح والخلع والصلح عزوم العود ونحوها وذكر التالف
 والشروع بان يوجب نصيبا من حان او نصيب من حارة مشتركة من
 غير تركه انما فسد لان المقصود منها الانتفاع وهو امر
 لا يمكن المشاع ولا يتصور تسليمه فلا يجوز تجل في البيع له
 المقصود به الملك وهو امر حكيم يمكن في المشاع فيجوز ان يملك
 به من الشيوع الطاري فانه لا يفد الاجارة في ظاهر الرواية كما

على المالك ان يملك
 مكان القرض فيقال
 بانها رطبة فيقال

في الموضع ان يبرأ
 في الموضع ان يبرأ

افا اوج كل المدايم الدار ثم فسحا في النصف او اوجر جلا من دارها
لو اخذ فوات احدى او بالعكس الى من يريد فان كل المنفعة في كذا
على ملكه فالبعض يحكم الملك الحقيقي والبعض يحكم الا جارة فلا
ينظر معنى الشيوع وانما ينظر الى خلك وفي حق السبب له غيره
له خلك في السبب مع اى واحد الحكم فاذا لم ينظر الشيوع في العقد
على انه لا يبيح في رواية عن ابن حنيفة كذا في الكا في ذكر الثالث
بقوله وجهه المستمي بان جعل الاله ثوبا او دابة بلا تعيين
وذكر الرابع بقوله وجهه المستمي عدم التسمية بان قال اوجر
داري سنة او سنة ولم يقل بكذا وتفدي ايضا اذا استأجر حائوا
او دار سنة بما لا يورثهم على ان يمتها المستأجر ويكون على المستأجر
اجر المنزل بالغاما بلغة له في كل سنة على المستأجر صارت المدة
من الاله فيضله الاله في قوله ذكره قاضي خان وانما لم يذكرها في قوله
تحت قوله وجهه المستمي فان قدرت بهما الى يدين الاخيرين
وجب اوجر المثل بغير استيفاء المنفعة او قبل استيفائها لا يستحق الا
بالغاما بلغة والاله اى وان لم يفد بهما بل بالشرط والشيوع لم
يؤثر اى اوجر المثل على المستمي اى اذا كان اوجر المثل زائدا على المستمي لا يجب
الزيادة له انما رضى بالقطر ما حيث سمي بالاله قل وينقص عنه
اى ان كان اوجر المثل ناقصا عن المستمي له يجب قدر المستمي لفساد
التسمية وانما لم اوجر المثل في الفساد بهما بالغاما بلغة ولم يوجر على
المستمي في الفيا وبغيرهما لانه المناقصة لا قيمة لها في انفسها عندنا
وانما يقوم بالعقد او بشهرته فاذا لم يتقوم في انفسها وجب
الرجوع الى ما قومت به في العقد وسقط ما زاد عليه من انفسها بالقطر
واذا جهل المستمي او عدم التسمية انتفى المرجع ووجب الرجوع الى

وهو وجوب القيمة بالقيمة ما بلغت هكذا ينبغي ان يقر هذا الكلام فان
عبارة القوم مضطربة في هذا المقام فان اوجر داره هذا فهو على قوله
وجهه المستمي بعد اى عبد مجهول فكم مدة كسبه انما يشك
ولم يدعه اى العبد فعليه المدة اوجر المثل بالغاما بلغة ونفسه في
الباقى من المدة اوجر دارا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفيه في
الباقى اذ لا يمكن نصي في العقد على جملة الشهر بل على كل شهر اوله على
الاله وبنى والكل لعدم اولية بعضه من البعض فيعين الاو في
واذا تم الشهر الاله والكل منهما ان ينقض الاله جارة له انتهاء العقد
الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه اذا سكن ساعة في الشهر
صح العقد فيه لم يكن للموثر ان يخرج الا ان ينقض الاله بعد ذلك
شهر سكن في اوله لانه انما منهما بالعقد يتم بالسكن في الشهر الثاني
وهذا هو القياس وقد دل اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل
منهما الخيار في المدة الاولى من الشهر الداخل في يومه بالان ذكر ان
الشهر وفي اعتبار الاله ونوع حرج الاله ان يستمي الكل بان يقول
اوجرنا سنة كل شهر بكذا متعلقا بالسنتين معا فانه اذا تم
جملة الشهر ووعيت حصته كل منهما جاز العقد له ان المدة صارت
معلومة فارتفع المانع من الجواز اوجرنا سنة بكذا صح وان لم يتم
اوجر كل شهر لانه المدة معلومة الا يرى ان اجارة شهر واحد بقية وان
لم يتم فسط كل يوم واول المدة يستمي بان يقول من شهر رجب
من هذه السنة والاله اى وان لم يتم شيئا فوقت العقد له
الاله واما كذا في حكم الاله جارة سواء وفي مثله يتعين الزمان الذي يعقب
السكن في الاله بان باع الشهر والمان بان حلف لا يكلم فلما حيث اعتبر
فيهما الاله ببدء بعد الفواغ من الكلام فان كان اى العقد حينئذ لم يملك الاله

الامانة اي شهوات سنة كلها بالامانة لان الله اصابه في الشهوات
 قل اي موافقة للنفس والامانة بالامانة لان الله اصابه في الشهوات
 المتأخر عنها باجر معلوم وبطعام لم يجر لها بعض الا في احوال
 الحرام في احوال احوال لما روي انه قد دخل الحرام في الحرام ولتعارف النفس
 والحرام لما روي انه قد روي واعطى اجره والظفر باجر معتبر والقياس
 ان لا يصح له ان يرضع على استئصاله كالعنف هو اللب فصار كالبني البقرة
 او الالة ليس لبنها والبستان لياكل ثمنا وجه الامانة قوله تعالى
 فان ارضعتمكم فالتوهم احوالهم وعلمكم بعدد الجماعة وقدر
 بالتعامل في الاغصان بل لا تكسر ولا تسلم ان العقد ورد على استئصاله
 بل على المنفعة وهي حضنة البقي وتلقم ثديها وترتبه خدمته
 واللب تابع والامانة استحقاق له اذ ارضعت بلبن الشاة له ثوبا
 لم يأت بالعمل الواجب عليها لانه ان يرضع بلبن رضاعه وطعامها وكونها
 وعند ما لا يجوز للمحرم ان يرضع لانه انما تفيد العقد فضاهاها
 في المنازعة ومنها ليس كذلك لان العاقبة بين النكاح والتوسعة على الاطراف
 لانه منفعة ذلك في احواله وولم وللزوج وطعامها في بيت المتأخر
 الا باقية بعد ليس للمتأخر ان يمنع زوجها وطعامها لانه الوطء
 حق الزوج فلا يتمكن من ابطال الحق لكن المتأخر يمنع من وطئها
 في منزله لانه المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخله بغيره وله ان يزوج
 في نكاح ظاهر بين النكاح وعليه شهواتها في فسخ احوال الظلم
 لو تغير لونه سواء كان الزوج من بيتين ان يكون له ان يظلم الاول له
 هذه الامانة توجب خلك في الزوج وللزوج ان يمنع امه ان يرضع
 يوجب خلك في حقه وفيما ادى في نكاح غير ظاهر بل باماره لا يرضع
 ان يفسخ الامانة لانه العقد يرضعها وقولها غير مقبول في حق المتأخر

في

وجاز للمتأخر فسخها ان رضعت او جعلت لبنها تنقر بالولد وعليها
 على البقي وثبابة اصله طعام وورثته لانه العادة ان الظفر هي
 التي تنقر هذه الامور فصار ذلك كالمس وطاله من ثمنها اي من
 الثبات الطعام والذهب وهو اي ثمن واجره اي اجر عمل المصنعة واربعها
 على ابيته فزع على هذا بقوله فان ارضعت بلبن شاة او غدت بطعام
 المدة فله اجر فانه اجر الرضاع لما كان على الامانة ترك الرضاع فانه
 عن احوال الرضاع هو ثواب البقي لبنها باحوال حلال ثديها في حق
 ولذا قال صاحب الهداية فانه هذا اي ولي الرضاع ففوق فان ار
 يكون من قبيل المشاكاة بخلافه فانه اذ ارضعت لغيرها رضعت
 حيث يستحق اجره كذا في الكفاية ولم يصح احواله فان والامانة
 والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والملاهي والنوح وفي المحيط في
 كتابه لا يرضع اذ اخل المالك بلبن شاة لا يرضع اعطاء ما لا يرضع
 وعيب البقي وهو ان يرضع لغيره على الشاة ولم ارضع له جرة عليه
 ان الامانة لا يجوز عندنا على الطاعة والمعصية لكن لما وقع الفتور في
 الامور التي ينبت جوزها المتأخر من ولذا قال وفيه اليوم بغيرها الى
 الامانة لتعليم القرآن والفقه والامانة والامانة ويجوز للمتأخر على
 دفع احواله ويجوز له وعلى الحلو المسموعة واي مديته تهدي المعلنين
 على رؤس بعض سور القرآن العظيم سميت بالامانة العادة امداء
 الحلو ويقتضي الامانة ان دفع الاخر غير له ليس يرضع
 او المتأخر حمارا الى ازاره ببعضه اي بعض الزاد او ثورا ليطحن
 به ببعضه فيقف هذا الاخير يسمى فيقر الطحن وقد نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عنه لانه جعله احواله ببعضه يخرج من عمله والاول
 في معناه او من يخرج له اليوم بكذا اي المتأخر يخرج له هذه العشرة

زلات

في كتابه الهداية
 في نكاح عليه
 والمكاشاة المشهورة في المشاكاة
 فله ثمن ثمن ثمن ثمن ثمن
 ولا اعلم ما في نكاحه من ثمن

انه صوب من الدقيق اليوم بدرهم فعد عند حقيقته لهما المعقود عليه
 له ان ذكر الوقت يقتضيه كونه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق
 يقتضيه كونه العمل وله ان يصح له حدهما على ان يفرع ان يفرع
 على العمل له ان يستحق العمل بمدة عمل اوله فقد العقد ولو كان
 المعقود عليه كمالا اي يعمل هذا العمل فله هذا اليوم فهو غير مقدر
 عادة وعن ابن حنيفة انه اذا استعمله وقال في اليوم جازت له
 له ان لا يظفر له لتقدير المدة فلا يقتضيه الاستغناء وكان المعقود عليه
 العمل وهو معلوم او ارضاء لظان بينهما او يكرى لهما ما او يكرى لهما
 له ان لا يمتنع له افعال تبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات
 وفيه نفوسا صاحب الرضا فيفسد كالمبيع خله في شيئا رايا على ان يكرى لهما
 او يزرعها او يبيعها او يزرعها له ان شرط يقتضيه العقد له ان يزرعها
 بالعقد وهي لا يتأخر الى التقي والكرى فلا تفرد وبذلك ذكره اهل العلم
 او يزرعها فيها لم يمتنع اما ان يزرعها له ان يزرعها لزرعها والبناء
 والغرس فمال يمتنع شيئا منها لم يعلم المعقود عليه له ان يزرعها
 الموربان يقول على ان يزرعها كذا في يمتنع لوجوده الا ان منه
 ولو زرعها به ذكر الزرع او يزرعها في يمتنع العمل على العقد
 صحى كاول المسمى له ارتفاع الجها له بالزرع قبل تمام العقد كمالا
 لا بعدد ولم يتم حمل حمل معتادا فله ان يزرعها له ان لا جاز
 فله والعين له ان لم يوجد التعدي وان بلغ المكان المعهود
 فله المسمى من العمل حتى انا والقياس ان يكرى له المثل له ان وقع
 فله اوجه الاستحسان ان الجها له ارتفاع قبل تمام العقد فان
 نازعها الى العاقدان قبل الزرع في الصورة الاولى او الحاخ في الصورة
 الثانية فسحق له جاز يفرع فسحقها القاض ففعلا للفاد وان

لا يمتنع له ان يزرعها
 وفيه نفوسا صاحب الرضا

وانما الخلق فلتنقوت الخواص الزراعات
 وانما الاربعين للارض فليبين منها لم يعلم

تعدى

تعدى الى المستأجر على الدابة وضف او حمل طعاما مستأجرا بينه وبين آخر
 فاستأجر احداهما الاخر او حارة لا مكان كذا في الطعام كله اجمالا
 له المسمى وله اجر المثل له ان يزرعها له ان يزرعها له ان يزرعها
 واما في التافلة العقد وهو على ما يكمل الوجود فينظر كماله جاز
 له منفعة له ان المعقود عليه حمل النصف كذا في حمل غير متقن
 له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 ثم تحدد له جاز في بعض الطريق وجب له ما ركب قبل ان يكرى له
 يجب له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 فقط الضمان كذا في الكاف وزا في شرح المجمع للمصنف بعد قوله
 الضمان قوله عقد له جاز قائم له ان لا جاز له ان يمتنع له ان يمتنع
 فوجب له الاجر المسمى على المستأجر له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 اذا اختلفا واذا اختلفا له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 او يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 لم يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 في الحال فاذا اختلفا كمالا له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 يحرم النساء عندنا خله فاذا اختلفا كمالا له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 المختلف ليس كذا في الكافي **اقول** له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع
 ان وجد القدر والجنس من الفضل والنساء لوجود العلة وان وجد
 احدهما وعدم الآخر حمل الفضل والنساء فان التبر والتعدي
 في مختلفان وقد حرم النساء فيه **ودفع** له ان يمتنع له ان يمتنع له ان يمتنع

فلو كان من الفضل والنساء
 وان كان من الفضل والنساء

ما لا يكون فيه قدر كبير خففة برحمة حيث جاز في الدنيا
 له ضلله والجزء انتفاء القدر كما في يد و...
 اذا اختلفت بين النفع من المقدور والنعمة لم يحكم انتفاء جزئي
 العلة فيكون هذا اخل في قوله ان عدا حله الفضل والنساء
 هذا وقد علة في الحيط عدم الجواز اذا كان الجنبان المتنافعين
 في الطرفين فكانت ساء له عيناً والية عليه السلام في عيبه
 بالكاكي لا ان خص عنه خلا في الجنبان لجماع والله تعالى اعلم
باب في اجابة الله جبر نوعان
 احدهما الجبر المطلق وثانيه الجبر الخاضع وسبب بيان الاول
 من جعل له لواحد كخياط وخمسة او يعمل له اى لواحد عمله
 موقت فانه اذا استأجر رجلاً وحده للخياط لا والى جز في بيته غير
 مقيد بيوم او يومين كان اجرة متعة كما وان لم يعمل لغيره او موقتاً
 بل تخصيص بغيره اذا استأجر رجلاً لغيره غنم ثم ابدى له فهو اجرة
 الله ان يقول وله غنم غيرى في يصير جبر واحد وسبب حقيقة انما هو
 اى لا يحق الجبر المطلق الله تعالى لا يعمل كالتباعد ونحوه لانه لا
 عقد معاوضة فيقتضيه المساواة بين العوضين فاحل لم يسل المعقود
 عليه للمستأجر وهو العادل سلم للبايع العوض وهو العادل وله
 يضم ما ملك في يده سواء ملك بسبب يمين التي رزعه كالسرة
 او بما له يمكن كالحق الغالب الفارة لانه العين امانة عنده
 لانه قبضه باذن المالك المنفعة وهي اقامة العمل فيه فلا يكون
 مضموناً عليه كالودع او اجر الواحد وان وصلة شرط عليه الضمان
 لانه قبضه باذن المالك المنفعة شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 له حد العاقدين اذ ايمانه يمكن التي رزعه فبالجماع والافانما

من الجبر المطلق

من الجبر الخاضع

يمكن

يمكن فعله اخل في فعند بما يجوز له ان يقتضيه العقد عندهما وعند
 نفسه لما ذكر واقع المتأخر من الضمان على النصف لانه في الثاني
 كذا في العارية بل يضم ما ملك بعه كالحق اى حق التوكل الى اصل
 من الدق اى حق القصار وزلق الحال فان النصف الحاصل
 حصل من ترك التثبت في البيع وانقطاع حبله لانه الجمل فان النصف
 الحاصل من ترك التوثيق في ترك الجمل ونحو التفتية من مده
 الله او متاعه اى له يضم او متاعه من مده التفتية او
 من رايته وان كان يسوقه او يقوده لانه ضمان الله تعالى له في العقد
 بل بالجناية وما يجب على العاقل والعاقل له ان يحا ضمان الحق
 وليس بجناية لكونه مأذوناً فيه وملك من حيازة او قصد لم يجر
 المعتاد وكذا رايته اى له يضم رايته ملك من قصده ونحوه
 لم يجر اى لم يجر المعتاد لانه التزم بالعقد فصار واجباً عليه
 والواجب له بما مع الضمان كما اذا صد القاض او غروا من المظن
 به الله ان يمكن التي رزعه كحق التوثيق كخوفه او بقوة التوثيق رقبته
 يعلم ما يملكه الله تعالى بالاجرة ما فامكن تقييده بالسلمة كالا
 الفصد ونحوه فانه منع على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك
 بنفسه لانه ما يملكه من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلمة فقط
 اعتبار الله تجاوز المعتاد فيضم الى ايدى كل اهل ملك اذا ملك
 يضم نصف حصة النصف لانه ملك كاذون في غير مأذون فيه فيضم
 بحاله هو النصف لانه الختان لو قطع الحشفة وبقي المقطوع
 تحت عليه رية كاملة لانه لا يرد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجوز عليه
 حصة كاملة وان مات تحت عليه نصف الدين وهي من الغوايب حيث
 يجب ان كثر بالبرء والاول باطله كذا في التبعي فان انكر في

من الجبر الخاضع

من الغوايب

الطريق صحت الحجة في مكان محله اجماعا لو كان كسر حصصه
 اما الضمان فله تملك بفعله ان الداخل تحت العقد على تسليم
 المفرد غير داخل واما الجوار فله ان اذا انكسر الطريق والجوار
 يتبين ان وقع تعديا فانه ابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو
 ان ابتداء الجوار حصل بامره فلم يكن تعديا وانما صار تعديا عند
 الكسر فيميل الى ان الجوار يتبين ان كان لا يكون متعديا فانه فيتم
 في الابتداء وله وجه آخر اذا ثبت ان كان متعديا فانه ابتداء وان
 لا يكون مأذونا فيه في الابتداء لا يجوز ان يتبين ان كان متعديا
 متعديا عند الكسر فانه فيتم عند الكسر اعطاه ارجحه بحاجته وتأتي
 التوجيه في الاجر الخاص وبتسوية اجير وحدايف وهو من عمل
 عمله موقفا بالخصيص في فوائد القصور عرفت في كسبه ويجوز
 الاجر بتسليم نفسه ثم وان لم يعمل كاجير شخص كخدمته او رعي
 وليس له ان يعمل غيره لان منافعه صارت مستحقه له والاجر
 مقابل بها فيستحقه المالك يمنع من العمل مانع كالمضى والمطر
 وخوفه كمن يمنع المالك من العمل اعلم الاجير للخدمة او لرعي
 الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا
 يرعي غيره او ذكر المدة او له كخوان يستأجر راعيا ليرعي
 غنما فسماه باجر معلوم فانه اجير خاص باول الكلام **اقول**
 سره انه اوقع الكلام على المدة في قوله فيكون منافعه للمستأجر
 في تلك المدة فيمنع ان يكون لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك في
 الغنم يحتمل ان يكون له يباع العقد على العمل فيصير اجيرا
 من كاله ثم يقع عقده على العمل وان يكون لبيان نوع
 العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة

له تملك

له تملك في الاجر الخاص لم يبين نوع العمل بان يقول استأجر كرايا ليرعي
 او للخصا فله يتغير حكم الكلام الاول بالاحتمال فيبقى اجيرا وحده
 ينقص على خلافه بان يقول على ان يرعي غنمي مع غنمي وهذا او آخر
 المدة بان استأجر ليرعي غنما فسماه باجر معلوم ثم ان يكون اجيرا
 من كاله باول الكلام له يباع العقد على العمل او له وقوله ثم ان
 الكلام يحتمل ان يكون له يباع العقد على المدة فيصير اجيرا وحده
 ويحتمل ان يكون لتقدير العمل الذي وقع العقد عليه فله يتغير اول
 كلامه بالاحتمال لم يترجح كماله في ولا يضمن ما ملكه فيه او بعلمه
 اما قوله فله ان العيين امانة في يده بالجماع لا عنده فقط واما
 عنده بما فله ان تضمن الاجير المشرك نوعا حتى عندها حصصا
 له موال التمسك به يتقبل العمل من خلقا كونه طمعا في كثرة الاجرة
 وقد تعجز عن القيام بها فيمكث عنده طويلا فيجى عليه الضمان
 اذا مكثت بما يمكن الترخيع عنه ليكن يساهل في حفظها واجير
 الواحد له يتقبل العمل فاذا اذيق بالقيام واما التمسك به المذاهب
 صارت مملوكة للمستأجر فاذا اذمه بالم في ملكه حتى وصار
 نائبا مئابة فصار فعلة من قوله اليه كانت فعلا بنفسه وقوله عليه
 بقوله فلا يضمن ظهير صاع الى الصبي في يده او سرقا عليه
 اي على البقي من الحلي لكونها اجيرا وحده ثم ويدل به جوباله ويدل العمل
 بخوان خطبة فاريتا فبدرهم وان خطبة روميتا فبدرهم وروا
 بخولن خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا فبدرهم ومكان
 بخوان سكنت في هذه فبدرهم او هذه فبدرهم والعامل بخوان
 ان سكن في عطارا فبدرهم وان سكن حرا فبدرهم والمساو
 بخوان تذهب الكوفة فبدرهم وان تذهب مكة فبدرهم والمط فبدرهم والمط

نحو ان يحمل عليه ما غير ابيد ولو ابيد هبت وكذا اذا اخذ بين
 ثلثة ولو بين اربعة لم تجز كذا البيع الجامع اليه لكن يبيح
 خيار التعيين في البيع له الا جارة له او امة له او ما يملكه
 وجده فيه المعقود عليه معلوما وفي البيع بغيره يفسد العقد
 فيتحقق الجحالة بحيث لا يرفع الا باثبات الجحالة ويجب
 من المدين المدة ورفقها قليلا كان او كثيرا لكن اذا كان له امر
 في الزمان نحو ان يخطب اليوم فدرهم وان خطب غد فبنصف
 يبيح الا في اى فمنا وجد العلف في اليوم من اليومين المدة ورفقها ما لم
 من المدة في التاخرى يبيح فلو وجد العلف في اليوم الثاني من المدة
 غير زائد على المدة عندها الرطبان جائز ان وعند زفر فسدان
 لان ذكر اليوم للتعيين وذكر العلف فيه فيجوز كل يوم سميان
 والواجب لحددهما ولو لم يحدد كما لو قال خطب اليوم بدرهم ونصف
 واما ان كل واحد مقصود فصارا كاختلاف النوعين كالزينة
 والفارسية ولم ان العقد المضاف للعد لم يثبت في الاول فلم
 يجتمع في اليوم سميان فلم يكن الا جرحه بولا في اليوم المضاف
 لا اليوم يبقى لا العلف في جميع الا العدة سميان ودرهم ونصف
 فيكون الا جرحه بولا وهي تمنع جواز العقد في المستأجر سواء كان
 في الدار المستأجرة واصل في بعض بيوت الجيران والدار له ضمان
 عليه مطلقا الى سواك ينفذ باذن صاحب الدار ولا لان هذا استقفا
 بظاهر الدار على وجه لا يغيره هبة الباقي لا النقصان الا ان يصنع
 ما لا يصنع المالك من تركه الا حياطة صنع وابقا وانار له يوقد
 مثلهما في التنوير والكانون كذا في العاوية كاستجاره حمارا ففصل
 عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد الطلب لم يضمن كذا في فرشة

من قطيعه في اف على الباقي ان يسبقها كذا في الخانية لا يسام بعد موخر للمدة
 بل كطمان في خدمة السفر زيارة مشقة فلا ينتظم بالاطلاق
 له من مستأجر عمل محجور عنه اذا استأجر عبدا محجورا شهر او
 اعطاه له جرفه للمساكن ان يأخذ منه الا جرة له هذه الا جارة بعد
 الفراغ صحيحة متى انما لانه فسادا له عاين حق المولى في بعد الفراغ
 رعاية حق في الصلح ووجوب له جرة لا يضمن لكل غلة بعد غيبه
 فاجرموا الى العبد نفسه بغير رجل غصب عبدا فاجرم العبد نفسه
 عن العمل صحت الا جارة لكونه نفعه في حق المولى فان اخذ العبد
 الا جرة فاخذ الغاصب الا جرة منه فاكمل لا يضمن عند ابن حنيفة وقاله
 لا يضمن له ان تلف بالغير بلاء ويل لانه الا جرة المولى ولا ان تلف
 ماله بغير متقوم في حق المثل فله يضمن كفضل ليرة بعد القطع
 كما اذا جره الغاصب فانه اذا جره عبدا غصبه اخذ الا جرة وانلف له
 يضمن له الا جرة ووجه للعبد قبضه بالى الا جرة الا جرة الا جرة
 ارجارة نفسه بقا لانه نافع محض في حق المولى كقبول الهبة وفاد
 نظر في حق خروج المستأجر عن عهدة الا جرة فانه يحصل بالاداء اليه
 وبأخذ موله قائم له ولا يجد غير له ولا يلزم من بطلان التقوم
 بطلان المالك في نصيب ليرة بعد القطع فانه غير متقوم ومالك المالك
 المستأجر عبدا شهر او اربعة اشهر او خمسة اشهر على الترتيب
 المذكور لانه الشهر المذكور اوله ينم فلا يملك الى العقد تحريا للحوار
 فينم في كذا الى اولى الا ولم ورقة حكم الحار ان اختلفا في اباقي العبد
 ومنه جري ماء الى العبد ان المستأجر عبدا شهر او اربعة اشهر او خمسة اشهر
 ثم جاء آخر الشهر والعبد مريض او ابقوا واختلفا فقال المستأجر مريض او ابقوا
 ابق من اوله المدة وقال الموجه في آخر ما حكم الحار فان كان العبد بقاء

بناء على ما في الجارة
 فاستأنف

اوم ايضا في الحال يكلم بانه كذلك من اول المدة فلا يجب له ان يكون
 ايقاعا اوم ايضا يكلم بانه كذلك من اول المدة فيجب له ان يكون كذلك
 في جريء الحق القول لرب التوبة في القبيض القبيض والصبرة والحيرة
 يعني اذا قال رب التوبة لحياتك ام تكرر ان تحيط توبتي قبلا فخطيئتي
 او للصباغ ام تكرر ان تصبغ توبتي ام فصبغت اصفر وقال الحياطة
 والصباغ ام تكرر ان تصبغ توبتي ام فصبغت اصفر وقال الحياطة
 مع التميز لانه اذا من استفاد من قبله فكان القول قوله فيما اذن
 فيه فاذا لم يكن له ما يثبت فحلف برب التوبة في القصور الا ويأخر ان
 شاء ضمنه قيمة التوبة غير معمولة ولا اجرة وان شاء اخذه واعطاه
 مثلا ولا يجاوز به المستحق لانه امثل له في اصل ما لم يرد هو القطع
 والحياطة لكن خالفه في الصفة فيختار ان يملكه في الثانية غير ان
 شاء ضمنه قيمة توبتي بيض وان شاء اخذ توبتي اعطاه اجرة مثلا
 ولا يجاوز به المستحق ايضا والقول لرب التوبة في الاجرة وعدم
 اى صفة لرب التوبة عدمه مع يمينه في قوله علمي ان لا صفة
 قال بل باجر لانه ينكر العقد ووجوب له وتقوم عليه والله اعلم
 واحكم **باب في الاجارة** اى للمستأجر
 وله في الفسخ لانه انفسه لا ضمان له انتفاع بوجه آخر وهذا
 لم يقل تنفسه بخيار الشرط بان المستأجر وارثه على ان كان المورث
 باختيار فيهما ثلثة ايام وانما تنفسه لانه انما عقد معاوضة ولا يجب
 قبضه في المي وسكنى الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالمبيع
 وبخياره اى توبة لقوله مع من لا شيء شيئا ولم يره فلما اخذ اذ اراده
 والاجارة شركاء المنافع فينتا ولم يظاهر الحديث لفظا او دلالة
 وبخيار عيب حاصل قبل العقد وبعده اما جواز ان يعيب حاصل

قبل

قبل العقد فقط واما جواز ان يعيب العقد فلا ان المعقود عليه هو
 المنافع وانما توجد شيئا فشيئا وكل ما كان كذلك فكل جزء منه بمنزلة
 الا ابتداء فكان العيب حاصلا قبل القبض وذلك بوجوب الخيار كما
 في البيع وعلمنا ذلك في بين ان يكون العيب حاصلا بعد قبض
 المستأجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض المستأجر كان قبل قبض
 المعقود عليه هو المنافع كذا في لزوم الهدية بقوت النفع صفة
 عيب كحرا لدار وانقطاع ماء المكي وماء الارض فان كلا منها
 بقوت النفع فتثبت خيار الفسخ او يحل عطف على بقوت
 اى بالنفع يعني ان العيب بقوت النفع بالكلية بل يحل بحيث
 يجوز ان ينتفع به في الحلة لم يرض العبد ووجه الدابة فان الاصل
 تنفسه بايضا فلم يحل اى لعيب اى بالنفع او انتفع اى
 المستأجر بالحل بالنفع يعني ولا يتوفى المنفعة وقد رضى بالعيب
 او اراد اى لا خلاف المورث سقط خيار لزوال السبب لذا قالوا
 ان العيب اقل من الحل بالنفع المقصود لم يكن مجوزا للفسخ بخوما
 اذا كان في الدار حائط للمكي وله ينتفع به في مكانها وسقط
 ذلك الحائط ليس له الفسخ لانه المعقود عليه المنفعة فاذا
 لم يتمكن الحائل فيها لم يثبت الخيار وبعد عطف على خيار الشرط
 لزوم ضرر لم يستحق بالعقد ان يبقى اى العقد كذا يكون وجه
 من استوجب حذرا لقلعه فان العقد ان يبقى لزوم قلعه من قول
 وهو غير مستحق بالعقد وموت عيسى واخذه عنها المستأجر اى
 طباعه بطيخ وليمتها فان العقد ان يبقى نظر المستأجر بان له فانه
 غير الوليمة ولزوم من عطف على لزوم ضرره بقضائه بتمت المورث
 فانه اذا اجر وكانا او دارا لم يفسد لزوم من يقدر على قضائها

في خيار
 الفسخ

الله بنما آجر وادار فسخها والى لزوم راجع عطف على لزوم سناج
 عبد الحزنة في المم او مطلقا اي غير مقيد بكونه المم وان كان محولا على
 الحزنة في المم فان منع ما للملك من التفرغ لمتابجه الفسخ له تنقذ العذر
 واوله سناج وكان ينبغي ان الاله جارة ان بقيت لزوم اداء العذر
 وهو يمتنع باله فلا سناج في احوالها بل سناج عبد الجيظ في عمله
 قيد بقوله يعالج له ان من ليس له ان يعمل باله في اية ومقراض
 فلا يحقق العذر في حق وبراءة ملكي لاداة من فسخ فانه عذر له
 لو مضى على موجب العقد لم يزد رايده لانه لو كان قصد فسخا في فسخ
 وقيل وطلب غريم لم فسخ او النجاة فاقترع بخله في متعلق بقوله وضبط
 يعمل بما لم يتاخر عبد انه سناج اي سناج عبد اي لا يمتنع العمل متعلق
 بالترك في المرف فانه لا يكون عذرا ان يمكن ان يقعد العمل للخطا في
 ناصية وبراءة المكارى متعلق بقوله وبراءة الملك في فسخ اي لا يعذر
 ان يمكن ان يقعد ويبعث وبراءة على تليذه او اجاره ويوقع متعلق بقوله
 ولزوم من فانه ايضا ليس بعذر ويرد في كونه من كماله وفسخ النجاة ببله
 حاشية في الفسخ يموت احد هاتين احد العاقدين لو عقده الفسخ فانه لو بقيت
 نصيب المنفعة المملوكة لاوله لانه المملوكة لغير العاقد متعلق بالعقد لا تنقذ
 الى الوارث وهو لا يجوز ولو عقده لغيره لانه لا تنقذ كالمملوكة الوارث والموت
 لبقاء المتحق عليه المتحق لو مات المعقود لم يطل لما ذكرنا وفسخ بموت
 احد المتباشرين او المورثين في حصته فقط وبقيت في حصته الى
 وقال في بطل فيها لان الشروع ما في قلنا الشرط راعي وجوده
 في الابدائه له البقاء كالشهادة في النكاح **مسألة**
 حصايد ارض وهي جمع صيد وصيد وصيدا وهي الزرع المحصور
 والمراعي بها ما ينبغي من اصول القصب المحصور في الارض

المملوك في الفسخ له وجوب العذر وان رجع
 فله ان يفسخ له وجوب العذر وان رجع
 المالك سناج فليس له سناج

ويعمل في الفسخ في اية

مطلوب عدم لزوم ان يشترط

سناج

سناجها او استعاره فاصرف ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا استنبط وليس
 بمتابعة فله يكون متعديا الى ابيه في ملكه ان لم تضطر له سناج قال
 شمس الدين عدم الضمان اذا كانت الرباح ساكنة لم تغترب اما اذا كانت
 مضطربة فيضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون
 وضوح حرقه في الطريق فاحرقه فيضمن لانه متعدي بالوضع لورفعها
 الى ارضه فاحرقه فيضمن لانه في ارضه فيضمن لانه في ارضه فيضمن
 سني ارضه فيضمن لانه في ارضه فيضمن لانه في ارضه فيضمن
 اي المالك لا جارة ضمن لانه متعديا لغيره في ارضه فيضمن
 من يطره العمل عليه بنصف جارة فان صاحب المالك قد يكون ذا
 جارة ووجهه ولكن لا يكون حازقا في العمل فيقعد حازقا يطره عليه
 العمل وكان القيد ان لا يجوز له ان يتاخر بنصفه يخرج من عمله
 وهو مجرم كقيد الطمان لكنه جازح ان لا تترك الوجوه في الحقيقة
 فانه هذا بوجاهته تقبل وذلك كحداقة يعارفتظم المصلحة وله بقره
 الجاهل فيما يحصل كاستي ار جمل ليعار عليه محله وراكبي ومحله
 معتادا فانه جائز ان لا في القيد لا يجوز وهو قول الشافعي لان العمل
 متفاوت فيفضي الى النزاع وجب له ان الجاهل يتناول بالقر في المعن
 واراثة لاجوده اى راءة المحال الى حسن لانه المشاهدة ان في الجاهل
 سناج اي جمل المحال لغيره فاكل منه راءة عوضه لانه استحق عليه
 مقدرا في جميع الطريق فلان يستوفيه قال الغاصب راءة راءة
 والله فاجره بما كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب المستحق لانه اذا اعتد الوجة
 والغاصب في بها ظاهر انعقد بينهما عقد اجارة الا اذا انكر الغاصب
 ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا باله جارة وان وصليته لست اي اثبت
 صاحب الدار كونها ملكا لاوله اى الغاصب اى ملكه ولم ير ص

في الجاهل

بالجواز ٢ بعد رضائيه به في لا يفيد رضائيه ظاهر المستأجر جاز
 ان يوجر له جبر من غير موافقه ولا يجوز ان يوجر له جبره لانه جاز ان يملك
 المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام المورج فيلزم تملك المالك كذا
 في الكافي وغيره ويؤيد فيما لا يختلف لكونه في الانتفاع به لانه لما ملك
 منافع جاز له ان يملكها كذا فيما لا يختلف لكونه في الانتفاع بها والله
 كان متقدرا فاذا استأجره وابتدأ به يوجب غيره ولا يعبره لانه في مختلف
 الشيء في الانتفاع به وكله لا يوجب اقراره ففعل وقبض ولم يملكها
 حتى مضت المدة ولم يطلب المدة وان طلب لم يوجب له اقراره لانه
 لا يوجب على المدة لو وكل رجلا لئلا يستأجر له اقراره معينه فاستأجر
 وقبضها ومنعها من المدة ولو لا حتى مضت المدة قاله جرحه على الوكيل
 لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجرة على المدة في القبض تارة
 عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضا حكما فان شرط الوكيل
 تعجيل الاجرة وقبض الدار ومضت ولم يطلبها المدة منه رجح الوكيل
 بالاجرة عليه لانه صار قابضا بقبضه لم يظفر المنع ولو طلبها
 فاني حتى تعجل له رجوعه على المدة لانه لما حصل الدار من المدة ولم
 حق الحبس فثبت يد الوكيل من ان يكون يد نيابة فلم يبر الموكل
 قابضا حكما ولم تم المنافع حادثة في يد الموكل حكما فلم يبر المدة
 الموكل كذا في الكافي للقارن الاجرة على كتب المالك قد وجوز
 لغيره لانه كتبها ليس في فعال القضاء لحرر المستأجر لانه يكون
 خصما للمدعي الاجارة والحق والشر اولا في الدعوى لانه يكون
 الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين كذا في العار
كتاب
 النفع بعوض شرعي في كتاب تملك بل بعوض في الصحاح هي بالتشديد

اربع الوكيل بالاجرة على المدة
 كذا ان شرط تعجيل
 ومضت المدة في حق

لانه كتبها ليس في فعال القضاء لحرر المستأجر لانه يكون
 خصما للمدعي الاجارة والحق والشر اولا في الدعوى لانه يكون

كانت
 النفع

كانت منسوبة العار لانه طلبها عار وعيب في الهداية هي من العرة
 وهي العظيمة وفي الكافي هي من التعار وهو التناوب فكانت تجعل
 للغير نوبة في الانتفاع بملكه لان يعود اليه هي لغة ما ذكره في
 تملك نفع بل عوض وهذا يخرج الاجارة وتصح باعونه لانه
 فيها واطمأنن لرضائه لانه اطعم اذا اضيق لا يطعم كماله
 راد بها اكل غلته اطلاقا قال سمح المحل على الحال ومثلك نوب
 هذا وجاز في هذه اذ لم يرد بالهبة فان المنة لملك العينة عفا
 وعند عدم ارادة تجل على تملك المنافع واصلا ان يعطى ناقة او شاة
 ليس بلبسها ثم ذكره كونه في تملك العينة فاذا اراد يرد بالهبة افا
 ملك العينة والا بقي على اصل وضعه وحملته على اية مدة اذ لم
 بالهبة فان هذا اللفظ يستعمل عفا في الهبة لم يبق من قولهم حمل
 الا فيه فلا تأ على الفرس ويراد به التملك ومعناه لغة وهو ان يركب هو
 مستعمل فيه ايضا فاذا نوي احدها صححت وان لم يكن له نية في حملها الا
 لئلا يلزم الا على بال **قول** بهذا التقرير يندفع ما اعترض
 صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما انه جعل في كتاب العار
 هذين اللفظين يعني من تملك وحملته حقيقة لملك العينة فحان
 لملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في الفاظها وحملته على هذه اللفظين
 وانوى بالحمل الهبة وعمل بان الحمل هو ان يركب حقيقة فيكون
 عارته لكنه يحتمل الهبة وتاينها انما اذا كانا لملك العينة حقيقة وحقيقة
 يراد باللفظ بل نية فعند عدم ارادة الهبة لا يحتمل على تملك المنفعة بل
 على الهبة لان دفعه الى ولا فلا تارة جعل هذين اللفظين حقيقة لملك
 العينة في العار جعلهما حقيقة لعرفان فيكونان مجازين لملك المنفعة
 عرفان وادراك جعلهما حقيقة لركاب جعل حقيقة لغة فيكون

لا يحمل

لتملك العبد محازا لغزوة فله منافاة وآما اندفاع التناقل فله الحقيق
 انما اراد باللفظ بله قرينة اذ لم يعارضها في استعماله فان التينة اذا انتفت
 كان الحق العرفي اللغوي المستعمل متوحيها في الراهة فيكون عارية وداري
 وداري كغيره في ملكه فان لفظ ملك في حكم الراهة النفع فيم فالفاء عن افادة الملك
 ويرجع المعنى من انشاء له المناقحة ملكا فيستأجر حذوها في ايام يوجد
 ملك ففهم الرجوع ولا يضمن اذ ملكك بله بعد له تمامه ولا توجد في القيا
 وله من هذه ان العارة وداري الجارة والهدية والشيء لا يضمن بما فوقه فان
 اجاور هذه المستعير ملكك العارية ضمنها المستعير له اذ اذ لم يتناولها
 كان كل منهما غاصبا ولا يرجع الى المستعير على اذ اذ لم يتناولها اذ اذ لم يتناولها
 ملكك ففهم المستأجر ويرجع الى المستأجر على الموجد فعلا لم الغرور عن ان
 لم يعلم ان عارية مع ان علم فلا يرجع له ان لم يقره فصار كالمستأجر
 الغاصب عا لما بالغصب تعار الى العارية مطلقا الى سواء اختلف
 استعماله اوله ان لم يعين منتفعالا نهالما كانت لتملك المناقحة في جاز
 ان يعبر له ان المالك يملك التملك كالمستأجر يملك ان يوجد والموصى له لا يجد
 يملك ان يعبر ويعار الا يختلف استعماله ان عينة اى منتفعا وقره
 على قوله وتعار مطلقا بقوله في استعماله اذ اذ مطلقا كحل على
 كذا ويغير الى الحار ويغير كغيره ويا فعل تعين
 وصمب غيره كغيره لو ركب بنفسه ليس ان يركب غيره او تعين ركب
 ولو اركب غيره ليس ان يركب بنفسه لو فعله ضمن وان اطلق
 المعبر لا تنفع في الوقت والنوع انتفع كذا اى وقت
 شاء له ان يتم في ملك الغير فملك التملك على الوجه الذي اذن له
 فيه ان قيد ضمن اى المستعير بالحالة ولا فقط التقييد اما
 في الوقت له النوع او بالعكس وفيهما فان عمل عا وفاق

يا من التلظ على الادب للامانة
 في جيبك عينا فاشا في
 في الاستخدام

في استعماله اذ اذ مطلقا
 في استعماله اذ اذ مطلقا

ان قيد فقط وان خالف لا يضمن ولا مثل او غير له عارية التمنين والمكيل و
 الموزون والمعد المتقارب فمضى له ان عارة عليك المنفعة وان
 يتفهم بهذه الامور الا باله استهلك بعينها وان ملكك استهلكها ان
 اذ ملكها فاقضت تملكك عنهما وقره وركب بالهبة او الفرض والقره
 اذ انها امر الكون موجبا او المثل هذا اذ لم يعين الجهة اذ اذ لم يعينها
 كما تعار الدراع ليعبر بها الميزان او يترتب بها الدكان وخوفك من
 الا تنفعا فتضم عارية اذ ان لا تنفعا باهله كما كان نظير
 عارية الحلي والسيف المحلى وقره على كونه مضابقا فيضم له
 قبل الا تنفعا كما هو حكم الفرض صح ان عارة اى عارة الارض للبناء
 والغرس له منفعتهما معلومة تملك بالجاره فملكك باله عارة ولم
 اى يجوز للمعبر ان يرجع له ان عارة ليست بله زمة ويكلف كلهما
 اى البناء والغرس له ان شغل ارضه بملكه فيؤمر بالتفريخ الا ان شاء ان
 يأخذها بقيمتها اذ استقرت الارض بالقلع في يضم له قيمتها معلومة
 ويكونان له كبله يتلف ارضه عليه يستبد ذلك به ان صاحب اصل
 واذا لم يستقر به لا يجوز له الا بالتقاضي ولا بشرط الاتفاق في القلع
 بل اياهما طلب الجيد وصمت ربي الارض بانقص البناء والغرس بالقلع
 ان وقت العارية له ان مغرور من حمة وقت له والظاهر هو الوفاء
 بالعهد فيرجع عليه فعلا للغرور عن نفسه وكره الى الرجوع قبل اى قبل
 عينة له ان فيه خلف الوعد ولو اعار الى ارضه للزراعة لم يوصد الى
 الارض حتى يحدد الى الزرع اى حان له ان يحدد مطلقا الى سواء وقت
 اوله ان له نهاية معلومة وفي الزرع كذا الحق في حله في الغرس ليس
 نهاية معلومة فيقلع دفعه للغرور المالك واذا كتب يكتب بها طمعتي
 ارضك له عينة يغني اذ اعار ارضا بيضا لزرعها يكتب المستعير

اطلعني ارضا كذا له زرعها عند ابي حنيفة وقال يكتب انكر عتية له
 العارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع او بالدار
 لفظ الاطعام او على المار من العارة له انها تحق بالزراعة والعار
 الا رضى تارة تكون للزراعة وتارة للبناء وتصلب في ساطر وكانت
 الكتابة بلفظ الاطعام او على المار ان غرض الزراعة صحة التوكيل
 العارية والمغصوب له ان التزم فعلا واجبا ولو توكل به اى بال
 له جبر التوكيل على التقليل لا من له بل يدفع اليه حيث يجد له
 التوكيل لم يضمن ثلثه وعدان تبرع على الام بخلاف الكفيل له
 ضمين كالوكيل بقضاء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبره المستعير
 الدابة مبتدأ خبر قوله الى ان تسليم ولو وصلته مع عبده اى
 المستعير واجبه مسانته او مشاهير له مباحة لا متعلقة به
 اصطبل ما كماله ان نفكر كمالها والعبد عطف على الدابة لا اراد
 له نفس سليم حتى اذا ملكا لم يضمن حتى انا والقبولان يضمن
 له لم يرد العارية الا ما كماله الا وكيل ما كماله بضمها وجه
 ان حتى ان رنة الى بالتسليم المتعارف له ردة العارية الى الم
 او الاراد المالك وحما في يد المالك حكمه فكانت ردها الى المالك
 كره تامر عبد المير مطلقا اى سواء يقوم على رابته اولى هو القبيح
 او ايره كانه اى مشاهير او مسانته لان المالك راض به عادة
 لو كان المستعار غير يقين بغيره ان جواز ردة المستعار لا بد
 صاحبه او وضعه في داره او اصطبله بما يكون في الاشياء
 التي يكون في يد الغلام عادة وكذا غيره واما اذا لم يكن كذلك كعقد
 لو لو ونحوه فاذا ردة المستعير الغلام صاحبه ووضع في داره
 او اصطبله يضمن له العادة لم يرد به ولهذا لورفع المودع

ر

٩٩
 لا غلام يضمن بخلاف في العتية اى بخلاف في ازاره تامر الا بغير فانه
 يضمن ويخلف في ردة المودعة والمغصوب الى دار المالك فانه اذا
 ردها اليها ولم يرد اليها يضمن له المودعة فله ان يحفظ ولم
 يرض بحفظ غيره والامار ودعها عنده واما الغصبة فله ان يوجب
 عليه ابطال فعله وذكرا له ان المالك العبد المار من عليه العارة
 كذا في الخلاصة والمجور اذا استعار وان ملكه يضمن بعد العقد
 له ان المير سطر على ان له في وشروط عليه الضمان فحق التسلط و
 الشطر في حق المولى ولو اعاد هذا المجور من له ملكه يضمن التسلط
 له ان المجور يضمن بانه في ماله استعاره مباحا فله صبيته
 اى الذم من منه فان كان البصر يضبط ما عليه لم يضمن اى المستعير
 له ان لم يضمن للمستعير ان يعبر والى يضمن له ان ضيقه حيث
 وضعه عنده ان يعقل حفظه كذا في المجرب وضعها اى وضع
 المستعير العارية بين يديه فقام فضاغت لم يضمن لو كان نوم
 جال له ان هذا حفظ عادة وضمن لو مضطج على كماله الحفظ
 ليس بالعاره مال طلق كذا في الخلاصة واجرة المودع العارة
 والمودعة والعين المستأجرة والمغصوب المودع على المستعير المودع
 والمودع والغاصب المودع له ان المنفعة قد وصلت له فله ان
 يحبس عليهم **كتاب المودعة** لو دعه له يخفى
 وجه مناسبتة لكتابتها لعارية هي لغة مطلق المودع عاراه
 تركت للحفظ ركنها الا في المودعة كادور عاراه او ان يودعها
 قوله وفعله فان في وضعه ثوب بين يدي رجل سواء قال هذا ودعه
 عنده او سكنت وذهب صاحب التوب ثم غاب له ثوبه في ثوب
 ثم قضاه صار ضامنا له ان هذا ايداع ثم في ارض خاست

عتية اى ان يودع الايداع
 فعله
 قوله عتية اى ان يودع الايداع

العارة والاشعار باقية ومن المشايخ من قال في العارية لا يبرأ من
 الضمان ما لم يرد ما على المالك سواء استعاره او ابتاعه او جازا وهذا القائل
 يقول ان المستعير والمستأجر اذا اخطا فعليه الوفاق حيث يبرأ ويقول
 الله ولا يشبه واليه الشك في ان لا يبرأ من الوفاق ولو كان المستعير
 الى بالوديعة وان كان طاهرا وموتة ان امرى بالطريق بان لا يقصده
 احد غائبا وان قصده لم يكن دفعه بنفسه رفقا ولم يبرأ من الوفاق
 عن السفر فان لم يبرأ ونهاه فضاغت ضمت له ووجهه الى اودع
 رجله رجله متليبا في الكيلة والموزون والعدو بالمقاربة
 لم يدفع الى المورد الى اودعها حصته بغيره الا لو دفعه ضمت
 وقاله يدفع ولا يضمن قيل اخل في المثليات والقيمتا معا والقيمتا
 انة في المثليات فقط ولذا قال كما في القيمتي اودعها ما يقسم اسماء
 وصفت كل بغيره وان كان ما لا يقسم ان يحفظ اودعها اذن
 الا فو ذلك لانه رضي يحفظها ولم يرضي يحفظ اودعها كالم فان الفعل
 كالحفظ مع اضعف لا اثنى فيما يقبل التجزئتين وال البعض
 الكل فيقع التسليم لا الا فبله رضي لا وضمت وادع كل ما يضمن
 لان مورد المورد لا يضمن عنده كله ولا يقسم فان وادع كل
 لا يضمن لانه لما اودعها مع علم اجتمعا عليه ليدل ونهاها او لمكنها
 المماياة كان راضيا بدفع الكل الى اودعها في بعض الاحوال كذا
 الماينسا والوكيلة بالشر او سلم اودعها الا فمات في حيث يضمن
 بخلافه لا يقسم اى عن الدفع الى اعياله فدفع الى من له يد اى انفاكاه
 منه مع انه من اعياله ضمت ولو دفع الى من لا يبرأ منه كدفع الدابة الى اعدده
 وما يحفظ النساء الا لو سلم الى اى يضمن يعني اودع رجله ووديعة وقال
 لا تدفعها الا ارمك وعبيدك وامتك وولدك واجرك في اعياله فان

ثم عاد الى الوفاق لبيان عن
 الضمان خلافا للمورد اذا خالف
 ثم صح

الماينسا
 قد مر ما يراه من
 لغة متاعلة من
 الرقعة وهي الحالة
 الظاهرة المشهورة
 للشئ عرج

دفعها

دفعها الا واحد منهم فملكته فان كان يجذبها من الدفع اليه بان كان له واهل
 وخدم فهو ضامن والله لم يضمن لان هذا الشرط مفيد فقد يأم الله
 الرجل على المال وله ائنة عياله ولكن انما يلزمه اعادة شرط بقدر الامكان
 فان تجذبها من الدفع الى من يضمن وهو يملك من حفظها على الوفاق
 المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المنهى عنه وان كان له يجذبها
 منه لم يضمن اذ لا يمكنه الحفظ الا به فلم يكن العار به مع اعادة
 هذا الشرط فلم يعتبر التقييد فبطل كانه قال لا تحفظ فصار من افضاله
 وهذا كما اودع وادع وقال لا تدفعها الا غلها مكر ونهاه عن الدفع الا اذ
 والوديعة يضمن بحفظها على يد النساء والرجال في كيد بدعيها فمذكور
 يناقض اصد فصار باطلا كما لو اودعها في بيت معيت من وادع
 او صندوق معيت فيه اى في البيت تحفظ في بيت اخر من اى
 من تلك الدار او صندوق اخر من اى من ذلك البيت فانه لم يضمن
 بخلاف الدارين الا صلا ان الشرط انما يصح اذا كان مفيدا والعلم به
 فكذا والنهي عن الوضوع في دار اخرى مفيد لان الدارين يختلفان في الا
 والحفظ فصحة الشرط وامكن العار به واما البيان في دار واحدة فقلما
 يختلفان في الحوز فلهذا لم يضمن الا خذ من اودعها يملك من الاخذ من
 الا ففصار الشرط غير مفيد وتعد العار به ايضا فلا يعتبر وكذا
 الصندوقان فان تعينت للصندوق في هذه الصورة لا يفيد
 فان الصندوق في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهر الا ان يكون
 لها اى للبيت والصندوق داخل ظاهر في يفيد الشرط ويضمن
 بالخل في اودع المورد فملكته ضمت المورد المورد الا في فقط
 وقاله يضمن له اى اى انما لا تدفع الا فمات في يد اى انفاكاه
 الغاصب صمت المالك اى انما لا تدفع الا فمات في يد اى انفاكاه

المورد

قط واما مودع فليقبض منه بلا رضا المالك ثم ان لم يعلم ان غاصب حجب
 على الغاصب قوله واحدا وان علم فكذا في الظاهر وكل ابو الياسين لا يرى
 واليه ان يثبت له كذا في النهاية كما في الغاصب غاصب الغاصب
 والمشتري منه فان غاصب المشتري صار املا بالتلقي منه ابتداء
 لعدم اذن المالك فكذا بقاء ماله في يد المشتري كمال واحد منهما
 لم يردع رايه فتكمل لهما فهو لى لهما وعليه لهما في بينهما
 له دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليه لهما وانما يختلف لكل
 منهما بانقراضه لان كلا منهما ادعاه بانقراضه والمسئلة على اربعة
 اوجه له ان كان يحلف لهما او يحلف للاول او ينكر للثاني او ينعكس
 او ينكر لهما فان حلف لكل منهما فلا يشترط لهما وان حلف للاول
 ونكل للثاني ايضا فانه لهما له ان يردع كل واحد منهما علمه
 ببطلان ادعاه وان عكس فانه لهما له ان يردع كل واحد منهما علمه
 للثاني ايضا فانه لهما له ان يردع كل واحد منهما علمه ببطلان
 ادعاه وعليه لهما في بينهما له ان يردع كل واحد منهما علمه
 الا ان كان ليس معه غيره فاذا اقر في لهما فقد مضى نصيب هذا
 بلا اذكال ونصف نصيب اكل لهما هذا في غير ذلك وورد في عبد
 محجور فاودع المحجور محجورا املا وضاع المودع ضمن الاول
 له تسلط بشرط عليه لضمان فصحة التسلط وبطل الشرط في
 حق المودع فقط رايه يضمن المالك له مودع المودع له يضمن عند
 ايه حنفية في اذالم يجز بعد العتق رعاية الحق المولى ولو ضاع
 المودع عند ثالث ينعن لو اودع المحجور رالثا عند المحجور الثالث
 فملك عند الثالث فلا ضمان عليه ان اعتق له مودع المودع
 وهو غير ضامن عند ايه حنفية وغرم الا قبل بعد العتق لما

والله اعلم
 ابا عبد الله بن ابي اسحاق

والله اعلم
 محمد بن عبد الله بن ابي اسحاق

من قبله له تسلط لا اخوه وغرم المالك له ان يملكه يدفعه بلا
 الثالث ومودع المودع يضمن عنده اذ اخرج كتاب
 الرهن من كتابه لكتاب الوصية ان عين الرهن لانه في يد
 المالك لا ياتي فيكون كالوديعة هو لغة الحبس مطلقا واما
 حبس المال اذ اخرج عن رهنه المودع والمدة والمدة هي التي يمكن اخذه لى
 الحق منه لى المال وهو لى فلك الحق الدين حقيقة وهو
 واجب ظاهرا وباطنا وظاهرا فقط فانه يصح بغير عيب ومن
 خل في يده وبدر صلي عن انكاره ان يردع او وجد حرا او مملوكا او
 ميتا او تصادق ان له دين له الدين وجب ظاهرا وهو كاف له ان يردع
 دين موعود كليا في روى كالا عيان المضمون بالمثل او القيمة والقوم
 يستونها الا عيان المضمون بنفسها او شيئا كحق وجب التسمية
 ان شاء الله تعالى ينعقد حاله كونه له رهن له بقره كاهية والصدق ياتي
 وقبول كاذب الهبة فلا رهن تسليم الرجوع عنه فهو على كل غير له رهن
 فاذا سلم رهن الرهن يقبض من قبل المالك من حوز الرهن مجموعا
 اذ اخرج رهن الرهن على الشجر ورهن الزرع على الارض له ان يردع لم يردع
 بجزء مفرغا لى عن ملك الرهن اذ اخرج عن رهنه الشجر دون
 الرهن ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها مائة الرهن متميزا
 اذ اخرج من المائة كرهن نصف لعبد والدار كذا في غاية اليقين
 وهذه المعاني المتكسبة لهذه الالفاظ لا ما قبلها الا ولا اذ اخرج
 رهن المائة والثالث عن رهنه ثم على الشجر دون الشجر كالا ينفى
 على الناطق لى ركن الرهن هو جزاء لقوله فاذا سلم والتجلية في ركن الرهن
 من القبض في ركن يملك فيه قبض رى في كل قبض لم يردع حتى اذ ا
 وجدت من الرهن بجزء المائة ولم يأخذ فضاء ضمن المائة

فله وجه لما قال ان يبيع بناء على ظاهر المعنى اللغوي ان القبول ان التولية
 تسليم له ان عبادته عن دفع المانع من القبض وهو فعل المالك ومن
 المتسلم والقبض فعل المتسلم كالبائع كانه التولية فيه قبض غير
 على القوم بانه التولية ينبغي ان لا يكون في قبض الحق اذ القبض منصوص في
 الحق بخلاف البيع حيث استدلوا على طينة القبض في الحق بقوله
 فان مقبوضه والا صل ان القبض على وجوده في اكل الجاهل **اقول**
 المنصوص انما يراعى وجوده على اكل الجاهل اذ انصت عليه بالاستفاد
 واما اذا ذكر تبعاً للنصوص فلا يجب ان يراعى وجوده كما ذكرنا
 ان الرضا في البيع منصوص عليه بقوله ان تكون تجارة عن
 فلو صح ما قال المعترض لبطل بيع المكرم ولم يفد وليس كذلك
 سيأتي ولو ملك اى الحق لعلم ان الحق امانة محضه عند
 الشافعي حتى لم يجعل مضموناً وعندنا امانة لكن يد المالك يد استيفاء
 ويقرر بالملك له ان الاستيفاء يحصل من المالك دون العين
 فالا يستفاد بالعين كما ذهب اليه يكون استبداداً والمالك مستوف
 له مستبدلاً وانما يحصل الاستيفاء بحسب الحق والمجتهدين بين الموال
 باعتبار صفة المالك دون العين فكان هو مستفاداً في العين
 كالكي في حقيقة الاستيفاء وهذا كان نفقة الحق على الرهن
 في حيوة وكفنه بعد حياته وهذا معنى قولهم صلى الله عليه وسلم غم فاذا
 ملك الرهن ضمن اى المالك ان لا يبيع باللام لئلا يتوهم
 كون من في قوله من قيمته ومن الدين تفصيلية وليس كذلك بل
 بيانية والمعنى باله قول الذي هو من مدين المذكورين انهما كانا قد
 وقع في سخر الوفاة منكرا ولو استويا الى الدين وقبض الرهن سقط
 اى صادرا من مستوفى الدين ولو كانت قيمته اى قيمة الرهن

هذا هو الوجه في
 ما ذهب اليه من
 ان القبض على
 المالك هو المستوفى

ان

اكثر من الدين فالفضل امانة له المضمون بقدر ما يقع بالاستيفاء وهو
 بقدر الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين قدره ورجع المالك
 الفضل مثله اذ ارضه ثوباً قيمته عشرة بعشرة فذلك عند المالك
 سقط دينه فان كانت قيمة الثوب بخمسة يرجع المالك على الرهن
 بخمسة اخرى وان كانت خمسة عشرة فالفضل امانة وضمت الى المالك
 بدعوى اهلها كل بلهينة يعني اذا ادعى المالك ملك الرهن ضمن ان لم
 يقع اليه عليه مطلقاً اي سواء كان من الموال الطاهرة كالحيوان
 والعبيد والعقار او من الاموال الباطنة كالنقد والحق والعروض
 وقال ما كفيتم في الموال الباطنة فقط لانه اى للمالك طلبه
 من رهنه ان الرهن لا يسقط طلب الدين ولا حصة به اى الرهن
 بالدين وان كان الرهن في يده لانه حقه باق بعد الرهن والحيوان
 الظلم فاذا ظهر ظلم عند الفاضل يجب فعلاً المظلم وله ايضا حصة منه
 بعد الفسخ حتى يقبضه منه او يبرأه ان الرهن لا يبطل بمجرد
 الفسخ بل برده على الرهن بطريق الفسخ فانه يبيع مضموناً
 ما بقي لقبض الدين له تنفاد به اى بالرهن عطف على قوله
 طلبه مطلقاً اى له بالاستخدام وله سكنى وله حبس له اجارة وله
 اعادة سواء كان المالك او الرهن الا باله وان اذن
 الرهن ان كان المستفع المالك او اذن المالك ان كان المستفع
 الرهن فلو فعل اى انتفع بالرهن قبل ان يرد له اذن تعدي لم يبطل
 اى الرهن به اى بالتعدي واذا اطلب اى لم يرد له ولو في غير
 بلد العقد لم باحضار الرهن لان قبضه قبض الاستيفاء فله وجه
 لقبض الموعود به بالاستيفاء لان ملكه محتمل فاذا ملكه في يد المالك
 نكروا الاستيفاء ان لم يكن له مؤنة متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد

فان الله كان كلامه حق التليم كما كان واحدا فيما لم يحل مؤنة فان احضره الى
 المهرين الرهن سلم الرهن الدين لم يمت الرهن ليعتق حق المهرين كما
 حق الرهن حضور الرهن تحقيقا للتوبة كما في البيع والبيع كحق الميراث
 سلم التيم وان كانت مؤنة سلم الى الرهن الدين بله اضرار الرهن
 رضى له يكلف المهرين اضرار الرهن لان الواجب على التليم بمغنى التيم له
 النقل من مكان لا مكان ولكن للرهن ان يكلف بانه يملك كذا الكا
 من طلبه بانه يكلف الى المهرين اضرار رهن وضوح عند عدل
 باع الرهن لكونه في يد الغريم الرهن وله يكلف ايضا المهرين اضرار
 من رهن باع المهرين باوة الى الرهن رهن يقبضه له تصاريه
 باله مبيع الرهن فصار كان الرهن رهن وهو رهن واذا قبضه يكلف
 اضرار ليقبض البديل مقام المبدل له يكلف ايضا المهرين رهن مكنه
 ملكي الرهن مبيع الى الرهن ليقبض رهن يقر او الرهن ان يبيع الرهن
 ليقبض الدين بتمن له على المهرين ان يملكه مبيع له في الرهن الى الدين
 لان يقبض الدين فكيف يصح القضاء ومنه وله يكلف ايضا من قبضه رهن
 تسليم بعض رهن حتى يقبض البقية من الدين له لان كل الرهن
 حتى يستوفى البقية كما في حب الميراث ويحفظ بنف وعياله زوجة وولد
 وخادم واجرة شامة او مائة لم يكتون مع فان العرة
 بالماكنة له النفقة حتى ان المرأة لو دفعت لا زوجها لا يضمن فوه
 الزلي حتى يضمن حفظ له ان كل حفظ الواجب تعدي الى حركي او ايد
 لما تقرر ان عينه لانه وجع خاتم الرهن في ضمنه اليمن او اليمن له
 استعمال وجعل في اصبعه او حفظ وتقلد سيفي الرهن له ان يضمن استعمال
 له التلثة فانه حفظ فان الشجعان يتقلد في العادة سيفي
 له التلثة والضم في هذه الصور ضمان الغصب بغير القيمة لان الزيادة

غيره

على

ع . ع

على مقدار الدين لانه والله ما يضمن بالله في وفيه ليشتم اي ضام الرهن فوقه
 يرجع الى العادة فان كان قماري لم يضمن صم والله كان حافظا فلا يضمن
 وعليه اي على المهرين مؤن حفظه كاجر بيت الحفظ واجر الحافظ فان تمام على
 المهرين وان كان قيمة الرهن اكثر من الدين له وجوبه بسبب وجوبه في
 الكل ثابت له وامون رقة او رقة من منه لا يدره فتنق المضمون والله مانه
 يعرض مؤنة رقة لا المهرين ان كان خرج من يده كجعل الباقي على المهرين ان
 كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رقة من منه لا يدره المهرين كذا او ارجو
 ان كان قيمة مثل الدين لا كان اكثر منه فتنق على المضمون والله مانه
 فالمضمون على المهرين والله مانه على المهرين وكذا مداواة الزوج والمعاينة
 المهر اضي الغدا من الجنانية وعلى الراهن ارج الرهن ومؤنة يقيم
 واصلا من مفاعله كنفقة الرهن وكسوة واجر راعيه وطلقه ولد الرهن وفي
 البستان والقيم بامور فالحاصل ان ما يرجع الى بقائه فهو على الرهن كان الرهن سواء
 فضل اوله لان العينة بقيت على ملكه وكذا منافع مملوكه ولو رجع الى حفظ
 فهو على المهرين اما ضامته او بالنقص كما وكلمها وجب اضرار الرهن وان لم يكن
 فاداه الله لو كان مبره عالته قرضه بغيره بغيره الله ان ما لم يلقاه له ان
 وله بعمامة فكان صاحبه له به باب يضمن رهنه والرهن باول
 صم رهنه الحرج بغير الذم والفضة والمكيل والموزن كلفها الى الاستيفاء
 فلور مننت المذكور ان تجله فضمنها فملكك بقتمة ما كان المهر
 وهو موطاه فلور مننت بجنسها فملكك بملكك المهرين وتعين
 المماثلة في القدر وهو الوزن او الكيل بله عجرة للجودة وله للقيمة فان الدين
 اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذلك فملك فان او يلقط الدين وان كان الدين
 زائدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزائد في رقة المهر وان عكس سقط قدر الدين
 منه والفضل للرهن له اي له يضمن رهنه فانه حكم الرهن كما عرفت شوب

فله من انت المذكور ان تجله فضمنها
 ما كان يضمن منه هذا هو النقص في قوله
 بجنسها فملكك بجنسها فملكك بملكك المهرين
 الفعل فملكك بجنسها فملكك بملكك المهرين
 بخلاف المهر

يد الاستيفاء وهو لا يتصور في المشاء من حيث انه مشاء مطلقا الى واء كما
 مما يحتمل القيمة لاوله وسواء ههنا من يركب لوفراجه والطاري كالمقار
 هو الصحيح كذا في الخلاصة ونحوه على نحو قوله في الشجر وزرع ارضها
 اي في الارض له ان الهه متصل بالشيء من خلقه فكان في معنى المشاء
 كذا العكس وهو ههنا الشجر له ان الهه في الارض له النخل او الزرع له ان الاصل
 يقوم بالظرف في قوله صل ان الهه من ان كان متصلا بالشيء من له يجوز
 له متناه قبض الهه من وحده له يصح ان يضر ههنا وعنده ومكانه وله
 ووقفه له ان حكم الهه شئ يدا الاستيفاء ولا يشترط الاستيفاء
 منها العدم الملائمة في الحرح وعدم جواز بيع ملكه وله ان يضر ارضها
 او في اللام في السلم متعلق بقوله ان يضر ارضها ان يجوز للمسلم ان يضر
 او امتناع او من يضره في السلم او في تعذر الاستيفاء والاستيفاء في حق
 ولا يصح ان يضر المسلم منها الذي يضره ان كان المثلن في السلم يضمنها المسلم كالم
 يضمنها بالقبض له ان يضره في حق السلم وفي عكس القيمة بغيره ان كان
 الالهه في ميثاق السلم يضمن السلم في حق السلم الذي اذا غصب له ان يضره في
 وله يصح ان يضرها ما كانا لوديعه والعارية وما المصارفة والشركة لان موجب
 الهه شئ يدا الاستيفاء للمثلن فكان قبض الهه مضمونا فلا بد
 ضمان ثابت ليقبض مضمونا ويشترط الاستيفاء الذي منه وقبض الامانة
 ليس مضمونا ليصح الهه بها ومبيع في يد البايه لما عرفت ان الهه يجب ان
 يكون في مقابلة الدين حقيقة لوصفها والمبيع في يد البايه ليس حقيقة
 وهو ظوله حكمه ان يكون مضمونا بالمثل والقيمة والمبيع في يد البايه
 ليس كذلك اذا ملكه فقط الشئ وهو حق البايه وليس فيه ضمان والقوم
 يسمونه بالعين المضمونة بغير المبيع في حقيقة وورثه في الهه
 ان يبيع رجل سلعة وقبض ثمنها وسلمها وخاف المشتري ان لا تحق

واللام في السلم متعلق بقوله ان يضر
 وارضها ان لا يضره ان يضره في السلم
 الشئ وكان الواجب ان يضره في السلم
 متعلق به من يضره في السلم
 الفقه في السلم في السلم
 على ضمان ذلك في السلم
 رهن السلم في السلم
 الا ان يضره في السلم
 على ان يضره في السلم
 وقد انقضت في السلم
 فخصه بغيره ولقد انقضت في السلم
 الوفاء في السلم وام الوفاء في السلم
 والمسلم في السلم وام الوفاء في السلم
 لا وان يضره في السلم
 والوجه لعدول صاحب الدين عنه في السلم
 لا بان يضره في السلم
 سماع الكلام

ولم

٥٠

واخذ بالتش من البايه ههنا قبل الدرك فانه بطريقه ملكه حقه الهه في الدرك
 او لم يجل واذا ملك الهه كان امانه عنده طر الدرك اولا اولا عقد حيث
 وقع باطلا كذا في الكاف واجرة نايحه ومعينة ونحوه لو ملك الهه
 لم يكن مضمونا اولا يقابل به شئ مضمون وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء
 وشفعه له ان المبيع غير مضمون على المشتري وعبد جان او مدبر
 له ان يضر مضمون على المولى فانه لو ملكه كج عليه شئ وقصاص مطلقا
 اي في النفس ما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف الجناية خطا له
 استيفاء الا شئ من الهه في كفي ويصح بعينه مضمونة بالمثل والقيمة
 كالمغصوب بدل الخلع المهر بدل الصلح ومن عذر علم ان الهه ان يضره
 اقم احد ما يضر مضمون لصله كاله ما تاقان الضمان عبادة عن رة
 مثل الهه ان كان مثليا او قيمة ان كان قيميا فالامانة ان ملكك
 به تعذر فله شئ في مقابلة ما او يتعذر فله يتي امانه بل تكون مضمونة
 وثانها عين مضمونة بنفسها كالمغصوب في خوف والقوم يسمونها
 الالعيان المضمونة بنفسها ويريدون الالعيان المضمونة في حد ذاتها
 ووجه ان الضمان كما عرفت عبارة عن رة مثل الهه او قيمة
 فانه اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث لو ملك تعذر المثل
 او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر عن العوارض
 وثانها ليست بمضمونة ولكنها شئ مضمونة كمبيع في يد البايه فانه
 اذا ملك لم يضر احد بمثله او قيمته لكن التمس فقط فقه المشتري
 وهو غير المثل والقيمة فيتم وهذا لا اعتبار سموه بالعين المضمونة بغيره
 فكانه من قبيل المشاكلة وتصح بغيره كما هو له صا وهو نوطية لقوله ولو مو
 فملك في يد المثلن عليه على المثلن بما وعده الدين بغيره ان رده له
 الف درهم وملك الهه في يد المثلن فملكه على المثلن بمقابلة الالف

عين

عين

والمجانبة
بذل

الموعود فيجب عليه تسليم الالف الا اهدى ان المالك الذي اكرم قيمته اهدى
بل كان مساويا او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة
وتصح ايضا برأى المالك في المرفق لان المقصود ضمان المالك والمجانبة
ثابتة في المائنة فثبت الاستيفاء من حيث المالك فان ملك اى اهدى
برأى المالك او من المرفق ثم العقد رى السلم والمرفق واخذ حقه رى صا
المالك مستوفيا لدينه لتحقيق القبض حكما وان افترقا قبل نقد ملك
بطل اى عقد السلم والمرفق لقوة القبض حقيقة وحكما ولما لم يثبت
هذا التفصيل في السلم فله في رد بالتكرير فقال وبالسلم في ان ملك
اى اهدى ثم العقد وصار اى اهدى عوضا للمسلم في قيمته
كانت مستوفاه وان سخر اى عقد السلم صار اى اهدى رهنا
بيد المورث المالك فيجب فصار كالمقصود في اهدى وهدى
يكون رهنا بقيمته وملك رهنه بعد الفسخ ملك رى المسلم
حتى يعليه رد مثل المسلم فيه بقبض رضى المالك له رهنه به وان كان
مجبوا بغيره وهو رضى المالك ويصح ايضا بدين عليه اى اهدى بطل
مفعول الرهن للقدرة ان يملك الا يدعى وهذا او لم يمتد في حق القبض
لان قبض المالك يحفظ ابلغ خوف الوفاء ولو ملك بملك مضمونا
والوديعة بملك ماله والوديعة كالهبة في يوفى به وان لم يوفى به
ويصح ايضا بدين عبد او ولد او ذمية ان ظهر العبد او الخادم او الذمية
ميتا وبديل صلح النكاح ان امان له ودين صورة رجل صالح عن النكاح
وهو بديل الصلح شيئا تصادق عليه ان لا يدين فاه اهدى مضمون
والاصل في هذه المسائل ان وجوب الدين ظاهر اى اهدى اهدى
ولا يشترط وجوب حقيقة رضى على ان يهدى شيئا ويعطى كعقده حال
كون اهدى والكفيل معينين لئلا يتعلق بيع على رضى المشتري ان يهدى

والصواب ان يهدى ويعطى رضى

١٠٩

بما سمعاه او يعطى كعقده سماء رضى المشتري ان يهدى شيئا ويعطى كعقده
العقد وفيه نفع له حد المتعاقدين وله نصفه في صفقة وهو رضى
عنه كما وجب له حتى ان شرط عليه للعقد ان الكفيل والاهدى
له شيئا وهو يهدى وجوب لئلا فان كان الكفيل حاضر او اهدى فثبتنا
اعتبر معنى الرضا وهو الا يستثنى فسخ العقد والا اعتبر غير الشرط
فسد ولا يجوز اى المشتري على الوفاء له ان عقد اهدى يترجى من
جانب اهدى ولا جبر على التبرع وانما صار حقا من حقوق اهدى
والوعد بالاهدى لا يكون فورا اهدى ولورهنه لا يلزم ما لم يسلح فلا
له يبيع له زما بالوعد ولو للبائع فسخه الا اذا سلم منه حاله او قيمته
وهنا اى اذا ادى المشتري ولم يجبر على الوفاء جاز للبائع ان يفسخ العقد
لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم
رضاه كان له ان يفسخ او يرضى بترك اهدى الا اذا كان كما ذكر كحصول
المقصود اذ يدعى الاستيفاء انما يثبت على المعنى وهو القيمة له
الصورة اذ ان قال اى المشتري لباعه وقد اعطاه شيئا غير المبيع امسك
هذا فاعطى بغيره كان رهنا له فلو ما يدر على اهدى لان العدة للمعا
وفيه خلافة في رهنه عن رجلين بدين لكل منهما مائة وكذا
عند كل منهما الا ان نصفه رهنه لصددها ونصفه الا لغيره فله ان يهدى
اضيف لاجمع العرف بصفقة واحدة ولا شيوخ فيه وموجبه حين الدين
وهو لا يتجوز في ضمان مجبوا بكل منهما وله ينال في فيه كما اذا قتل
واحد جماعة فخر اولياء المقتولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه
وللباقين خلفه في الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند اى حقيقة
لان المقصود منها اى بالملك في العدة الواحدة لا يتصور كونها
ملك لكل منهما كلا فلا بد من النقص وهو نية المقصود

ولم يوجد بعد

وفي ثبوتها كل في ثبوتها كالعقد في حق الآخر ولو ملك ضمن كل خصته في
 حصة دينه في رهنه لعلها لا يبيع كل منهما متوفيا حصته له ان استيفاء
 يتجوز فان قصه دين واحد فكل رهن للمأخوذ في جميع العيّن رهن
 في يد كل واحد منهما بله نفقا رهن من رجل رهن بدين علمهما
 صحة أي الرهن بكل الذي يملك أي المثل الذي يملك أي كل الذي
 له قبض الرهن حصل في الكل بله شيوع بطل في كل من خصص
 رهن رهن عبده وقبض هذه مسئلة لا تتعلق بها بالبيع يعني اذا
 اقم كل واحد من رجلين على رجل رهنه عبده الذي في يده وقبض
 فهو بطل له كل منهما اثبت بيته ان رهنه كل العبد وله وجه
 للقضاء لكل منهما بالكل له ان العبد الواحد يحل كون كل رهن
 بهذا وكونه رهنًا بذلك في حالة واحدة ولا للقضاء بكل لو احم
 بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل منهما بالنصف للزوج
 الشيوع فتعين التمام ولو اقامته والرهن معهما فهو كل
 كذلك اي بانه رهنه عبده وقبضه كان نصفه الى العبد مع كل
 منهما رهنًا بحقه له حكم في الحيوة الحبس الشيوع يفرضه وبعد الحكم
 الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا يفرضه **باب**
رهن بوضع عند عدل رهن بوضع عند عدل في رهن الرهن والتم
 وضعه الى وضع الرهن والمثل الرهن عند رهنه فاما ملك
 به ولا يأخذ منه أي الرهن من العبد احداهما لتعلق حق
 الرهن في الحفظ بدينه وامانة وحق المثل في استيفاء فله ملك
 احدهما بطار حق الآخر وقبض الرهن بوضع الرهن في رهن الرهن
 الا احدهما له موقوف الرهن في حق العيّن وهو المثل في حق
 المالية واحدهما اجتمع عن الآخر والموقوف بوضع بالدفق الا الاجبة

هذا اذا لم يورث فان الرهن كان صاحب
 هذا اذا لم يورث فان الرهن كان صاحب
 ان كان الرهن في يد واحد من
 كان صاحب اليد او له الرهن

ويملك على المثل أي ان ملك الرهن في يد العبد ملك في ضمان المثل
 له يده يملك المثل وكله الى الرهن المثل او العبد او غيره يبيع
 اي يبيع الرهن عند حلول الاجل في رهنه في بيعه المثل فان رهن
 اي التوكيل في عقد الرهن لم ينقل بالقول وبموت الرهن او المثل
 الى موت التوكيل سواء كان التوكيل المثل او العبد او غيره وان
 مات التوكيل لا يقوم وارثه وله وصيته مقام له ان التوكيل لا يجري
 فيها الرهن وله ان الموكل رهنه بدينه ولا يبيع المثل يبيع
 اي الرهن بغيره ورثته الى الرهن كما يبيع حال حيوة بغيره
 وان المثل يبيع فالتوكيل على وكالته له ان لا يتبطل بموته او لموت
 احدهما ويجري الى التوكيل عليه اي البيع ان حل الاجل والرهن
 غايث لئلا ينقر المثل وكيفية الجوار ان يجب القاض اياها لبيع
 فان لم يبعه فالقاض يبيع عليه التوكيل المضمون عاب موقوف رهن
 بغيره عليها بالدفق الفرز ولو وكل بالبيع مطلقا لم يناه عن التبيع
 لم ينفذ كذا في الكافة وله يبيع الرهن او المثل في الاخر
 كل واحد منهما مقام الرهن للرهن حق الملك والمثل في حق
 الاستيفاء باع الى الرهن العبد في خروج من الرهن فالتم رهن
 مقام وان لم يقبض لقيام مقام المقبوض فله اي ملك المثل ملك
 على المثل لبقاء عقد الرهن في التيم لقيام مقام المبيع لم يورث
 كذا قيمة عبد رهن قبل اي اذا قبل العبد الرهن وغرم القابل
 قيمته صارت رهنًا بدل العبد وكذا عبد قبل اي لعبد الرهن قد فاته
 اي يكون رهنًا بدل العبد المقبول فان او رهن اي ان باع العبد
 الرهن فاه منه الرهن المثل في الحق اي الرهن في الهالك اي فاه ملك
 الرهن في المثل في قد وقع فيما رايته من رهنه بدينه المثل في المثل

الكافة في رهنه عن
 قد رهنه وكله بالبيع مطلقا لم يناه عن التبيع
 النسخة لم ينفذ كذا في الكافة وله يبيع الرهن او المثل في الاخر
 لا في هذا المقام ولا في غيره بل في رهنه بدينه المثل في المثل

هو من البيع المستحق الرجوع لانه غاص في حقه وصدق البيع
 والقبض اي قبض الثمن لانه اخرج ملكه باواري الضمان او ضمن المستحق للعدول
 لانه متقدم بالبيع التسليم فهو الذي يكون العقد في ان شاء الله
 قيمة العقد لانه وكيله في حقه من جهة بالغور وصحا الى القبض
 والبيع لانه ملكه بالقبض فثبت ان باع ملكه فلا يرجع الى المثل
 العدل بدنه او ضمن المثل لانه الذي اراه اليه ان يتي بالتحقق
 ان اخذ الثمن بغير حق لانه العدل ملك العبد بالقبض فهو الذي
 التزم له اي للعدل لانه بدل ملكه انما اراه الى المثل على ان البيع
 ملك الاخذ فاذا ثبت ان ملكه لم يكن راضيا به فلا يرجع عليه
 المثل على راحته بدنه لانه العدل اذ ارجع بطل قبض المثل
 فيرجع المثل على راحته بدنه خروجه وفي القاي عطف على قوله
 الهاك لى اذا كان العقد قائما في يد المشتري اخذ الى المستحق
 مشريه لانه وجد عينه لم يرجع هذا الى مشريه على العدل بئنه
 لانه العاقد وصقوا العقد بتعلق به ثم يرجع هذا الى العدل على
 الرجوع اي بئنه لانه الذي دخل في العهدة بتوكيد في عينه كالمقبض
 رجوع عليه من قبض المثل لانه وسلم المقبوض او يرجع العدل على المثل
 بئنه لانه العقد لما انتقض بطل الثمن وقد قبض المثل ثمتا فاذا
 بطل وجب نقض قبضه خروجه ثم يرجع هو الى المثل على الرجوع
 لانه اذا رجع عليه انتقض قبضه عاد حقه في الدين كما كان في حقه
 به عليه ان لم يشرط اي التوكيد في عقد الرجوع عطف على قوله فان
 بل وكل بعد يفر ان اذكر من التفصيل انما يتبادر اذا شرط التوكيد
 في عقد الرجوع واما اذا لم يشرط بل وكل الرجوع العدل بعد العقد
 فالحق من العهدة يرجع به العدل على الرجوع فقط الى المثل

على

على المثل لانه التوكيد اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق المثل فلا يرجع عليه
 كما في الوكالة المجرودة عن الرجوع بان وكل ان انا بان يبيع شيئا ويقض
 دينه من ثمنه ثم حقه عهدة لم يرجع به على القابض خلا في الوكالة الموطنة ففعل
 في الرجوع او تعلق بها حق المثل وكان البيع واقفا حقه وقد سلم
 ذلك فجاز ان يلزم الضمان قبض المثل لانه اول صورة عدم قبض المثل
 باع الرجوع بام الرجوع وضمان الثمن في يد العدل بله تعديدهم المستحق الموقوف
 الذي يحق العدل يرجع به على الرجوع ملك الرجوع مع المثل كالحق وضمن الرجوع
 قيمته ملك بدنه بغيره اذ استحق الرجوع لملكه لعل في الجنا ان شاء الله
 وان شاء الله المثل لانه كلاً منها متعده حقه بالتسليم او بالقبض فثبت
 الرجوع فقد ملك بدنه لانه ملكه باواري الضمان في اليد وان ضمن المثل
 رجوع على الرجوع بئنه لانه ضمنها وبدينه اما القيمة فلا تفرق بين الرجوع
 بالتسليم واما بالدين فلا تفرق قبضه فيعود حقه كما كان وانه
 باب في النقص والجناية في الرجوع

وقفي بوجوه الرجوع اي باع الرجوع بله اذن المثل في البيع موقوف لتعلق
 حق المثل به فيوقف على اجازته ان اجاز المثل او قصر الى الرجوع
 دينه نقدا او اقسا فلا تفرق التوقف حقه وقد رخص بقوطه واما
 التوقف لانه المان من النفوذ قد زال والمقتض وهو النقص والصاوي
 من الاله في الحال موجود والتمهذه فان البيع اذا نفذ باجازه المثل
 ينتقل حقه الى المثل وان كان في المثل حقه الرجوع لم ينفذ في
 الاله لانه التوقف من مقتضى النفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه
 يسان بان عقاده موقوف او اذ بقي موقفا جاز المشتري ان يملك او يبيع
 الا في القاي ليقض اي القاي العقد كرجوع الرجوع على التسليم
 باع الى الرجوع الرجوع من رجوع باع من آخر قبله لانه اجاز المثل

والصواب عقد البيع على راده

وفقاً الى البيع المتأخر اجازته اي كذا وقفه فان كان موقوف
 والموقوف له يمنح توقف التنازلوا اجازته اي لم يمس البيع التنازلوا
 له الا في ولو باع الاهدن اهدن في اجد اي اهدن او وهب من غيره
 اي غير المشتري فاجازته اي هذه التمس فامس البيع وغيره الممنوع جاز التنازلوا
 وهو البيع له البواقي والوقوف بين المسلمين حيث جاز البيع التنازلوا
 في الا ولو لم يمس التمس والمذكورة بعد البيع الثانية سوى البيع وهو
 الاجازة للكل ان للممنوع فائدة في البيع لتعلق حقه ببدل بخله في
 المذكورة اذ له بدل له في الهبة والهدن واما في الاجازة بدل المنفعة
 له العبد وحقه في مالته العبد له المنفعة فكانت اجازته لقاطا
 لحقه في الممانع فنفذ البيع وصح اعناق اي اعناق الاهدن
 ويؤديه واهتله له ان يمس فصد عن المملوك وقوة في المملوك فيبطل
 الهدن لقوة في له فلو كان الاهدن موكراً طولت بينه الحال اذ له
 معنى له الزام في الهدن مع حلول الدين وفي الموقوف اذ منته
 اي الاهدن قيمته وجعلت رهناً بديل في كمال الدين لتحقيق بسبب
 الضمان وفائدة في التضمين وهي حصول الاستيفاء وكسرها
 الى حلول الاجل فاذا حل لتوفي حقه اذا كانت من جنس له
 الغريم له ان يتوفي حقه من مال غريمه او اظفر بجنس حقه فان كان
 فيها فضل رده له تنفاد حكم الهدن بالانقضاء وان كانت اقل
 من حقه رجع عليه بالزيادة لعدم ما يقطع ولو كان الاهدن معسراً
 في العتق سعى للممنوع في الا فامس قيمته ومن الدين الى ان
 كان القيمة اقل من الدين سعى في القيمة وان كان الدين اقل
 من الدين في الدين ورجع عليه اذ صار غنياً له في حقه وهو
 مضطرب في حكم الشر في رجوع عليه بما يملك عنه وفي رخصته يعني التدبير

او يمس

العبد

والاهتله وسعى كل من الهدن والمستولدة للممنوع في كل الدين بل رجوع عليه
 له تمام اذ يراه من مال المولى له كسبها مالاً وملكه في المملوك في المملوك
 كاعتاق غنياً اي ان كان الدين حالة اذ منته الدين وان كان موقفاً اذ منته
 فيكون رهنه لا طول له جله واجبة التمس فامس الممنوع في اذ منته او
 قيمته وكان اي لما خوذ رهنه بديل كما راعاه اي الاهدن مع رهنه رهنه
 او اعانه احد من الاهدن والممنوع باذن صاحبه في قبضه فقط
 فان رضى ضمان الاهدن حالة لئلا فاة بين يد العارية ويد الاهدن وان
 وصلته بقي الاهدن ولهذا كان للممنوع ان يستره لايده وفيه على قوله
 سقط ضمان بقوله في ملكه اي الاهدن مع مستعيره اي مع رهنه ان كان
 هو المستعير او مع رهنه ان كان هو المستعير ملك بديل في القبض
 وكل منهما اي من الاهدن والممنوع رده اي رده الاهدن المستعار رهنه
 كما كان له ان لكل منهما حقا محترفاً فان مال الاهدن قبله اي قبل رده
 الى الممنوع في صورة العارية فالممنوع رده اي رده الاهدن من رهنه
 الغرماء له ان العارية ليست بلاء زمة والضمان ليس له اذ منته الاهدن فقط
 فان حكم الاهدن ثابت في ولد الاهدن مع انه غير مضمون بالهلكة واذا
 بقي الاهدن فاذا اذ عار الضمان بعود القبض فيعود بصفته واذا
 رجا او وهب باع احد من الاهدن الا خوف رهنه في رهنه الاهدن فله رجوع
 له بعقد مبتدأ ولو مال الاهدن قبل الرق للممنوع فالممنوع لوجه للغرماء
 في تعلق بالاهدن حقه له زعم بهذه التمس فاقبض بديل حكم الاهدن بخله
 العارية حيث لم يتعلق بها حقه له زعم فافترق رهنه عينا غصب
 الممانعة من مال الاهدن لئلا يتوقف على اجازة المالك فله ينفذ باذنه
 غيره ولا يسقط الدين بملكه له ان ملك الاهدن ثبت بعد عقده الاهدن
 بخله فاذا ملك في يد الممنوع واذا مال الاهدن تضمين الاهدن له ملك

الفوات

بالضمان من وقت الغصب فكان ملكه المأهت سابقا على المأهت
كذا في القاعدة من أن لا يكون له المأهت بل هو ملكه المأهت بل هو ملكه
في غير الاستعارة وان كان المأهت عارية أو مستعارة
من رهنه لعل ان ملكه المأهت حال العمل في صورة الاستعارة
والأذن لم يصح ان لا يكون له المأهت بل هو ملكه المأهت بل هو ملكه
مخالفة ليد المأهت فالتقيد في الضمان وفي طريقه في قبل العمل وبعد
الفرار منه ضمن كالمأهت في ضمن المأهت ضمانا كضم المأهت
وهو معلوم في استعارة في المأهت في المأهت في المأهت في المأهت
وبين المستعير بما هو ملكه في ملكه ان يتعلق به من الكفاية
واذا صح فيه المأهت في المستعير بمالكه من قليل أو كثير فارت
الاطلاق واجبا لا اعتبار خصوصاً في العارة لأن الجاهل
فيها لا يفيض إلا المنازعة وان عذر المستعير بقصد بما عتبه
من قدر فانه اذا عتبه قدر الجواز للمستعير ان يره منه
بأنه منه او أقل لأن التقيد مفيد وهو يفي الزيادة لأن
عنه لا ضابط بما يتيسر ادائه وينفي النقصان ايضاً لأن
عنه المستعير ان يصير المأهت مستوفياً للكم بما يملكه عند اهلاكه
يرجع عليه لو رهنه بأقل من ملكه الباقي امانة فلا يرجع عليه
وجنحه من وبلد فان كل ذلك مفيد لتيسر البعض بالنسبة
إلى البعض وتفاوت الشئ في المأهت فان خالف في بعد
ما اعتبره التقيد ان خالف المستعير المستعير في المستعير المستعير
مخالفة ويتم المأهت لأن ملكه بالضمان قبلي ان رهنه ملكه
نفساً او ضمن المستعير المأهت لأن رهنه متعة فصار المأهت كالمأهت
والمأهت كفاصيص الغاصب ورجع إلى المأهت بما ضمن من القيمة

أي الرهن

وبدينه على المأهت أو رجوعه بالقيمة فلا تفرق من جهة المأهت أو رجوعه
بالدين فلا تفرق من قبضه انتقضى فصار حقه كما كان وان وافق بان رهنه بقدر
ما رهنه وملكه المأهت عند المأهت في المأهت في المأهت في المأهت في المأهت
كالدين او كونه في الاستيفاء بالهلاك ووجب ضمنه اي مثل الدين للمع
على المستعير وهو المأهت لأن قضيته في القدر رهنه ان كل مضمون او
يضم قدر المضمون والباقي امانة له القيمة لأن قد وافق فليس يمتنع
وبعضه يمتنع عطف على كل رهنه اي يمتنع في المأهت بعضه يمتنع في المأهت
وباقية اي باقية رهنه على المأهت المأهت او المأهت الاستيفاء بالزيادة على قيمته
لوافق المستعير ان المأهت او اراد ان يقضي دين المأهت لفكر ملكه عن الدين للمأهت
ان يمتنع عن تسليم المأهت في المأهت غير متبرع بقضائه الذي لما فيه من يمتنع ملكه
فصار رهنه كما هو المأهت في المأهت في المأهت في المأهت في المأهت في المأهت
ان ساوى الدين القيمة لأن قضيته رهنه وهو مضمون فيه فلا يوصف بكونه مضموناً
وانما قال ان ساوى لأن كان كونه القيمة يكون في الزيادة على القيمة مضموناً
فلا يرجع بذل القدر وان كان أقل من القيمة فلا يحكم المأهت على تسليم المأهت في المأهت
تأخر الشريعة ملكه في المأهت عند المأهت قبل رهنه او بعد ذلك بالقيمة وان
وصيلة تفرق فيه قبله في المأهت او المأهت او المأهت او المأهت او المأهت او المأهت
الوافق فلا يضمن خلافاً لثبوت جنابة المأهت على المأهت مضمونة لأن ثبوت جنابة
له من محرم وتعلق مثله بالمال جعل المأهت كالمأهت في جنابه في حق الضمان وجنابه في
المأهت عليه اي المأهت سقط من رهنه اي لم يمتنع بقدر ما يمتنع في جنابه لأن تلف ملكه
فلم يضمنه او اذ لم يكن الدين قد طرأ سقط الضمان بقدره ولم يمتنع في جنابه لأن
ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالهلاك فلا يعقد المأهت في جنابه
الوديعة او تلفها المأهت بل هو الضمان كذا في غلبة البينة وجنابة المأهت على المأهت
والمراد بالجنابة على النفس بوجوب المال بان كانت الجنابة فطرية او نفسية فمأهت او

ن كانه

بالسنة

بسم الله الرحمن الرحيم
 قلنا انما نكتب بهذا الكتاب بيد الاستيفاء
 بيد الويسين بلا الف كما وقع في عبارة
 الهداية وغيره على سادته

۲۱۲

٧ يتعذر
يعني كلما طلب الدارين عين دينة
الاول طلب المديون عين ما ادنى
الدارين فلا ينقطع المطالبة
من الجاهلين كما قرر في

222
222

وتجدر التاثير وضع الحار عليه ما غصب لوجود ازالة اليد المحقة وانما اليد الباطنة
 وحدها في قيمته لا جلوسه على الباطن لعدم ازالة اليد بالابتداء او لم يوجد منه النقل
 والتحويل والبسط فعمل المالك قد بقي له فعله في الاستعمال فلم يكن اذرا عنه ولا يملك
 لم يعلم انه مال الغرماء والعين قائية والغرماء كالمال والغرماء لم يعلم انهم مال الغرماء
 له حق الغرماء يتوقف على علمه انه مال الغرماء وهو فروع بالحدس وبالمثل
 في المثل كالمالك والموزون والعدوي المتقارب ليقولوا فاعندوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليه المالك بالمثل ما يوجد له في السوا قبله تفاوت بين اوجه القيمة
 والا يكون كذلك في قيمته ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث يخرج الصنف عن
 المثلية يجعله نارا بالنسبة لا الهية كالقسط والقدرة والبريق فيكون قيمته وقد
 مصنوعا بحيث لا يخرج الصنف عن المثلية لبقاؤا كونه وعدم تفاوته كالدرهم
 المزدوج فان انقطعت اليد فقيمة يوم الحضور وعند اليد يوم الغصب
 وعند اليد يوم الانقطاع لا يورثه لما انقطع الحق في المثل فيعتبر
 قيمته يوم انعقاد السبب في الموجب لمجرد ان الواجب المثل في الذمة وانما
 ينتقل اليه القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع وله في حقيقته
 ان النقل لا يشترط ان يكون الانقطاع ولهذا الوجه لان يوجد مثله فلم
 ذلك وبقيضا للقاضي ينتقل فيعتبر قيمته يوم الحضور والقضاء وحسب
 القيمة في القيمة كالعروض والحيوانات والعدوي المتقارب يوم غصبه
 له من مطالب القيمة حين غصب فيعتبر قيمته عند ذلك فان اراد ان يري
 الغاصب له ان حجب عنه يعلم انه لا ينفصوب لوبق لغيره في عينه
 له ان حق المالك ثابت في العين فلا يقبل قوله فيه حتى يغلب على ظنه ان صادقا كما اذا
 اراد المدعي ان لا يملك له فلا يملك له ان المالك انما عند غصبه وقلوب الغاصب
 اي بهذه انما عند المالك في عينه اريته الغاصب ولي عند محذرة ان وجوب
 الضمان بالغصب ثابت ظاهرا او ثبانا او عارضا والقيمة لم يرد على خلاف

والدناير

الظاهر وبينة المالك او ياعند اليد بوقوله ان حاصلا اختلاهما في القيمة
 وفي بينة رتبة وهو في الغصب بما يتحقق فيما ينقل ويجوز انما عرفت
 ان ازالة المال عن يد المالك بانها اليد عليه لا يمكن تحقيقه الا في المنقول العقار
 الذي يتقلد ولا يجوز فلو اذعن عقارا او ممتلكا في يد المالك غلبت اليد على الاخر
 فبقية تحت الماء او غصب را فهدمت باق سمواته او جاء بغيره فهدم
 بالبناء لم يضمن له تنقائهم وهو الغصب قبل فاليه عماد اليد والبريق
 وقصورهما الاصح ان يضمن بالبيع والتسليم المحصور في الورقة يغير اركانها
 العقار ورديعة عنده في كان ضامنا بالاتفاق وبالاجرة عن الشهادة
 بان شهدا على رجل بالادارة رجعا بعد القضاء وضمن فيهما الى
 العقار والمنقول وانقص مفعول من فعله متعلق بنقص وكما هذا
 بين الضمان في العقار العيان الصادرة عن المشايخ ما ذكرنا وبيان اثر
 الهداية وغيره من الفعل بالهدم والسكنى بالسكنى الخصوصية وهي ان تكون
 مقارنة بعمل يقضي الى الهدم البناء كالحداوة والقصاة في قولنا
 شق قول الهداية ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار بسكاه وعلم انما
 قيد بعمله ان اذا الهدمت الدار بعد ما غصب سكنى فيها بالسكاه
 وعلم انما سمواته فلا يضمن عليه عند حقيقته ولا يورثه فطران
 مرادهم بيان سبب النقص الى ما يوجب ابداء وهو الهدم والسكاه يقضي
 اليه بالهدم وهو السكنى الخاصة وقد غر صاحب الوقاية هذه العبارة
 فقال وانقص بفعله لحد لحد ككاه فلزم عليه ان السكنى ان
 قيدت بالعمل الموهن لم يبق للسكنى ولا عن الهدم تعرض والآثار
 كونه السكنى المجردة عن العمل الموهن سببا للضميمة وقد عرفت ان الهدم
 مع السكنى اذا الهدمت باق سمواته ليس في ضمانه وعند رتبة
 منقولة من خط المصم وكانت العبارة المكتوبة فيها اولها كاي الهداية

ورقة

وغير ما يقع ما يتبع صدر الشريعة والصواب في الوفاء لله تعالى
 الا رض المصنوعة اذا انقصت بالتراعة بغير النقصان له انما
 او باجاء عبد عصب عطف على بفعلة في بيان للمنفعة المنقولة الى
 ما نقص باجاء عبد عصب محصله في مدة الاجارة نقص بسبب انتقاله الى
 يعني اذا انقص شي من قيمته المبيعة يد البايو بقوا وصفه قبل ان يقبض
 المشتري له يضمن البايو شيئا لنقصانه في لا يقطر شي من الثمن وان نقص
 وراجع السوا اذارة في مكان العصب يعني اذارة الغاصب المخصوص
 ملكه بعد نقصان السوا فان كان في مكان العصب فله ضمان عليه
 لان اجمعه بفتور الرجاء بقوا جرد وان لم يكن في غير المالكين ان
 القيمة ويبي الا تنطاري الا الذي لا يكون المالك ليس له ان النقصان
 حصل قبل الغاصب بنقل هذا المالك فكان ان يلقى الضرر ويطلب
 بالقيمة ولم ان ينتظر وصدق باجاء عطف عاصم اي اذا غصب
 مثلا وآجوه واخذ اجرة فنقصه بالستوال وضمن ما نقص تصدق باجاء
 اخذ عند اجرة حنيفة ومحمد واصل ان الغلة للغاصب عند اخذها فان
 له المنا في لا يتقوع الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع
 العبد له بعقد فكان هو وليه ببدنها ويؤمن ان يصدق بها بغير
 حيث وهو الثمن في مال الغريم واجر متعارف اي يتعارف باجاءه واخل
 اجرة تملكه ويجب عليه تصدق لما ذكره ويرى تصدق ايضاً في حصول
 بالتم في مورد ومقصود متعين بالاشارة او بالشر اي بדרך الوعد
 او الغصب نقد فان اشار اليها ونقد غير او لا غير او اطلق ونقد
 له يعني ان المورد او الغاصب انتم في المورد او المخصوص ويرى
 يتصدق به عند اجرة حنيفة ومحمد وهذا واضح فيما يتبع بالاشارة
 اليكم ووضي ونحوه ان العقد يتعلق به لو ملك قبل القبض بطل البيع

قوله فكان لو ان يضمن الغريم ان كان للمالك النقصان
 الا انما اذا احتال بغيره من اذارة النقصان
 في مكان العصب في اقله لو يطلب بالقيمة
 قيمة في هذه المصنف وطلب المالك بالقيمة ولو ان يضمن
 لعل العصب وطلب المالك بالقيمة ما لا يخفى من ثقله
 سبق ذكره فان في كلامه ما لا يخفى من ثقله
 وقد عرفت ان الاستعمال تذا في النسخ
 قوله فنقصه بالاشارة الهداية والكافي فيهما
 والصواب المداينة والهداية والكافي فيهما
 فنقصه الاستقلال

كالوديعه

فيستفيد

فيستفيد القبة واليد في المبيع بملك حيث فيستفيد به انما يستفيد
 كالكراهية والدانية فقد ذكر في الجاهل الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالرجوع
 فظاهر هذه العباد يدر على ان لا يرد بها الا ان يرد بها ونقد منها او امان
 اشار اليها نقد غير او اطلق ونقد منها او اشار اليها ونقد منها في كل ذلك
 يطيب له ان الاشارة الى المالك تفيد التغيير فيستوي وجوه ما وعد بها الا ان يملك
 منها وبه كان يقع الم الفقيه بوالليث وفي الكافي قاله شايخنا لا يطيب حال
 ان يتنا من المشتري قبل ان يقبض وبعد النقصان لا يطيب له ان يملك حاله هو
 لاطلاق الجواب في الجاهل والمضاربة روجه في الغاصب المخصوص في جاز في المدة
 فعند ان يوافق ما مضى قبل الاجارة وابقى المالك له ان الغاصب فضولي في ضم
 وعند حجة ما مضى لغاصبه له ان العاقبة وابقى المالك له ان فضولي في حق المالك
 كذا في علم هذا كله في واجره فالحق في المدة واجارة المستحق له ان كماله
 في جرد المالك وغيره في المخصوص باجره انما اذا تغير بغير فعله مثل ان صار العصب في
 زبيبا بنف او الطبع فان المالك فيه بالخيار ان شاء اخذ وان شاء ترك وضمنه
 في المرفوع ان عظم منافع اجره او اغصبت فذبحها فان ملكها لم يملك
 في المالك المجرور او لم يزل اسمها حيث يقال اشارة من بوجه وانما لم يقل
 واعظم منافع له ان من قال قصدا في الحنطة او اغصبتا وطحنها فان
 المقاصد المتعلقة بتغير الحنطة كجعلها مريسة ونحوه يؤول بالحق وله
 حابة اليه ان قوله زال اسم متغير عنه له ان يضمن واخذ لاي المخصوص
 ملك الغاصب لم يميز اصله كاختله طيرة بيرة او شعيرة شعيرة او لم يميز
 الا بجره كاختله طيرة شعيرة او بالعكس في الغاصب المخصوص ملكه
 اما الضم في صورة التغير زوال المالك فلكونه متقدرا واما الملك فلا تاحدث
 صفة منقومة له ان قيمته اشارة او بطحنها وكذا في الحنطة تروا بجعلها
 وقيفا واحدا فيصير حق المالك المالك من وجه حتى تبدل له اسم وفات اعظم

في كل المصنوعة
 في كل المصنوعة

الظاهر ان المالك اذا اكل
 استحقاق المالك
 عنى فاده

محمدي

المناقص وحق الفاصبة القيمة قائم من كل وجه فيكون راجح على المالك كمن وجب
 على ما تقر في المصنف ان طرفي المصنف اذا تعارض كان الرجحان في الاصل منه في الحال
 واما الفاضل في المصلحة فلكونه متقدما في المصلحة واما المالك فيكون له اليد
 في ملكه المقتضوب منه بلا حرج متعلق بملكه قبل الرضا ولى رضى المالك لا يابى له
 لو ابرأه ولو تضمن الفاضل وهذا التحايل والتمسك بالملك له ان ملكه ثبت بملكه
 والمالك يجوز للغير قبله توقف على رضا غيره وهذا لو دبره وباعه وجب له ان
 يرضى في الشاة المذبوحة المصلحة به رضى صاحبه بالطهارة او كفاؤه الله
 بالتصدق او زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع بالفاصبة قبل الرضا فمما
 لما في الفاء ونفاذ بيعه وممنعه من الحرق ليقع المالك في البيع الفاسد
 كذا في الشاة وطبخها او شتمها او طحنها او زرعها وجعل حديقها والبناء
 عليها وهي شجرة عظيم جدوله ينبت له ببله والهند وان من راحل يربو واما
 لو وبنار او انا فلما لم يبله في هذه العينة من كل وجه ومعناه الاصل في
 الثمن وكونه موزونا ومما باقية حتى يرى فيلزم ان يوا باعتبارها في شاة غيره
 طرفها الى ذلك الغرارة عليه في الذبح واخذ قيمتها او احد الى الشاة
 المذبوحة يعني ان المالك في ان شاة تضمنت قيمتها واول الشاة اليه ان شاء
 واخذها وضمن نقصا منها لانه في من وجب لفوا بعض المناقص كالحل
 والدور والنسل وبقي بعضها وهو النجس ان كانت الدابة غير مكولة اللحم
 فقطع الفاصبة طرفها بضمها المالك جميع قيمتها بالوجود والاستهلاك من
 كل وجه كذا لو خرق ثوبا وقوت بعضه وبعضه يقع يعني ان المالك في ثوبه
 ان شاء ضمن الفاصبة كل قيمة ثوبه كان الثوب للفاصبة ان شاء واخذ الثوب
 وضمنه النقصا لما ذكره وكوفوت كل ضمير الى الفاصبة كلها الى كل القيمة
 ووجوبه في رضى رضى بغير ثوبه في من ضمنه النقص واخذ رضى الثوب
 ثوبه لانه العبد قائم من كل وجه بغير رضى غيره او غير قل على البناء والغرس

لو ان في الشاة الانتفاع فتح باب
 الفاصبة في قبل الارض

تدبر وان كان الدابة غير مكولة
 اللحم ذكر صاحب الهداية
 البناء على ما سبق منه في سياق
 الكلام من ان حكم قطع طرف الشاة
 والجزء من رطل من ركائز علم
 الدار فحق كلامه من ركائز علم
 لما قبله مال يخفى على من زاد

ما قبله مال يخفى على من زاد
 ان نقص مال الارض من الارض

الفاصبة بقلع البناء والغرس
 كما وقع في عبارة صدر الشريعة
 عمرى راده

وروت له ان رضى له يفسد حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والفاصبة جعلها
 مشغولة فيقوم بتغيرها في كل وقت من غير بطعام ولا كفاها الى رضى المصنف
 الى البناء او الفاضل في بيت طريق معرفة قيمتها بقوله فيقول رضى المصنف واما
 رضى من البناء والغرس مع احد حال كونه مستحق الفاضل فيضمن الفضل فان قيمة
 الشجرة والبناء المستحق الفاضل فيضمن قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت
 منها جرة الفاضل كان الباقي قيمة الشجرة المستحق الفاضل فاذا كانت قيمة الفاضل
 وقيمة الشجرة المقلوع عشرة واجرة الفاضل درهمين بقيت عشرة دراهم فان رضى من هذا الشجر
 يقوم بماية وستة دراهم فيضمن المالك الشجرة هذا اذا كانت قيمة الشاة
 اكثر من قيمة البناء والغرس واذا عاكس للفاصبة فيضمن له قيمة الشاة
 فيأخذها الى الشاة كذا في النهاية ثم الثوب الذي غصبه او صغر او لست السويق
 الذي غصبه بمن قال المالك بالخيار ان شاء ضمنه الى الثوب حال كونه ابيض
 يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومنه وبقية وسلم الى الفاصبة لانه من المثل
 واخذها الى الثوب السويق وضمن ما زاد الصبغ والسم لانه الصبغ
 مال متقوم كالثوب وبغصبه وصبغه له بقطر حرمه له وبجرب صيانهما
 ما امكن وذا في رضاء معنى مال احد هما اليه ابقاء حق الاخر من غير مال
 وهو فيما قلناه من التخيير الا انا اثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب اصل
 والفاصبة صاحب وصف وان سورا الى الفاصبة ضمنه الى مال ابيض
 واخذها وولى الى الفاصبة جرة التويد لانه نقص فصله
 غيب الى الفاصبة غصبه ضمن قيمته ملكه الى الفاصبة منكم مستند
 الى وقت الغصب قال الشافعي له ملكه لانه الفاضل بعد محض فله يكون
 موجبا للملك لانه حكم رضى فيستدعي سببا من وعاولنا ان المالك ملك يده
 المقتضوب بحاله الى رقبته ويدافوحيه فيخرج المقتضوب ملكه لئلا يجمع
 البذل والمبدل في ملك شخص واحد ووجهه ان يذل في ملك الفاضل والاربع

ثبوت المالك له ما كان قد صدق الى الغاصب قيمته الى المقصود بهمينه الى الم
 المالك للزيادة يعني ان ياتي المالك بزيادة قيمة المقصود انكر الغاصب فان
 برهن المالك قبله والاشهاد الغاصب بهمينه في زيادة كذا في المالك
 فان ظهر الى المقصود ما في المالك ان قيمته اكثر فثبت الغاصب وقد ضمن
 بقوله مع يمينه اخذ الى المالك المقصود بزيادة عوضه واخص الى المالك
 لارضاه بهذا القدر لم يتم حيث اراد في الزيادة وانما اخذ من المالك المتيقن
 الغاصب الى بقوله المالك او حجة الى حجة المالك او كونه الى الغاصب فلو لم يرد
 للغاصب لضر المالك له ثم ربح بالمالك بهذا القدر حيث اراد في هذا القدر فقط نفذ
 غاصب من بعد بيعه له اعتاد كذلك الى ارضه بعد اداء عاقبة له المالك
 للغاصب قص لثبوت مستند ان الثابت مستند ثابت من وجه وزوج و
 المالك الناقص بغير نفاذ البيع ومن العتق زوايد المقصود مطلقا
 الى سواء كانت متصلة كانت من الحي او منفصلة كالمير والولد له من
 الله بالتعدي والمنع بعد الطلب بالامانة وحكمها هذا وانقصت
 الجارية بالولد مضمون ويحرم بولده الى اذ اولدت الجارية المقصود
 ولد كان النقصان مضمونا على الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به
 جبر النقصان بالولد وبقطر ضمانه عن الغاصب الا في قطر كذا
 زبانية غصبها فحبلت فوشت حاملا فولدت فانت ضمن قيمتها
 له ثم لم يرد كما اخذت له ثم اخذت ولم ينعقد في كسب التلف ورواها
 ذلك فصار كما اذا جنت جذية في يد الغاصب فقتلت بها او دفنت
 بها بعد ارفاقه بوجه يقيمها على الغاصب كذا هذا كله في الحرة يعني ان
 زبناها جاز مكرمة فحبلت فانت في تقاسمها فانما لا تضمن بالغصب
 لبقية عند فداها الرضمان الا خذت بها اي بامه غصبها ولا يولد ما
 الى حبلت منه وادعى ثبت الثبوت بعد ارضاء المالك له التضمين من احوال

كتاب المغنات
 في بيان ما يقع من
 الغصب في الميراث

لا يضمن

التضمين او شتمه والتبشيت بها كالوزن في غير الميراث والولد رقيق
 له ان الحرية لا تثبت بالشبهة كذا في المناقحة كوكيل لداية وسكنه الدار
 واتخذ المملوك له يضمن بالغصب له تلك صورة غصب المناقحة ان
 يغصب عبدا مثله ويمسكه شهرا ولا يستولى ثم يردّه على سيده وصورة
 ان في المناقحة ان يستولى العبد شهرا ثم يردّه على سيده كذا في الكتاب يضمن
 بالتعدي بغير النقصان الا ان يكون الى المقصود بزيادة من قوله يضمن وقفا
 او اولى به فان تناقضا يضمن كذا في العارية وغيره ولا يضمن الميراث من غيره
 الميراث في غيره الميراث من غيره فان تناقضا يضمن كذا في حق المسلم في خلاف
 للذوق والحر والحرية حيث يضمن بالمال في حق غصب من مسلم
 في الميراث بغير مقوم كالنقصان الظاهر في الميراث من الميراث بغير مقوم
 الى بغير مقوم كالنقصان الظاهر في الميراث من الميراث بغير مقوم
 وكانت الدباغة اظهر بالمالية والتقوم فصار كغسل الثوب ولو اختلفا
 ضمن له في ملك الغريم ولو ظلم بمقوم كالمير ملكه الى الغاصب كذا
 وله في المالك عليه الى الغاصب له ان الميراث لم يكن متقوما والميراث مثله
 متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون له بغيره ولو لم يرد به الى بمقوم
 كالقصر والعرض وكهوها الجدة اخذ المالك في رواد الدباغة وهذا
 الدباغة اتصل بالجلد مال متقوم للغاصب كالبصيص في الثوب فخرج جانب
 الغصب لو تلف له يضمن له ثم لم يلف في الغصب كذا في ميراث
 وهو آية الله في كتابه وطوبى وطوبى وطوبى فقتلت بها او دفنت
 في الطنبور يضمن الخشب المنحوت وخوف الماء ويضمن باراقه
 سكر ومنصف قدرة معنهما في كذا في قيمتهما المثلان
 المسلم ممنوع من ملكه عنهما ولو كان فعلا جاز وان اختلف صليبه في
 ضمن قيمته صليبه له ان متقوم وهو مقرر عليه فلا يجوز التوضي

في الميراث من الميراث
 في الميراث من الميراث

و يجوز بيعها اي بيع هذه المذكورة وقال لا يضمن ولا يصح بيعها وقيل الخلة
 في الدف و الطبل الذي يضر بان الله هو فاطمة الغداة والدف الذي يباح
 ضرب في العرس فيضمنه باله تلاف لها ان هذه الاشياء اعدت للمعصية
 فيبطل تقومها كالحج وله انما اموال لصله جنتها لما كل من وجوه
 الة تنقاه وان صليها لا يكره ايضا وصارت كالالة المختنة وكذا
 كالكتب النطوة والحامة الطيارة والديك المقاتل والعبد الخصة
 حيث يجب فيها القيمة غير صالحة هذه الامور والفتوى على قولها
 لكثرة الفاء فيما بين النكاح في الكافة حل قيد عبد الغير وحل
 رباط راتبة او في اصطبلها الى الدابة او في قفص طائره فذهب
 هذه المذكورة في الدابة والقفص خلا في محمد اوسى السلطان
 يوزن له يدفع انذاره بل دفع اليه اوسى اليه من ينفق ولا يضمن
 بنهية الى التاي او قال عند سلطان قد يغرم وقد له مقول القول
 قوله انه وجد ما لا يقوم له يضمن في هذه الصور له تنقاه السبب
 وتخلل فعل اختيار ولو غرم قطعا يضمن لوجود السبب كذا اي يضمن
 لو سعى بغير حق عند محمد بن جبر الة التعاية وبه يفرع ام عبد غير باله باق
 او قال اقل نفسك ففعل الى بقاء وقتان في وجب عليه الى الة
 قيمته ولو قال انك لعله موله له وانك لا يضمن له بانه باله باق
 او القتل صار غاصبا لانه استعمل في ذلك الفعل اما باله باله باق
 فلا يصير غاصبا وانما يصير غاصبا للعبد والعبد المعضوب قائم
 لم يملك وانما التلف بفعل العبد كذا في العارية استعمل عبد الغير
 تلفه كان يقول له ارتق هذه الشجرة وانتم الة لتاكل انت وانا
 وان لم يعلم انه عبد او قال لك العبد ايا عرضت قيمته ان ملك لانه
 استعمل في منفعة ولو استعمل لغيره كان يقول ارتق الشجرة وانتم الة

بلا خلاف

مطابق المتن السامع

لشاكل

لشاكل انت لاهي لا يضمن لانه يصير به غاصبا كذا في العارية واسمها علم
 كتاب الاكراه وجب المصلحة بينه وبين كتاب الغصب
 ظ وهو لغتة حملا الفاعل على ان يكره ثم غاصب الفاعل فاعل رتم من اللفظ
 وحمل سائر الجوارح بما يتعلق بالحل وهو رتم من القتل والله في العضو
 والحل الضرب والعقد بعدم رضاه به لى رضاه الغير بذلك الفعل
 الى لعدم اختياره لكنه اى بعدم الرضا قد يفد اى يفد
 الة اختيار وقد له اى لا يفد فالى صل ان عدم الرضا معتبر في
 جميع صور الاكراه واصلا الة اختيار ثابت في جميع صور له لكن في بعض
 الصور يفد الة اختيار وفي بعضها لا يفد **اقول** هذا هو
 المسطور في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريعة في السقنة
 وهو اما ملجى بان يكون يفوت النفس والعضو وهذا معدم للرضاء
 مفد للاختيار واما غير ملجى بان يكون ملجى قيد او ضرب هذا معدم
 للرضاء غير مفد للاختيار فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل بوقع
 بغيره فيفوت به رضاه او يفد اختياره فان فيه جعل الشيء قسما
 كما لا يخفى على من يعرف القسمة والقيس والعج ان صدر الشريعة بعد ما قال
 فيه فلك قال في ثمة الوقاية ثم الاكراه نوعان احدهما ان يكون مفوتا
 للرضاء وهو ان يكون بالحل او الضرب الثاني ان يكون مفدا للاختيار
 وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو ففوت الرضاء رتم من فدا
 الة اختيار وفي الحل والضرب يفوت الرضاء ولكن الة اختيار القوي باق
 وفي القتل له رضاه ولكن له اختيار غير صحيح بل لاختياره فلهذا قال
 وتحقيقه لا آخا قال والشجرة تنبت عن النمرة مع بقاء اهل بيته وعدم
 سقوط الخطب عنهما المكنس مبتلى والابن لا يحق الخطب الا بغير
 انتمرة وبين في خطه ورضه وياثمة ويوجر افرز وهو دليل

اي في السقنة

على ان الاختيار رضى معدم الرضاء
 على حقيقة وهو هنا جعل في الاختيار
 مقابلة لعدم الرضاء ففيه
 المحذور
 المذكور

بالحقيقة

الخطاب وبقاؤه عليه وشرط أربعة أمور له وقدرة على العمل على تحقيق
 ما يدرجه سلطانا أو غيره بغير نص أو خوف هذا عند ما وعند ما حينئذ
 لا يتحقق إلا من سلطان له القدرة له يكون بلا منعة والمنفعة للسلطان
 قالوا هذا اختلا في عمر وزمان لا اختلا في جهة وبرهان له في زمانه
 لم يكن لغير السلطان ما يتحقق به الكراهة فاجابنا على ما شهدوا في زمانها
 ظهر الفاسد وصادره ولا كل متغلب فيتحقق الكراهة من الكل الفاسد
 على قولها كذا في الخلاصة والتأخوف الفاعل على وقوعه في وقوع
 ما يدرجه على ما بان يغلب على ما بان يفعل ليصير به محولا على ما روي إليه
 من الفعل والمبتدأ والثالث كونه في الفاعل متمنعا كراهة عليه كذا ما
 أي كذا نفس كسبه له وأتلفه واعتاق عبده أو كذا شخص في
 كراهة فإله الفاعل أو كذا الشرع كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كراهة به متلف نفس عضو أو موجب عن بعد الإضمار وهذا هو
 مرادهم وهو أيضا متفاوت بحسب الشيء كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 لا ما يلحق بغيره اختيار لو كان بالثقل في عضو أو ما يغير ما يلحق
 له بغيره لو جاز في قيد مشددا من أوزار مشددة في المبطوط الحرة
 في الحبس الذي هو كراهة ما يجيء الإغتمام البين من وفي الغرض الذي
 هو كراهة ما يجدر منه العلم الشديد وليس في ذلك حد له من أوزار عليه ولا
 ينقص منه لأن المقادير له يكون بأمر أي ولكن على قدر ما يرى الحاكم أفرغ
 بحله وحبس يوم أو قيد أي قيد يوم أو غير غير شديد قائما لا يكون
 كراهة كراهة بيا في بئس عادة فلا يعدم الإضمار الذي جاء به إنما يكون
 كراهة كراهة له جاء وعزة له من كراهة من كراهة من كراهة من كراهة من كراهة
 بالاضافه لا كراهة للملحخص رخص لكل ميتة ودم وحم خنزير وكرب كرم
 له من هذه الأشياء مقتضى كراهة الضمان في حالة الفروقة مبقاة

من العفو

على أصل الجمل لفقده تعالى ما اضطررت إليه فانه استثنى حالة الفروقة
 والله استثنى كراهة بقاء بعد الثبوت والله اضطرر إلى كراهة باله الجمل
 وبالصبر على القتل ثم في هذه الصور كما في المحضية له لما أتيه كان
 بالاضطرار معا ونا لغيره على أهله كنفه ورضي أيضا بغيره كراهة
 وقبله مطمئن باله يمان كحديث عمار بن ياسر حيث استلجى به وقال صلى الله
 عليه وسلم كيف وجدت قبلك قال مطمئنا باله يمان فقال نعم فانه عادوا
 وفيه من قولهم تعالى من أكرهه وقبله مطمئن باله يمان وبالصبر عليه على
 القدر هذه الصور أجاز ما جاز أن صبر ولم يظهر الكفر في قبله
 ضيقا رضي الله عنه صبر على ذلك حتى صلبت سماه النبي صلى الله عليه وسلم
 سيد الشهداء ورضي أيضا الله فإله سلم له الله فإله الغرض بقاء
 الفروقة كما في المحضية وقد ثبت ولكن صاحب المال صحت الحامل له
 الفاعل له على ما في ما يصح له الله والله في من هذا القيد بأن يلقه
 عليه له قبله عطف على آتلف أي له يرضى قبله سلم بل يصبر على أن
 يقدر فان قبله كان آتلفه قبله المسلم لا يستباح لفروقة ما الله
 يعلم أنه لو لم يقدر قبله يقاد في العود الحامل فقط عند ما حينئذ في قوله
 يصبر كراهة وقال أبو يوسف لا يقاد واحد منهما للشبهة وقال في يقاد الفاعل
 له ثم مبني وقال الشافعي يقاد كل منهما الفاعل بالمبتدأ والى ما بالنسب
 يرضى باله في رزقه الجارية كراهة كراهة له ولد له ما كراهة لعدم خبره
 فلا يستباح لفروقة كراهة ولكن كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 كما مقتضى القيد لأن كراهة أنت ما الله دليل الطواغيت ولكن كراهة
 كراهة فإله أنت ما الله لا يدر على الطواغيت لا قد يكون طبعها كراهة كراهة
 وبالكسب عطف على كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 إلى التام كراهة لفظ الحرة في زمانها وأن لم تكن مكرمة فلا أفرغ الشبهة

الانسان بعد الله لا يقدر قبله كراهة
 على ما في هذا العلم
 فإله مقتضى القيد كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة
 ولم يجد في القيد كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة كراهة

لا يقدر

كذا في الحاشية له زناه لى سقط الحدة زناه لان المكره المبيع لم يكن خصة فحق
 كما كان في حق المدة حتى يكون غير المبيع بل يندرج في الحدة ثم قال المكره قول ينف
 ان الله صلات النقر والقولية للمكره سواء كان مكرها او مبالغة تنعقد
 عندنا كما في البيوع الفلانة ويجوز ان يفسر في المكره والمكره فلا
 يفسر في المكره وهو ما يحتمل الفسخ كبيع وشراؤه واجارته وصلاحه وان لم يرد
 او يفسد في حصة فانه اذا كره على واحد منها باحد نوعي المكره خيره الفاعل بعد ذلك
 المكره ان شاء امضاه وان شاء فسخه لان المكره مطلقا بعد الرضاء
 والرضا كطرحته هذه العقود فيفد بقولته وان كان فسخه خيرا للصدق
 والكذب انما صار تحت الرضاء جانب الصدق والاله ليل على كذب فيما يقر
 فاصد على دفع الشر عن نفسه ويملكه اي المبيع باله المشرى ان قبض
 كما في سائر البيوع الفلانة فيصير اعتنا في اعتنا في المشرى لكونه ملكا
 والرهان المشرى قيمته له ان تلف ما ملكه بعقد فله ان قبض اي البيوع
 المكره التمس او لم يمسع طوعا قيد للمزكور من نفقة في البيوع لوجود الرضاء
 وان قبض اي التمس مكره له اي لا ينفذ لعدم الرضاء ورره لى رة البيوع
 التمس الذي قبضه مكره ان بقي في يده ولم يقبض ان ملكه لانه التمس كان
 لانه عند المكره له ان اخذه باذن المشرى والقبض اذا كان باذن المالك
 فانما يجز الضمان اذا قبض للملك وهو لم يقبض له لكونه مكره على قبض
 فكان امانه كذا في الكاف في حله وما اذا كره على الهبة بله في الدفع فهو مكره
 ودفع حيث يكون فله اي يوجب الملك بعد القبض كالهبة القليلة
 بناء على اصلنا بان المكره على الهبة اكره على الدفع والاله على البيع
 ليس اكره على التسليم ملك المبيع في يد غيره مكره والبياع مكره ضمن
 ضمير اي المشرى قيمة للبياع له ان قبضه كالمعقد فله ان كان مضمونا
 عليه قوله اي للبياع ان يقبض المشرى والمشرى كالفاسد

ربا المالك

وغاصب الغاصب فله كره كالفاسد المشرى كالفاسد الغاصب فان ضمير الحال
 رجع على المشرى بقيمة لانه قام مقام البياع باو او الضمير لانه المضمون
 يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمير وان ضمير المشرى في قبض
 وقد تدولت اليه يدى نفذ كل شيء كان بعد لى بعد رة له ان ملكه
 باو او الضمير في فساد كان باو مكره فله ان ينفذ ما كان قبلا له ان يستأجر ملكا
 المشرى لا وقت قبضه بخله فلو اجاز المالك المكره عقدها حيث
 ينفذ ما كان قبلا بعد لانه المانع من النفاذ فحق فيعود المكره جازما
 والاله وهو ما يحتمل الفسخ في كراهه وطلاقه واعتناقه وسائر الميثاق
 فان هذه العقود نصت عندنا مع المكره قبل اعلا صحتها ما هو المثل
 وعندنا ان فاعله يصير ويرجع الى الفاعل على حال بنصف المسمى
 في الطلاق وان لم يطار وكان المهر مسمى في العقد وان لم يتم فيه رجع
 بالمهر من المتقصة لانه ما عدا ذلك في السقوط بوقوع الفسخ في رة
 بعينه كالا رتداد وتقبيل ابن الزوجة وقد تأكد ذلك بالطلاق فكأن تقررا
 للماله من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المثل والتقرير كاله كما متلفا
 لفرجه عليه بخله فاذا فخر به لانه المهر تقريره من باب الاطلاق ورجوع
 الى المثل على الفاعل بقيمة العبد المسمى على اعتنا لانه صلا لى فيه حيث لا يملك
 في اضافة اليه فلان يضمنه مؤررا كان او مؤررا لكونه ضمنا لاله وقوله
 رجع الحال على العبد بالضمير لانه مؤاخذ بالاله في وندره فانه اذا كره
 على التذرع وانه لانه يحتمل الفسخ فلا يعر فيه لاله وهو من اللية
 من لى جده وله رجع على الحال بما لزم له من المطالب في الدنيا والموت
 وظاهره ان حيث لا يعر فيها المكره لانه ليعدم لضمير الما الفسخ ورجوعه
 واية في وقوفه فيه لى في الاله يالك بان يقول في رة الما
 فانها لما صحت مع الهرة صحت مع المكره لانه ليهض وملكه ما كان

وهو الغاصب

قوله ولا ينفذ ما كان قبلا له ان يستأجر ملكا
 ذلك المشرى في قبضه بخله فلو اجاز المالك المكره عقدها حيث
 ينفذ ما كان قبلا بعد لانه المانع من النفاذ فحق فيعود المكره جازما
 والاله وهو ما يحتمل الفسخ في كراهه وطلاقه واعتناقه وسائر الميثاق
 فان هذه العقود نصت عندنا مع المكره قبل اعلا صحتها ما هو المثل
 وعندنا ان فاعله يصير ويرجع الى الفاعل على حال بنصف المسمى
 في الطلاق وان لم يطار وكان المهر مسمى في العقد وان لم يتم فيه رجع
 بالمهر من المتقصة لانه ما عدا ذلك في السقوط بوقوع الفسخ في رة
 بعينه كالا رتداد وتقبيل ابن الزوجة وقد تأكد ذلك بالطلاق فكأن تقررا
 للماله من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المثل والتقرير كاله كما متلفا
 لفرجه عليه بخله فاذا فخر به لانه المهر تقريره من باب الاطلاق ورجوع
 الى المثل على الفاعل بقيمة العبد المسمى على اعتنا لانه صلا لى فيه حيث لا يملك
 في اضافة اليه فلان يضمنه مؤررا كان او مؤررا لكونه ضمنا لاله وقوله
 رجع الحال على العبد بالضمير لانه مؤاخذ بالاله في وندره فانه اذا كره
 على التذرع وانه لانه يحتمل الفسخ فلا يعر فيه لاله وهو من اللية
 من لى جده وله رجع على الحال بما لزم له من المطالب في الدنيا والموت
 وظاهره ان حيث لا يعر فيها المكره لانه ليعدم لضمير الما الفسخ ورجوعه
 واية في وقوفه فيه لى في الاله يالك بان يقول في رة الما
 فانها لما صحت مع الهرة صحت مع المكره لانه ليهض وملكه ما كان

اذا كره عليه صادر لما اذا وجد احد الكثر قطعاً في الافراد مما في تحيها
 جانب الوجود اصيلاً طال قبله لورجوع يعني اذا سلم بالآه ثم رجع عنه لم يقبل
 لتكسر الشبهة لاحتمال عدم العلم من الابد فيكون كفه وصلياً فلا
 يكون متداوياً يعتبر رتبة له فيما يتعلق بالاعتقاد الذي رتب له لو نوى ان يكون
 يصير كاذباً وان لم يتكلم به الا كراهه على عدم تغير الاعتقاد فلا يثبت
 عنه لتغير الحكم بالآه صادرة السلطان اى طلب منه بالآه ولم يتغير
 بيعه الى لم يتغير في كماله واعطى ثمنه فباعه صديقه في البيع لعدم العلم بالآه بالنظر
 اليه كذا في الخلاصة خوفاً الى المرأة الزوج بالبر بخت ومبيت هر لم يتغير
 الهبة ان قدر في الزوج على الثوب لوجود الالكراهة كذا
 هو لغة المنع مطلقاً وغامض نفاذ التيمم والقوى فخص بالآه لا بالحق
 له يتحقق في افعال الجوارح وانه ان التيمم والقوى له يوجد في الخارج بل
 هو يعتبره الزرع كالبيع وكفه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدم
 بخله والتيمم والغلبة الصادرة عن الجوارح فانه لما كان موجوداً فارجحاً
 لم يجر اعتبار عدم كالتيمم والملك والمال والا كان مفسطه فافهم وسببه
 التصرف بان يكون غير بائع فان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزاً
 عقلاً ناقصاً فالتميز كماله واذا اذن له الوصي صح تيمم في لحي جانب المصلحة
 والجنون فان عدم الفاقة كان عديم العقل كصبي غير مميز وان وجد في بعض
 له وفا كان ناقص العقل كصبي عاقل في تيمم فاته ولا المعتوه فقد اضلوا
 في تيممه واحسن هو من كان قليل الفهم مختلط الكمال كمثل التمدد
 له ان لا يفرج لا يتم كما يفعل الجنون والافاقان القبول له يثبت في نفسه
 فتميز كحرارة كالموت كيد ببطر منافع عبده باجارة تفرقه فوله ملكاً رقيبته
 علق الكبر في لكن الموت اذا اذن في نفوسه فله يثبت طه واجبة ويحتمل
 فلو لم يملك الجنون فله عدم عقله واما البصيرة في العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف

فقد بخلاف التصرف الفعلي في الحال
من المخرج اه لان ان ان الال على
لا موله احد ان ابا يوم لو انكس
قارورة انكس في وجبه الضمان
في الحال كذا الضمان عزمه

قوله كما يبطل منافع عبد
عبارة الزهري عنهما قال لا ينفذ في
نفسه يعني لو شئت لكانت
بأنه كذا الزهري في نفسه
أرباب الدون أكبره وهو
المعنى فيبطل منافع الزهري
ما في العتبة والكفاية

على المصلحة في الطلاق والعدو الشبهة ولا وقوف للمولى على عدم التوافق باعتبار
بلوغه عند الشبهة ولهذا يتوقفان على إجازته ولا ينعقدان بشكركه ولم يصح
للمختص في الضرر أو إهماله أن اعتبار الولاية بالبركة والافراحيمة القصد
والكذب قبل الشارح الشهادة البعض من البعض فامكن رده فيه ونظرا
لهماء وصحطله والعدالة له أهل ويعرف وجه المصلحة فيه فيل نظر ملك المولى
ولا تقوى متنافعة فينفذ وإنه في حق نفسه لقيمة أهلية له وحق مولاه
رعاية كجانبه له نفاذه لا يعوى عن تعلق الدين بقبته أو كله مما أتلف
ما لم فإن أم بماله لا حق للعق لوجود أهلية وزوال المانع ولم يلزمه الحال
القيمة المانع هذا إذا لم يغرم المولى بما لو وأما إذا لم يكن له فلا يلزمه شيء بعد عقبة
لما تقرر أن المولى لا يتوجب على عبده مال ولو أوجده فودع عجزا ولم يؤخر على
له ثم بيع على أصل الحرية في حق الدم وهذا المصلحة إذا لم يؤخر عليه فمما لا في
الحل والقود إذا عقد منهم إلى المحجورين من يعقل إلى يعقل العقبات
البيع سالب للملك والشراء جالب له أصريه عن المحجورين المغلوبين البيع الغرر
خير وليست بين الفسخ والمضار وأراد بالعقود أرباب النفع والفرجة
الأنه بحيث يصح بله أذن الولاية ونحوه في الطلاق والعقود حيث لا
يصح أن أذن الولاية وأن أنفقوا إلى المحجورين سواء عقلا أو له
ضمنوا لما قد لا محجور في أفعال الجوارح له اعتبار الفعل لا يتوقف على قصد
فإن التأييم إذا انقلب على حاله إن لم يلفظ ضمن وأن عدم القصد كذا
له في طيبه وآء الله عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الله إذا لم
والتأييم له يؤمر به وآء الله إذا لم ينفذ له يحجره مكلف فيه هو خفي في
الله فيحجر على العول بخلاف موجب الشرع والعقود بين العقول وقد غلب عرف
الفقهاء على أحوال المال وتبذره على خلاف مقتضى الشرع أو العقول فموجب وروى عند
له حنفية وعندها وعندك في حجر على السفينة إذا طردت المقلد

Wise

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

والمالية حتى يفتح احد هما الى الله فخر الزكوة مختلف في الصورة حقيقة وحكما اما الاول
فظروا ان الكاشف بعد جريان ربوا الفضل بينهما فخله فها فيها النظر الى الله تعالى
ثبت للفاضل وله في النقص بالنظر الى الضل في سلب التاثير وله في
عمله بالتأثير له الى بيع الفاضل وعرضه لغيره من سلبه الفاضل
يتعلق بصورهما واعيانهما ولي للفاضل ان ينظر لغاياته على وجه يحجب به
الفر واما النقص فوسايله لان المقصود فيها المالية له العينة فاقفا
افس مع عرض شركة قبض باله والى اذن بايعه فبايعه او لم يبيع
وان كان قبل القبض فالبائع ان يحبس المتاع حتى يقبض الثمن ولذا اذا
قبض المشتري بغير اذنه كان له ان يسهه ويحبس بالنظر في حرج قاض ورفع
الى قاض آخر فاطلقه الكاشف اطلاقه واصنع المحو في مال من يبيع او
شرا قبل اطلاق الكاشف وبعد كان جازا لانه المحو الا في جبهه فيسوق
على امضاء قاض آخر كذا في الحاشية **فصل** بلوغ الصبي بالاعتكاف
والاحبال والافان والبلوغ الصبيته بالاعتكاف والحيض والحبس الى الصل
ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن غيره فاذكر له يكون الله مع الانزال
فجعل كل واحد علامة للبلوغ والى وان لم يوجد شيء منها فصب
الى له حكم بالبلوغ حتى تنيم له الى الصبيته ثمانى عشر سنة ولها الى الصبيته
سبع عشر سنة عند الحقيقة لقوله تعالى ولا تقر بوا اليتم القائل الى
اصغر سنة واثنتي عشرة على ما قال ابن عباس وتبعه القصة ثمانى عشر
سنة وقيل اثنتي عشرة وقيل خمس عشرة واقل ما قالوا هو الابل
فوجب ان يدرك على الصبي طاله ان الجارية لم تحض او راكنا للعدو
فانقص سنة منهن لانهما لها على الفصول الاربعة التي توافق المراج
وقال فيهما بتمام خمس عشرة سنة وهو رواية عن الامام وبه يفتي للعادة
الغالبه لانهما لا تظهر في هذه المدة غالبا فحعلوا المدة علامة

في حق من يظهر له العلة واحدة مدته في البلوغ اثني عشر سنة وها
 تسعين او قد يحصل لها في هذا السن علة البلوغ فان رافعا
 اي نفي بالبلوغ بان يملك هذا السن واذا بالبلوغ كانا كالبالغ
 حكمه ان البلوغ لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادر امكن ما ينفرد
 منهما كما يحض قبل اقرارهما بضرورة **كتاب المأذون**
 الله عز وجل الله علمه وشرا عاقل المحرر مطلقا وهو نوعان احدهما من العبد
 وهو المحرر بالحق الثابت شرعا على العبد ولقاط الحق اي حق المولى في
 الاصل في ان يكون مالك لنفسه فانتقل حق المولى بعوض الرق
 صار نوعا لما كتبت لها فاذا لقط المولى حق بيعه الممنوع فيستوف
 اي اذا كان اذن العبد فكل المحرر ولقاط الحق فيستوف العبد لنفسه
 بامهلية فلا يصح بالعبد على مولاه فانه اذا تولى شيئا لم يطلب
 الثمن من المولى لانه مشتت لنفسه والوكيل يطلب المولى وله يتوقف بيع
 اذ اذن العبد يوما او شهرا كان اذونا ابدا الى ان يحضر عليه لانه
 الا لقاط له يتوقف ولا يتخصص بنوع فاذا اذن بنوع مع اذنه
 النواع فكذا اذا قال اعهده صبا غا فانه اذن بشره كما لا بد منه في هذا
 العار وكذا اذا قيل اذني اذني الفلانة كل شهر كذا جله فاذا اذن بشره اذنه
 معينة لانه استند الى اذنه وشبهت اي الا اذن له اذرا الى المولى
 يبيع عبده ملكا جديرا من عماره يبيع ملكه مولاه فانه اذا اراد
 عبده يبيع ملكا من اعيانه المالك فيسكت لم يكن اذنا لكذا في النجاسة
 وشبهت اذرا وسكت اي المولى يكون اذنا في النجاسة دفعا للضرر
 وله يكون اذنا في بيع ذلك الشيء او امره كذا في الاثر وشبهت وشبهت
 ايهم كما قلوا اذن العبد مطلقا بان يقول مولاه اذنت لك في
 التجارة صح كل تجارة ضمن لانه التجارة اسم عام يتناول النواع

اقل من ان العبد للمولى ما يبيع ما دون
 اذا هدر عنه البيع او ان يذوقه فكل ما لا يبيع
 كما في النجاسة في ماله ففما اذا لم يبيع
 كحضر من ماله ففما اذا لم يبيع
 ان يبيع ما دون ماله ففما اذا لم يبيع
 فان يبيع ما دون ماله ففما اذا لم يبيع
 فان يبيع ما دون ماله ففما اذا لم يبيع

فيس

م م م

فيسع ويخبر فاحتمله فالها وبالفعل اليه جاز اتفاقا لتقدير
 الاثر اذ علم ان البيع بالفعل الفاشي منه بمنزلة البتة حتى اعتبر من
 الشك فلا يتناول اذنه وله ان تجارة والعبد متصرف بامهلية تفصيلا
 كالمحرر وعلم هذا الخلف والحق لا يؤخذ من ماله فانه يتصرف بنفسه
 ويترأس ويتصرف له صرايا فله ان يبيع او الماساة واذا اراد ان يبيع
 ويترأس ويترأس ويترأس او ماله ويترأس ويترأس ويترأس
 يدفع الماله مضاربة وياخذ ما يترأس عن ماله فانه يتصرف بنفسه
 لانه الا اذن بنوع النجاسة او لولم يترأس بعامله احد لغرضه وولده ووالده
 فان اذن له لم يملكه بغيره عند اذنه فله ان يبيع ماله فانه يتصرف بنفسه
 منهم ذكره الزايع ويترأس بنفسه لانه الا اذن بهما اي يبيع ماله فانه يتصرف بنفسه
 الا لقاطه واما الله في ذلك فانه الغضب من معاوضة لانه يملك المخصوص
 بالقبول ويهدي طعا ما يبيع حقيقة المانع الا اذن ويبيع ماله فانه يتصرف بنفسه
 خروا التجارة جليا بقلوبه ماله فانه يبيع ماله فانه يتصرف بنفسه
 لانه من ضيعهم وربما يكون الخط انظر من قبول المعيد ابتداء في الخط
 بل عيبه لانه يترأس ويترأس ويترأس ويترأس ويترأس ويترأس
 لانه الا اذن بالتجارة ليس في ناله ولا يترأس وان اذن له كذا في حكم الفقهاء
 وفي التلويح في بيان العوارض على امله وله زوج رقيق وله كاتبة
 له نهي ما ليس بالتجارة وله يترأس لانه فوق الكتاب مطلقا على اوله وله يترأس
 لانه يترأس ابتداء وله يترأس لانه يترأس مطلقا اي بعوضه وله وله يترأس
 كالمهنة وله يترأس لانه يترأس مطلقا اي بالنفس له بالارسل وجب
 بتجارته مبتداء خبره قوله لانه يتعلق برقبته او بما هو في معنى البيع
 واجارة ويترأس وغم ووديعه وغصبه لانه يترأس وغم ووديعه
 بعد الله حقا يتعلق برقبته لانه يترأس في حق المولى فيتعلق برقبته

وجوبه

له ان تكون محمداً في الدنيا ثابت له ان الظلمة اذا فزع لمور المسلمين
 محمداً على الصلوة ما امكن وله يثبت الجواز له بالاذن فوجين محمداً عليه
 والعلم بالظهور والصلوة في المعاملات فعلاً للفرع الثاني له يباح لغيره ان
 اذ موله ما فزع له الاذن بالتجارة رضا ببيع رتبة المأذون بالدينار او
 رتبة اذ له من العزم يعني ان قال المولى هو محمداً فاقول له نعم لا
 فلا يباح له ان يثبت الغريم اذ فزع في يبايعه والكنوة التاؤن البقي والمعتوه
 اذ له في العقل حيث يتلطف كلامه فيثبت تارة بكلام العقل وتارة
 بكلام المجازين وحكم حكم الصبا مع العقل وهو في المحر والثبت الولي
 لها وتقرهما ان نفعه كالمسلم وماله يملكه بدونه اذ يفرق الاذن
 وان كان كالمطلوع والعناق له وان وصليته اذ يبايعه ما يقع تارة
 اذ يبايعه الشراء صحبه اذ يبايعه له ان البقي العاقل يشبه البالغ
 حيث انه عاقل في نفسه ويشبه طفلة له عقل في نفسه حيث انه لم يتوجه
 عليه الخطأ وفي عقله قصور وللغير عليه ولاية فالحق بالبالغ في التاؤن
 المحض وبالطفل في الضار المحض وفي التاؤن بينهما ما بالطفل عند عدم
 وبالبالغ عند الازن اذ يباح له النفع على الغير بدله الا الاذن ولكن
 قبل الاذن يكون منعقد اذ هو قواعداً على اجازة الولي له ان فيه منفعه
 لغيره ورثة مهتدين بالاجازة وجود التجار اذ لو بلغ فاجازة نفذ عندنا
 له فزع له ان توقف على اجازة وليه وقد صار ولياً بنفسه بشرط الصحة
 اذ له ان يعقله ابيع بالملك على البايع الشراء جالباً الى الملك
 الى المشتري لو لم يبعه وصيته ثم جازته وصيته ثم القاض او وصيته
 او وصيته ما وقد سبق الاشارة اليه في كتاب النكاح في بطلان الولي ولو لم يبايع
 البقي والمعتوه له ان يبايعهما من الكسب الا ان يبايعه اذ ان ما ورثاه
 ابيهما فله ان يبايعهما في ظاهر القرابة وعن ابن حنيفة انه لا يبايعهما فيما ورثاه

اذ له ان يبايعهما

له

٢٨٥

له ان يبايعهما في ظاهر القرابة وعن ابن حنيفة انه لا يبايعهما فيما ورثاه
 رتبة بانضمام راي الولي الحق بالبالغ وكل من المالك ملكه فخصه اذ فزع فيها
 كتاب الوكالة وجه المتابعة بين الكتابية في كل
 من الوكالة والاذن معنى اذ يبايعهم في الغير وفي لغة الحفظ ومنه الوكيل
 في السماء الله تعالى وهذا قلنا فيمن قال وكلنا في مالي على الحفظ فقط وقيل التوكيل في
 الموكيل يعني على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على رتبة
 توكيلنا اذ فزعنا امورنا وسلمنا على هذا التوكيل لغة تفويض الله
 الى الغير وزعمنا تفويض الله في اذنه الى غيره واقامته مقامه والرسالة
 بتبليغ الكلام الى الغير بله دخله في التفويض في طوارق كون
 الموكل اذ لم يفرق في نقل اهل التفويض لئلا يقع لراوة التفويض المذكور في
 باطله لا سئلنا بها بطله في توكيل المسلم كافر ابيع محمداً وكذا الوكيل
 يعقله اذ يعقله ان ابيع سائر الاشياء جالباً ويعرف الغير اليه والفاش
 ويقصد به توكيله في اذنه لا يقع من الاذن ففزع على قول كون الموكل
 اذ لم يفرق في قوله فزع توكيل المسلم كافر ابيع محمداً في قوله على قول كون
 الموكل اذ لم يفرق في قوله اذ لم يفرق في قوله ابيع محمداً في قوله على قول كون
 عبد كان او صبيته ما يتنا والفتور له ربه وصبيته يعقله
 وعبد حال كونهما محجورين لوجود الرضا المذكور في كل قما ذكر
 انما لم يقلل مننا ويرجع حقوق العقد الى موكلهما له ان قال فيما
 بعد ان لم يكن محجوراً والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يعقله
 بنفسه فان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه فيحتاج الى التوكيل غيره
 فلا بد من جواز وفعله حاجته لنفسه حراً عن التوكيل حيث
 له يجوز له ان يوكله فيما وكل فيه له ان يتفاد التفويض غيره وهو مقيد
 بما اذ به حتى لو حرم به اذ يبايعه جاز وبما خصصه عطف على كل حق

الموكل يعقله ويقصد به

كذا

اذ ليس كل واحد يندى لا وجوه الخصومة فيحتاج الى التوكيل غيره كما ولم يلزم
 الى التوكيل بالخصومة لم يقبل ولم يجر له ان الجواز اتفاق في الخلاف في النزوع
 بل رضا خصم المتأخر واختار والفتوى ان القاض اذا علم من
 الخصم التعنت في اداء التوكيل لا يمكنه في ذلك ويقبل التوكيل من الموكل
 وان علم الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه التوكيل لا يقبل منه
 التوكيل الا رضا صاحبه هو اختياره في التوكيل التي حتى كذا في الكا
 الا الموكل يرضى او ساء الى غايه مائة ثلاثة ايام فصاعدا او
 مريد للتسوية ينظر القاض في حاله وفي عدته فانه لا يخفى هيئته من
 يساه ولا يقبل قوله ان لا يريد ان يساه او حتى يرضى لم يجر عاونه بالار
 وضوءه مجرب الى كماله وصحة ايضا التوكيل بايقانه في ابقاء كل حق
 واستيفائه الا في حد وجوده فانه لا يجوز بغيته موكله عن المجلس
 له تمام سلطان بالشهاده فلا يتوجه بما يقوم مقام الغير في جميع
 نوع شبهة قال انت وكيل في كل شيء كان وكيله في جميع التفرق
 حتى الطلاق والعنق قال في الفتاوى الصغرى جاز اذ هو وكيل
 في الحفظ والبيع والشراء وتقاض ديونه وحقوقه والهبة والصدقة و
 غير ذلك لا تفوض اليه لغيره ما خضار كما لو قال اصبحت من
 فهو جاز في جميع انواع التفرق فانه لو اتفق على تفجيره لا تم
 ايجاز صيغته وهذا من صيغته ثم قال وهذا التعليل يقتضيه ان
 اذا اطلق امره جاز في جميع هذا حيث يتب خلا في حقوق عقد متبداء
 خبره قوله لا ياتى بتعلق به بضيفه التوكيل لا يقتضي في اهل المعاملة
 بيع ارجاء وصلى اخر امثلة للعقد فان التوكيل بالبيع يقول
 بعث هذا منك ولا يقول بعث هذا منك من قبله فلهذا وكذا التوكيل
 بالشراء يقول اشترى هذا منك ولا يقول اشترى هذا منك من قبله فلهذا

قال في الفتاوى
 في التوكيل

قال في الفتاوى
 في التوكيل

تلك

تلك الحقوق به الى التوكيل ان لم يكن الى التوكيل في جوارحه عن الصبي والعبد
 المحجور فان توكيله ما جاز لكن حقوق عقد ما يجمع الى الموكل ومثل حقوق
 العقد بقوله تسليم المبيع ان وكل بالبيع قبضه ان وكل بالشراء وقبض
 منه الى من مبيعه والمطالبة بمن يشترى به التوكيل بالشراء او اذا اشترى
 يطالبه البائع بمنته والرجوع به الى التمتع عند الا تخلفا في تحقيق ما
 او رجوعه هو بالتمتع على بايعه عند تحقيق ما اشترى في الخصم الى الخصم
 ويخضع في شفيعته بايعه وفي العيب في رده الى المبيع لا البائع لو كان بيده
 وبعد تسليمه للموكل رده ما وانه الى من الموكل والمشتري مبيع
 من موكله بايعه يعني اذا اوكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم الموكل طلب التمتع
 من المشتري لم يمنع له ان يشتري احيى عن العقد وصوقه كما تبين
 وان دفع اليه الى الموكل صح ولا يطالبه بايعه ثانيا لان المقبوض
 حقه فلا فائدة في نزع منه رده اليه ويرث رقة المشتري لو صور
 التمتع لا مستحقه والمالك يشترى للموكل لئلا يبدل لكن خلافة عن التوكيل
 جواز من ثواب مقدرة كذا في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت للملك التوكيل
 ينبغي ان يكون الحقوق راجعة اليه تمام تامة للملك فاجاب بغير هذا
 وقال نعم الملك يشترى للموكل لئلا يبدل لكن يشترى له خلافة عن التوكيل
 وحاصله ان التوكيل خلف عن الموكل في حق المتفاداة التفرق والموكل
 خلف عن التوكيل في حق الملك كالعبد اذا قيل لهبة شئت الملك للموكل
 لئلا يبدل وقيل للملك شئت التوكيل لكه لكن لا يتفرق بل يتفرق الى
 الموكل بله هبة وعلى القولين لا يعتق في بيع راء الى التوكيل ولو
 كان الى المشتري عر لم يفد النكاح اذ على الاخر فلهذا ان المشتري
 لم يملكه وا على الثاني فلهذا العتق وفي النكاح يقتضيان تفرق
 الملك على ما ذكر في الزاوية او غير ما فاز لم يوجد لم يحصل او اعتمر

ان يرضى من المشتري ان يبيع له
 على صيغة المعلوم وانما على صيغة المجهول
 ويقبض من كل واحد من المالك والرجوع
 من كل النصف والعين في كل ردة
 الرهانة ومن

بايع التوكيل
 في رده ان المشتري
 فان العتق لا يقع في عبارة التوكيل
 صاحب الدار التفتت في المدة من عبارة الهدية
 حيث قال لانه اجبت من العتق رقة وضمن صاحب الدار راجعا
 للموكل ما يقتضيه صحت المعنى وظنه صاحب الدار راجعا
 الى المشتري فوقع فيما وقع غير فائدة

هذا هو الحق

عليه بانه في الفلانة فلهما صلة الله عليه من ملك فارجح محرم من عتق
عليه واجيب بان المطلق ينصرف في الحال والجملة يد غافل وانما هو لما
الاكثر من على القول لانه اصح عندهم وحقوق عقد يضيف الى
الوكيل لا الموكل كنعاء وظلح وصلى انكار او عدم وعتق على مال
وكساية ومهبة وتصديق واعانة وايداع وهن واخرى تتعلق بالمو
وله ان الحكم فيها لا يقبل الفصل السبب لانه قيل لا يقبل
والوكيل اجنب عن الحكم فلا بد من اضافة العقد لا الموكل ليكون الحكم
مقارنا للسبب النكاح فلان الاصل في البضع الحريم فكما انكاحها
والا فمطلوب في فلا يتصور صدور السبب عن شخص غير الموكل الا
ووقوع الحكم لغيره فجعل في البقون الحكم السبب لاضاف النكاح
لانفسه وقوله في البيع فان لم يقبل الفصل السبب في البيع
بخيار في اصدور السبب عن شخص اصابة وقوع الحكم لغيره خلاف
واما الخلع فلا تنسقاط للنكاح والناكح المرء والمنكوح المرأة و
الوكيل امانة او منها وعلى التقديرين يكون سقيا محضاً فلا بد
من الاضافة لا الموكل واما الصلح انكار فانه ايضا لفظ محض
لا يشوبه معاوضة بل فداي يمين في حق المدعي عليه فلا بد من
الاضافة لا الموكل وكذا الصلح عزم العمد فانه لفظ محض
والوكيل اجنب صغير فلا بد من الاضافة وكذا الحائز في البوابة
وهذا المختص ما ذكره القوم في هذا المقام وتسمى آية ما قاله صدر الشريفة
واما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار وانكار في الاضافة
فان زيدا اذا اقر بدينه او عزمه فوكله ووكيله على ان يصالح على
المائة فيقول زيد صالح عن عومي كذا على عروءه بالمائة ويقبل
الوكيل هذا الصلح ثم الصلح ولو كان عن اقرار وانكار الا انه اذا

هذا هو الحق

389

كان عن اقرار يكون كالبيع في جميع الحقوق على الوكيل كما في البيع فتسليم بدل
الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداي يمين في حق المدعي عليه
فالوكيل صغير محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اقراره بقبول
بتم الصلح سواء كان عن اقرار وانكار تمام بلا اعتبار اضافة
في صورة الاقرار لا الوكيل في صورة الانكار لا الموكل فلا يتم ذلك
فانه غير محلي في النزاع وان اقراره عام باعتبار تلك الاضافة كما
اعتبر افاضة كل من القوم فلا وجه له نكار الفرق والقول بالقبول
وقوله على كون الوكيل في هذه الصور غير محضاً بقوله فلا يطالب
من قبل المرأة ووكيله في وكيل الزوج بالمهر ووكيله بالقبول
ببدل الخلع لما ذكر من كون الوكيل في هذه الصور غير محضاً
التوكيل بالامتناع من ارض بطح لا يشبه المملكه تفويض التفرغ
في ملك الغير لا يجوز وتفضل بالتوكيل بالامتناع فانه لا يقبل البيع وهو
ملك الغير واجيب بان التفرغ في ملك الغير انما لا يجوز اذا لم يكن بمقتضى
وفي التوكيل بالامتناع من ارض فاق له ان رساله فانها غير باطلة لا تنقضاء
تفويض التفرغ فيها لانه الرسول غير محض وقد قرأت التوكيل
بالامتناع من ارض صحيح لانه تفويض التفرغ في ملكه باب
الوكالة بالبيع والامر ان اعميت الى الوكالة بخلافه في طرق قوله
الامر صححت قال في الهداية من وكل بامر اي شيء فلا بد من سميته
جنس وصفته ومبلغ ثمنه ليصدق الفعل الموكل به معلوماً للممكن
الذي تماراله ان يوكله وكالة عامة فيقول ابيع ارايت له ثم قولا
الامر لا رأي فاني شيء يكون مثله او علم بصيغة الجمل
اي يكون معلوماً بين الوكيل والموكل ما وكل بامر او بامر
بشرة وهي جهالة النوع صححت الى الوكالة وان وصيلة لم يميز

هذا هو الحق

فقد علمه وانظر الى كمال الامور فلا تمهيد ان يكون
المشتركة للعوالم الاولى

১৭৮৩ খ্রিঃ
 ১৭৮৩ খ্রিঃ
 ১৭৮৩ খ্রিঃ
 ১৭৮৩ খ্রিঃ
 ১৭৮৩ খ্রিঃ

و من الورد بالصورتين صورة الكسرة النافذة
فصل في الجمع صورتين واما في الجمع
او اقل بامل فحصل كل م

الفه يا لغه بالكر
اعطاه الفا رموز

من

كما في المصلحة له وبه الوكيل اذا خالف امر الله وان كان خلافا لغيره في الجنب
 وكتبه ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف درهم وينفذ ولو وكل ببيع كذا كذا ثوبا
 له اي له ينفذ عليه ان كان جبر الكذا في الخلاصة **فصل في الوكيل بالبيع**
 والشراء له ينفذ مع من يراه من ماله كاصلة في بيعه وزوجه وعرضه وسيد عبده
 ومكاتبه وشركه فيما له من ماله في مواضع التي تم مشيئة على الوكيل وهذا هو
 التام بدليل عدم قبول الشراوة هذا اذا لم يطبق الموكل وانما اذا اطلق
 بان قال ببيع من شئت في يجوز ببيع ايم ذكره الربيع وفي النهاية ان الوكيل
 بالبيع اذا باع منهم ان كان باكر من القيمة يجوز له خلافه وان كان باكر
 منها تغيب فاشبهه بجوز بالجماعة وان كان بغيب لا يجوز عنده ويجوز
 عندهما وان كان بمثل القيمة فعند ابن حنيفة روايتان وصح ببيع الوكيل
 بما فارق اكثر والعرض في النسيئة له ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاق
 في غير موضع التام وصح ايضا اخذ الوكيل رهنا وكفيلة بالتم
 فله يضمن ان صاع اي الرهن فيه او تولى على الكفيلة لان الجواز
 الشرعي بناء على الضمان ويقدر ان يملك القيمة وعين ربه هو ما يقوم به
 مقوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز ان يغيب فاحس في الجماعة قال في النهاية
 هذا الذي يدعى فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبدة والتوا
 وكومها فاما في قيمة معلومة في البلدة كالخيز والتم وغيرهما فم ان الوكيل
 بالشرائه ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شتافا فله كالف في حقه وكله
 ببيع عبده فباع بصفه له ان اللفظ مطلق عن قيد الجماعة وفي
 الشراء يتوقف على ان الشراء فان اشرى باقيد قبل ان ياصم الزم الموكل والا
 الوكيل له ان يشرى البعوض قد يقع وسيله فينفذ على الموكل ان يبيع ببيع
 على وكيله بيمين او يملكه الوكيل او ان فيما له يشرى ربه اي الوكيل على
 الله وباتوا فيما يشرى له اي له ربه على الله ويلب ببيع عليه يعني ان الوكيل

قوله وزوجه وعرضه وسيد عبده ومكاتبه وشركه فيما له من ماله في مواضع التي تم مشيئة على الوكيل وهذا هو التام بدليل عدم قبول الشراوة هذا اذا لم يطبق الموكل وانما اذا اطلق بان قال ببيع من شئت في يجوز ببيع ايم ذكره الربيع وفي النهاية ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان باكر من القيمة يجوز له خلافه وان كان باكر منها تغيب فاشبهه بجوز بالجماعة وان كان بغيب لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بمثل القيمة فعند ابن حنيفة روايتان وصح ببيع الوكيل بما فارق اكثر والعرض في النسيئة له ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاق في غير موضع التام وصح ايضا اخذ الوكيل رهنا وكفيلة بالتم فله يضمن ان صاع اي الرهن فيه او تولى على الكفيلة لان الجواز الشرعي بناء على الضمان ويقدر ان يملك القيمة وعين ربه هو ما يقوم به مقوم من اهل الخبرة حتى لا يجوز ان يغيب فاحس في الجماعة قال في النهاية هذا الذي يدعى فيما اذا لم يكن له قيمة معلومة في تلك البلدة كالعبدة والتوا وكومها فاما في قيمة معلومة في البلدة كالخيز والتم وغيرهما فم ان الوكيل بالشرائه ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة شتافا فله كالف في حقه وكله ببيع عبده فباع بصفه له ان اللفظ مطلق عن قيد الجماعة وفي الشراء يتوقف على ان الشراء فان اشرى باقيد قبل ان ياصم الزم الموكل والا الوكيل له ان يشرى البعوض قد يقع وسيله فينفذ على الموكل ان يبيع ببيع على وكيله بيمين او يملكه الوكيل او ان فيما له يشرى ربه اي الوكيل على الله وباتوا فيما يشرى له اي له ربه على الله ويلب ببيع عليه يعني ان الوكيل

ببيع ربه اذا باعه ربه عليه بالعبدة فان كان قال لا يشرى منك الا ببيع الرابح
 له اي يشرى منك هذه المدة ربه على الله وسواء كان الره على الوكيل باليمين
 او المتكول او لا في عيبك يشرى منك الاصل في الوكيل المخصوص وهذا
 لقوله جعلتك مضاربا كان مضاربا في جميع النواع فان باع اي الوكيل ساء
 فقال امره ان يشرى بغيره وقال اطلقت صدق الله ان شاء الله على كره التقييد اصلا
 في الوكيل وفي المضاربة يعني ان باع المضارب ساء فقال رب المال انكر
 بغيره وقال اطلقت صدق المضارب بناء على كره الاطلاق اصلا
 وسبب تحقيره في آخر كتاب المضاربة لا يتم في احد الوكيلين وحده لان
 الموكل يخرجهما لهما لهما اي احدهما وان كان البدل مقدرا له تقديره لا
 استعمال الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع الشرعي ونحو ذلك
 وهذا يتم في ما يخرجهما من الجماعة ويحتاج فيه الى ابي ولم يكن توكيلها
 بلفظ واحد ذكر الله يقول له في ضيعة فان الجماعة فيه معذرة
 له فصار له لا الشغب في كل القضاء وذكر الشافعي ربه وصحة قضاء
 صير وطه في وعق لم يعوضا لانه يحتاج في ربه من ابي الله لم هو بغير
 محض وعبان الواحد واليتم ولو كلف في اذ لقاله طلقاها ان يمتا
 اوقاله لم يابديهما لانه ربه في تفويضه يمتا او كان الطلاق و
 العتق بعوضه لانه يحتاج الى ابي في ذلك الثالث بقوله ولم يكن توكيلها
 بكلام واحد بل على التعاقب في يجوز له حد ما ان يفرق بالتم في
 له ربه في ابي كثر من ماله على ان يفرق وقت توكيله فله بغير ذلك خلاف
 ما اذا وكلها بكلام واحد اذ لا يفرق به حد ما وان كان احدهما قرأ
 عاقلة بالغوا لله في عبدا وصبي فحجورا عليه لانه ربه في ابيها وقت
 توكيله فله بغير ذلك فان تصرفا كرهه صا حبه ان اجاز صا حبه
 جاز والله فله ولو كان غايبا فاجاز لم يخرجه لانه يبيع الوكيل بقضاء

على ذلك في البيع حافظا لما لم يقط
 وفي المضاربة العود والرجوع

على الصواب المتوافق لا ينبغي
 القاض في كما وقع في عبارة
 الربيعي عري

فيتم على الجلس

الذي يبره عليه لم يبره عليه لم يبره عليه لم يبره عليه
 له ضميت له يوكله الى الوكيل الا باذن اقره او باعلا برأيه وحده كما
 لم يثبت مثله فان وكل به الى باذنه الام كان وكيله له لم يبره عليه
 موكله او موته ويبره له ان يموت الله ولا سيما في حقيقة ارباب القضاة
 ان شاء الله تعالى وكل الى الوكيل له اذ لا يبره له الموكل فعقد اذ
 وكيله عنده الى عند الموكل الثاني وعقد يعقبت بلفظ واجاز الى
 عقده او كان الموكل له وقد قدر التمسح اما له وله فله المقصود
 وهو حضور ارباب قد حصل في الصور يابن واما الثالث فله ان لا
 لا الرأى في تقدير التمسح ظاهر او قد حصل بلفظ فاما وكيله وقد
 التمسح له في قوض الرها مع تقدير التمسح ان غرضه اجتماع اربابها في الزيادة
 واختيار المشرى كما قال قوضت اليك امر اية صار وكيله بالطلاق
 وتفيد المحل في اطلاق في المجرى والا فله بلفظ قوله وكلتك بامر اية
 حيث لا يتقيد بالي في اطلاق بعده جازف له بلفظ لم يجرى ثم في
 في حكمه ان صح التمسح فيمنته على الولية فاذا انتفت الثانية انتفت
 الاولى فاذا باع عبدا ومكاتب او رقيقا او صغيره او حر المملوك او حر
 انتفت الاولى فاذا باع عبدا ومكاتب او رقيقا او صغيره او حر المملوك
 او حر واحد منهم به الى بذلك المال لم يجرى له انتفاء ولا يبره عليه كذا
 تزويج صغيره كذا في اية مرة مسلمه حيث لم يجرى لواحد منهم فذلك الانتفاء
 الولية **باب الوكالة بالخصومة والقبض** اعلم ان الوكيل
 بالخصومة وكيل بالقبض عند التمسح فله ان يبره على ان القبض
 غير الخصومة وقد روي بها دونهم ان من ملك شيئا ملك اتمامه و
 تمام الخصومة وانتهى بالقبض وقالوا الفتوى اليوم على قول في قبض
 التمسح ولهذا قلت الوكيل يبره بالقبض لا يملك القبض لظهور الخيانة
 بوجه يبره

لما ظهر

في الوكالة وقد يؤمن على الخصومة من له يؤمن على المال وكذا الوكيل بالقبض
 يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا يقال اقتضيت حتى
 اي قبضت فانه مطاوع قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع
 والفتوى على انه لا يملك والوكيل يقبض الدين يملك بالخصومة
 عند الخصومة حتى لو اقام المدعي عليه البينة ان الدين استوفاه منه
 او ابراءه تقبل البينة والوكيل يقبض الدين لا يملك بالقبض
 واليد على الوكيل يقبض عبدا او موكل باع وقف له من قبض الغائب
 صورته وكل وكيل يقبض عبدا وغائبا فاقام ذواليد البينة انه لم يبره
 بالقبض لم يقبل في اثبات الشراء ويقبل في رفع الخصومة فيستوقف حتى يحضر
 الموكل ويعيد البينة كذا الطلاق والعقار يعني اذا اقامت له البينة
 على الطلاق والعبد والامانة على العتاق على الوكيل ينقلهم من مكان الى مكان
 لا يقبل هذه البينة على اثبات العتق والطلاق وتقبل في قبض الوكيل حتى يحضر
 الغائب الوكيل يبره الى الخصومة اذا ابرأه امتنع عن الخصومة له يجرى
 عليها لانه لم يضمن شيئا بل وعدان يبره بخلافه والقبض حيث يجرى عليها
 له ضميت كما روي او موكل بخصومة ولاخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون
 وكيله فيما يدعي على الموكل جاز فلو اثبت المال ثم اراد الخصم الدفع لا يبره
 على الوكيل كذا في الفتوى صح روي الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكالة
 الوكيل بالخصومة وامر على موكل سواء كان موكله المدعي فاقبضه انتفاء
 الحق والمدعي عليه فاقبضه عليه فان كان ذلك عند القاضي صح ومن
 غيره اي ان كان اقره عند غيره القاضي فشهد به شاهدان عند القاضي
 له يصح وان انكر به حتى لا يدفع اليه المال ولو اتى بعد ذلك الوكالة واقام
 بيئته لم يسمع له نزع انه مبطل في دعواه كذا اذا استثنى الامر ابعده يعني اذا
 استثنى الموكل الاقرار بان قال وكلتك غير جائز الاقرار او الوكيل عند القاضي

واقره

له يصح لغيره الاستثناء ولكن يخرج عن الوكالة فلا يسمي خصومة له
 له يصح توكيل كغيره بالقبض صورة كغيره بطلان فوكلا صاحب المال
 بقبضه عن الغريم لم يصح له التوكيل من غير موافقة هذا صاحب المال
 لنفسه اذ وقتها فانه قد اختلف في القول وتوكيل له ما يبيع القناع
 والتوكيل بالبيع ويصح حيث يصح ضمانهم بالقرض والمهر لان كل واحد منهما يبيع
 ومعه ذكره ان يبيع التوكيل بقبض الدين اذ الكفاية وبطلت الوكالة له
 الكفاية اقوى من الوكالة لكونه لازمة فتصلح بان يتخلفا بخلاف العكس والتوكيل
 بالبيع اذ اضمن الله للبائع عن المشتري لم يحرك له ان يصير عاملا لنفسه كما ولو
 بحكم الضمان يرجع لطلاله ويدونه اي بدونه حكم الضمان له اي لا يرجع
 لكونه توكيلا مصدق التوكيل لو عيّن كما لم يدفع دينه لا التوكيل في اذ اوتي
 رجلا له وكيل فله الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم اذ يدفع اليه
 له ان اقر على نفسه ان يدفع خالص حقه اذ الدين بقبضه باماطها
 حتى لو اقرى ان اؤخذ الدين لا يصدق له بصدق اذ دفعه لا التوكيل
 باماره ولم يثبت له بقاءه بغيره فانه حصر الغائب صدقه اذ
 وان كذب الغائب دفعه اي المصدق اليه في الغائب بقاءه لم يثبت له بقاءه
 له نكاح الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الا اذا ورجع به على التوكيل
 ان يلقى فيه بده له ان غرضه من الدفع اذ وقته ولم يحصل فله ان ينقض قبضه
 وان صاح له اي لا يرجع له ان يتصدق بغيره فانه في حق قبضه وهو
 مظلوم في هذا الاخذ والمطلوب له ينظم غيره ان اضمنت له شرط على
 مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفعه اذ عاهه ولم يصدق له في
 دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجابة اذ اجابة الغائب فانما انقطعت
 رجاءه بوجه عليه ودفع اليه مكذا بالان دعواه التوكيل ولو لم يصدق
 التوكيل بغيره بطلان موافقا لم يثبت له ان اقر بما لا يغيره في الدين فانه

بقبضه

لو اقرى ان اؤخذ الدين لا يصدق له بصدق اذ دفعه لا التوكيل
 باماره ولم يثبت له بقاءه بغيره فانه حصر الغائب صدقه اذ

يقض

يقض بمثلها كما اذا اقرى ان اؤخذ صدقه يقض له لو اقرى ان اؤخذ التوكيل
 من صاحبها وصدقه المورع لم يؤمر بدفعها اليه لان اقران على الغريم
 مقبول وامر به اي بالدفع لوقال تركها الى المورع المورع ميراثا فصدق
 له المورع له ان ملكه قد زال بموته وانفق مال الوارث فبدفع اليه كل
 بصيغة المجهول اذ جعله وكيله رجلا بقبضه له واقرى الغريم قبضه اليه
 دفعه الى الغريم اليه اي لا التوكيل يعني يبيع على دفعه اليه له ان وكالة ثبت
 بقوله اخذت رب المال حيث لم ينكر الوكالة في زعمه واقرى ان يفاك وفي
 حقه دعواه اقران بالدين وبالوكالة واذا كان اقران ثبت الوكالة ولم
 يثبت له بقاءه بغيره فانه دعواه في يوم بالدفع اليه لا يخلف له الغريم رايته
 على عدم قبضه له ان قبضه بوجه اذ وقتها فاذا عجز عن اقامة البينة
 يتخلف التوكيل على عدم علم بقبض الموكل اذ لا يجري التينة في المدين
 وكله بعيب اذ يبرأ المبيع بسبب عيب في البايع رضا المشتري في
 اي التوكيل عليه اي البايع المشتري بحله في مسئلة الدين له ان التدارك
 هناك يمكن بطلان ما قبضه التوكيل اذ اظهر الخطاء عند كونه ولا يمكن ذلك
 في العيب لان القضاء بالفسخ نافذ ظاهر او باطنا عند له حينه بغير
 فيصحة القضاء ولا يتخلف المشتري بعده له ان لا يفيد اذ لا يجوز في
 القضاء وليش مثله الدين قضاء بالمرأه بالتسليم فاذا اظهر الخطاء فيه
 لمكن نزع منه ودفعه الى الغريم بطلان قبض القضاء ودفعه رجلا لا آخر
 عشرة ينقضيها على اهلها فانفق عليهم ربحي في هذا النفي انا و
 القضاة يكون مبررا له ان خلفه في هذه العشرة على الموكل وجا لا حقا
 ان التوكيل بالانفاق وكيل بالشر اي له ان النفاق له يكون بدونه الشر اي
 فيكون التوكيل بتوكيله بالشر اي والتوكيل بالشر اي على العقد من انفس
 ثم يرجع به على الموكل والوكالة المجرورة له تدخل تحت الحكم في الفتوى القصور

ان المدين

ثان

في زعمه

حتى يخلف اي البايع

الوكيل بقبض الدين اذا حضر خصما فانه بالتوكيل وانما الدين له ثبت الوكالة
 حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الوكالة والموكل غايب لم يحضر الوكيل
 احدا للموكل عليه فان القاضي لا يسمع منه شهوده حتى يحضر خصما جازعا
 لذلك ومقاربه في يمينه يقر الوكالة فان احضر بعد ذلك غائبا يدعي عليه
 فقال للموكل لم يكن لي الا إعادة البينة ولو كان يدعي انه وكل بطلب كل
 حق له قبل ان يبعينه بشرط حضره ذلك بعينه ولو ثبت ذلك لم يحضر
 ذلك المعين ثم جاء بحضرة اخرى يدعي عليه فيقيم البينة على الوكالة مرة اخرى
باب عزل الوكيل ينقل بغير موكل له الوكالة
 حكمه فله ان يبطله ويغزله بان يقول عزلت نفسي بغير علم الاخرين
 اي في التصورين يعني اذا غزله الموكل بغير علم الوكيل وان غزله نفسه بغير
 علم الموكل به حتى اذا لم يبلغ الغزل فهو على وكالته وتقر فجازر حتى يعلم بغير
 متعلق بعلم عدل او اثنين او غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت
 بخبر الواحد قرا كان او عبدا اعد له كان او كافرا رجلا كان او امرأة
 صبيًا كان او بالغًا وكذلك الغزل عندها وعند بائنه حتى لا تثبت
 الغزل الا بالعدلين او العدلين وينقل ايضا بموت الموكل هكذا وقعت
 عبادة القدوري وقعت في الكافة والوفاية هكذا بموت احدها
 ولما لم يكن لذكر الوكيل منها فائدة تركته وينقل ايضا بحضرة احد
 من الوكيلين والموكل جنونا مطبقا له في قليله بغير له الا غائبا وموت
 عنده يوسف وسحق وصوله كامل عند محمد وهو الصالح والحكم بحقوق
 اي حقوق احدها بدار الحرب من ثباته فان حوكم له ثبت الحكم الحاكم
 فاذا حكم به بطلت الوكالة بالجماعه واما قبله فموقوفه عند بائنه حتى
 وانما ينقل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير له زم فكان لبقائه
 حكمه بقدره فيستطاعهم الام في كل ساعة ما شئت له ببداء وادى غزل

على الدين لا يقبل اذا
 فلان وكل يطلب
 وقبضه والخصومة في جازع البينة

بالعلم

هذا هو الحق في كل ما ذكرناه من الاشياء التي لا تثبت الا بالعدلين او العدلين او اثنين او غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد قرا كان او عبدا اعد له كان او كافرا رجلا كان او امرأة صبيًا كان او بالغًا وكذلك الغزل عندها وعند بائنه حتى لا تثبت الغزل الا بالعدلين او العدلين وينقل ايضا بموت الموكل هكذا وقعت عبادة القدوري وقعت في الكافة والوفاية هكذا بموت احدها ولما لم يكن لذكر الوكيل منها فائدة تركته وينقل ايضا بحضرة احد من الوكيلين والموكل جنونا مطبقا له في قليله بغير له الا غائبا وموت عنده يوسف وسحق وصوله كامل عند محمد وهو الصالح والحكم بحقوق اي حقوق احدها بدار الحرب من ثباته فان حوكم له ثبت الحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالجماعه واما قبله فموقوفه عند بائنه حتى وانما ينقل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير له زم فكان لبقائه حكمه بقدره فيستطاعهم الام في كل ساعة ما شئت له ببداء وادى غزل

واختلف في انما هو تعريف او على تعريف كذا في الخصة فان عرفت ان
 فيما يطلب لما لا يرد عليه كذا في الخصة فان عرفت ان
 طلبته اليك وان طلبته وخوفك وان عرفت ان انما كلف به كذا طلبته او
 بما طلبته اليك وان لم يخف الحاكم له متناع على ايقاع حواله من عليه
 لكن له في قوله ما عرفت لم يعلم لما روي وان غاب راي المكفول عنه ولم
 مكانه لم يرد راي الحاكم الكفيل راي بالمكفول به له تعاجير وقد صدق
 الطالب في صدار كالمديون اذا ثبت اعاده وان اختلفا فقال الكفيل
 له اعرف مكانه وقال الطالب تعوذ ينظر فان كان له حجة معروفة خرج الامور
 معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤم الكفيل بالذات
 لا ذلك الموضع لان الظاهر يرد للطالب والله فالقول قول الكفيل له تمت
 بالاصول وهو الجهد ومنكر لزوم المطالبة وان شرط تسليم في حقه القابل
 سلم فيه لم يخرج غيره وبه يفتي في زماننا من النسخ في اقامة الحق ذكره
 وغيره كقول النفس لم يطالب بها بعد يعني لو قال كلفت لك بنفسك فلا
 لا اثر فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالب به بعد مضي الشهر
 قال شمس الدين الحلواني هذا يدل على خلافه فانظروا في العولم فانه يقولون
 اذا قال الرجل بالفارسية له خوف فلا تزايد فيتم بترايك ان يطالب
 بتسليم في السنة قبل مضي الاربعة ولا يطالبه بتسليمها بعد مضي الاربعة
 قال وليس له وما يظنون بل الجواب على العكس ان يزيدوا فيقولوا
 الكفالة ثم كاه كم جواحي بنو سبارش في يطالبه السنة وبعد كذا في طاعة
 وفيه ايضا والحيلة في سقوط المطالبة ان يزيد الكفيل في كفاية فيقول انما كلف
 بنفسه فلا يلا كذا امت الاربعة له كفاية تلك على بعد ذلك انما يري فاذا قال
 ذكر فانه لا يطالب في الحال وله بعد مضي الاربعة كلف به موت الكفيل
 لحصول العجز الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته ورثته لم يكفلوا له

وعاينه

حجته

هذا هو الذي ينبغي ان يعرفه
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت

النفس

وانما يكلفونه فيما له فيما عليه لا يبقى الكفالة باعتبار تركه لا متناعا فيستفاد
 النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال ويرى اي الكفيل بالنفس ليس بمواليا
 اي النفس المطلوبة له متناع التسليم وتوكانت النفس المكفولة بها عبد
 الكفيل وانما قال هذا في حق التوهم ان العبد له فاذا تعذر تسليمه لم يفتي
 فانه هذا اذا كان على العبد له مطالب ككفر بنفسه رجلا او اذا كان المطالب
 رقبته العبد فيأتي انه اذا ما واثبت الخضم وفاته ضمن الكفيل قيمته لا اكر
 له براء الكفيل بموت الطالب بل وارثه او وصيته بطلب الكفيل وبراء الكفيل
 ايضا بتسليم الكفيل او موته وكيله كان او رولة المطلوب او لم يرد
 المطلوب بنفسه الطالب متعلق بقوله بتسليم حيث يمكن في صفة راي
 وان لم يرد راي الكفيل فانما يري في لوسا في رتبة لوسا او يري في رتبة
 غير الطالب ببراءة فائلا سلمته اليك عن شرط الكفيل في صورة تسليم المأمور
 او سلمت نفسي عنه او عن الكفيل في صورة تسليم المأمور في قوله فافض
 المكفول بالنفس في سلمته في المكفول وقال سلمت نفسي اليك
 الكفيل يري وان لم يرد راي الكفيل له ببراء الكفيل وكذا لو اكر الكفيل
 لم يرد راي المكفول به لا الطالع ان قال المأمور للطالب سلمت اليك
 الكفيل يري الكفيل في سلمته في سلمته طمع راي مع ذكر قوله عن الكفيل
 قبول الطالب قال فافض خان لو ان رجلا اجنبت النسيء لمور المكفول
 لا الطالب قال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب يري الكفيل ان سلمت
 الطالب لم يرد قبلت له ببراء الكفيل كقول نفسه انه ان لم يرد راي
 ضام لما عليه من المال ولم سلمه غدا صحت الكفالة بان اي بالنفس والمال
 يعني رجلا على غيره مائة درهم فكفل اخيه بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالة
 واذا لم يوافق غدا فعليه مائة له علق الكفالة بالمال بعد الموافقة
 وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس بآياه وان كان القبيح بآياه وبالتعامل بآياه

هذا هو الذي ينبغي ان يعرفه
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت

هذا هو الذي ينبغي ان يعرفه
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت

مطلب التعامل بترك الكفيل

على ان يكون له في نفسه
على ان يكون له في نفسه
على ان يكون له في نفسه

القبول في البيع كالموت في غيره ان يكون له في نفسه
من الكفالة فلا بد ان يكون له في نفسه
بما فيه من ان المال له بغيره من الكفالة
فان مات المطلوب ضمن الكفيل المالك او مات الكفيل فوارثه
او الطالب فكذا ان طلب وارثه او عي على جارية وبنات لم يثبت بالانكاح
ان فيه او جديده او اخرجية يصح الدعوى فكفر بنفسه او عي ان
لم يسله عند فعله لما فيه صحته الى الكفالة عندها وقال محمد بن
او لم يصح الدعوى بل ببيان فلم يجب حضار الكفيل لعدم صحته الكفالة
بها فلم يصح بالماله له بغيره ما عداها واما ان المال ذكره فافهم في
فيصح الدعوى على اعتبار البينة فاذا ثبت الحق باصل الدعوى فظهر
الكفالة ان وفير تبطل بالثبوت والقول ان الكفيل في البينة او اقلها
وعدم له ان يدعي القسم له جبر على اعطاء الكفيل في حد ووجود مطلقا
في جبر في حد القذف لا في حق العبد وفي القود له فالحق العبد في حد
خالصه بغيره وان من الكفر على الدرع فلا يجزى فيها الاستيفاء في حد
الحقوق له انما لا يدري بالثبوت فيلحق بها الاستيفاء ولو اعطى جارية
له مكان ترتيب مع غيره هو المطالبة بالنفس له جبر على في حد وقود
في بغيره مستوران او عدل له ان الحبس للثبوت وهي ثبت باحد
شروط الشهادة اما العبد او العدة بخلاف الحبس له ماله له غايته
عقوبة فيها فلا يثبت له الحق كاملة واما الثانية رى الكفالة بالمال
فيصح ولو جهر المكفول به اذ اخرج دينه القوي ودينه له بسقط
له باله وادراكه برأيه اخرج دينه الكتاب وسيا به بقتل عنه باله
عليه بما يدرك في هذا البيع من الدين الذي هو على الاحتفاظ اذ
يضم المشتري اذا استحق البيع وبما بايعت قبله نأى ابايعت منه فانه

في البيع كالموت في غيره
من الكفالة فلا بد ان يكون له في نفسه

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

لذلك له في نفسه منه فانه صان للبيع له ان الكفالة بالبيع له يكون له في نفسه
في حقيقة كذا اخرج او اذ اب اي وجب له عليه في هذه الصورة في نفسه
انما بايعت فلا تأنيكون بمعنى التعليق او علق عطف عاصم وبنات في نفسه
في الرط والة في الة مثله ان يفتي في الرط مله اي مثله الكفالة بان يكون
شرط لوجوب الحق كوان استحق البيع له مكانا سينفاه كوان قدع زيد
وهو مكفول عنه او لغذرا لا سينفاه كوان غاب يدا المكفول عنه عن
المرة ان كلة منها مثلب الكفالة كالشرط المفهوم من الة مثله المذكورة
فانما يجب لوجوب مال في كسب ضم الذمة لا الذمة له اي له تقي الكفالة ان
علقت بحوالي شرط غير مله كوان مثبت لرج او جاء المظ قال في الهداية
له تقي التعليق في الرط كقول ان مثبت لرج او جاء المظ الة تقي الكفالة
ويجب الماله حاله ان الكفالة لما صحه تعليقها بالشرط لا بتطل بالشرط
كالطه والعتاق وبتبع صاحب الكافة وقال الزبيدي هذا هو فان الحكم
في ان التعليق لا يصح وله ينز ما لاله ان الشرط غير مله في فصار كالمعلق
بدخول الكدار وخو في الة على يده فانه قاض خان وغيره **اقول** قوله هو
خطا لانه المذكور في العادة والة شر وشيئة ان الكفالة قال بتطل
بالشرط الفلانة فالطاة فيه روايتان يؤيده ان القدر والشهد
ينقل بئله هي ان العبد المأخوذ من اذ الحقه رين وخاف صاحب المالك
ان يعتقه المولى فقال جبر لصاحب المالك ان اعتقه المولى فانا ضامن
لدينه عليه صحته الكفالة ثم يقول هذه المسئلة وليد على ان تعليق
الكفالة بشرط غير متعارف جائز وله تقي ايض بجهالة المكفول عنه
وبجهالة المكفول له نحو ما ذاب لك على الشئ او واحد منهم فعلى والى
نحو ما ذاب الشئ او واحد منهم عليك فعلى كذا في العادة وله بنفسه
وقصاصه ما ذاب شرطه كونه المكفول به مقدور التسليم الكفيل

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف
قوله العبد له في حد القذف

[illegible]

الذي
عنه
قال
الذي
قال
الذي
قال
الذي
قال

فقد ضمن بالامضاء
فقد راعى علمه فلا يقضي
بأنه كذا

لأن الله هو الفعل وليس له يوصف بالوجوب والوجوب
 من خصائصه لا يقال لا الأعمال يقال وجب عليه الصلوة
 الدليل يراى به الأول لا الثاني كما يقال وجب عليه الصلوة
 ويؤيده الأول أو الأول لا الثاني لا فيقتضون المستثنى
 سواء كان له حال أو لم يكن له حال فيحقق أحكام الدين
 كما قرئ في الهداية والكيف في اشتغال الأتمة بدين
 من كون الدين عبارة عن الهداية على أن الله يدين
 كما إذا لم يجد له عبارة من جهة غيره عليه السلام زاده
 يجب فلهذا الحكم الصواب بحال غيره عليه السلام زاده

PC 14

ويطلب لزوم وجوب من التواقيع المتأخر ثوباً أي عشرة مثله بحسب
عشر شية فيبيع هو في التوق بعشرة فكصل العشرة فيجيب عليه البايح
خمس عشر لا اجل او يوضع خمس عشر وهو ان يبيع الموضع من ثوباً
يساوي عشرة بحسب عشرة فبأخذ الدراع الى ان يوضع على الثوب فيجيب
عليه بحسب عشرة فضا فاذ فعل ذلك نفذ عليه الزك الذي ربحه على الذبح
يلزمه وله يلزمه ان يرضى له ان ياضا لما يحسنه كما قال بعضهم نظر الاقول
على فانه لا وجوب فلا يجوز ان يقال لجل بايحه في التوق فخرت فعلا
وانا توكيد بالشر او كما قال بعضهم نظر الى انه حريم فلا يجوز ان يرضى بها نوع
الثوب منه ويستوي هذا النوع من البيع عينه لما فيه من الكفيل يقال
باعم بعينه اي شئتم فكمه ان يبيع كقول بما ذاب لم وقض له عليه او بما
لم يرضه اي كفار جاز عن رجل لرجل بما ذاب لم عليه فغالب له صيرته عن
المدعي على الكفيل ان له على الاصيل كذا روي لم يقبل به فانه على الكفيل
القضاء بالمال على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائباً به عن المدعي
الغائب وهذا كقوله قضى على الكفيل ان له المدعي ٢٢ سناً مطلقاً فامكن
اثباته كله فاقدم فانه مقيد بكون المال مفضياً على الاصيل ولو زاد
بامه قضى عليه ما له ان الكفالة بامه تبرعاً ابتدأ ومعاوضة انتهى ما ذهب
لده تبرعاً ابتدأ وانتهى ما ذهب اليه فالكفالة باحد هما لا يكون قضاءً باله خوفاً
قضى بهما باله ميثاق وهو ينضم اليه وارا بالمال فيصير مفضياً عليه
والكفالة بغير ايمه له يمت جانباً له ان صحته بالاعتماد في الدية في زعم
الكفيل فله يتقوى منه وفي الكفالة باله مبرح الكفيل بما ادى على الام
كفالة بالذبح تسليم المبيع واقرار منه بان له حق له في المبيع حتى لا يجوز
بعده ادعوى ملكيته ككتبته هادته في صك ككتب فيه باع ملكاً بواحدة
بيعتاً فادنا فانه ايضاً تسليم المبيع اقرار منه بان له حق له في المبيع

حق يضر الغائب فيقضي
عليه لان شرط وجوب المال
على الكفيل حرر

اعلم
وكونه ناقلاً فانه لا يكون
تسليم المبيع بعينه وعوي
الملك

له كتبته هادته في صك يبيع مطلقاً عن قيد الملكية اذ ليس فيه يد على اقله
بالمالك للبايح لان البيع قد يصدر من غير المالك ولعله كتبته هادته ليعفظ
الواقعة كله فاقدم فانه مقيد بما ذكره ككتبته هادته على اقله العاقد
فانه ايضاً لا يكون تسليمه اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اقرار ولو اذ
بان فله نابا عن شئنا كان ان يدعيه قال ضمنته كذا لشره وقال الطالب
حاله فالقول للضامن يعني اذا قال الكفيل ضمنته كذا عن فله ان
الشر فله تطالبه اليه وقال الطالب هو حاله فالقول للكفيل
عنه كذا على ما يثبت لشره اذا قال له حاله والفرق ان الكفيل لم يقر
بالذبح اذ لا يدعيه عليه القضي كما مر ارا بل اقر به والمطالبة بعد الشر
والطالب يدعي عليه المطالبة في الحال وهو ينكر فالقول له والمقر بالذبح
ثم ادعى حقه فله ان يقر بالمطالبة لشره فله يقبل قوله بانه يثبت له
ضاف الذبح اذا استحق المبيع قبل القضاء على البايح بالتمسك له
البيع له ينتقض بغيره والحقاق لم يقضى بالتمسك عليه فله
رد التمسك على الاصيل فله على الكفيل قال له فله رد التمسك
فانه اقر فلكل اخذ واماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفاً واخذ
فاناضاً وبقي المسئلة كالحاصن وصار له صلا ان المغور انما
يرجع على الغار اذا حصل الغور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار ضمن
السلامة للمغور ونصائح لوقاه الطمان لصاحب الخط في الدلو فله
في الدلو فله مبيعاً ثعباناً كان فيه الى الماء والطمان كان عالمه
يضمن له ان صار غاراً في ضمن العقد بخلاف المسئلة الا وله ان يضمن
السلامة بحكم العقد وهذا العقد يقتضي السلامة كذا في القواعد
فصل
لهما دين على آخر فلكل احدهما لصاحبه بنصيبه لم يجر
يعني اذا كفل احد الشر يكتفي لصاحبه بنصيبه من الدين لم يجر له ان يفر

ان جعل الخط في الدلو
فله ان يضمن
ويعرضه بالاول
وانه

لا نصيب يكون قسم الدين وهو بطل ولو ان في الدين يكون ضامنا لنفس
 فلو قضى حكم الضمان لكان الدين بطل ولو ان في الدين يكون ضامنا
 له الدين له بطل الدين بالقبض وببصر عينه ويميز نصيبه بغير ورث
 عينه بغيره كذا في الوجوه شرع الجامع الكبير وعليهما ما روي في الدين
 شرع بغيره بالقبض كقول كل عن الامور جاز لعدم المانع ولم يرجع على ذلك
 الا بما اورد في نافي على النصف له كونه من اصيل النصف وكيفية النصف
 في التوريث بغيره فلا ما عليه صالة اذ لا معارضة بين ما عليه صالة وبين
 ما عليه كفالة له الله في الدين ومطالبة فقط واما ان اريد في نفسه فلا
 ما عليه كفالة وله في الدين ولو وقع في النصف عن صاحبه كان لصاحبه الرجوع
 عليه بان يجعل المورث عنه له المورثي نايبه او ان يابى كاداة في توريث
 لا الدين وكفالة بغيره عن رجل بالنفاق كقول كل بلى بذلك الشرع
 عن الله فبما به يعني اذا كان على رجل الف درهم مثله فكفر عنه رجله
 كل منهما ما يجتمع على الله فبما به يعني كقول كل منهما عن صاحبه بالزوم
 بالكفالة اذ الكفالة بالكفيل جائزة فما اورد في الرجوع بغيره بغيره
 شره بغيره يرجع على الاصيل او يرجع هو بالكل على الاصيل له ما
 عليه المستويان بل لا يجزى اذ الكفالة فيكون المورثي شايعا
 بينهما فيرجع بنصفه على شره بغيره فيكون في الدين اذ الكفيل كل
 منهما عن صاحبه بالنصف كقول كل عن صاحبه بالجميع واما اذ الكفيل
 كل منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه في كفايتهما اي كفايتهما الا
 في الشيء في صحة الرجوع على شره بغيره في الدين على النصف كذا لو كفل
 بالجميع او كفل كل بلى بالجميع متعاقبا ثم كفل عن صاحبه بالنصف لما ذكره وان
 الطالب لرجوعه اذ كفل فبما به في المفاوضة في الشرايين في مفاوضة
 اذ الرجوع ايشاء له كونه من اصيل النصف له البقاء يكون على وصفه التوريث
 فان اذ المورث رجوع على صاحبه بما اورد له توريثه عنه واذا اذ الاخر

في الرجوع على
 صاحب الدين

معاملة كفل كل عن صاحبه ان الدين
 ينقسم على ما نصفي فلا يكون كفيلة
 عن الاصيل بالجميع و
 لان ايراد الكفيل لا يوجب بطلان
 الاصيل فبقية المال كله على الاصيل
 والاخر كقيل نعم بطله

بكل الدين

ثم علم

في توريثه كونه بالنصف لما ذكره في كفالة الرجلين كاتب عبد يعقده ان قال
 كاتبها بالقبض لئلا يمتد له كفالة عن صاحبه جاز حتى انا والنصف له يكون
 فيه كفالة المكاتب الكفالة بغيره الكتابة وكل منها بانفراوه باطل عند الاما
 اولا فصار كما اذا تعاقب كتابتها فانه بطل وهذا قال يعقده وجعل كذا ان
 تفرق بينهما في تصحيح بقدره مكان وقد امكن من هنا جعل كل المال
 على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وحق الاخر معلقا باذنه له ان مفعلي
 كاتبها بالقبض او يثبت الف درهم فانما قران فكانت قال الكل منهما ان
 الله لف فانت ترفيكون عن كل واحد معلقا باذنه الله لف وله كصاحب
 باذنه نصفه اذ الشرط يقابل المشروط جملة وله يقابل اذ فيطالب المولى
 كله منهما بالجميع المال بحكم الاصل له الكفالة في انما اورد في عتق وعتق
 الله فبما به كذا ولد المكاتب فما اورد في اصدها رجوع على الاخر بنصف
 له استويا ولو رجوع بالكل او لم يرجع شي انتفى المساواة وان عتق
 اصدها قبل ان يؤقر شيئا جاز لمصادرة ملكه ويرى المعتق على النصف
 له تلم يرضى بالماله الا ليكون وسيلة لا العتق ولم يبق وسيلة فيسقط
 النصف ويبقى النصف على الله قوله في المال في الحقيقة مقابل بينهما
 يكون موزعا نصف ما عليهما واما جعله على كل منهما النصيب الضمان
 فكان ضروريا لا يتعدى غير موضعها واذا اعتق المتغنى واذا اعتق المتغنى
 عنه وانتفى الضرورة فاعتبر مقابله بغيره فلهما فلما ان ينصف واذا اعتق
 المولى اصدها اذ ايتى بخصه من لم يعتق اذ المورث فبالكفالة
 واما اذ صاحبه فبالصالة اعترض بان اذ المورث بالكفالة نصيب الكفالة
 بغيره الكتابة وهو بطل واجيب بان كله منهما كان مطالبا بالجميع الله لف و
 الباء بعض ذلك فيبقى على ذلك النصف له البقاء يكون على وصفه التوريث
 فان اذ المورث رجوع على صاحبه بما اورد له توريثه عنه واذا اذ الاخر

ع

بانه

بالدين

له المقصود فيرجع عند عدم التسليم وتبين القوى بغير موت المحال
 مقلد أو صفة حال كونه منكرا أو حاله وله بينة عليه بالان العجز
 الوصف لا صفة يتحقق بكل وهو التوحي حقيقة وعندها هذا ثالث
 وهو ان يحكم القاضي بافلا في حيوة تفتي في الحواله بالدرام الموصيه
 بعن اذا اوصى رجله الف درهم واحال عليه في حقه لانه لا قدر على السليم
 فكانت اولى بالجواز وتفتي ايضا بالدرام الموصيه لى الدرهم الى
 غصبها المحال عليه المحيد وبالدتين الكاثر للمحيد على المحال عليه
 وينظر الى الحواله بهلاك الاله وفي اى الوصيه لتقدير الكفاية بها لانه
 ما التزم الاله فكل منهما او يحكمها لانه كله كما ويراد الموصيه
 ويعود الدين على المحيد وينظر ايضا في الثاني لى الدرهم
 الموصيه لعدم كمالها ويراد القاصيه ويعود الدين لى بهلاكها
 اى لا ينظر الحواله بهلاك الثاني لى في ذلك وقاد الى
 ما يقع بالحواله ويكون الضم فاما مقل الموصيه وفيها راي في
 هذه الصور المعذرة لا يطالب المحيد المحال عليه بالعينه لو
 والدتين الذين قيدت الحواله بهما تتعلق حق المحال بهما وله
 يقدر المحال عليه يدفعها الى المحيد يعني كماله يملك المحيد مطالبه
 المحال عليه يملك المحال عليه ايضا ان يدفعها الى المحيد في موضع
 صار ضامنا للمحال لانه لم يملكه وتعلق به حق المحال مع راي
 المحال اسوة لغراء المحيد بعد موته يعني ان هذه الاموال او تتعلق
 بها حق المحال كان ينبغي ان لا يكون المحال اسوة لغراء المحيد بعد موته
 كما في التهنه مع انه اسوة لهم لانه العينه الذي بيد المحال عليه للمحيد
 والدتين له عليه لم يصير مملوكا للمحال بعقد الحواله لا بد او هو ظاهر
 وله رقبه لانه الحواله ما وضعت للتكليف بل للنقل فيكون بين

من حاد
 قد تم التمسك بالحواله من سببها
 والحق ان يقال ان التمسك بالحواله من سببها
 على بعض الاحوال وعرفنا

لا بد من الصواب والموافق
 في اول الكفاية
 في الحواله والمحال

الغراء

عم عم

الغراء واما التمسك فكل من لم يرد او جبا فيثبت له نوع اختصاص بالموت
 ثم عالم ثبت لغیره ان رثا كره فيه كماله والحواله المطلقة **علم ان**
 الحواله اما مطلقه ومقيدة اما المطلقة فهي ان يرسلها الى راسالة لا يقيد بها
 على المحال عليه لا بعينه في رده او يحال على رجل ليس عليه بين ولا في رده غير
 واما المقيدة فهي ان يكون للمحيد راسالة عند المحال عليه من ربه او غصب
 او عليه بن فقال اذلت الطالب عليك بالالف الذي على ان تؤد بها
 من المال الذي عليك وقبل المحال عليه فاما بين حكم المقيدة اراد ان يبين
 حكم المطلقة بانها كالف حيث يطالب فيها المحيد المحال عليه بالعينه لو الدين وقيد
 المحال عليه ان يدفعها الى المحيد اذ لا تتعلق بحق المحال بما عنده او عليه بل حقه في
 ذمة المحال في ذمته بسعة لا ينظر باجرة عنده من العينه كالمقصود الوصيه او عليه
 من الدين لو اذ كانت الحواله مطلقة او مقيدة لانه في فله ان لا يملكه في بناء في تعلق
 الحق كخصوما عنده او عليه المبطل تعلقه واما الثاني فله ان المحيد ليس له الحق اخذ
 من المحال فان دفعه للمحال عليه فقد دفعه وتعلق به حق المحال فيضمن
 المحال عليه يقبل قول المحيد اذلت بد بينه عليك للمحال عليه اطلعت
 ما حال عن رجل حال رجله على الف فادفعه المحال عليه الى المحال عليه طلب الدين
 الف من المحيد فقال المحيد بالالف كان عليك والمحال عليه كرهه فاقول له جاز
 وله يكون له فادفع المحال عليه فبا الحواله اقر ارامنه بالدين عليه له قبول الحواله
 حيله على ان عليه يناله الحواله تصح وان لم يكن للمحيد على المحال عليه بغيره
 المحال للمحيد او اطلعت بد بينه عليك يعني اذ قال المحيد للمحال عليه عطيني
 ما قبضته من فله ان فاني اذلتك لتقبضها وكنت وكيلة في قبضه فقال
 المحال اطلعت بد بينه عليك فاقول للمحيد لانه المحال يدعي الدين وهو
 منكرا فالقول المنكرو له يكون الاله اقر المحيد بالحواله واقدام عليه
 اقر ارامنه بان عليه يناله المحال لانه لفظ الحواله يستعار في الوكالة كيجر

فلا يكون لغیره

العبارة في النسخ هو المحال بل انما والاصول
 المحال بالنسبة الى المحال له عن راي راده

لا اضلت

التمسك اذا ادى المجدد فلم يقبل له ضمان عود المطالبة لا الجدي بالتوى احواله
 على رجل على ان يعطيه من ثمنه اى دار الخصال عليه فقبلت تحت احواله
 له ان احواله بما يقدر على ايفائه له ثم يملك بيعها وله بيعه على البيع لعدم وجوب
 الله وايقبل البيع ولو باجر يجرى على الله وايقبل الحق وجوبه لو احواله ان
 يعطيه من ثمنه دار المجدد اى له نصيبه له ثم يقدر على بيعها الله اذا ادم البيع
 في بيعه لوجود القدرة على البيع والله اذا بشرط ان يبيع على المشتري المسمى
 اى للبائع بطل البيع له ثم شرط له بقبضه لعقد فيه دفعه للبائع ولو باجر بشرط ان
 يملك المشتري له ثم يكون موجب العقد احواله في العادة على الله عليه وان كان
 فضاء فضاء كثر الجوده كره الشفيع بضم السين وفتح الكاف واحده
 التفاديع تعريب فقه وهى شئ في حكمه وسى هذا التوضيح للاحكام وصورة
 ان يدفع لانا ج مبلغا ضمانا يدفعه لا صدقة في بلد آخر لتقديس شرط
 خط الطريق كتاب المضاربة وجه المصلحة بين
 الكتابين وجود معنى نقل المالك احواله والمضاربة في الجمل هي لغة مفاد
 من الغرض ان يرضى هو المالك في استئجار هذا العقد بهالة المضاربة في الارز
 غالبا لطلب الربح ونزعا عقد شركة في الربح بالمال من رجل وعامل من آخر وكما
 ان الجلب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة
 او خذ هذا المال واعمل به على ان ارضى الله تعالى بيننا نصفان او نحو
 ذلك من الفاظ ثبتت بها المضاربة والقبول بان يقول المضاربة و
 القبول بان يقول المضاربة قبلت ونحوه وحكمها انواعها اربعة
 ايداع اوله ان يقبض المالك باذن المالك على وجه المبادلة والوثيق
 بخلاف القبض على شئ اخر اى ان يقبض بده ونحوه في العقد له ان
 قبض وثيقة وتوكيل عند عمله له ان يتصرف فيه بانه صريح بما يحق من
 العهدة على رب المال وشركة ان ربح له ان يحصل بالمال والعامل وشركة ان

باب ٤٥

وصورة ان يقضه راجع
 على ان يعطيه عوضها
 في بلد او على ان يبيع
 في الطريق
 اختيار

وعصبة حالف لتعديب على ما لا غيره فيكون ضامنا ولو وصيلة اجاز بعده
 اى المضارب اذا اشترى اى عنده ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجر
 وكذلك المستبضع واجارة كلفه ان فسدت قاة الواجب للمضارب
 فيها اجر المشركه جارة الفلانة وهو يدرك عمله له ان يستحق المستحق لعدم
 القتي ولم يرضى بالعمل تجا نافي في الجمل فله بركة له ان يكون في المضاربة
 القتي واما فسدت صارت ارجاء بل اجر عمله كما هو حكم الله جارة الفلانة
 عطف على سواها بكونه له زيادة على المشروط كما هو حكم الله جارة الفلانة
 وقد قروا ضمان فيها له ان يمين فلا يكون ضامنا ولا دفعه المال لا اقر
 وشرط اترك للمالك في بضاعة وشرط للعامل فخره وانما غير الملو للوقت
 حيث لم يغير البضاعة والقوض في ملكه لا يداع وغيره لما روي عليه فكل
 صدر من ربحه ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف تكون بضاعة
 او قرضا وشرطها حصة الله ولو كان رأس المال من الامان فله بصفة الامان
 نصيبه بالشركة له انما نصيبه في حصص الربح فله بد من ان نصيبه بالشركة
 وهو الدراع والذناير والبنم والفلوس النافعة كالمبايعة ولو دفعه عرضا
 وادبيعه وعمل مضاربة بئذ فقبلت له ان لم يقبض المضاربة لا الوض
 بل لا ثمن وهو قايض به المضاربة والا ضافه لا المستقبل يجوز له ان
 وكاله لو ورثته او اجارة فله يمينه في ضمانه ضافة اليه ان لا يكون
 عينه دينه ان المضاربة يمين لا تبدأ كونه بتصور كونه ايمنا
 فيما عليه الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في قمتك مضاربة بالنصف فكل
 جله فلو كان له دين على ثالث فقال اقبض لي على فله ان يعمل بمضاربة
 حيث يجوز له ان اضاف المضاربة لا زمان القبض والدين فيه يصير عيناً او
 هو بصلح ان يكون رأس المال والثالث تسليم المضاربة له بغير ربح
 المال يوه له ان عنده فله ان يبيع الله بالتسليم اليه كالوديعة بخلاف الشركة

ان المضاربة القاسية كالصحة
 ان المضاربة القاسية كالصحة

المال فيه لا يجرى
 المال فيه لا يجرى

له ان المال في المضاربة من احد الجانبين والعلم من الجانب الاخر فله بدران بخاص
 المال للعامل لئلا يمتنع من التفرغ فيه اما العمل في الشركة في الجانبين فلو
 شرط خلوص اليد له صدها لم تنفع الشركة له تنفاد شرطها وهو العمل
 منها فشرط العمل على رتب المال يفسد ما في ان شرط ان يكون المال مكررا
 المضارب في المضاربة له ان هذا شرط يفسد من تسليم المال للمضارب
 والتجليته بين المال والمضارب شرط صحة العقد فاباهاه كان مفدا وروى
 والاربع كون رتب المال معلوما لئلا يقع في المنازعة سميته بان يعقد على قدر
 معين من المال في الشركة او رتبة او اذ اوقع مضاربه لارجل وراهم لا يعرف
 قدره فانه يجوز ويكون القدر في قدره وصفها بالمضاربة بينه بل يستلزم
 وان كان في نصيب المضارب من الشركة معلوما عند رتب عند العقد له
 ان يكون هو المعقود عليه جها لانه توجب فساد العقد والى ان يكون
 بينهما ما يجب له ان يكون احداهما راتبه سماء لفظ الشركة في الشركة ان لا يحصل
 القسمة بالتقريب في الشركة في الشركة فيقسم على مورد النص ففقد شرط زيادة قدره
 له صدها فله جرمه لانه لم يرض بالعلم في ان اوله سبيل المستفي من شرط للفساد
 فيضارب الا اجماعا من رتبة والى رتب المال له ان يفسد المضاربة
 ايضا شرط وجوب جرمه لانه ان كان لوفال له نصف الشركة او ثلثها او ربعها
 ان الشركة هو المعقود عليه فجهالة تفسد العقد وغيره له ان يفسد الشركة
 ان شرط الفلدة له تفسد المضاربة بل يبطل الشرط كالمشرط او ان شرط على المضارب
 له ان يفسد الشركة فله يجوز ان يلزم غير رتب المال لكنه شرط ان لا يفسد
 قطع الشركة في الشركة واجها لانه في تفسد المضاربة له ان يفسد الشركة
 الفلدة كالوكالة وله ان يفسد الشركة بالتوقف على القبض فله تبطل بشرط كالهبة
 واداه حتى فله في المضاربة مطلقا وهو ان يقيد بمكان او زمان او نوع
 من التجارة كخون يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم اؤخذ عليه البيع

في البيع لا يفسد بشرطه و اذا
 انتفى الشركة في البيع لا ينتفي
 المضاربة لانها جرمية بخلاف
 ص ٥٥

مطلقا

مطلقا اي بقدر ارضيته بالجلد بعد عند التي ارضيته من سنة ولم ارضه الشراء
 والتوكيل بها الى البيع والشراء والشراء والبيع ارضيته من سنة ولم ارضه الشراء
 وتكون رتب المال وسبب ان له تبطل المضاربة والى يداه والى رتب المال
 والى سبب ان له تبطل المضاربة بالتمسك مطلقا اي على ان لا يفسد
 لان شرط ذلك من صنيع التجار له المضاربة عطف على البيع فلو لم يفسد مطلقا
 البيع لى ليس فيه ان يضارب مع الاجنبى الا باذنه او باذن رتب المال ان يفسد
 له يستتبع مثله لا استتبعها في القوة كالتوكيل له يملك التوكيل في خلاف المستوع
 والكتابة له ان يملك ان كان له الكتابة في الشركة في نيابة وحما
 يتفر فان حكم المالك له النيابة اذا المستوع مملوك المنفعة والمالك يتصرف
 حرا يد او المضارب يعمل بطريق النيابة فله ان يفسد الشركة به والتفويض له
 اليه الا يداه والى بضاعة دون المضاربة فله يفيد ان اي له ان يفسد الشركة
 في الاراضى والاستدانة كخون يرضى بكم من فله المضاربة بل يجب التفرغ لهما لانهما
 ليس من صنيع التجار فله كحصولهما الفرض وهو ان يكون المال دفع مضاربة
 فمن صنيعهم وكذا الشركة والى شرط بماله نفسه فله تحت هذا القول وروى على
 الاستدانة بقوله فلو ترضى بما لها الى المضاربة توكلا وقصر بالماء وحكم مساهمة
 المضاربة من موضوع لا ارضى بما له الا بالبعد ذلك القول كان مسطوحا له ان يفسد
 في حق المالك له ان يفسد بالماء له ان يفسد بالثمن في حكم حكم الصنيع فان
 صنفه من رتب المال بما راد ودخل العمل برأيه انما قال له ان صنفه هو ولم يفسد
 تحت العمل برأيه عند الصنف لما قرأه التولد عيبه بخلاف سائر الاعمال
 كالخط الى خط مال المضاربة بماله نفسه يفسد لى اذا دخل في العمل برأيه
 له يفسد المضارب لهما اي يصنفه رتب وبالحل له ان يفسد فله فله باذنه
 وله حصصه صنفه ان يبيع وحقه التوفيق ما لهما يعني يصير المضارب شركا في
 التوفيق بقدر رتب من الصنيع فاذا بيع التوكيل حصصه قيم الصنيع في التوفيق

شأنه لا يمتنع في ان يجوز
 ان يضارب مع
 رتب المال
 م

يك

الحمد لله

لأنه لما عتق عند الملك بضع منه بغير سبب زيادة قيمته بملكه اختياراً
كما لو ورثه مع غيره بان الشريك ابن زوجها مات وترك هذا الزوج
واختار عتق نصيب الزوج ولم يضمن شيئاً من قيمته بالعدم البتة منه
يعني العبد في قيمته نصيب المالك من العبد له نصيبه بالثبوت عنده معه
أي مع المضارب الف بالانصاف كقوله في قيمته الف فوطئها فوكل
ولذلك ما ويا الف فادعاه حال كونه موكراً قبلت قيمته الف وحب ما
سعى للمالك بالف ربعاً واعتقه أي أن شاء المالك لم يسع الف فالف
وأما في وخمسين وإن شاء رعتقه فإن قبضها أي المالك له الف فالف
صلى المديعي نصف قيمتها أي الامة وذلك لأن دعوة المضارب قعت
صحيحة ظاهره أنه يحل عليه وله من النكاح بان زوجها البائع لم يباعها
منه وهي حرة منه حرة له وله على القسلة لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم الملك
وهو شرط فيها أو كل واحد من الحاربية وولد ما فقول برئ المال فله نظراً في
لما عرفنا أنه المضاربة إذا صارت اجتمعت مختلف كل واحد منهما له بغير
كل المال لا يظهر أن ذلك عندنا لأن بعض ما يبيع في بعض البعض لم يكن
للمضارب نصيب الامة وله الولد وإنما الثابت له مجرد حق التصرف فلا ينفذ
دعوتها فإذا زادت قيمته وصارت الف وخمسة عشر ظهر أن ذلك للضارب
منه نصف الزيادة فنفذت دعوتها لوجود شرطها وهذا الملك خلاف
ما إذا اعتق الولد ثم ظهر أن ذلك حيث لا ينفذ اعتاقه إلا بوالته
إن شاء فإذا بطل عدم الملك لا ينفذ بعده كدونه وإلا الدعوة
فأخبار فإذ زدت حق غيره فهو باق في نفسه ملكه بعد ذلك نفذ
عتقه كما إذا خرج بغيره بغيره إذا كان ملكه بعد ذلك صا
رأ باب مضارب مضارب بملكه أي دفع المضارب
المال إلى غيره مضاربة بملكه أو المالك لم يضمن بالدفع ألم يعمل التا وإذا

سابع العدد المضارب وباقيته
ثلثة اربعمه كما ان المضاربة ورأس
المال الفان وبها تم

منه خمسة فاذا اشترى بالالفين جديا صار الجيد مشتركا بينهما فربعة المضارب
والثلاثة رباعية المالك ثم اذا اضاع الاثنيان قبل العقد كان عليه ضمان نحو نصفان
الجيد قدر ملكه بالالفين فربعة المضارب وخمسة وثلاثة ارباع المالك وهو الف
وخمسة فنجيب المضارب

بنام خداوند بخشنده مهربان

١٢٠٥ بلا ببيع
على
ري اعطاء الدية
م

تأليف الاستاذ هارون بن هارون
بناف الامانة في كل وقت من 23

فإن الفاضل لو وكل بيع المفضول جازح إذا اهلك في يده بعد اصدار وكيله
 ضمن فاذا اشترى العبد بالبيع جيب للبايع على الوكيل الثمن فوجب للوكيل على
 الموكل مثله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل قبضه على جهة الاستيفاء
 له الا انه فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصدقه فاذا اهلك المقبوض
 كان الهاك عليه له محال مع الفان فقال دفعت لفلان وركب الفان
 وقال المالك دفعت لفلان او ادعى المضارب لعموم اوقال لا يثبت
 التجارة والمالك ادعى الخصوص يعني في الصورين الا في قول القائل
 للمضارب انا في الله وفي فلان فاصلا خذله فيما في مقداره المقبوض و
 القابض اوصى بموقف مقداره لا يخصه بالمال وفي مثل القول للمضارب
 ضمنا كان او امينا واتهما به ههنا على
 ما ادعى من الفضل قبل ان رتب المال يدعي فضله في رتبته المضارب
 فضله في آخره واما في الاخيرين فلا يان الا صلاهما العوم والقول
 لم يثبت كماله صلا ولو ادعى كل نوعا فلما كثر في القول لا يقال
 على الخصوص فاعتبار قوله من استفاد الا من من جهة اولى والبيعة
 للمضارب له صياجه لا يفي ان كان كالمو قال من مع الف فهو مضارب
 زيد وقد زك وقال زيد بصاعة حيث يصدق زيد مع اليمين
 له ان ينكر دعوى الزك او دعوى تقويم عمل المضارب او كما قال
 من مع الف فهو مضارب وقال زيد بصاعة او زينة حيث يصدق
 زيد مع اليمين له ان ينكر دعوى التملك ولو وقتا وقتا بان قال رتب
 المال دفعت اليك في رمضان وقال المضارب دفعت في ثوال
 فصاحب الوقت الا في اولى له ان لا يثبت في الاول كتاب
 الشرية له في وجه المكتبة بين الكتابين اي خذله طين شي ومثله
 اكثر كماله بالحق كماله الصايد له في خذله طين بعض جلد بالحق

او البضائع لا يثبت

ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له صار حقيقة عرفية وهي
 اما ان يملك ويملك او يملك عينا بارت او شرا او ائتمارا او بغير
 على حال حرة او خذله طين بالمال صنع من احد منهما او خلطهما
 تغذرا ليمين كالخطة بالخطة والشعر بالشعر وخوذة او تعة كالخطة
 بالشعر وعكس خوذة وكراجين في مال صاحبه حتى لا يجوز له
 التصرف الا باذن كماله جانب فحقه له بيع خطه اي نصيبه من المال
 ولو من غير شريك بلك اذ لا يفي بخوذة احد الشريكين نصيبه من المال
 شريك ومن غيره بلك اذ لا يفي بلك الا في صورة الخلط والخلط ط
 فانه لا يجوز الا باذن والفرق ان خلط الجنب بالجنب بصفة التقدي
 سبب لزوال الملك عن المخلوط الى الخلط واذا حصل بغير تعد
 حصل سبب الزوال من وجه ووجه فاعبته نصيب كل منهما
 زائلا عن الشرية في حق البيع من غير الشرية فله يجوز الا بضر
 الشرية غير زائلا في حق البيع من الشرية عملة بالشرية وهذا الوجه
 من عملة في التصرف مع الشرية جازية لا في تفاديه التصرف مع الا
 بدليل جواز تملكه عن البعض للشرية له الا في وجه وكذا الجان للشرية
 من الشرية جازية واما شرية عقد عطف على قوله اما شرية ملك ورثتها
 الا يجب بان يقول احدكم انك في كذا او في عامه التي ارسل
 والقبول بان يقول الا فقبلت فانها عقد من العقود الشرعية
 فله بدلهما من ركن كسائر ما شرطها كون المعقود عليه ركن
 التصرف الذي الشرية عليه قابلا للوكالة ليقع ما يحصله كل منهما شر
 بينهما فيحصل لنفسه بالصاله ولا يملك بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما
 لا يقبل التوكيد كالخطبة وخوذة من المباح فان التوكيد له
 يصح فيه بلك ما يكتسب يكون له خاصة وعدم ما يقطعها اي الشرية

العقد

كسرة طراهم مائة من الزكك له حد مما قاتن يقطع الشك في الزكك لا محالة
 ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة زكك غير كان فيه اي شئ من العقد
 ثلثة اله ولا زكك باله ماله والشك في زكك باله ماله في شئ من العقد
 شك في الصنايع وشك في التقدير وشك في الابدان وشك في التسمية وشك في الثالث
 شك في الوضوء قال في الهداية ثم في أربعة على أربعة اوجه اي شك في العقود
 على أربعة اوجه مفاوضة وعنان وشك في الصنايع وشك في الوضوء
 تبع صاحب الكافي وقال في غايه البيان هذا التقسيم فيه نظر لانه
 يؤول الى ان شك في الصنايع وشك في الوضوء مفاوضة وان لمفاوضة والاول
 في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطوسي وابو الحسن المحاكمي
 في مختصرهما بقولهما ان شك في ثلثة اوجه شك في ماله ماله وشك في بالاعمال
 وشك في بالوضوء وشك في واحد على وجهين مفاوضة وعنان وفي الهداية
 بشأن لا هذا حيث قال في بيان شك في الوضوء وانها تسمى مفاوضة
 لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت يكون
 عناناً فلما عرفت على هذا آخره وبينة على طبق غايه البيان وقيل
 وكثر منها المفاوضة هي بمعنى المساواة سمي هذا العقد بهما لانه
 المساواة منه من جميع الوجوه كما سمي في او عنان مأخوذ من قولهم
 عن اي عرض سمي هذا العقد لما قال ابن الركني كسبت كانت فيهما
 شئ في كسب كافيه ومن عنان الفرس كما ذهب اليه لكسب والاصح
 ان كلمة منها جعل عنان التفرقة في بعض المال لا صاحب المفاوضة
 في الشركة باله ماله فبان تقسنت وكالة اي يكون كل منهما الله فليست في
 المقصود وهو ان شك في المشتري له ان يقدر ان يدخله في ملكه صاحب الاله
 بالوكالة منه لعدم وله ربه عليه له يقال قد قرأت الوكالة له تسمى الاله
 بقبول المكفول له في المحل فكيف جازت منها جميع جهالة له ان تقول

ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة زكك غير كان فيه اي شئ من العقد

ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة زكك غير كان فيه اي شئ من العقد
 ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة زكك غير كان فيه اي شئ من العقد
 ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة زكك غير كان فيه اي شئ من العقد

قدرة

قدرة البض ان الفتوى على صحتها ولو لم تكن في الكفيل القصد في هذا
 ضمني كالكفالة وتساوي الى ان يكون ماله يفي ماله يفي به الشركة كالتبني
 بخلاف العوض والعقار حيث لا يفي به التفاضل ونحوه فان يقدر
 احدهما على جميع ما يقدر عليه لا خوف من التفقات والافات معنى
 المساواة فلا تسمى تفريق على قوله وكفالة بين كماله بالجموع له
 يجوز قصد او يجوز ضمناً كما في المضاربة وكفالة بان يكون كل منهما مخلصاً
 لله وليحقق المساواة بينهما وطلب كل منهما ماله من ماله اياه احدهما له
 عبد بن وصبي ومكاتبهم فانهم ليسوا باهل الكفالة وله
 بين قرو ومملوك وصبي وباليه ومسلم وقرين تفريق على قوله تفريقاً
 فان الحر البالغ يملك التصرف في الكفالة والعبد لا يملك شيئاً منها
 الا باذن مولاه واليه لا يملك الكفالة وان اذن له الولي وملك
 التصرف باذنه والكا فاذن له في امر او خسران لا يقدر المسلم ان يبيع
 ومن شرطها ان يقدر على بيع ماله ان يملكه لكونه وكيله في البيع و
 الشراء وكذا المسلم لا يقدر على ان يملكها كما يقدر الكافر عليه لم يقدر
 ودينه كافي سائر الكتب لا يدرج في بيعه تحت قوله ونحوه فانما
 ذكر فهو معنى عنه وله بد في انعقاد شركة المفاوضة او بغير
 معناه اي معنى ذلك ان الشئ له يوقعه جميع شرايطها فيجعل
 التصرف بالمفاوضة قائماً مقام ذلك كله وان يتنا جميع ما يقتضيه
 المفاوضة صححت اذ العبرة بالمعنى لا اللفظ فشرى كل لهما اي اذ
 ذكر اللفظ او بين المعنى يكون كأنه كل واحد منهما مشتركا بينهما
 مقتضى المفاوضة المساواة الا طعام اهل البيت والادع وموسونهم
 كسوة فانه يكون له خاصة لا شياً وانما والفتوى ان يكون على الشركة
 له انما عقود التجارة فكان من حيث يتناول عقد الشركة وجه

من ذكر اللفظ

الآن

انما هو

قدرة

فما له يفتتح بآية تجله وطلع الله ملكه وكونهم له في ذلك مستثنى عن الشك
 للضرورة كما هو ضرورة في مسئلتنا واخذ الباع بيمينها ايماءا للمشركي
 باله صالة وصاحب الكفاية كما في الطعام والكسوة **كتاب**
الزراعة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الاربع
 وله نفقة عند البصيف ربح كدريث رافق بغير ربح رتبة عليه السلام لاي
 عن الخبارة وهي في اربعة ارض على الثلث والاربع من الخبز وهو
 الله كما رملها الجنة الجدار وهي ارض الرخوة وله ثلثا ايماءا راض ببعضها
 يخرج عن علم فكان في فقرة الطمان كارة في اله جارة ونسج عند حارة
 عليه السلام في خبر لا اهلها معاملته وارضها في اربعة على نصفها يخرج
 من ثمر او زرع وبه علم القسيابة واليا بعون العلماء والصالحين لا
 بوصفها هذا ومثلها يترك الواحد واليه في هذا قالوا وبه يفتح ورثها
 الله في حب القبول كسائر العقود وشرطها ثمانية امور الله والاربع
 العاقد ميراثه من حق العقد ورونها والتا صله حية الارض للزراعة
 ليحصل المقصود والثالث بيان مدة متعارفة بان يقول في سنة
 او سنتين مثله ان العقد يرد على منفعة الارض ان كان البذر من
 قبل العام او على منفعة العام ان كان البذر من قبل صاحب الارض
 والمنفعة له لو لم يقدرا الله ببيان المدة فكانت معيار المنفعة
 فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من الزراعة حتى اذا تيممت مدة لا يمكن
 فيها منها فدرت بعد حصوله وكذا اذا ايتت مدة لا يعبر عنها
 لا مثله عادة كذا في الذخيرة والاربع بيان رتبة البذر ان كان له
 البذر من قبله لان المعقود عليه يتلف باخله في فان البذر اذا كان
 من قبل العام فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب
 الارض فهو منفعة العام وله بدم بيان المعقود عليه ان جهاته

ينقص

ينقص لا التراجع والخاص بيان جنس البذر اذ له بدم بيان جنس
 اله جرة وهو له يعلم الله ببيان جنس البذر وكتاوسى بيان حفظ الله حرك
 بيان من له بذر من قبله بدم يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذ لا يعلم
 له يستحق شرطاً بالعقد واثباته التحلية بين صاحب الارض والعام
 حتى اذا شرط في العقد بانه وله به التحلية وهو علم صاحب الارض مع العام
 فدرت والتميز الزرع في الخارج عند حصوله له بدم يستحق جارة
 ابتداء وضم تركه انما هو وكل من شرطه في لا قطع الشرط في الخارج يكون ففقد
 للعقود وانما هي عند ما اذا كان الارض والبذر لواحد والبق
 له قوله ان صاحب الارض يستأجر العامل للعمال والبق للعمال في اربعة
 كالواستأجر خيطا لخيطة بارة نفقا له رضى لو اريد البقية لله قوله ان
 البذر رضى يستأجر الارض بخر معلوم من الخارج ولو استأجر ما باو معلوم
 من البذر بانه والبق رضى صح فكذا اذا استأجره بذلك او اذا كان العامل الواحد
 والباق له قوله ان صاحب الارض يستأجر العامل ليعمل بالبق المستأجر في
 كالواستأجر خيطا لخيطة بارة رتب الثوب انما يصح ايضا اذا كان نفقة
 الزرع عليه ما بقدر رضى ما كاجر الحصاد والدفاع والارضى البذر
 له ان الغرم بالغنم حتى لو شرطت له حد ما فدان العقد له شرط لا يقتضيه
 وفيه له حد المتعاقد من نفقة ان كان الارض والبذر لواحد والبذر
 والعمال له قوله ان رتب له رضى يستأجر الارض والبذر ويستأجر البقر في
 من الخارج مقصودا له يصح له ان منفعة البقر ليست من جنس منفعة
 الارض فان منفعة البقرة في طبعها كصاحبها الخارج ومنفعة البقر
 صله حية يقيم بها العامل فعدم الجانية لا يمكن جعل البقر تابعاً
 لمنفعة الارض وله يجوز ان يحقاق منفعة الارض مقصودا بالبق
 كما لو كان البقر مشروطا على احد ما فقط تجله في جانب العمل له

العامل كذا في النسخ والصغار المدافعة للمدافع
 استأجر البقر الصاحب للبق التحلية في اصطلاحهم
 هو رفع المانع بين شخصين وما كان من شأن
 ان يقتضيه فلا يتصور بغير شخصين

ع

البقرة العرفي جعلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر له حدها
 والباقي لله قوله الشرع لم يرد به لو كان البذر والبقر لواء والباقي
 وهو له رضى والعرفي لله قوله كل واحد من البذر والبقر لما لم يمتنع
 عنده ان يوافق لم يمتنع عنده ان يمتنع او شرطه حدها فمما قرنا
 فانه رضى مفدله حتمال ان يخرج الرضى له ان هذه الققرة
 فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة او شرطه حدها لما يخرج من موضع
 معتبر او على الماذن او على المسمى من التوافق والتوافق جميعا
 وهي اكرم من الجدول واصغر من النهر فانه رضى مفدله حتمال ان لا
 يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرطه حدها
 تفقد على العامل لما ان شرطه يقتضيه لعقد وفيه نفع له
 المتعاقدين او شرطه رضى البذر بذر او رضى الحراج الموقوف
 وتنصيف الباقي حيث تفقد في التصورين لا حتمال ان لا يحصل
 الا فيكون لواءا اذا كان خارجا مقسما نحو الثلث او الربع فيجوز
 كالون شرطه رضى وقسم الباقي والرضى عشرة او شرطه رضى البذر
 في الخارج لنفسه او لله والباقي بينهما لا شرطه فلا يؤتى
 قطع الشركة او شرطه التبن له حدها واجتبت لله تفقد
 له ان يقطع الشركة في الاجتبت وهو المقصود او شرطه تنصيف الاجتبت
 والتبن لغرض البذر حيث لا شرطه في المقصود العقد وهو
 يؤتى لا يقطع الشركة او شرطه تنصيف رضى فلا ينعقد الاجتبت فلا يؤتى
 الا التبن ولو شرطه الاجتبت تنصيفين ولم يتقضا للتبن او شرطه الاجتبت
 تنصيفين وجعله رضى التبن رضى البذر رضى التبن اما الله ولا فلا تنصيف
 شرطه الشركة فيما هو المقصود والتكوت عن التبن له بوجوب خصال
 العقد في الاصل والى الثانية فلا شرط موافق حكم العقد له

ادراك
 رضى البذر
 رضى البذر

نماء ملكه واذا فدت اى المزارعة فالحق لرب البذر له نماء ملكه
 والوفى بملكه الاصل وانما يستحق الله خباثته فاذا فدت
 كان النماء كل رضى البذر وله قوله رضى البذر رضى البذر
 البذر رضى صاحب الرضى فللعامل اجر مثله ان كان من قبل العامل
 فلصاحب الرضى اجر مثله رضى فلو كان رضى البذر رضى صاحب الرضى فللعامل
 اجر مثله ان كان على المسمى له رضى بقوط العامل فلصاحب الرضى
 اجر مثله رضى له سيفاؤه منافعة بعقد فلا يجب قيمته ما اذا
 له مثلهها واذا صحى فالشرط اى الواجب هو المشرط لصحة الالتزام
 وله رضى للعامل ان لم يخرج الى رضى شيئا له ان يستحق شركة ولا شركة
 في غير الخارج يجرى به العامل ان البذر رضى البذر رضى البذر
 فامتنع من العمل رضى البذر فله ذلك له ان يتوصل الى الوفاء بالعقد
 الا بالنفع البذر وفيه رضى له عليه كالموتاج رضى
 يهدم حاره وفي الكفاية هذا قبل القاية وبعد يجرى وان شفع
 العامل اجرة الى كى على العمل له الوفاء به ممكن بله رضى رضى
 العقد كما في سائر الاثار الا اذا كان له رضى رضى به له حارة كالمريض
 فتفنى به المزارعة ولو لرب البذر والرضى له وقد رضى البذر
 فله رضى له في عمل الكرم قضاء له ان عمله لا يتقوى بالعقد والعقد
 قوم العمل بخارج من الخارج وله خارج بعد رضى رضى رضى
 ان اذكر جوابا فاما فيما بينه وبين رضى رضى ان يعطى العامل اجر
 مثله عمله له انما يستغنى باقائه هذه الاعمال يحصل به من الخارج
 نصيبه فاذا اخذ الرضى منه فقد غره والتغريم مدفوع فينفى بان يملك
 رضاه وبطل اى تبطل المزارعة بموت صاحبها الى العاقدين كما في
 الاجارة فلو وقعها ثلث سنين فلما ثبت في الولى ومات صاحب

الزيادة ولو كان رضى البذر

القضاء

الارض قبل ادراكه ترك اي الزرع في يد المزارع لا ادراكه في حوزة المزارع
اي المزارعة في السنين التي خربها له في ابقاء العقد في السنة التي ولي
مراعاة الحق المزارع والورثة وفي القطع بطلان الحق للعامل اصله فكان
الابقاء اولى واما في الخريف فله صاحب الابقاء اذ لم يثبت الحق للمزارع
في حوزة المزارع بالقبض مضى مدة قبل ادراكه فعلى المزارع ان يرضى ببيع
من الارض حتى يدرك الزرع له ثم يستوفى منفعة الارض بربطه ببيعته في تمام
الوقت الادراك ونفقته في نفقة الزرع كما هو التقي والمي فخط
والحصاد والرياء والرؤوس والتدريه عليهما بقدر حقوقهما حتى يدرك
كنفقة العبد المشرى العاج عن ذلك في موت احدهما قبل ادراك
قبل ادراك الزرع ترك اي الزرع في مكانه لا ادراكه ولا يرضى على المزارع
له تا ابقينا عقد الاجارة منها استحق ابقاء مدة الاجارة فمكن المزارع
العامل او وارثه على ما كان عليه من العمل الا ان يرضى له بقاء البقاء
المدة لنفق احدهما على الزرع بله ارض صالحة ولم قاضي منطوق في الانفاق
له كل واحد منهما غير مجبور على انفاق فصار كالتدريس بينهما
اذا تمقت فانفق احدهما في وقت ما بله ارض كان منطوقا ونفق
اي المزارعة بدلين محجوج لا يبيع ما يبيع الارض كما في الاجارة وليس
للعامل ان يطالب بما ركب له من وصفه الزرع وسوى المستأجر في حوزة المزارع
له يجوز ان يطالب بالمستأجر وهو الخارج له ثم معدوم وله باج المثلثة
انما يجي عند فساد العقد ولم يفد ولو ثبت ان الارض قبل
الحصاده اي الزرع له في البيع بطلان حق المزارع والتأخير اولى
من البطلان ويخرج القاض ان حبس في خفاء الظلم وهو لم يظلم له
ممنوع من بيع الارض فلم يكن ظالما **كتاب المساقاة**
هي لغة مفاعلة من التقي وشراؤه في الشجر لا مصلحه يجرى منه وهي

في حوزة المزارع
في حوزة المزارع
في حوزة المزارع

كالمزارعة

كالمزارعة في انها باطله عند ابي حنيفة ربح ظله لهما وان الفتوى على صحةها
وشرطها كشرطها الممكنة منها كالمدة العاقدين وبيان نصيب
والتحلية بين الشجر والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط
المذكورة في محال يجرى منها فتصريح بله في المدة والقبض ان له ببيع
له انها اجارة معنى كالمزارعة ونصيحته هي انا وتقع على اولى المزارع
اولا ادراك المزارع وقت معين قلما يتفاوت وتفسدان لم يخرج
اي في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانت انما نصحا
على ذلك ذكره تاج الشريعة الا اذا دفع كاستثناء من قوله فتصريح بله
ذكر المدة غير انما في ارض لم يبلغ اي تلك الغرس التي فخرج كان بينهما
نصفين حيث تفسدان لم يذكروا سنيين معلومة ذكره قاضي خايز
اودفع اصول رطبة في ارض ساقاة ولم يسم الوقت فانما تفسد
له ان اصول الرطبة كالغرس يجرى في رطبتها انما غيرة كسنة كسنة
حيث يجوز وتقع على اولى جارة اي قطع يكون اي يحصل ذلك
الا وبله ابعده دفع رطبة انتهى جازنا على ان يقوم عليها
يخرج بذرها ويكون اي البذر بينهما نصفين جاز بله في الوقت
هي انا الا ان ادراك البذر وقتا معلوما عند المزارع والبذر انما
يحصدها العامل فكل الرطبة المضافة فيه يكون صحيها والرطبة
لصاحبها اذ لا اثر فيه لعامل العامل ولو طرأ تنصيفها فسد
له شرط الشركة فيما هو حاصل قبلها ذكره عدة له يخرج التمر فيها بان
دفع الارض ليعوس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخراج
فانه يعلم قطعان الكرم له يخرج التمر فيها يفد له ان المقصود
بالمساقاة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفدا
للعقد وذكره مدة فيخرج التمر فيها وقد له يخرج له اي لا يفد

على ان يعلوها

لعدم العلم بنفوا المقصود بل هو يتوهم في كل فزارعة وما قابان
 الزرع والتمرك في سماوية فلو خرج في التمر في وقت سقي ففعل الشجر
 لصحة العقد والى وان لم يخرج فيه بل نأخر عنه فسد العقد
 او يتبين انهما استيameda له يخرج التمر فيها ولو علم ذلك لتبدل كما
 العقد فكذا انما يتبين انهما استيameda واذا فسد للعامل ربح المثل
 كما في المزارعة يصح في المساقات في الكرم والشجر والبقر والاصول
 الباذنجان والتمري ولو وصلة فيه لم يدرى لو كان مدر كالم
 يصح العقد اذ لا يكون له لعامل العامل كالمزارعة وعند الشجر في
 له يجوز المساقات في النخل والكرم وقوع رخصتين معلومة
 على ان يغرس الشجر او يكون الشجر على الشجر او لا يغرسهما
 فسدت له اطمهما الشجر فيما كان حاصلا قبل الشجر لا يعمل
 وهو لا رضى فان غرسها الى العامل الا رضى عن الشجر عنده
 فاخرجت ثم كان الكرم لصاحب الرضى والغراس عليه فمضى
 مثل عمله له ان صاحب الرضى استأجر العامل ليحضر الرضى بستانا
 بالة لا ينفى عنه ان يكون روجه نصف البستان الذي يظفر بعلم
 والة لا يكون في معنى فقه الطي المنهي عنه فيكون فكذا ثم
 الغراس ملك للغراس وقد تدررت عليه تصاها باله رضى
 فتجب قيمتها واجم مثل عمله له ان يدر في قيمة الغراس فيقوم بنفسه
 بتطير المساق بموت احداهما ومضى مدها والتم في هذا قيد لصو
 الموت ومضى المدة وانما بطلت له ان صاحب الرضى استأجر العامل
 ببعض الخراج يدر اجم بطلت له جارة بموت احداهما فكذا اذا استأجر
 ببعض الخراج فلو مات صاحب الرضى فلعامل القيع عليه يدر
 التمر وان وصليت كرمه ورثه صاحب الرضى له في انتفاع العقد بموته

المزارعة

بستانا

اولا استأجره

اظهار

اظهارا للعامل وابطالها لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمار في الجار
 لا وقت له وراك واذا انتقض العقد يكلف لجزار قبل المهر
 وفيه ضرر عليه اذا جاز نقض له جارة لدفع الضرر فلا يجوز انقاؤها
 لدفعه كان روبا وانما العامل فلورثته القيع عليه ان لم يصاب
 الا رضى له انهم قايمون مقام وفيه نظر للجانبين وانما فالحيار
 في القيع عليه او تركه لا ورثته العامل لقيامهم مقامه وقد كان له
 في صوته هذا الخيار بعد موته وان لم تمت احداهما انتقض مدها
 الى مدة المساقات فالحيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل
 حتى يبلغ التمر ويكون بينهما على التواء له في الله وبالحيار قبل الا
 ارض اياهما والضرر مدفوع كما تولى نفسه الا بعد ربحا في الله جاز
 ومنه كون العامل عاقر اعز العاقر انما لولم نفسه لم ينجى
 الا رضى فيالحق به ان يدرى فيلزم بعقد المساقات وقد
 ان الضرر مدفوع لو كون العامل سارقا في علمه رضى الشجر
 او سعة بالتجديد جمع سعة وهي غصن التي كذا في الصياح
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الدعوى

اوردها عقيبا لمعاملة له انما ترتب عليها في الوجود وهي
 لغة قول يقصد به لسان اي الحق على غيره والتمها للثابتين
 فله ينقذ وجعها دعاوي بفتح الواو والفتوى وقناوي
 وشرعاً مطالبة حق من حقوق العباد عند من وهو القايض
 له الحق صدى تخليصه من المديونية عليه انما ثبت والمديونية
 اذا ترك تركه الى يجر على الخصومة اذ تركها ولما كان هذا مقتضى
 له غلب من المتنازعين فعلا احضر عنه بقوله من المتنازعين

بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لورثته

الدعوى في اللغة اضافة
 الشيء لانفسه مطلقا وفي
 الشرع ادوية اضافة
 الشيء لانفسه حال
 المنازعة
 لا غير
 مبسوط
 خواص
 قوله

لا تصح في
النبوة

تأليف الشيخ محمد

تدعوهم
عليهم

الجهالة الفاسقة توجه اليدين على الحظيخ ذا الكروا الجسد على البيد اذالة
او نكل عن اليدين فليست تمل فان كلام الكاذب له يكون كافي الله بهذا
التحقيق الحمد لله على التوفيق نعم العادي ونعم الرفيق ولو كان ما يد
عقار ذكره ووجه الله ربعة لتغذر التعريف بالاشارة له قال ينقل
في صاريه الخريد لله العقار يعرفه وكبح التملته وقال زفر له
التعريف لم يتم ولنا ان الله كثر حكم الكل الله ان يغلط في الحد الرابع
له ان المديحي يختلف بخلافه كذا الشهادة اي كاشطة طالحه يد
في الدعوى يشترط في الشهادة وان ذكر قوله ثم من الحد ووجه الشهادة
قبلت شهادة ايم عندنا فانه وان كان الرجل مشهورا كيتفكر
في الدار له يد في الخريد وان كانت مشهورة عند الباطن جنيق
وعندها لا يشترط ان الشهادة معينة عنه ولم ان قدر له يصغر معلو
الله بالخريد ووجه ايضا ان يطالب له المطالب حتى المديحي فلا
يدفع طلبه وذكر ايضا ان يد المديحي عليه له انما يصغر خصما يكون
في يده وهو ولي كونه في يده لا يثبت بصدقه معا على انه في يده بل
ثبت بالبينة او علم القايض له صما كون العقار في يد غيرها
وقد تواضعنا على ذلك بخلاف المنقول له ان اليد فيه ما امد
كافة العاوية روي عينا في يد رجل وارادوا حضاره في محي الحكم
فانكر المديحي عليه ان يكون في يده فجا المديحي شامدين
شهد ان هذا العيب كان في يد المديحي عليه قبل هذا التاريخ سنة
هـ ربيع و هو رجب المديحي عليه على حضاره هذه البينة ام له كانت واقعة القنور
ويبغى ان يقبل له ثبت في يده في الترخا لماض ولم يثبت خروج يده
وقد وقع الشك في زواله ذلك اليد فثبت اليده لم يوجد الم نيل قال شمس
الهيئة الحلواني ومن المنقول له ان يمكن حضاره عند القايض كالقبضة من

قوله وان كان الرجل مشركا
بذكره يعني ان لا بد من ذكره
اصح الحدود ان لم يكن الرجل
بذكره الحاصل المقصود به
وجوب ذكره غير مرة

الفقه

الموضوع

الطعام والقطيع من الغنم والقباض في الجوارح ان شاء الله تعالى ولو ثبت له
ذلك وان لم يتيسر له الخضوع لو كان مأذونا بالاعتناء بخلق بعث
خليفته لادراك الموضع وهو نظير اذا كان القاض في بيعة او ووقع الدعوى
في حمله وبيع بملكه ان فاتته يخرج اليه الشهود بحضرة وفي القدر
اذا كان المدعي شيئا يعتذر بنقله كما ترى فالحاكم فيه بالجوارح ان شاء
الله وان شاء بعث امينا كذا الذخيرة وذكر القاض انما ظهر
الدين من هذا انما يستقيم اذا كان المدعي في خارج المهر كيف يقض به
القاضي والمهر شرط لجواز القضاء في ظاهر الآية فطريقه ان يبعث
واحد من اعدائه في سبيل الدعوى والبيعة ويقض ثم بعد ذلك يحضر
قضاؤه ولو كان ما يدعيه شيئا في الذخيرة ذكره كالدراهم والدينانير و
البر والشمع وخونا وقدره كاليه والوقوف وقفير وخونا
فان الدين له يعرف الله بذلك وذكر ايضا مطالبة به لما اراد حق
واذا صححت اى الدعوى سأل القاضي عنها ليتفحص وجه الحكم
لذا الحكم بالبيعة الحكم بالارومع لو اراد ان يقول ان خصمه
ادعى عليه كذا وكذا فما يقول فان لم يرد اى الخصم الرخ اى القاضي
بوجبه لم يقد قضى او حكم لما قال في الكافي لفظ القضاء توسع
لان الله وارجحته بنفسه لا يتوقف على القضاء فكان الحكم من
القاضي الزنا للخروج عن موجب اقرئ له في البيعة وان انكر اى
الخصم سأل القاضي المدعى ببيعه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
للمدعى البيعة فقال له فقال له عمن سأل اورثه البيعة
على عدم البيعة فلا بد من السؤال عنها لئلا يفتن من الاستحلاف
اقامها اى البيعة فحق عليه ان لا يورث عواها بالبيعة في شعبة من
البيعا فانها اوله واضحه يظهر بها الحق عن الباطل والاروى

وذكر الحاشية
الماء والطين على
الوجه الفارسي
وقوله فصله

22

باب داره
 فتح خرب
 قوله ان الاصل في فعل
 التعليل ان يذكر عليك ان هذا
 التعليل المناسبت ان يقال لانها انما يصح
 بانفعال القضاء وانما التعليل الذي ذكره
 المحقق في البنية على دعواه في صحة
 الانكار وكل ذلك على ظاهر من عبارة الكافي
 وانما هو صاحب التعليل في حيث تعرف في
 اللفظ صاحب الكافي بما نقل المؤلف عليك
 بمراجع كلامه والخصوص في غرض من
 مراد عن زاده

بخلافه

الملاقاة

32

—

...

عمره علی

وان لم يقر بما يلحقه من عرقا قاتلها فله ان يلقى القاض الحظ بطلبه الى المدعي
 له ان الحلف حقه وهذا الضيف اليه في اللام في الحديث وجب حقه
 ان النكر قصد ان يقر حقه على زعمه بالانكار فيمكن ان يقر عن ان يقر
 باليمين الكاذبة وهي الغوس ان كان كافرا كان يقر هو اعظم ان يقر
 المال ويحصل السحاب الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم
 وله بدل ان يكون النكول في حق القضا له ان المعبر بمن قاطع الحظومة
 وله جرة لليمين عند غيره وهذا شرط القضا على فور النكول فيه
 اخلاف ثم اذا حلف المدعي عليه فله ان يقر عذره ولا ينظر حقه
 بيمينه لكن ليس ان يصرح باليمين على وقوع دعواه فان وجد
 اقام ما وقف له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون
 بعد اليمين ويقولون يترجح جانب صدق اليمين فلا يقبل بيمين المدعي
 وهذا القول ليس بشي لان عمر رضي الله عنه عن قبال البينة من المدعي
 بعد عين النكر وكان مخرج يقول اليمين الفاجرة لاحق ان ترفع
 البينة العادلة وما ينظر كذلك لمنكر باقامة البينة والقصور ان
 له ينظر حقه له يعاقب عقوبة شاهد روي عليه بحق فانكر وحلف
 على نفسه ثم اقام صاحب الحق البينة والقصور ان يقر حقه له يعاقب
 عقوبة شاهد روي عليه بحق فانكر وحلف على نفسه ثم اقام صاحب الحق
 البينة فحقها ولو لم يقر الحالف الزور ذكره ان يقر فان نكل روي قال لا حلف
 مرة او سكنت بل لا فمطش او حش فانه نكول حقا وقصص حقه
 اليمين واجبة عليه لقوله عليه السلام واليمين على من انكر في هذا
 الواجب بالنكول وبلد على ان ياذل او مقودا له قدم على اليمين بقضيا
 عن هذه الواجب دفعا للمعز عن نفسه ببدل المدعي او القرار
 والشرع ان التورع عن اليمين الكاذبة دون التورع عن اليمين الصادقة

على المدعي

او يام

الخلق

فمنه

فمنه هذا الجانب على جانب التورع في نكول هو ان القضا بعد من اليمين
 اي عن القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان لم يحلف اكم عليك ثلثنا اوصا
 له ضمنا ان يحلف بعد مرة او مرتين وله جرة بعد القضا لقوله حلفا له
 ابطار حقه بالنكول فلا ينقض بالقضا ويعتبر اي حلف قبل الحلف ولو بعد
 العرفي لانه لا يبرح فيه ينقض القضا وله فاد واد واد اليمين على المدعي
 وان نكل خصمه عند الشك في اذالم يكن للمدعي بينة اصله وحلف القاض المذكور
 عليه فنكول المدعي فان حلف خصمه والانه انقطع المنازعة بينهما لا
 الظاهر صارا هذا للمدعي بنكول فيعتبر بيمينه كالمدعي عليه كذا اقام المدعي
 واشكر او عجز عن اقامة شاهد آخر فانه مدعي عليه ان حلف خصمه بما ادعى
 نكل له يقض له شئ له صلى الله عليه وسلم فانه مدعي عليه ان حلف خصمه بما ادعى
 عليه فقط ويقض عليه بالنكول لقوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على
 من انكر ومطلوب التقية يقتض انتفاء مشاركة كل واحد منهما في حقه
 فبدل على ان حلف المدعي في جانب المدعي عليه له يمين في جانب المدعي في الله
 في اليمين للستغراق في جعل اليمين على المدعي فقد خالف النظم وحديث
 واليمين غريبة وبنية مشروطة لتقدم اليمين بالقصور حقه صار في حق التوا
 فله يعارضه على ان يحكي بمعين قدره كذا في الكافة ولو قال ان المدعي عليه
 له او له انكر حقه القاضي حقه يقولوا انكر له ظاهرا او انكر حقه اي حلف
 على آخره ان يقر ان المدعي عليه فاصطاح على ان يحلف المدعي عليه ويبرأ
 من المال فالصحيح باطل وهو ان المدعي عليه وعواه ان اقام بينة سمعها لم
 يقرها ولا يحلف حلفه لقاض اي لو لم يكن الحلف له ولا حقه القضا عند فانه
 التحليف عند غير القاضي له يعتبر كانه النكول عند غيره له يوجب الحق له
 المعبر بمن قاطع الحظومة واليمين عند غير القاضي له يعتبر قاطع ولو كان
 له عند كونه حلفه بنينا لاصطاح ان المدعي او حلفه حقه حلف

ان جانب المدعي

ان يمين الطالق هو معارض لقوله
 وان حلف المدعي على ما ادعى
 من وجوب
 نكول

لولا الاول عند

الذي المدعى لو حلف بالحكم ضام وحلف اي المدعى لم يضم اي الخصم كذا في الحاشية
 له كليف في نكاح بان ادعى رجل على امرأته وهي عليه نكاحا قاله فمكروا ورجع
 بان ادعت عليه وهو عليه بعد مدة لانه قال في العدة وانكره فمكروا
 بان ادعت انما عليها ثوبا ولدت منه هذا الولد او ولدت ولدا قدما
 او لمقط قط سببين الحق منه فانكر المولى وله بشارة من الجانب الآخر
 لو ادعى المهر لانه عده وانكره فمكروا ورجع بان ادعى على غيره النسب لانه
 ابنه لو هو يدعي عليه انه غير نكروا وله بان ادعى على موهو فمكروا لانه
 معتقه او موله لو ادعى الموهو فمكروا عليه وكان ذلك في وله المواله
 والله فمكروا فمكروا كان حذرا فهو الصواب الله تعالى كذا في الزينة
 وحذرت في روقا ابن الحقيق كذا في القذف حتى ان ادعى على غيره ان
 قدّم وانكر القاذف له لم يحلف لانه الغالب فيه حق الله تعالى عندي
 فالحق بالحدود الى الصلة لله تعالى واما الزينة فان ادعى يحلف
 له في المال اذا اراد المالك اخذ المال له القطع فيقال له ادع في الزينة
 وادع تناو ما لم يكون له عليه عيب قال في النهاية له يحلف في الزينة
 بالجماعة الا اذا ثبت حقا بان علق عبد بالزينة وقال بان زنت فانه
 حر فادعى العبد ان زينه وله بيتته له عليه يحلف المولى حتى اذا انكر
 ثبت العتق له الزنا ورجع بان ادعى المرأة القذف بالزينة و
 وجوب اللعان وهو نكروا جميع ما ذكره قول ابن حنيفة وقاله يحلف
 فيها كلها الا في الحد واللعان لانه هذه حقوق ثبتت بالشهادتين
 فيجوز فيها الاستحالة فكذلك موله في الحد وانه فائدة الحلف
 ظهور الحق بالنكول والنكول اقراره ان الحلف لما وجب فيه كطيل
 على انه باذرا ومعه وله يمكن ان يجعل باذرا لانه النكول يعتبر
 من المأخوذ والمكاتب وحواله يملكان البذل فيجعل موقرا ومن

ان راجع في العدة وانكره فمكروا
 بان ادعى المولى عليه او غيره بعد مدة
 في النكول ثبت الاستحالة بانكره ولا يثبت النسب
 وادعى بان ادعى على غيره النسب ان يغيره

قوله بان ادعى على غيره النسب ان يغيره
 او موله او موله لو ادعى الموهو فمكروا عليه
 القاذف فيكون له حق في المال او حلفا او حلفا
 معتقه فيكون له حق في المال او حلفا او حلفا
 لا يثبت النسب الا بالاستحالة بان ادعى على غيره النسب
 ولا يقصر على ذلك في حلفه على العتق القذف
 بطريق التمسك ولو قيل بان ادعى على غيره النسب
 القاذف او موله المولى بان ادعى على غيره النسب
 عدد راجع في العدة وانكره فمكروا

والسكوت

والله فارجح في هذه الاشياء كذا في السكوت في نفقته
 فله يكون حجة فيما لقط بالبشرى واللعان حد الزنا وحده القذف
 ولذا ان النكول بذل واباحه اذ لو حلف على انه قاذف لكان له نكاح ولو حلف
 بذل قطع الخصومة بانه كاذب فكان هذا اولى صيانة للمسلم ان يظن
 به الكذب وهذا حقوق له يجري فيها البذل فله يقضي بالنكول كالتقصير
 في النفس بخلاف ماله وذكر له ان المرأة لو قالت مثله له نكاحا سني
 وبنيك ولكنه بذلت نفسي كمن يصحح كلامها وكذا ما سار الله مثله فالحق
 ان كل من حلف على ما بانه باذرا ابتداء يقضي عليه نكوله وله فله قال
 قاضي خان الفتوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي
 عليه فان رآه متعنتا يحلفه ياخذ بقوله ما وان كان مظلوما له كلف
 اخذ بقوله كذا في الكايف وحلف السارق وان نكر صمغ لم يقطع له في
 في الزينة يدعي الماله ولا يجزئ له في الجملة بخلاف في المال فثبت
 به كما ثبتت بشهادة رجل واحد حيث له يثبت القطع ويضمن
 الماله كذا في الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول يعني ادعت طلاقا
 قبل الدخول ولا يحلف الزوج فان نكر صمغ يضمن ماله عند
 لانه لا يحلف في يجري في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقتضى
 الماله لانه دعوى ماله حقيقة فثبت نكوله الماله له النكاح فليز
 النسب اذ ادعى صفا يغني حلفه دعوى النسب اذ ادعى حقا كارتو
 بان ادعى رجل على امرأته اخوات ابوها ومنكره ان له يد المدعي عليه
 لو طلب من القاضي بالنفقة على المدعي عليه بسبب الخوة فانه يحلف على
 التمسك بالجماعة فان حلف بري وان نكر قضي بالماله والنفقة له التمسك
 ووجه في النكاح بان كان حجة في يد رجل النكاح وهو له يعتبر اذ ادعى حلف
 فنكر ثبت بدله حلفا فيقبل القيد لا حجة ما وله يثبت النسب وعقوب المالك

قوله لانه ان النكول بذل واباحه
 هذا النكاح بخلاف الحد في النكاح
 ومن النكاح على النكاح في النكاح
 واللعان في النكاح في النكاح
 كذا في الكايف واجاب عنه صاحب
 لم ينف وجوب النكاح في النكاح
 النكاح فانكره ما وسو القضاة بالنكاح
 لانه لا يجزئ في النكاح في النكاح
 لا يثبت حلفه من ادعى الصلوة لغرض المقصود
 انتهى على راده

قوله لا النكاح لا يثبت عليه ان ذكره العبارة
 في ذلك في النكاح لا يثبت عليه ان ذكره العبارة
 المال حقيقة فثبت نكوله الماله له النكاح
 النكاح حيث ذكرت في الكتب مستقلة ولفظ المهر
 وكذا في النكاح اذ ادعت به النكاح لان ذلك دعوى
 لثبت الماله بنكوله ولا يثبت النكاح
 على راده
 عن نفقته ادعت امرأته الاصل
 انما دفعه كما تدعى بغيره بالنكاح
 من صفا يغني حلفه
 القاذف فيكون له حق في المال او حلفا او حلفا
 المعتقه فيكون له حق في المال او حلفا او حلفا
 لا يثبت النسب الا بالاستحالة بان ادعى على غيره النسب
 ولا يقصر على ذلك في حلفه على العتق القذف
 بطريق التمسك ولو قيل بان ادعى على غيره النسب
 القاذف او موله المولى بان ادعى على غيره النسب
 عدد راجع في العدة وانكره فمكروا

بان ادعى عبد على مولاه ان له معتق له لا رضى ولا تخلف فان حلف في
 وان نكر فبطل العتق له التمسك امتناع الرجوع في الهبة بان اراد الوأ
 الرجوع في الهبة بان اراد رجوعه فقال للموكل انا اخوك فان المدي عليه
 يستحق علم ما يدعي من التمسك به جماعة فان نكر في الصور المذكورة
 ثبت الحق بغير العرش والنفقة والرجوع والعتق وامتناع الرجوع
 له التمسك به كان اى التمسك به بغيره الهبة لله اى وان كان سببا
 له بغيره الا اقر به ولا اى وان كان سببا فعلى الخلف بغيره يستحق
 في التمسك به عند ردها اذا كان سببا ثبت باقراره ببيان ان ادعى
 الرجوع بغيره بالهبة والرجوع والموكل واقر ارادة بغيره بالهبة
 والرجوع والموكل وله بغيره بالهبة من اقر به التمسك به على الغير فكان
 اقر اقر على الغير فلا بغيره فلو ادعى رجلا ان ابوه لو اقر به ولم يدعي ما لا يخلف
 عند ردها له لو اقر به ثبت فيسبب تخلف لم جاء النكول الذي هو اقرار
 وان ادعى ان اخوه لو اقر به او نحو ذلك يستحق المدي عليه له
 لو اقر به له ثبت له ان فيه كمال التمسك على الغير كلف منكر القود بغير
 ادعى عليه غيره قصاصا في النفس فيما دونها فانكر فالتمسك به
 فان نكر في النفس لم يقض بقدره وله رية بل حلف بغيره او كلف وفيما
 دونها يقض عند رية حنيفة مع وعندهما يلزم الدية فيما و له
 يقض بالقصاص له ان القصاص فيما و من النفس عقوبة تدرى
 بالشهادة وله ثبت بالنكول كالفصا في النفس له النكول وان كان
 اقرارا عند كافيته شتم العبد له ان امتنع من اليمين الصادقة له
 يكون اقرارا بل يكون بذلة واذا امتنع القود وجب الدية وان اقر
 في البذل فيستوفي بالنكول كالمال فان اقر اقر بملكه لا بالنفس
 له ماله لا انها خلقت وقاية النفس كالمال فيجوز فيها البذل بخلاف

ويخلف في التعذر بغيره لو ادعى على اخيه وجب التعذر واراد تخلفه او النكر
 فالقاضي يكلف له ان التعذر محض حق العبد ولا يلزم له العبد لا يقاطع الحق
 وله بمنع الصغر وجوبه من عليه التعذر او الامتناع صا حلف من اقام
 ولو كان حق التمسك لكان منه ان حكم على عكس هذا اذا تخلف
 بجري في حقوق العباد ولو كانت عقوبة لو اقر به فان نكر عزله
 التعذر ثبت بالشهادة في اقراره يقض فيها بالنكول قال اى المدي عليه
 حاضرة في المهر والتخلف الخلف له يكلف قبله بالمهر لا بها واذا حلفت في
 محله كالمال يكلف انفا كذا في النهاية ويكفر بنفسه ثلثة ايام كئيلة
 بغيره ببطر حق المدي ويجب ان يكون الكفيل معوفا لئلا يحصل
 فائدة الكفيل وله بدل التكفير من قوله بيمينته حاضرة في المهر حتى لو اقر
 له بيمينته لا وشره يورث غايبك يكفر اذ له فائدة في ان اقر به يعطيه
 كئيلة له رمة اى دار مع حيث سار حتى لا يغيب لزم الغريب
 الخضم غريبا وله يكفر اى الغريب له في اخو المي له ان في اخذ
 الكفيل والملازمة زيادة على قدر المحل اقر اقر بالغريب لمع
 السفر وله خمر في هذا القدر ظاهرا او الخلف بيمينته وقرع
 لقومهم عزم لا تخلفوا باياكم وله بالطواغيت من كان منكم خالفا
 فليخلف يائنه او ليذر له الطلاق والعتاق لما روينا ان اول
 الخلف بغيره جاز للقاضي ان يكلف بالطلاق والعتاق لقوله لا
 باليمين يائنه في زماننا اذا نكل له يقض رة لم يقدره ان يبيع و
 شدة الهداية ويغفل اى اليمين بصفاته كما كان يقول القاضي
 قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة التي لا تخفى الذي
 يعلم السر ما يعلم من العلانية ما افلح عليكم وله قبله هذا المال
 الذي ادعاه وهو كذا وكذا وله يائنه منه والمخلف ايا يزيد في التغليظ

ان حق العبد كونه مخالفا لما سبق منه فصل
 ان حق العبد غلب فيه بدين كلاميه
 ان حق العبد غلب فيه بدين كلاميه
 ان حق العبد غلب فيه بدين كلاميه
 ان حق العبد غلب فيه بدين كلاميه

ان كنتم
 لا تقفم

ان هذا

على هذا وان ينقص منه لكنه يحاط فلا يذكر بلفظ الواو وليكن تكرار عليه اليمين
 لا والله زعم عليه وواحدة ولا ان لا يغلف على المعروف بالصلة وبقوله
 بالله رواه الله المقصود منه تكوينا واصوالا في مختلف فتم من
 يمنع اذا غلف عليه اليمين ويتجسرا اذا لم يغلف فكان الى في الله
 وقيل لا يغلف على المعروف بالصلة وبقوله على غيره وقيل يغلف على
 الحظ من المال له الحق له اي لا يغلف بالزمان والمكان وعند ان في
 يغلف لهما اما الله وحيان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة والالتزام
 فبان يكون في المبرر الجامع عند المبرر وحلف اليمين بالله الذي
 انزل التوراة على موسى وم والتمس ان بالله الذي انزل الى الجبل على
 عيسى وم والمجوسى بالله الذي خلق النار في غلظ على كل واحد
 بما يعتقد تغليظ اليمين ليكون روعا لما في الله قد ام على اليمين الكافرة
 وعنه حنيفة زعم انه لا يحلف احد الا بالله خالصا نقاديا
 عن شريك غير معه في التعظيم وذكر الحنفا في انه لا يحلف غير الله
 والتمس ان بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما ذكر النار في اليمين
 له ان اليمين يستعرب وله ينبغي ان يغلف النار في التوراة
 والله بخبر له ان كتب الله تعالى واجب التعظيم وله يحلفوا الوحي
 الله بالله اذ الكفرة كلهم موافق ان يحلفهم يوقر بالله تعالى قال الله تعالى
 ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله كذا في الكافرة
 له يحلفون في معابدهم له ان فيه تعظيمها وحلف على الى صلوات
 سبب نفع كالبيع والتمس والطلاق والفصل والتعريف واليمين
 التحليف بقوله بالله ما بينكم جميع قائم ولو نكاح قائم الله او ما بين
 من الله او ما بين عليكم رقة الله او ما بين عليكم حق التوراة الله
 الا لا يحلف على السبب بينه بقوله بعدة ونحوه الى انكم بها او ما

في حلف اليمين
 في حلف اليمين

في حلف اليمين

او ما غصبتا او ما شتمت الاصل الى الدعوى اذا وقعت في سبب رفع
 بعد وقوعه كالبيع ونظائره فان اليمين تكون على الى صلوات الله
 عند حنيفة ومحمد زعم انه اذا زعم ان ابتاع من هذا بالف في حلفه بالله
 ما بينكم جميع قائم وله لا يحلف بالله ما بعد فلهذا باع ثم قال كذا النكاح غيره
 ثم التحليف بالله على الى صلوات الله التبع الى صلوات الله اذا كان رفع
 الله اذا كان فيه رى في الحلف على الى صلوات الله ثم انظر للمدعي يحلف على السبب
 لا لو حلف على الى صلوات الله فهو مستحق للشفعة بصدق في يمينه في اعتقاده
 فيفوت النظر في حق المدعي وكذا اذا ارتعت مبنية نفقة وآزوت من له
 ربه لا يكون شافعا فان يحلف على السبب لو حلف على الى صلوات الله ما لها عليه
 النفقة بصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعي في حلف
 على السبب باع بعد ثبوته له على الى صلوات الله جاعا لعبد مسلم يدعي غنقه
 فانه اذا زعم غنقه على مولاه ومحمد المولى يحلف على السبب بالله ان غنقه
 لعدم الفروقة لا التحليف على الى صلوات الله يجوز ان يعود الى بعد
 مسلما في له والتمس والعبد الكافر حيث يحلف بالله فيهما الى امره
 او ما هو في الى له مكان تكرار الارقا على الله بارقة والحقا والتمس
 العبد الكافر ينقض العهد والحقا وله تكرار على العبد المسلم الحلف
 خصم فقال طفتين ذرة فاقم البينة عليه تقبل يعني اذا زعم على آخر
 ماله فانكر واراد المدعي تحليف فقال المدعي عليه بيمينه على ذلك تقبل
 وتحلف الى ان لم يكن البينة فان زعم المدعي تحليف قال المدعي على انكر
 حلفت على هذه الدعوى عند فاض بل كذا فانكر المدعي ذلك فاقم
 المدعي له بينة في ثم برهه ولا شهادة في ثم شهد معه الله وان يقول
 ليس بيمينه على دعوى هذا الحق ثم جاء بالبينة ومعنى الشان يقول ان هذا
 لا شهادة لفلان عندي في حق بيمينه ثم شهد بيمينه روايتان في رواية لا تقبل

في حلف اليمين
 في حلف اليمين

في حلف اليمين

لظاهر التناقض في رواية بقول الله تعالى البقرة يجوز ان يكون له بيعة او تهادية
 فليس بها ذكرا او كان لا يعلمها قبل تقبل ان وفقه فاقاد في الملقط كذا
 اذ قال له دفعه لم يدفع اي ذكرا او كان لا يعلمها قبل تقبل ان وفقه فاقاد في الملقط كذا
 له ان معناه ليس دعوى لدفع وقت قال له دعوى له قبل فله ان يدفع
 عليه بسم كذا انما وبعضهم قال دفع وهو الاله ان دفعه كصلى
 بالبيعة على الدفع له بدعوى لدفع فله ان دفعه فله ان دفعه
 له بيعة كذا في العادة النبوية يروي في الاستحالة في بيعه يجوز ان
 يكون شخصيا يباع عن اخوه او غيره في طلب الميز على المدعي عليه
 اذا عجز عن اقامة البيعة له الكلف يعني له يجوز ان يكون شخصيا يباع
 عن شخص يوجب عليه الميز ليكلف من قبله دفعه على الاله وقوله
 فالوكيل والوصي والمتولي والوصي يبيع كلف اي يطلب الكلف
 من الخصم وله كلف اي واحد من الوكيل وغيره الاله اذا صح اذ ان
 اي قرار واحد منهم على الاله في بيعه كالوكيل بالبيع او الخصومة في ارباب
 فان الوصي اذا وصي في عيب العير ببيع للقبض يستحق الكلف والوكيل
 بالبيع او الخصومة في ارباب العيب من جهة المالك يستحق الكلف
 الميز لاجل التناول ولو اذ الوصي ثم كذا الكلف فاما الوكيل
 فاذا صح على الموكل فكذا انكول التحليف على فعله يكون على
 البينات اي ان ليس كذلك والبيعة القطع والتحليف على فعله
 يكون على العلم اي لا يعلم انه كذلك وجه الاله وقرط واما وجه التناقض
 لا يعلم ما فعله غيره ظاهر افلو حلف على البينات لا يمنع عن الميز
 كونه صادقا فيها فينظر ربه فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع الاله مكان
 صار باذله او موافقا هذا اصله مقعدا بيمينه وكان الاله في الاسلام
 في يد عليه مر فاوهوان التحليف على فعله غيره على العلم الاله اذا كان

ثم علمها

لا يبيع

فعل

فان كان العلم
 في العادة
 في العادة
 في العادة

فعل الغير شيئا يتصل به اي كالف وقرع عليه بيمينه فاذا صح في العبد
 او اباة يكلف اي لبايع على البينات مع انه فعل الغير يعني ان مسمى العبد
 اذا اذعي انه سارق لو اتى واشتد اباة او قرعته في يده فاقاد في
 البينات او قرعته في يد البايع وادار التحليف كلف البايع بالبيعة عندك
 بالبيعة لم قرعته يدك وهذا التحليف على فعله وانما صح له ان سمي ربي
 سمي البايع المبيع سمي من العيوب واجبت عليه ربي لبايعه فالتحليف
 به لا يضمن البايع بنفسه فيكون على البينات واذا اذعي سبق الزم ان يقرع
 على قوله وفعله غيره على العلم يعني ان يقرع غيره وشيئا اذعي بكره ان يقرع
 قبله وعجز عن البيعة كلف خصمه وهو يقرع على العلم اي انه لا يعلم انه اشتد
 قبله لما كذا الوارث في بيتا او عينه على وارش الاله في بيان يقول له
 ان يقرع يقرع الف ورمم فمات وعليه الدين والالتزام بان يقول ان هذا
 العبد الذي ورثت من فلان ملكي فبيدك بيمينه ولا يبيعه لواحد منكم
 فان الوارث يكلف على العلم له البينات لما ذكر او اعلم القايح كونه ميراثا
 او اذعي بالمدعي او به هذا الخصم عليه كذا في العادة ولو اذعي عاها
 الدين والغير الوارث على غيره ويكلف اي المدعي عليه على البينات
 له العلم لما ذكر كالموهور والمشتري اي لو وهب عبد فقبضه واشترى
 رجلا من رجل عبد فاجاز رجلا وزعم ان العبد عبده وله بيعة له الغنم
 فاراد له حلف المدعي عليه كلف على البينات اذعي رجلا شلوحة
 منكوسة وله بيعة اي المدعي كلف الزوج على العلم اي لا يعلم انما
 منكوسة فان حلف القطع النزاع وان نكح حلفت اي امرأه على
 البينات اي انما ليست امرأته فان نكح فبيعت بنكاح المدعي كذا
 في العادة اعلم ان كل موضع وجب فيه الميز على البينات فحلف
 على العلم له يكون معتبرا صح له يقض عليه بالنكول وله بسقط الميز

فان ربه هو كبر الصواب وهو زيد كذا قبله في

اشارة اليه في قوله تعالى
 فانه لما ذكر من ان التحليف على فعل
 غيره يكون على العلم في قوله

رجل له رجل

ان صح

عنه وكل موضع وجب فيه اليقين على العلم فحلف على البتة ان لا يفتقر كذا
 العكس كونه ان يلقى اذ في شيئا مختلفه يحلف على الكثرة في العادة
 روي اعيانا مختلفه الجنب والنوة والصفة وذكر قيمة الكثرة ولم
 يذكر قيمة كثر غير على حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط التفصيل
 وبعضهم الكثرة بالجملة هو الذي له المدعي لو ادعى غضب
 هذه الاعيان له شرط الصحة الدعوى بيان القيمة لكان اذ في ان
 الاعيان قائمة في يد يور باحضارها فتقبل البينة بخلاف ما قاله
 قد ملك في يده او لم يملكها وبين قيمة الكثرة بسمعه وعواه
 ويقبل بينة وان لم يكن البينة على الكثرة لان وجوب الحليف
 مبنية على صحة الدعوى وقد صححت فوجب على الكثرة ان يدين ولو
 غيره ثم قال كنت كأداة اذ اري حلف المقول ان لا يقر بيمينه كما رواه
 في المسطرة وعواه عليه عند ان يوفد مع وهو يميني وعندهما
 يقر بيمين المقول لا المقول وهو القياس له ان لا يقر بحجة ملزمة من غير
 كالبينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه بعد وجوب اليمين ان العا
 حوت بين الناس انهم اذا ارادوا ان يستدانه يكتبون الصك قبل ان
 ثم يأخذ من المال فله يكون الاقرار بيمينه على اعتبار هذه الحال
 فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة الخداع والحنان
 وهو يقر والمدعي له بقره اليقين ان كان صادقا فيصير اليقين
 ذكره ان يلقى حجة فاذ اليقين والصدق فيه بعد اذ اذ في حلفه على الخو
 فانكر ولا يحلف فافتدي يمينه بما له او صاوغ عن يمينه على ما له صحة
 لما روي عن عثمان رضي الله عنه انه روي عليه ربيعة وروى
 فاعطى شيئا فافتدي يمينه ولم يحلف وعن حذيفة رضي الله عنه
 انه افتدي يمينه بما له ولا له لو حلف وقر في القيل والقار فان

على البتة يعني اليقين في سقط
 اليقين عنه ويقضي عليه اذا نكل
 لان الحلف هو

قوله

بعض

بعضه ان يصدق وبعضهم يكذب فاذا افتدي يمينه صاوغا عنه
 حسن قاله من روى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان سئل يحلف بعد ذلك لا تسقط خصومة باخذ اليد منه يحلف
 ما اذا اشترى يمينه بعشرة دراهم مثله حيث لم يجر وكان له ان يحلف
 بعد ذلك لا تسقط خصومة لان الشراى عقد عليك المال بالمال اليقين
 ليست بما لك اذ الغاية باب الحالف
 اختلفوا الى المتبايعان في قدر الثمن بان اذ في المشتري ثمننا واذا في
 البايع اكثر منه لو وصف بان اذ في البايع اذ في البايع اذ في البايع
 المشتري اذ في البايع اذ في البايع اذ في البايع اذ في البايع
 واذا في المشتري اذ في البايع اذ في البايع اذ في البايع اذ في البايع
 بقدر من المبيع واذا في المشتري اكثر منه حكم من يمينه الى انهما
 لقام البينة له ان يقر وعواه باليمين فيبقى في الجانب الآخر فالدعوى
 والبينة لا قوى له انما تلزم على القاض الحكم والدعوى له تلزم وان
 به هذا حكم لمثبت الزيادة له البينات للثابت ومثبت القدر
 له يعارض مثبت الكثرة وان اختلفا في ما اى الثمن والمبيع جميعا
 بان قال البايع بعت عبدا لو احد بالخير وقال المشتري له بل
 بعت العبد بدين الف فحج البايع في الثمن والمشتري في المبيع
 روي له ان حجة البايع في الثمن اكثر اثباتا وان حجة المشتري لم يكن لثمنها
 بينة فيلزم المشتري اما ان يرضى بالثمن الذي يدعيه البايع ولا فسخنا
 البايع وقيل للبايع اما ان يرضى ما ارعاه المشتري من المبيع والا
 فسخنا البايع لان الغرض قطع الخصومة وقد امكن ذلك بغير اذ
 بما يدعيه له فوجب ان لا يعجز القاض بالفسخ في كل كلمة منها
 بما يحتمل وان لم يرضى بدعوى احدهما الى القاض يحلف القاض

وحجة المشتري في المبيع
 اكثر اثباتا منه

رخص عوى له فله تصار مقرا بما يدعيه خصمه وبأوله وله في النكاح
 يميز كل واحد منهما بطلان يدعي صاحبه من التسمية في العقد بلسانه
 وهو له في النكاح اذا لم يزوج فيه بخله في البسوخ فان عدم التميز
 يفسد كما في البسوخ وفيه في الفايض قطعاً للمنازعة بينهما بل في كل
 اى يجعل كما في قبض بقوله لى الزوج لو كان هو المبتدئ كما قال اولو
 بقوله لو كان هو المبتدئ كما قال الزوج وبه اى يقض به المبتدئ لو كان هو المبتدئ
 بان كان اكثر مما قاله واقلاً مما قالته لزم تثبت الزيادة على المبتدئ وله
 الخط عن التخيالف اختلافه بدله الى جارية بان ادعى الموجهة زوجة
 واقضى المستأجرة شهرين قبيل قبضهما اى قبض المنفعة او
 فيهما اى بدله الى جارية والمنفعة كالحاف وراى المبتدئ الا جارية
 التخيالف في بل القول لمنكر الزيادة ذكره في النهاية ووجه التخيالف ان
 قبل قبض المنفعة كالبسوخ قبل قبض المبيع كونه كل من المتعاقدين يدعي
 على الآخر وهو ينكره كونه كل من العقدين معا وضمه يجرى فيها الفسخ
 فالحق به واعترض بان قيام المعقود عليه طلق التخيالف والمنفعة
 معدومة وارجيت الدار مثله رقيت مقام المنفعة في حق ايراد العقد
 عليها فكذا بقائه تقديراً او خلف المستأجر اوله لو اختلف في الجرة
 والموجر لو اختلف في المنفعة واتى نكاحاً ثبت قول الآخر واتى به هـ
 وان بهنا في الموجر اولى لو اختلف في الجرة وحجة المستأجر
 اولى لو اختلف في المنفعة نظر الى الزيادة التي ثبتت وحجة كل في زائد
 يدعي اولى لو اختلف في الجرة وحجة المستأجر اولى فيهما الى الجرة
 والمنفعة بان ادعى الموجر شهرين عشرة والمستأجر شهرين بخمسة
 فيقبض شهرين عشرة وله كالحاف لو اختلف بعد قبض المنفعة والقول
 للمستأجر هو يمينه لانه جويان التخيالف لاجل الفسخ والمنافعة المستوفاة

روى
 بارة الموجر انما جره شهرين عشرة
 دراهم وادي المستأجر انما
 استأجر خمسة او المنفعة

لا يمكن العقد فسخ فيها وبعد قبضها اى المنفعة كالحاف وسخت الى الجارية
 فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى له ان الجارة تنقذ ساعاً فاع
 على سبب حدوث المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعقود عليه ابتداء
 فصارا باقيا من المدة كالمنفعة بالعقد فبقي الحاف في بخله فاما اذا ملك بعض
 المبيع له ان كل من لم يمسح معقود عليه ابتداء بل الحاف معقود عليه فاحد
 فاذا انقضى الفسخ في بعضه باطله ان تغدر في كل جزء من اختلف الزوج
 في متاع البيت سواء في النكاح بينهما او لا وادعى كل واحد منهما
 ان المتاع كله له وله يمينه لهما فالقول لكل منهما فيما يصح له بغير ان
 القول فيما يصح للزوج كالعامة والقباء والقلنسوة والطين
 والتملة والمنطقة والكتب والزروع والقرس والنبات وكحوا فكل
 قول الزوج هو يمينه بزيادة الطاهر وفيما يصح للنساء كالدرع
 والحار وثياب النساء وحليهن وكحوا فقول المرأة هو يمينها لانه
 الظاهر شاهدها الا اذا كان كل منهما يبيع او يبيع ما يصح للزوج
 لى الا ان يكون زوج المرأة صانعاً او خادماً او سائراً او زوجاً
 النساء والحمل والخنثى او نحو ذلك يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة ذرة
 يتبع ثوبها الجارية والنساء او ثوبها الجارية وحدها كذا في زوج الهدايا
 والقول لى للرجل فيما يصح لهما كالفرس والاه متعة والاه والاه
 والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه
 في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شيء وهو في يد احدهما كان القول لى
 منها بخله فاما يمينها لانه الظاهر انهما يبيعان وهو يدعى
 فجاء القول قولها كرجل اختلف في ثوبها لى والاه
 متعلق بكم فالله لى لى اذا كانا حيتين فان مات احدهما فاشكر
 للحي يمينه اكان او قتيلاً اولا يدين الميت فيقبت يد الحي

اختلف الزوجان في متاع البيت
 كل واحد منهما ان المتاع كله له
 وله يمينه لهما فالقول لكل
 منهما فيما يصح له

م

بل معارض هكذا ذكر الهداية والجامع الصغير للصديق الشهيد وصدر
 السلام وشمل الله الخلوابة وقاض خان وقال شمل الله الشري
 في الجامع الصغير وفي بعض النسخ في الحج منها ما هو هو وفي رواية
 محمد بن العوفي في الحج منها ما هو لو كان احد من ملوك المسلمين في الحج
 في الحياة لكان يد الحاقوي والحج في الموت اذ لا يد للميت فحلت يد
 الحج عن المعارضته وهذا عند ابن حنيفة وفي رواية العبد المأزور و
 المكاتب كحرلانة لهما يد معتبرة في الخصومة لو خضع لهما والمكاتب
 في الحج هو في ايديهما يقض بينهما ما استويا ثم اذ لا يد كماله ولو كان
 محجورا حيث يقض به للحج اذ لا يد له **فصل في** يمين يكون ضمما
 ومنه يكون قال المديعي عليه هذا الشئ او عينه زيد او اجره
 او رهنه او اعارته او غصبته وبرهنه عليه دفعت الخصومة
 يعني اذ في رجل عتد في يد رجل ان له فقال ذواليد ان له الغائب
 او عينه لا اخذوا فقام على ذلك بينة ان له او اقام بينة ان المديعي
 اذ ان له فله الذوق عنه خصومة المديعي لا تثبت بينة ان له وصلى اليه
 من جهة فله وان يد له ليست يد خصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج
 من الخصومة باقامة البينة لانه خصم بيده فصار مناقضا في
 دفع الخصومة عن نفسه قال ابن العباس في من يبايع بينة اذ لا له
 فيما يقره عن نفسه قال ابو يوسف ربح ان كان ذوا رجل صاكا
 ان دفعت عنه الخصومة اذ اقام البينة وان كان مؤثقا باختيار
 له تدفع ربح اليه حين ابتلى بالقضاء وعرف احوال الناس
 فقال الخمار في الشراء قد اخذ ما له ان غصبنا ثم يدفعه اليه يدفعه
 ويورعه بهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه
 فيلزم ذواليد بينة على ان اقله لا ورعه فيبطل حقه وقال محمد

بالرأى

له تدفع اذا قالوا نعرف بوجهه له يسمي ونسب قال ابو حنيفة ربح تدفع
 ان قال الشهود نعرف بوجهه ونسب تدفع ان قال الشهود نعرف بوجهه
 له ذواليد محتاج لا يدفع الخصومة عن نفسه انما تدفع اذا ثبتت
 ان يد له ليست يد المالك وخصومة وقد حصل ذلك له ان ثبت بينة
 ان له ليس بينة ان له ليس خصم لهذا المديعي فانما يعلم ان مورد له ليس
 هذا المديعي لانه الشهود يعرفون المورد بوجهه ان قالوا او نعرف بوجهه
 له يكون دفعا له حتم ان يكون المورد هذا المنازع كما لو قال اذ لا يد
 شريفة الغائب حيث لا تدفع الخصومة لانه يزعم ان يد له يد المالك
 صار معترفا بكونه خصما وقال المديعي غصبته او فته او فاقية
 حيث لا تدفع بالخصومة وان وصليت برهنه ذواليد على ايداع
 زيدا ما له ولا فله ان المديعي انما صار خصما بدعوى الفحص عليه
 فله تدفع وعواه باحالة الملك عليه بل اذ في الفعل عليه الغصب
 والرتبة واما الثالث ففيه خلاف فمحمد ربح حيث قال تدفع به لانه
 لم يدعي الفعل عليه بل اذ في الفعل على محمد وبي باطله فالحقت
 بالعدم فبقى دعوى الملك لهما ان هذا التعيين ذى اليد للرتبة
 ولو عينه لم تدفع كذا من انا لانه ذاك الفعل يستدعي فاعله
 والظاهر الذي في يده وانما ايهما ذى اليد فله ذاك التعيين بحاله
 غصب مئة على البناء للمفعول حيث تدفع بالخصومة اذ لا له
 فيه فله كذا ربح فلو قضى عليه ثم ضم الغائب فقام البينة على
 الملك فقبله لانه لم يبره مقصدا على انما قضى على ذى اليد فقط ولو قال
 شريفة من زيد وقال ذواليد هو اذ يدور عن دفعه الى الخصومة
 بل حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لم يرد فالظان وصلى اليه في
 اليد من جهة فلم يكن يد خصومة بل يد نيابة والدعوى انما تقضى

الغيره لانه لم يرد الملك

متفق تاريخها من آخر وقت لحدتها فقط قضاهما نصفين في القصور
 آله و آله و آله من كل ما يثبت الملك لبايعه و ملكه بايعه مطلق و
 له تاريخ فيه فصار كما اذا ضم البايعه فادعى الملك له تاريخ فيكون
 نصفين و آله الثانية فله ان يوقيت احداهما له يد على تقدم الملك
 كجواز ان يكون له خر اقدم بخله فادعى البايع واحد له نهما
 على ان الملك له تعلق له من جهته فاذا اثبت احداهما تاريخا على البايع
 في يمينه ان غيره قدّم ولم يثبت من ههنا خارج على الملك و يد على الزاد
 عنه بان كان عبدا عنه فله يد زيد فادعى بكمياته ملكه و بههنا زيد على
 الشر او منه فذو اليد و آله ان كان يثبت اولى له الملك فذو
 اليد تعلق الملك له تنازع فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الزاد
 منه كذا ان بههنا كل من الخارج و ذو اليد على التنازع و كونه و هو
 كل سبب للملك له يتكرر فانه في معنى التنازع كالتبني في سبب له يثبت له
 حرة كسب التملك لقطيفه و غزل القطر و طيب اللبن و الحاذق
 و اللبد و المخرى و و خبز الصوف و نحوها وان كان سببا يتكرر و له
 يكون في معنى التنازع فيقضي به للخارج كالمملك المطلق و هو من الخراج
 و البناء و الغرس و زراعه الحنطة و الحبوب فان الحكم له هو الاصل
 الحجة له ثم اعرف فان الحكم عليهم قضى به للخارج له ان القضاء
 يثبت له هو الاصل و العدا و عن حديث التنازع فاذا لم يعلم وجه
 له الاصل و لو كان التنازع عند بايعه لان كلمة منهما اذا تعلق الملك من
 رجلا و اقام البيعة على سبب ملكه عنده له يتكرر فهو بمنزلة اقامتها
 على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد و آله من الخارج له ان يثبت
 قامت على اوليته ملكه فله يثبت للخارج آله بالتعلق له اذا ادعى
 الخارج عليه فعلة قال في الذخيرة الى اصل ان يثبت في اليد على التنازع

ان

في التنازع

تعد الفسخ

٢٧٢
على يد البايعه
فيكون له

او على مطلق بان ادعى ذو اليد التنازع و ادعى الخارج ملكا مطلقا اذا
 لم يدعى الخارج على ذي اليد فعلة نحو الغصب او اللو بعة او الهبة
 و اول ههنا و العارية و نحوهما فادعى الخارج فله مع ذلك
 فيثبت الخارج اولى و انما قال في رواية لما في العارية بعد نقل كلمة الذخيرة
 ذكره الفقيه ابو الليث في كتابه عوى التنازع من المبسوط الى الف المذکور
 في الذخيرة فقال و آله في يد رجلا اقام يمينه انها آله ثم ادعى في اليد
 او اعداها منه و ورثها آياه و ذو اليد اقام يمينه انها آله ثم ادعى عنده
 فانه يقضي به الذي اليد له ثم يدعى ملك التنازع و آله في يد ذي اليد
 و آله عاق و التنازع سبق فيقضي لذی اليد هذا خلا و انما قال في قوله
 احداهما من الخارج و ذي اليد على الملك و آله في التنازع فذو التنازع
 له ان يثبت له ثم اقام على اوليته الملك فله يثبت له آله بالتعلق منه
 بههنا كل من الخارج و ذو اليد على الشر او من آله فادعى صاحبه بلاء و
 سقطا و ترك في يده عند البصيفه و البؤس و عند محمد يقضي
 بالبيعتين و يكون للخارج له مكان العار بهما بان يجعل في اليد
 كانه اشترى من آله ثم قبض ثم باع له القبض ليدل الشر او كما قوله
 بعكس ان البيوع قبل القبض له يجوز عنده و ان كان في العقار
 و لهما ان آله قد اقام على الشر او اقر منه بالملك له فصار كما اذا اقامنا
 على اقرارين و فيه لهما به بالجماع فكذا لهما وان وقت البيعتين في الحق
 ولم يشتا قبضا و وقت الخارج سبق يقضي لذی اليد عندها فيجعل
 كان الخارج له اولى ثم باع قبل القبض من ذي اليد و هو جائز
 في العقار عندها و عند محمد يقضي للخارج اذ له يصح عنده بيعه
 قبل القبض فيبقى على ملكه و ان اشتا قبضا قضى لذی اليد بالجماع
 لكون البيعتين جائزين على القولين و ان وقت ذو اليد سبق قضى

على تقدم يده بخلافه فاذا كانا راكبين على الخيل حيث يكون بينهما كسوة
 في التفرقة وتعلق احدهما بذنبه والآخر فتمت كالحايات كان للمتمسك
 اذ لم تمسك الحيا غالبة المالك بخلافه فالتعلق بالذنب وهو
 حملها او يمسك معلق كونه الى اذا تنازعاه وانه وعليها حملها
 والله عز وجل قاله في اولى له ان تفرقا وتصفى ليطاين جالس
 والمعلق به كالمستواء بينهما لا يفرق القضاء له ان الجوى ليس
 عليه بل اليد يكون يكون في بيته او تعلق موضع خله في الكوب
 واللبس حيث يكون بهما غاصبا للثوب يده عليه لا يصير غاصبا
 بالثوب عليه مع كونه في يده ثوب وخرق مع الله فحيث يتصف
 بينهما له يد كل منهما ثابت فيه ان كان يد احدهما في الكوب وله يد في
 لما قران الترحيم يكون بالكرية له مدية كونه يد يد
 مع الله فحيث لو كانت معه له يوجب التصفى له باليد يتنوب
 له تباغ منسوبة فلم يكن في يده من الثوب فله مزاج الله فخر خله في
 تنازعاه حيث لا يفضي بها بينهما لا بطريق الكوب وله غيره له
 الجوى على الملك الحايط من جنس عليه ومتصل بالتصاليح فان الاتصال
 نوعان احدهما اتصال له زفة وهو ان يله زقا احد الطرفين بالآخر
 والثاني اتصال ترسيع وهو ان يكون لبنان الحايط المتنازع فيه متداخلة
 في انصاف لبنان الحايط الذي له نزاع فيه ان كان الحايط من خشب
 فالترسيع ان يكون اطراف خشبان احدهما مكنة في الاخرى وهذا هو المراد
 منها له تشاهد ظاهر لصاحب له الظاهر انه هو الذي يناء مع حايط
 او متداخلة انصاف اللبنة واطراف الخشب له يتصور له عند بناء
 الحايط معا فكان روي وكذا اذا كان له المتنازع عن جذوع على الحايط
 فكان له ان صاحب الجذوع مستعمل الحايط بما وضع له الحايط وهو

لا يدل

وضع الجذوع عليه لم عليه وي وحيث توضع على الجذوع ويلق
 عليها الترابها غير معتبرة وكذا البراءة لم يكن استعماله وضعها
 اذا الحايط له بين لها بل لا تقف وهو لم يكن على البراءة والبراءة
 بل بين الجار بين لوتنازع عاين اذا تنازعاه حايط وله حدها عليه والبراءة
 وليست عليه شيء فهو بينهما وله يكتفى بها صاحب البراءة ورويت من
 كذا بيوت منها في حق راسها يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة
 في يديده والبيوت الباقية في يد بكرهى الى ان تامة تكون بينهما كونهما
 نصفين لا مستوا بينهما استعمالهما وهو لم يفرقها والتوقف وكذا الخطب وضع
 له متعة وكذا فصار تنظيم الطريق بخلافه في التراب اذا تنازعاه فيه
 فانه بقدره رضى رضى يسمي بينهما بقدر راضيهما له التراب يحتاج اليه
 له جلتى له رضى عند كثره له راضى تكثر الحاجة اليه من اى خارجة
 على يد رضى على ان لكل منهما يد افضى فيها بيد له اليد فيها غير
 لتعد راضيا والبيوت تبنى باغاب عن علم القاض ولو برضى عليه
 احدهما او كان تفرق فيها بان لبنانها وخرق في بيده اما الله
 فليقم الحجة فان اليد حق مقصود واما التا فلو وجود التفرق والاعمال
 فيها يصح تعدي يتركه ويعلم ما يقول قال انا فالفقوله له اذا كان
 يعبر عن نفسه في يد نفسه يقبل دعوى احد عليه ان عبده عند انكاه
 الله بيته كالبالغ فان قال انا عبده فله وهو غير ذي اليد قضى لمن
 ذوا اليد له ان رآه له يد حيث اوعى نفسه فكان ملكا له في يده
 كالمثل فان قيل ان رآه قاضا فكان الواجب له يعبر في حق الله
 قلنا ان لم يثبت بغيره بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض له دعوى
 الحية له لما صار في يده يملكه بقى كالمثل في يده فيقبل رآه عليه فلو
 كبر وادعى الحية سمى له دعاه بالبيته له التناقض في دعوى الحية

بالرق

لا يمنع صحة الدعوى كالمسألة في تحقيقها شأنا لله
 دعوى النسب اعلم ان الدعوة نوعان احدهما دعوى الاستدلال
 وهو ان يكون العلوق في ملك المشتري والتادعوى التحوير وهو ان
 يكون العلوق في ملك المشتري والاولى له ان يبيع له مستند بال
 وقت العلوق وانقصار دعوى التحوير على الحال في تحقيقها شأنا لله
 باء امه فولدت له قبل من سنة ثم من ذبيعت فادعاه ثبت نسب
 وامته باء وقال انه والى افعى له ثبت له بيعه اذ امنه انما له قبل
 بالولد له باله قل فانه كالبينة العادلة في ثبت النسب منه اذ انما
 انزل من باء النسب على الخاف قد نظرت المردان العلوق ليس ثم يظهر
 انه منه فكان عذرا في لقاط اعتبار التناقض وادعاه صحة الدعوى
 استندت الى وقت العلوق فيظهر ان باء ام ولد في بيعه في البيع
 لعدم جواز ازام الولد ويرد التمسك له ان سلكه التمسك منه على
 المبيع بخله في دعوى اب البايو لعدم انقضاء العلوق على ملكه
 وان كان له حق التملك على ولده وقد زال فربك بالبيع وان ادعاه
 المشتري قبل ثبت اي نسب منه ويحل على ان يكمها واستولدت انما
 ولوا دعاه مع امه البايو او بعده له اي لا يثبت نسب المشتري
 له في دعوى البايو دعوى استبداله يكون اصل العلوق في ملكه
 ودعوى المشتري دعوى تحوير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه
 له وفي اقوى لما قلنا اي ثبت النسب من البايو ان امت له
 فادعاه البايو وقد ولدت له قبل وبأخيه وبسرة المشتري كل
 التمسك له ان الولد هو الاصل في النسب له انما يستفيد الحرة ولم حقيقة
 الحرة والحقيقة اقوى من الحق في بيعه الا وبي ولا يفرق فوا
 البيع وكجوه بخله في الولد فانه اذا ما دون الام فادعاه البايو

يصير منافضا ولنا ان يبي النسب على الخفا
 فيعني في التناقض كالمسند كوفيل دعوى
 اذ انقص بالعلوق في ملكه

الا يرى ان قوله على السلام اعتقها
 ولها ما في التثبت لها حق
 الحرة

وقد ولدت له قبل لم يثبت نسب له متغاية بالموت عن النسب ولم
 ام ولد له ان الاستبداله في النسب فلو ثبت لكان اصل النسب هو
 باء بخله في بيعه فانه لزا باء عبد ولد عنده ثم باء المشتري في
 ثم ادعاه البايو له ولان ابنه فهو ابنه وبطل البيعان التمسك
 العلوق بملكه كالبينة العادلة والبيع يحتمل النقص والحق
 الدعوى له بخله فينقض البيع له جله واعناهما اي اعتناق المشتري
 الام والولد كونهما صح لو اعتنق الام له الولد فادعاه البايو الولد ان
 ابنه صحته دعوى وثبت نسب منه ولو اعتنق الولد له الام لم يفرق
 دعوى له في حق الولد وله في حق الام اما له وله فله انما صح بطل
 اعتناقه والعتق بعد وقوعه كتم البطلان ولما التمسك بها ببيع
 له فاذا لم يصح في حق الام لم يصح في حق البتة خروجه والتدبير كالمسألة
 له ان ايضا لا يحتمل النقص لثبوت بعض آثار الحرة كاستناده التمسك
 للغير وفيما اذا اعتنق المشتري الام او ويرة ما يرد البايو على المشتري حصته
 من التمسك وعنده يرد كل التمسك في القضي كذا في الموت كذا في
 الطهارة وذكور في المبسوطية وحصته من التمسك له حصته باله اتفاقا
 وذكور على هذا بين الموت والعتق بانه القاص كذب البايو فيما
 زعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التمسك
 في فصل الموت فيؤخذ به في حصته باله ايضا كذا في الكافة ولو
 ولدت له من سنين من وقت البيع لم يصح دعواه البايو في
 لم يوجد اتصال العلوق بملكه يقينا وهو الشاهد والحق وصدق في
 اي صدق المشتري البايو ثبت النسب له عدم ثبوت له عاين حق
 واذا صدق زاله ذلك المنع ولم يبطل بيعه للمخرج بانه العلوق ليس ملكه
 فلا يثبت حقيقة العتق ولا حق له في دعوى تحوير وغير المالك

فيكونان من ماء واحد لا يتصور
علوه الثاني هادنا اذ جعل
اقل من ستة اشهر

فباع احداهما

فانه

لأنه لا يبطل الحق الولد فاذ
عاد إلى التصديق يصح وقال
هذا الولد مني م م م

3

قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يولد ميتا ولا يحضره أحد
فثبت النسب لو افكر الله بالقران فاقام الله بنو النبتة امة
بنيتهم والقرابة ابن مقبول كانه اقر على نفسه بانه
اخوه له يقبل له اقر على الغير كذا في العمارة قال الرازي يقص هو ابن زيد
ثم قال هو ابن لم يكن ابنه وان وصليته محمد بن زيد بنوته وهذا عند ابن حنبل
وقاله اذا محمد بن زيد بنوته فهو ابن للموتى واذا صدق زيد ولم يدعيه
والكذب لم يصح وعوة المقر عند ابن حنبل قاله اقر ان تدبر محمد بن زيد فضا
كان لم يكن والاقر بالنسب ان لم يحمله النقص بعد نبوته والقر له تد
بالقر او تعلق به حق المقر له لو صدق بعد الكذب ثبت النسب
وايض تعلق به حق الولد فلا تدبر المقر قال الرازي يقص كان في يد سلم
وكام مسلم هو ابن كان ابنا وقران اذ عيا معا له تكون قر احواله و
مسما بالقر لظهوره لا بد التوحيد لقر عاقل وفي العكس ثبت المسلم
له يحصل الحرة مع حرة عن خصمه لها وان سبق وعوي المسلم كان عبد الله
كذا في النهاية وان اذ عيا البتة كان ابنا للمسلم المتواثما في دعوى
البتة ويزج المسلم بالسلام وهو او يد بالحق حصول السلام لم
حاله بتعاليه قال زوج امة هو ابن من غير ما وقالت هو ابن
من غير هو بينه بالوكان غير معمر والى اى وان كان معمر فهو ابن صدق
لان كلمة منهما اقر للولد بالنسب اذ عي ما يبطر حق صاحب قصته اقرانها
وله يبطر حق صاحبته محرق قوله ولا يترج احدهما على الاخر فلا تنو
ايدى بها فيه قيام ايدى بها عليه قيام الفرائض بينهما وليا ظاهر على امة
منهما اذ عت ذات زوج بنوته فيه لم يترج احداهما على الاخر
لانهما تدعى محمد النسب على الغير فلا يصدق الا تحكي بحلف
اذا عا اقر اقران فيه محمد النسب على نفسه شهادة القابلة تحكي فيها

فقد روي عن المولى كذا المسح والصلوات
 قوله وعبارة صدر النسخة المذنب الصبي
 المذنب وعبارة صدر النسخة المذنب الصبي
 ومنه وظل صاحب الدرر سبارة الكافي
 في مسئلة الهداية وبين ما إذا كان صبي
 في يد رجل فقال المذنب له هو ابن عبد
 فلان الغائب ثم قال هو ابن حبيب قال
 في انتفاء خبره فهو ابن المولى من راده
 بلغة
 قوله لم يصح دعوة المفقود صورة
 ان الخلافة انما هي في صورة
 جود زيد اما في غير ذلك فلا يصح
 دعوة المفقود انما هي بعد ثبوت
 حتمل النقص اي بعد ثبوت
 كان ابنا واما لو قال حبيب
 النضر آتني كما قال صاحب الكافي
 كان اظهر عن راده
 نصيب معناه

لصيق معهما

له ان يجزى بالانبياء الولد اذا نسب ينسب بالفرق ليقام وان كانت
 من تحت ثمة عند ابيه حنفية ربح وهي رجله من اورج واورج اثنان الله اذا كان
 هناك جبارا واورج من قبل الزوج وقال يكف في الجميع شاة واحدة
 واحدة وقدرة في الطلاق ولولة النكاح والعدة كان انما يراى ان لم يكن
 ذات زوج ولا معدة ينسب النسب منها بقولها لان في الزمان
 على نفسها كما في الجبل ولدت امه تزوجها اي رجل على انها حرة او امة
 واثنتهما وان كانت بعين من وطع امه معدة على ملكه من
 نكاح فولدت ثم انحلت لوالده غرم الاب قيمه الولد باجماع القضاة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولان النظر من الجانبين واجب
 فيجعل الولد حرا اصله في حق ابيه ورفيقا في حق مدعيه نظرهما
 ثم الولد صاغر في يد بلة تعد منه فلا يضمه الا بالمعنى كما ولد
 المفصولة قلنا بعينه قيمته يوم نحسم له يوم المنع وهو مملوك امة
 خلق من ماء الحيوان لم يرضى الولد برقيقته كما رخص في الامه المنكوسة
 وان ما قلنا في حق ابيه لا نغدر المنع ويرثه اي يكون له في اثم الله
 حرا اصله في حق ابيه فانه كمن يكون ميراثا لبيه وان قبله ابوه
 لو قبله غيره واخذ اي ابوه وبينهم غرم اي غرم ابوه قيمته في
 التصور بين الامه والاب فيلحق حق المنع من الاب بقبله واما الثانية
 فلا لامة الولد له في الدية بدل الحاشية غاصار الولد سالما
 بسلامتها فيغرم قيمته للميت كالميت لو كان حيا ورجوع بها اي قيمته
 التي ضمنها كمنها اي كما يرجع بنت الجارية على بايعه اي بايع الولد
 يسوع لامة له ان ضمن له لامة له في المبيع البايع يضم للميت
 لامة المبيع بجميع اجزائه لان الغرور شملها بالالعقد الذي
 يرجع به عليه لامة له باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزائه

المبيع

المبيع فلم يكن البايع ضامنا لامة منه **فصل في** الاستبراء والامتناع
 والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع والامتناع
 وطلب ايداعه عنده وطلب جاريته لم يمنع وعوى الملك للطلب
 كله منها اذ ارباب ذلك الشئ ملكه لذي اليد فيكون الطلب بعدة من اقسا
 والله استنكاح في الامه اي عوى الملك في الحرة يمنع وعوى النكاح
 كذا في جميع الفتاوى ارجى على آخره قال الخضر المديعي عليه السلام وجب الكفو
 له ان عوى وعواه وبرهنا فاقوى ثانيا ان رى المديعي عليه السلام بعد
 الله بر اكله لو كان قال اي الخضر ابره وقيلته او قال صدقته في ذلك
 لم يصح وعوى لدفع بعينه وعوى له ان رى ان لم يكن قال قبلت الله
 صحت له بعد القبول له برته بانه قد جازى واذا قال قبلت الله بر اكله
 له بعد القبول له برته بانه قد جازى الظاهر ان رى رجل على الله
 الله قال اي الله اخر ما كان له على ربحه قط معناه نفى الوجوب عليه المايض
 على سبيل الاستغراق فنهى اي المديعي على الف وبرهنا المنكر على
 القضاء او الله بر اكله قبل هذا اي صار ربحا من المنكر قبوله وقال اخره
 له يقبل له ان القضاء بيلوا الوجوب قد انكره فكان من اقسا وعواه
 ولنا ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى ويرى منه دفع المخصوصة
 الا ان يردى المديعي عليه السلام بان يقول له ارفع او ارفعهم كقولهم له
 رايك وله جري بينه وبينك في الطم فلا يقبل برهنا على القضاء ولا الا
 لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذ واعطاء وقضاء
 واقضاء ومعاملة بلة اضله طوم وعوف وقيل يقبل رايه قبل
 القدر ويرى عن اصحابنا انه ايضا يقبل له ان المديعي او المديعي قد
 يؤذي بالسفك بانه فياوم بعض وكله بارضاية ولا يعرفه يعرف
 فكان التوفيق ممكنا قالوا وعلى هذا اذا كان المديعي عليه السلام

٧٨

مطلقا
 الاستنكاح يمنع دعوى النكاح

لانه اذا لم يقبل ذلك جاز ان يكون
 الما عليه لامة الابراء
 لانه بالبر يرد

او انما

والاجابة فانه من اقرانه باه من فلان يشاء او من فلان كذا...
ولا يحل المقول على ما في الخبر...
يعني اذا قال فلان على شيء او حق لم يثبت به قيمة له...
في ضمانه وانه قيمة له في الكفة فاذا ثبتت بغير ذلك كان ضوعا فله...
وصدق المقول بيمينه ان ادعى خصمه اكثر منه ولم يبرهه...
المجرب على قيمته وادعى المقول اكثر منه فان برهنت عليه حكم به الا صدق...
المقرب بيمينه على عدم الزيادة عليه لم يثبت له الا في المجرى...
جهالة بان يقول هذا العبد لو اذن فلان المجرى له...
وان لم يثبت بان اذنه بانه غصب هذا العبد من فلان او من فلانة...
عند شتم القيمة التي لا تاتي الا للمجرى وان لم يثبت له...
الا صدق له في يمينه وصول الحق الى المستحق...
فلما حق له اخذ ويقل المجرى له ان اذنه...
المجرى على المجرى وصار كما لو اعترف احد عبده...
على البيان لا يصال الحق على المستحق كذا...
ما ذكر في قوله او مكلف حرا وعبدا...
لحد وقود يعني ان اذنه به صحيح...
وهو على المولى فلا يصدق عليه اللهم وقصور الحق...
لا تملك على الاذن من جهة المولى...
وهو من التجرى بخله في الحد والقود...
فيواضبه ان وله يؤخر الى العتق...
لا يصدق في اقل منه...
بالا

قوله يقال له بين المجرى له ان لا يجل آه
لا يذهب عليك ان في نظره العتق وشروطه
بالحد بغير طهره هذا الكلام مربوط
بمسألة عدم صحة الاقرار بالجلالة
بمسألة عدم صحة العتق
المقرر على ما اخذ صاحب الدرر
انظر الكافي ولا بأس على كلامه ايضا
على ذلك يمكن قوله في انما تملك المستحق
فيلسطيني لانه اقرار المجرى له
لا يصدق ان فائدة الجبر على البيان
يجوز على البيان لانه انما يكون ذلك
لصاحب الحق وهو المولى...
فان صاحب الحق...
يما قصص بين كلاميه...
التي تارة كان الواضحة...
التي تارة كان...
التي تارة كان...
التي تارة كان...

٢٥٢

وقدر النصب لثقل قيمة في غيره الى غير مال الزكوة يعني لا يصدق في اقل
من مائة درهم في الفضة واول من عشرين مثقالا في الذهب في اقل
من خمس عشرين في الباطن في اقل من قدر النصب قيمة في غيره الى الزكوة
لان النصب عظيم حتى صار يجل فيه صاحبه غنيا ولزم في اموالهم
ثلثة نصاب من جنس المال واعتبارا لانه في اقل من اموالهم كان
ستائة درهم ودرهم ثلثة واعتبارا لانه في اقل من اموالهم ثلثة
اي لا يصدق في اقل من ثلثة نصاب في جنس المال...
وفي كذا درهم لزم درهم لانه نفس للبرهان كذا في الهدية وفاقا في خان
لوقال على كذا دينار عليه دينار الله كذا كناية عن العدة واول العدة
اثنان وفي كذا درهم لزم احد عشر درهما لانه لم يصدق في اقل منه
لان كذا كناية عن عدد مجموع فقد رتب بعد رتبة مجموعين ليشي
هو العطف واول عدد رتب كذا من المفرد احد عشر وفي كذا درهم احد
وعشر من اقل يصدق في اقل منه لانه ذكر عدد رتب مهملة بينهما
هو العطف واول ذكر من المفرد احد وعشر ووجوب الاقل
في الفصيلين ليتقنا به والا صلح في الذوق الآية ولو ثبتت رتب قوله
كذا لانه وان يقول كذا كذا درهم فاحد عشر حمله للواحد منها
على التكرار ولم يحجج بغير ثلثة رتب اعدا ببله عاطف فله بدو حمل
الواحد على التكرار ثم حمل الاثنان على اقل عدد يحتاج التبعين
بذكر عدد رتب ببله عاطف وهو احد عشر ومعها الى لو ثبتت لفظ
كدامع الواو او رتب رتب قوله كذا مع ثلث الواو بان يقول كذا
وكذا وكذا زيد الف على العدة الذي قبله فيلزم الف وما وراءه
وعشرون لانه نظره على قبل الاقرار بالدين لانه على الله الجأ والالزام
وقيل ينبغي ان الضمان يقال قبل فلان عن فلان اي ضمن

مع
كذا وكذا وكذا وكذا

يعني اذا قال لعلني المال
كذا او قبل كذا كان اقرارا
بالدين

وسحق الكفيل قبيلة له ثم ضام للمال وان وصل به ورثة اي ان قال
 الموقبله ثم اخبره ورثة صدق له ان المضمون عليه كفظ والمال محله
 فقد ذكر المحل واراد الحال واحتمل للفظ مجازا فيصير موصولة لا مضمونة
 عندي مع في يتي في صدق في كسبي او ارباله مانه ان الكمال اوار
 يكون الشيء في يده وذا يكون مانه له قد يكون مضمونا وقد يكون
 مانه ومنه اقل ما يجزى مالي او جميع ما املك له مانه لا اوار له ان اوما
 ملكه يمتنع ان يكون له في ذلك الحال فلا يصح الا اوار واللفظ يحتمل
 ان لا يفيجى عليه يكون مانه يقتضيه التسليم فان وجد تحت والا
 فلا قول لم يفيجى اللفظ مستد بغيره قوله الا في اوار يعني لو قال له جاز
 لي عليك الف درهم فقال انزله او انتقد او اجلتي بها او قضيتها
 او ابر اني منه او تصدقت به علي او وبتت بها او اكلت علي زبد
 او اوبله ضمير له انا كوت الاربعة الا ورا ارا فلا في الضمير راجع الى
 اللفظ المذكور وموصوف بالوجوب فكانت قال انزله وانتقد او اكل
 او قضيتك اللفظ الواجب كسبي لولم يذكر الضمير بان قال انزله
 او انتقد او اكل مثله لا يكون اوار اذ لا دليل على ان اللفظ المذكور
 واما الخ مانه وعوي الهم كالف ضا كانه ان الهم كالف ضا
 هو انما يكون في مال واجب عليه التا و في التا بانه فلا في هذا عوي
 التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته واما التا
 فلا في كويل الدين من ذمته لا في ذمته لا يكون بدون الوجوب وقوله
 نعم اوار يعني ارا قبل لم يلبس عليك كذا فقال نعم يكون اوار الهم مضمون
 للوجوب لا يحتاج الى الربط له الهم كسبي في ذمته في وجوب ماله عليك
 كذا في الاشياء من الهم كسبي في ذمته المقام الكلام في غيره او يدين
 وقال الموقبل حال صدق يمينه يعني ارا او يدين مؤجل فصدق الموقبل

الدين وكذب في التاجيل لزم الدين حاله له ان يحق على نفسه او يفي
 لنفسه حقيقة فيصدق في الا ارباله حجة وروى الدعوى كمالا بعيد في
 يده ان لفلان التاجر منه فصدق للموقبل في الملك الا جارة ولزم في مانه
 وورثهم وراهم اي ارا قال لم علي ما في ذمته لزم ما في ذمته وورثهم ولزم
 في مانه وتوب ثوب وبقت المانه اي يرجع في نفس المانه اليه اليه في مانه
 وورثهم كذا وهو قول الشافعي لانه عطف مفسر اعلم منهم في الفضل
 والعطف لم يوضح للبيان فبقيت المانه مبهمة فيها ولنا ان قوله
 وورثهم بيان للمانه عادة لان الشيء استقلوا تكرر الدوام والنفقوا
 بذكره مرة وهذا فيما يكثر استعماله وهو عند كونه الوجوب بكثرة الجواب
 وذا في المقدر اكامل المحل والموزونات له انها تثبت في ذمته لزم
 وقضا ومناجاة في التيب وماله يكال ولا يوزن فان وجوبها له
 بكثرة الذمة لانه التيب له تثبت فيها الا في السلم والنكاح وذا ان
 له يكثر فبقي على الحقيقة كذا وتوبان اي ارا قال لم علي ما في ذمته وتوبان لزم
 وبقت المانه وفي الجمع اي ارا قال لم علي ما في ذمته وتوبان كل ما توب
 له انها في عدد من مبهمة اي مانه وتوبان وتوبان وتوبان وتوبان
 اليها لانه التوبان في الحاجة لا النفق له يقال له ثواب له يصح في ذمته
 للمانه لانه لما اقرنت بالثبوت صار كعدد واحد ولزم في ذمته نصف
 درهم ودينار وتوب ونصف هذا العبد وهذه الجارية نصف
 كل منهما لان الكلام كله وقع على شيء بعينه او بغير عينه فينصف
 النصف في الكلام كما قال علي نصف هذا ونصف هذا الا في عشرة
 درهم ودينار وقرط كان من الفضل لانه ككفاة بالنفس الا في
 شارب عندهم قال الله تعالى ولبنوا في كفه ثلثمائة سنين وازدادوا
 تسعا يعني في السنين واذ في قومه لزمه اي التمر والقوم في قومه

مقدمة في بعض ارباب النصارى
 الى مسئلة الدين والدين والشعوب
 الثاني مسئلة العبد والجارية قاله
 في زيادة

حيث مات المورث او الموصي او ميتا الى ولدته ميتا فلموص والمورث
اي يورث المال لا الورثة الموصي والمورث له ان هذا في ارض الحقيقة لهما
وانما ينقل الى الجنيب بعد وولته او ولدته ميتا فلموصي لهما ما لا ينفقان
ان كانا ذكرا بنين او اثنتين وان كان احدهما ذكرا والآخر في الوصية
كذلك وفي الميراث المذكور مثل خط الالف والين بين يمين صاحبه للثبوت
كسبح واقرض وبنيت بان قاله الحارث بن ابي ربيعة او وبنيت او وبنيت
الالف او لم يثبت سببا بان قاله على كحل فله ان كذا الف الف الف فله ان
يثبت مستحقة لعدم تصورهما من الجنيب له حقيقة وهو ظاهر ولا
حكم له ان له يورث عليه فيصير كما اذا قرع به شهدى جبار جليل شامد
على الف في مجلس شهدى جبار جليل شامد في مجلس شهدى جبار جليل شامد
اراد صكها على الشهود فامعندهم قرين او اكثر بالف في ذلك الصك
فالواجب الف في احد اتفاقا لانه الشاهد والقرين لكونه معقبا بالمال
الثابت في الصك وان لم يثبت بالصك بل او بحجة شامد
بالف في مجلس شهدى جبار جليل شامد بالف بل بيان التبعيد
ابن حنيفة يلزم الفان بشرط مغايرة الشاهدين الف في مجلس شهدى
في رواية وبشرط عدم مغايرة الشاهدين الف في مجلس شهدى
الشاهدين الف في مجلس شهدى صكها وشرط على صكها شامد
وعندهما لم يلزم الف واحد لانه الف في مجلس شهدى تكرار الف
لنا كذا الحق بالزيادة في الشهادة والاشهاد الى الف في مجلس شهدى
واحد اتفاقا على خروج الكثرة الى الف في مجلس شهدى
المتفرقة وجعلها في حكم كلام واحد لا بكتابة الف في مجلس شهدى
بعض لوقاله للصك كالكاتب لفلان خط اقرى بالف على ان يكون
اقرارا وحسب للصك كانه ان شهد بالمال عليه كذا لوقاله الكاتب يورث هذه

ولم ينقل فيهما

واما الثاني فلو كان مطلقا لكان في
لما كان في سبب التجارة ولو كان
حل اقرار المادون واحد
المتفاوضين عليه

ثم

لا يورث الميراث في غيرهما

الدار يكون اقرارا بالبيع كتب لم يكتب لوقاله للصك كالكاتب
طه قالوا ان يطلع كاتب لم يكتب كذا في الفصول العارية ولما قال
حكمه ان الاموات اشياء والا فاراضا فله يكونان في حيز حقيقة بل
المراوان اليه بكتابة الف ارضا فحصل حصول الف ارضا الورثة لوقاله
قبل يلزم كله وقبل يلزم حصته يعني ارضا اقرى رجل مينا على الميت
واقر احد الورثة به ففوقه ارضي ابا يورث حصته المورثين
قال الفقهاء بوالقيد هو القيد ليس له اختيار عندي ان يؤخذ
منه ما يحسن من الدين وهو قود الشجع والبهرى وابنه ابني وبنو
النوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول بعد من الفروقة وذكر
شمس الدين الحلو في ارض قال ما يخفى من زيادة شيء على شرط في
الكتب وهو ان يقض القاض عليه ارض ارضي والقرين لكونه معقبا بالمال
في نصيب بل كحل بقضاء القاض ويظهر ذلك من قوله في الزيادة
وهي ان احد الورثة ارضا بالدين ثم شهد هو ورجل من ذلك الدين
فانه تقبل وسمع شهادة هذا الموقوكان الدين كحل في نصيبه في قوله ان
ان له تقبل ما دونه ما فيه من دفع الغرم قال رحمه الله وينبغي ان يحفظ هذه
الزيادة فانها فائدة عظيمة كذا في العارية باب
الاستثناء وبما يعناه في كونه في غير الشروط وخوف استثنائي
بعض ارضه متصلة بارضه لم يلزم باقيد يعني اذا قال له لفلان عشرة
دراهم الله واحد الزمته لانه متفرقة في اصول ارضه تكلم بالباقي بعد
الشيء الى الاستثناء فكانت قاله ابتداء على عشرة وشرطه ان تصار
عند عامة العلماء لكونه مغيرا ونقل عن ابن عباس رضي جواز التنازل
فيه ولو كلفه لوقاله في حكمه اي لم يلزم كله لو كان الاستثناء بعينه
لفظ نحو علماني كذا الا علماني لانه قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد

لا يورث الميراث في غيرهما

لا يورث الميراث في غيرهما

الشيء وله بية بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد له واربطل مو
 كان او مفصوله فان استثنى الكل لم يطل الاستثناء بخله
 ما اذا كان الاستثناء بغير ذكر اللفظ نحو علماني كذا الله فلا ناوله ناوله
 غلهم لم يغيرهم فانه اذا كان بغير اللفظ الله لم يكن جعله تكلميا بالياء
 بعد التثنية انما صار كلمة ضرورة عدم ملكه فيما لو انه لم يرجع
 الى اللفظ فبالنظر الى ايات اللفظ حيث لم يكن جعله تكلميا بالياء في
 بعد التثنية كذا اذا قال علماني كذا الله هو له فانه يصح ايضا لوجود
 التثنية اللفظي استثنى ورنيا او كليا من راجع في قوله تعالى لو قال
 على ما ترونه الله دينارا او الله قفيز حنطه حتى عند ابن حنيفة والي
 يوسف وزم ما ترونه الله قيمة الدينار والقفيز والقيس ان لا يصح
 هذا الاستثناء وهو قول محمد وزم له ان الاستثناء اخراج بعض
 تناوله صدر الكلام على معنى انه لوله الاستثناء لكان داخل تحت
 الصدر وهذا يتصور في خلاف الجنس كتنا صحنه استثنى انما
 بان المقد راجن واحد وان كان اجزا صورة له تماثلت في
 الذمة ثمتا اما الدينار فظ وكذا غيره لان الكل او الوز في مبيع باعيا انما
 ثمتا و صا فها حتى لو عتينا تعلق العقد باعيا انما ولو وصفا ولم
 يعتينا صار حكمها حكم الدينار وهذا يستوي الجيد والرق فيهما
 وكانت في حكم النبوت في الذمة كجنس واحد معنى فالا استثناء كمال بالتثنية
 معنى له صورة ولو استثنى غيرهما اي غير وزم منها اي من الدراهم لكان
 له يصح عندنا خلافا لثا فلي انما التحد اجنبا من حيث المالمية
 ولنا ان ذلك القدر له يفيد له اتحاد الجنس بل له بد من وصفه كونه
 ولو معنى كما عرفت اذا وصل باقائه ان شاء الله البطل الى ابطاله
 الله وانه التعليق بمشيئة الله تعالى بطل عند محمد قبل انعقاده

استثنى ان يجعل التثنية بعض
 ما يتناول الصفة الاستثنائية
 من خارج بخلاف اذا كان بغير
 ذلك اللفظ

استثنى من جنس واحد
 وكلي

للحكم
 فضلا

للحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند ابو يوسف من الله صلا او بشرط الحيا
 بان قال لفلان على الف درهم على اني باختيارك له انما لم يصح الا في
 لوجود اللفظ المزمع وبطل شرطه ان الله وارضاه وله مدخل في الخيار
 باختياره وعدم اختياره وانما تأخير شرطه في العقود ليس في قوله الخيار
 بين فسخه وامضائه او بدار واستثنى بناءا بان قال هذه الدار لفلان الله بناءا
 كانا الى الارض والبناء للمقوله ولم يصح استثناء قوله ان اسم الدار له يتناول
 البناء مقصودا اذا الدار اسم لما هو عليه كايطة التبعة والبناء
 يدخل تبعه لفظا وهذا لو استثنى البناء قبل القبض لم يقطع
 من التثنية بما يملكه بل يتخير المشتري والله استثناء انما يكون فاما بناءا
 الكلام نصا له انه تصرف لفظي **اقول** فواجب عدم صحة استثناء
 وتحقيق معونه وجهه موقوف على مقدمة تقرر في علم الكلام والاصول
 وهي ان الركن قسمان احدهما اصل وهو الذي دخل في مدلول بحيث
 اذا انتفى لم يصح اطلاق الاسم على الباقي كواحد من العشرة وركن
 من الحيوان وثانيهما زائد وهو الذي دخل في مدلوله الحكم كمن اذا
 انتفى لم ينتفي اطلاق الاسم على الباقي كيد زيد ورجله حتى اذا قال هذا
 العبد لم زيد اليد او رجله لم تجز وهذا التحقيق دفع ما يرد على ظاهر
 قولهم انه في ايمان ركن زائد بان الركنية يقتضي الدخول والزيادة
 يقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع ان الدخول بالنظر الى
 تناوله اللفظ ظاهر او الخروج بالنظر الى التبعيته حقيقة فلا منية
 وفصل الحائز ونحوه البستان وطوق الجارية كبناءها الى بناء
 الدار في كونها من متناول اللفظ بتبعه لفظا حتى لم يصح استثناء
 ايضا بخلافه اذا قال الله ثلثها او بيتا منها لم يدخل فيه لفظا
 من فسخه الاستثناء كذا اذا قال بناؤنا في ارضها لفلان

لان ان كان حقيقا فهو راجعا لعل
 وان لم يتخير وان كان كنهيا
 فهو راجعا لرد فلا يتغير

يرد على ظاهره ان كون البناء جزءا من الدار
 قائما لا يخفى على احد وهذا المضمون
 بان لا يرد فيكون كواحد من العشرة

بما يقتضي التخلية والاطلاق
 في الاسم

وما

اذ الله اربابا له رضي الله اربابا لئلا يتعكاه في اربابا له ولو قال عصبها
 بعد ان قال بناؤا لما كان كما قال له ان الوعد عبادة عن البقرة الحيات
 عن الشجر والبناء فكان قال بياض هذه اله رضي الله عن البناء لفلان
 ووجه اي الله اربابا له من غير ان يعتد وانكر قبضه يعني قال على
 الف درهم من غير عبد الله منه ولم يقضه فان ذكرنا بغيره
 في الموقر ان ثبت في الفقه وحذا الله له في الله فلا يخرج
 فلو لم يزل الله له في الله هذه المسئلة على وجوه احدنا وان
 يصدق وجوابا ذكرنا له ان ثبت بتصادقهما كالثابت عينا و
 الثاني يقول الموقر الفقه فثابتا بعبته وانما بعتك فثابتا بغيره وفيه المال
 على الموقر انه لا يلزم للمالك عليه عند سلامة الفقه لم وقد سلم
 حين لا يردوا اليد بانه ملك فيلزم للمالك والاسباب مطلوبة لاحكامها
 له عيانا فلا يعتد التكاذب في السبب بعد اتفاقا على وجوب
 اصل المال والثالث ان يقول الفقه فثابتا بعبته وحكمه ان لا يلزم الموقر
 في الله انما اقر بالمالك اذ سلم الفقه ولم يسله والابو ان يقول
 الفقه فثابتا بعبته وانما بعتك بغيره وحكمه ان يثبت الفقه ان كلا منهما
 مدعي ومنكر له ان الموقر يدعي التسليم من غيره والآخر ينكر والموقر
 يدعي على الموقر الفايض بغيره وهو ينكر واذا تخالفوا انتهى دعوى
 كل منهما عن صاحبه فلا يقض عليه شيء والعبد سالم من غيره
 هذا اذا عين الفقه وان لم يعتد لزم اي الله له في الله لفلان
 اي لا يصدق في قوله قبضت عند بل صنفه وصل او فصل
 له ان رجوع عما اقر به والرجوع عن الله وانما اطل كقول من غير
 او ضمير يعني لو قال لفلان على الف درهم من غير او ضمير
 لم فصل او وصل لكونه رجوعا بعد الله او قال الله وصل

وسيل الفقه

قني

صدق

صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان بغير فصح موصولة له مفصولة
 كانه شتاء والشرط في من متاع او ضمير في زبوف او نهج او تنو
 او رصاصا لم يجز يعني لو قال له على الف درهم من متاع او قال
 او ضمتني الف درهم ثم قال اي زبوف او نهج او تنو او رصاصا
 او قال له انما زبوف او قال لفلان على الف درهم زبوف من
 من متاع وقال الموقر جيارا لم الجيار عند بل صنفه وصل او
 فصل لما وقال ان وصل صدق والا فلا لما اقر به ومن غضب
 او ودبعة عطف على قوله في من ان ادعى متعلق بقوله ومن غضب
 احد هذه المذكورة اربع يعني ان قال له على الف درهم من غضب
 او ودبعة الا انما زبوف او نهج صدق اي لمدعي وصل او فصل
 اذ لا اختصاص للغضب او ودبعة للجيار ووجه ان زبوف
 له ان الغاصب يغصب بحد والمودع يورع ما يجتاز لا يفظ
 فلم يكن قوله زبوف بغيره ولا قوله كلام بل هو بيان النوع فصح
 موصولة ومفصولة الا فصلا في الاخير يعني اذا قال له على
 الف درهم من غضب او ودبعة الا انما تنو او رصاصا فان وصل
 صدق وان فصل له اذا استوفى من جنس المدعي ولهذا يجوز
 بها التجوز في القرف والسلم لكن الا كما يتناو لها مجازا فكان بيان
 بغير فصح موصولة له مفصولة فان غضب ثوبا وجاء بجيب
 صدق يمينه ان لم يثبت الخضم سلامة له ان الغصب لا يقتضي
 التسليم كما هو قوله على الف درهم الا انه ينقص كذا متصلة كما عرفت
 ان الا شتاء بغيره متصلة له منفصلة قال رجل له خذت
 منك الف او ودبعة فملك وقال له قبل غضبا ضمير اي الموقر
 او ببيتان وهو اخذ الف درهم اربع اوجيب اليه اذ عند وهو الا

قد روي في لزوم المال
الظاهر المنصور له الحق في المال
فالعصاة بالزوم المال
اذ لا يفي للزوم المال
لأنه فان كان فدية
للمال ولو كان فدية
على الأمان في كل
أمر راد

بأنه قد والله فرغ منكم فكان القول قوله مع يمينه الله ان ينكر في يمينه
الماله بخله وقوله عصبته في روقه عطينه وريعه لى لوقا الموقر عطينه
الفد رهم وريعه فمكروا له المالك له بل عصبته من له بغير الموقر له
لم يبق بسبب الضمان والموقر يدعى بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله
قال كان هذا وريعه يا عندك فاخذته فقال هو في اخذه يعني اذا اخذ رجل
من رجل شيئا فقال الاخذ كان هذا وريعه يا عندك فاخذته فقال المأخوذ
هو في اخذه المأخوذ منه لان الاخذ انما باليد ثم الاخذ منه وهو بسبب الضمان
كما بينت وارجى التحقاق عليه فله يقبل بل يجب عليه رقعته قائما
وقيمة الكا صديق قال اجرت ذبي او ثوبه فله ثاويره
اوليه ورده فقال كذبت بل الفرس والثوب في وقد اخذتهما
من ظلم والقول للموقر والله في البينة او خاطب ثوبه هذا بكذا فقبضت لى
لوقا خاط فله ثوبه هذا بالف وريعه ثم قبضته وقال فله هذا
ثوبه فالقول للموقر قال هذا الف وريعه لم يذلل بل لم يكره فالف
لم يردو على الموقر منه لم يكره لانه لما اقر به لم يرد على اقراره وصار ملكا
وقوله بعد ذلك له بل لم يكره رجوع عنه فله يقبل قوله في حق زيد
ويجب عليه ضمان مثل ما لم يكره او بدله لان ثم قال كنت كافرا
فيم رى في اقراره حلف الموقر على عدم كذبه رى على ان الموقر كان كافرا
وعنده يوم تسليم الموقر الى الموقر والفتوى على انه يحلف الموقر
لن يجرى ان العادة بين الناس انهم يكتبون صدق الاقرار ثم يأخذ من المال
كذا في الكافي والله اعلم **أقرار المريض**
يعني مرض الموت وبين صحة مطلقا اي سواء علم سببه وعلم باقراره
فيها وبين مرضه موت سبب فيه رى مرضه معوف كبذل ما ملكه

فله
ص

قد روي في لزوم المال
الظاهر المنصور له الحق في المال
فالعصاة بالزوم المال
اذ لا يفي للزوم المال
لأنه فان كان فدية
للمال ولو كان فدية
على الأمان في كل
أمر راد

او املكه او مر مثله عر في علم معانيه بقدان على ما اقر به فيه رى في
مرضه وعند الشافعي هذا ساوي له ولين له سواء السبب هو
الاقرار ولان المريض محض رضى الله اقرارا بالدين لم يفرغ عن دين
الصحة فالدين الثابت باقرار المحض رضى الله الدين الثابت بل
محض كعبدا ودين اقرار بالدين بعد الحرف فالتأيد له نراج الاقرار
والكل اقرار دين الصحة ودين المرض بسبب فيه معوف ودين
المرض الذي علم بحرف الاقرار فيه تقدم على الارث لانه قضاء
الدين من احوال الاصلية وحق الورثة يتعلق بالكره بشرط الفراغ ولهذا
يتقدم حاجته في التكفين ولم يجر تخصيص غير بقضاء دينه ولا اقراره
لوارثه لى سواء اقر بدينه او عين لقوله ثم ان الله تعالى اعطى كل ذي
حق حقه الا وصيته لوارث الا بتصدق البقية لى بقية الغرأ و
بقية الورثة لان المانع من التخصيص تعلق حقه بالكره فاذا صدق
زال المانع وجاز التخصيص وجاز اقرار المريض بغيره رى في الوارث
لوجود المقتضى وانتفاء المانع اما الاقرار فله ثمة في خالص له وهو
يقضي الجواز اذ لانه المانع من الجواز كان المارث وقد انتفى وكو
وصليته كان اقراره بكل ما روى عن عمر رضانه قال اذا اقر الرجل في
مرضه بدينه اقراره غير وارث فانه جائز وان احاط فكل حال والقياس
ان له بقية اقراره الا في الثلث لانه الشرع قد تصرف في الثلث وتعلق
بالدين حق الورثة ولهذا الوتره يحجب ماله لم ينفذ الا في الثلث و
لكن تركه القياس لما روى عن ابن عمر رضانه لى لا يضمن بماله ثم اقر
بينونه ثبت نسبه وبطل اقراره وانه لا جنيته ثم نكحها وبطل اقراره
صح اقراره لها وعند فرج يبطل هذا الاقرار ايضا للتمتع ولنا انه اقر
وليس بينه ما بسبب التمتع فله يبطل بسبب كذا في المسئلة الاصل

ثم اقر بالدين

معه

له دعوة النسيب عند الزمان العلوق فيظهر ان النسوة ثابتة زمان
 الا وارفله بوجه اما الزوجية فيقتصر على زمان الزوج فلا يظهر ان اقراره
 كالزوجية كماله في الهبة والوصية في الخل والوود والاشياء او اوصيها
 يشتمل ثم تزوجها فانما تبطل ان اتفاقا فان الوصية يملك بعد الموت
 وهي وارثه فلا يصح والهبة في الموضع ممتدة حتى لا ينفذ الا الثلث
 كالمسألة في بيان في كتاب الوصية فصار كالوصية ولو اقر بدين لم يطلها
 قيم رضى مونة فلها الاقل من الارث اى ميراثها منه والدين لهما
 التامة ببقاء العدة وبان الاقرار كان سندا لبقاء الزوجية في تمام
 اقدم على الطلاق ليصح اقراره لزيارة وله التامة في اقلها ما ثبت
 اقراره بنسوة غلام حيث قال هذا ابنه جهل بسبب في مولده وقد
 بيان فائدة القيد ويولد مثله لمثله وصدقه اى الغلام ذلك الموقوف وهو
 من اهل اى اهل التصديق ثبت نسب اى نسب الغلام منه اى
 الموقوف اى اى الغلام الورثة شريطة هاته النسب له لو علم لم
 يثبت من الغير وان يولد مثله لمثله ليلقى باطاهرا وان يصدق
 الغلام له النسب في غلام يعبر به عن نفسه فله بدم تصديق
 له في يد نفسه اذا كان صغيرا لا يعبر به بغير تصديق ولذا قال
 وهو من اهل وارث اى الوارث لان ما ثبت نسب صار كالو
 المعروف صح اقراره اى اقراره بالولد والوالدين له اقراره على نفسه
 وليس فيه حمل النسب على الغير والزوج والمولى له موجب اقراره
 يثبت بينهما بتصادقهما بل اقرارا جدي فينفذ وصحة اقراره
 بالوالدين والزوج والمولى له ان اقراره اقراره لان
 على نفسه على غيره وبالاقل مؤله له يكون الا اقراره فيقبل
 وطر تصديقهم له اقراره على نفسه فيقبل وطر تصديقهم له

نسب من اقراره بنسوة
 على ارشاده

هذا

يكمل

اقراره بغيرهم له بغيرهم لان كلمة منهم في يد نفسه اذا كان الموقوف صغيرا في يد
 الموقوف وهو لا يعبر عنه بنفسه عينا فثبت نسبته بحجته اقراره ولو كان
 عبدا لغيره يشترط تصديق الزوج في دعوة المرأة الولد او لها و
 اقراره قابلية كانت او غير ما في اقراره ذات زوج وله معتد به
 اقراره بالولد له في اقراره اياها او غير ما فينفذ عليه ما وصح
 التصديق بعد موت الموقر الا من الزوج بعد موته ما مقرر به في صح
 التصديق في النسب بعد موت الموقر لبقاء النسب بعد الموت وان اقر
 بنكاحها فوات قصده فثبت بعد موته بغيره فثبت له يكون لها المهر والارث
 لبقاء حكم النكاح وهو العدة وان اقر بنكاح رجل وامرأت قصدها
 الزوج لم يصح تصديقها عند البصينة لانهما ماتت زالا النكاح
 بعله يقم حتى يجوز له ان يتزوج اخرها واربعها سواء فلا يحل له ان
 يغسلها فبطل اقراره فلا يصح التصديق بعد بطلان اقراره
 بنسب غيره وله كاخ وعم لم يثبت اى النسب له يثبت اقراره
 في حق له في حمل النسب على الغير فاذا اقر على نفقة او حضنة يعبر
 في صحها ويرث الا مع وارث وان بعد يغيره ان كان للموقوف وارث
 معلوم فيرث بعينه هو اوصا بالارث من الموقوف حتى لو اوصا
 ولم يعم اوصا له فالارث للمقة والحالة له ان نسب لم يثبت فله ان
 الوارث المعروف مات ابوه فاق بان شاركه في الارث بله نسب
 له ان مقتضى اقراره يشان حمل النسب على غيره وله ولاية عليه سند
 في الارث وله فيه له في غير التام الا اقراره احد ابني ميت لم
 اى لذلك الميت على اقراره بقبض متعلق باقر ابني نصف له في كل
 والنصف للغير ان مات وترك ابني وله على رجل الف درهم
 فاق احواله بنين ان اباه قبض منه نصف وكذب الا خوفه في الموقر

مولا كاشترط تصديق
 بالارث عدم المدية في غيرهما اقراره
 امساك غير فامة الزوج
 بعض احواله كمن الازفقات
 الزوج و

موقوف

والمكذب نصفه له ان لا يثبت في الدين او بالدين على الميت له ان
 قبض الدين انما يكون بقبض عين مضمون حتى يصير ديناً فستقام
 فاذا كذب اخوه المتوفى الدين بنصيبه فاما يقبض جميع الدين له يكون
 له من الميراث شيء وله يرجع الموقر على اخيه بنصف ما قبض وان تصادقا
 على ان لا ياتي اي لقبوض بينهما ان لا يرجع على اخيه الرجوع في غير وجه
 الغريم على الموقر بقدر ذلك لا تنقضي المقاضاة في ذلك القدر وبقيته
 ودين على الميت والدين مقدم على الارث فيؤثر في الدين **فصل في**
 حرة زوجت بدني فكذا بها زوجها حتى يراها في حق زوجها
 عند البتة حنيف وعندها كالدن الثابت بالمعانية بالاسم ملك
 او بالشرى او بالبيته وعندها لا يصدر في حق الزوج فلا يملك
 وله المرفوع فيه منع الزوج من غشيانها وادخاله به فيما يرجع
 لا يطله من حق الزوج مجهولة النسب اقرت بالانسان وصدقها
 الموقر لها زوج واوله ومنه ربي من الزوج وكذا هي الى الزوج حتى
 يصدقها ربي في حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد يكون رقيقا
 له حكم وحق الاول ورفوعه على قوله وحق بقوله حتى لا يبطل
 وزوجه على قوله وحق الاول وبقوله واوله وحصلت قبل الاقرار
 وما في بطنها وقت ربي وقت الاقرار احرار كصولهم قبل الاقرار بالانسان
 فاما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف اذ حكم
 برقبها وولد الرقيق رقيقا عند محمد بن كماله ثم زوج برقبته اوله
 منها فلا يصدر على ابطال هذا الحق مجهولة النسب حر ربي عبد
 او بارق له انسان مجهولة النسب فصدقه حتى في حق صا رقيقا
 ومن ابطال العتق حتى بقي معتقه قرافان مات العتق الى العبد
 الذي اعتقه مجهولة النسب بمرته وارثه ان كان له وارث والا

حتى تحبس وتلازم

وان لم يكن له وارث فالموقر اي يره الموقر له ان كان للموقر وقدره للموقر
 فان مات الموقر العتيق فارثه لعصبته الموقر له ان مات انتقل الولاء
 اليهم بخلاف لو كان حياً قال يملكه الموقر فقال الحق او الصدق
 او اليقين او نكر اى قال صدق او صدقا او يقينا او نكر اى قال
 الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين او صدقا صدقا
 او صدقا صدقا او يقينا يقينا او نكر اى قال البر بان قال البر الحق
 والحق البر ان كان او اراد ان يوصف الدعوى فصل في الجواب
 ويستعمل في التصديق عرفا فكانت قال اربعيت الحق اى ولو
 قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا اى لا يكون
 اقرارا له كانه نكاحا فانه قد تقدم له ان لا يصدر له بغيره قال
 له من يشاركه يارانية يا مجنون يا ايقم او قال هذه الائمة
 فعلت كذا وباعها فوجد اى المشتري بها اى بالجارية واحد لغنها
 اى من هذه العيوب له يراد له بعد البيع بى رى بواحد من
 هذه العبارات ان غير الاخر نكاحا وقصد المتناهي اعلام المنابر
 واحضار له تحقيق الوصف الذي ناداه به هذا الوفا له وانه
 يا كاهن له يفرق بينهما وانه غير شبيه بخلاف هذه سارق او هذه الكفة
 او هذه رانية او مجنون حيث يروى من هذه العبارات ان ارضا
 وهو لتحقيق الوصف بخلاف باطال او هذه المطلق فعلت
 كذا حيث تطلق ادانة له من انك من انك هذا الوصف شرعا
 فيجعل كلامه رجا باليكون صادقا فيما تكلم به ونم له انك من
 انك تلك الة وصافيتها وكان بداء وشتما له تحقيقا ووصفا
 كذا في الكافي **كتاب الشبهات** او روضة عقيب
 كتاب له في الاما قرآن الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار فيكون

وبوقته من انك شرعا
 فعلت كذا

متأخر عنه في الاعتبار هي الشهاده اخبار كحق الغير على آخر
 سواء كان حق الله تعالى او حق غيره عن يمين اي يمين يمين
 له عن حبه وحميمه واليه الشارة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 رايت مثل الشاهد فاشهدوا له فادعوا له فادعوا له فادعوا له
 اليه بمعنى المعاينة وطرها العقل الكامل بان يكون عاقله بالغاً
 فلا تقبل شهادة المجنون والبصير والضبط وهو حسن السمع
 والفهم والحفظ لا وقت له ولا ذاء والولاية بان يكون حراً فلا يقبل
 شهادة العبد وركنها الداخل في حقيقتها باللفظ المندرج في خبر
 القسم فذكره الزيلعي حتى اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها وجوب
 الحكم على القاض بموجبه بعد الترتيب والقبول بان يكونها تحمي ملزمة
 له ثم خبر محتمل للصدق والكذب لكن تركه بالتصويص والجماع
 وجب اي الشهادة بالطلب اي طلب المدعي في حق العبد
 وانما اعتبر طلبه له تماحقه في شرط طلبه كما في سائر الحقوق ان
 لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا يأثم الشاهد اذا
 ما دعواكم لربنا انما تأثم اذا علم ان القاض يقبل شهادته وتعيين
 عليه له وان علم ان القاض له يقبل شهادته او كانوا اجماعاً
 فاقضى غيره من تقبل شهادته له ان امتناعه يؤذي لا يضيغ
 فانما بله طلب كعتق الامم وطلاق المرأة فان فيها تحريم الفروج
 وترك الشهادة فيها رضائاً بالفسق والرضاء فسق وترك
 الحدود لقوله صلى الله عليه وسلم للذي شهد عنده لو سرتة شوبك
 كما في الكذب وتلقينه للدرء بقوله لعلمك مستها او قبلها بالظن
 على رجحان السر ويقول في السرقة اشد الا حياً كحق المروق
 منه ورعاية جانب السر ونصاها للذي اربعة رجال لقوله تعالى

فقبلت لا ياتر ان ادي غيره
 ولم يقبل شهادته ياتر
 فلم يود اذا كان من يقبل
 شهادته في حق
 افضل

والله يا ايها الفاضل من سلككم فكنتم شهداء واعلم ان اربعة منكم
 ولقوله تعالى ثم لا تأتوا اربعة شهداء ونصاها بالقيمة الحدود والقوة
 رجله لقوله تعالى ولا تشهدوا لي بالبرهان من رجالكم ولا تقبلوا منهم
 كشاً لما فيها من شدة البديهة ونصاها بالولاية والبرهان البصير
 للصلة عليه البكارة وعيوبه لتأخر في موضع له بطلان عليه
 الرجال امرأة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة
 فيما لا يتطوع الرجال النظر اليه والجمع المحل بالله امرأه بالجنس
 لم يكن ثم معهود ان لكل ليس بمراة قطعاً في امره الا قبل لتيقن
 ونصاها بالغيره من الحقوق سواء كان ماله او غيره كالكاف وطلاق
 ووكاله ووصيته والبرهان البصير للرجل رجل واحد او رجلان
 لما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انهما اجازا الشهادة النساء مع
 الرجال في الكفاح والفروخ كما في الموال وتوابعها ولزم في الكل من
 الشهور الاربعة المذكورة لفظ المندرج في القول حتى لو قال الشاهد
 اعلم او اتيقن له تقبل شهادته له ان التصويص وروى هذا اللفظ
 وجواز الحكم بالشهادة على خلاف في القبول فيقتصر على مورد النص
 ولزم ايضاً العدالة وهي كونه حراً بالغاً في سنه سنيته وهذا
 يتناول الاجساد من الكبار وتترك الامر على الصغار لان الصغرة تكون
 كبيرة بالامر لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لا صغرة مع الامر
 ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوب اي وجوب القبول لقوله تعالى ولا
 ذوي عدي منكم لان الخبر يحتمل الصدق والكذب في الحجة هو الحق الصدق
 وبالعدالة يترجح جهة الصدق لزم ان تكذب غير الكذب من المخطوطة
 يتركب الكذب ايضاً وفيه شارة لان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة
 له شرط اهلية الشهادة لان الفاضل اهل للولاية والقضاء والسلطنة

في المصالح والمفاسد على الشريعة

ترجمه

في المصالح والمفاسد على الشريعة

والله ما نأول الشهادة عندنا وعند يوسف ان القاض اذا كان وجها
 في القاض فامره بقبولها وقوله لا تقبل الا ان القاض
 لو قضى بها وقبضه عندنا كذا الكاذب في الشهادة لو كانت
 على حاض تحت الشك في الشهادة لانه لم يوضع له في القاض
 المدعي والمدعى عليه والمستهود لو كان عينا اصرار عن التزك
 ولو كانت على ميت او غائب فهو وسبوه الى ابيه فقط بان قالوا
 قضى القاض بشهادة القاض على ذلك فلا يقبل حتى يثبت
 لاصدق وله ينوب صناعتهم ان ذكر اسم اسم ابيه وصناعتهم
 لا يكتفي الله اذا كان معروفا بها بان لا يكون في بلد شريك في ذلك
 القضاة وان ذكر اسم اسم ابيه رجل فهو بهذا الاسم وهذه حرفة
 يكتفي وان كان اخر مثله لا يكتفي حتى يذكر شيئا او يفيد اليقين ولو ذكر اسم
 واسم ابيه فحده وصناعتهم ولم يذكر الحد تقبل في التوفيق ذكره
 شيئا فعمل هذا لو ذكر لقبه واسم ابيه قبل يكتفي وفي التزك الحد
 اخذته ولو قضى به في الحد تقبل كذا في العادة وله يسأل
 شاهد بل طعن الخصم يعني ان القاض يقسم على ظاهر العدة
 في المسلم وله يسأل وله يتحقق ان الشاهد عدل او لا وطعن
 فيه خصم واذا طعن في القاض عنه في التزك في العلانية
 الله في حد وقود فانه يسأل في التزك في العلانية فيها بالحد
 طعن الخصم وله له ان يحال له ايقامها في شرط الاستقصاء
 فيها وعند هاتين في الكرامة او علنا وان لم يطعن الخصم
 له ان بناء القضاة على الحق وهي شهادة العدل فيتعرف عن
 العدة وبه يقع التزك في التزك ان يبعث قطيعا وطاس
 كتب في السماء والشهود وحليتهم ويلتمس من التزك تعريف

وقبيلته وصفته ولم يكن
 في حلقه

طالع

طالع التزك في العلانية ان يحج القاض بين المزك والشهود في القضاة
 في التزك من الشهادة كجفر له مؤلة وعدول مقبول في الشهادة
 التزكهم او يحجهم ووقع الكتفاء بتزك التزك زمانا له التزك
 العلانية بله ووفته اذ الشهود والمصدق يقابلون الجارح بالادب
 والاخر به وكيفية التزك ان يقول المزك او يكتفي في ذلك القضاة تحت
 اسمه هو عدل من عرفه بالفق لا يكتب شيئا اصرار عن التزك
 يكتب الله اعلم وان لم يقبل جاز الشهادة قال في الكاذب ثم قيل لا بد
 ان يقول المقدر بها هو عدل جاز الشهادة اذ العبد والمجور
 في القضاة اذ اتاب قد يعدل في الاصح ان يكتفي بقوله هو عدل ليشو
 الحية بالحد او قول فيه شك حاله ان المجور في القضاة التائب
 قد يكون عدل كاذب له فلا بد من قوله جاز الشهادة ليجوز وهذا
 له مرد على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المجور في القضاة لكن لا بد فيه
 ريب من اعتبار هذا القيد ليجوز في لا يكون الكتفاء بقوله هو عدل
 اصح وله يصح تعديل الخصم هكذا قال ابو حنيفة يعني ان تعديل المدعي
 عليه الشهود لا يصح له ان منعه المدعي من شهوده ان المدعي عليه
 ظالم كاذب النكار وتزك الكاذب القاض لا يصح وعند هاتين
 ان كان من اهلان كان عدل لكن عند محمد له بد من ضم اقراره لعدم
 جواز تعديل الواحد وابو يوسف يجوز كتابته وان لم يعدل
 تزكيتهم بقوله هم عدول لكنهم اخطاوا او سواهم عدول ولم يرد
 على هذا والوقال صدقوا وعدول صدق فقد لم يحكم له ان اوار
 منه شيوته الحق بخلافه لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث له
 يلزم منه انهم موكونهم عدول يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم
 من كونه عدل ان يكون كله موصولا اليه واحد للتزك ولم يجه الشاهد المراسل

في قوله جاز الشهادة

لا المصلحة في تركية من امور الدين فلا يشترط فيها الله العدل حتى يجوز تركية
 العبد والمرة والاعلى والمردود في القذف التائب له ان خبرهم مقبول في
 الامور الدينية والاصول اثبات له في زيادة طمأنينة هذا طمأنينة تركية
 الرتبة وان تركية العلانية في شترط فيها جميع ما يشترط في الشهادة من الحيثية
 والبصر وغيره مما سوى لفظ الشهادة بالجماعة له ان معنى الشهادة فيها
 اظهر ولذا يختص بحال القضاء كالمورد يجوز سامع ما يتعلق
 باله قوال كالبيع بان سمع قول البائع بعث وقول المشتري ان
 والله ارباب سمع قول المقل لقله ان على كذا او راى يتعلق بالفعال
 كحكم قاضي او غضب قتل ان يشهد قال قول يجوز المقدر في قوله
 سامع وان لم يشهد عليه يقول ان هذا ببيع او اقراران عاين السبب
 فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر
 وان كان بالتعاطي فكذلك ان حقيقة البيع مباوئ المال بالمال وقد وجد قبل
 له يشهد به على البيع بل على اخذ والا عطاء له بيع حكاه في حقيقته
 ويقول له يشهد له ان يشهد به كيد يكون كاذبا وله بيع الشهادة بسماع
 من وراء الحجاب راى لوسمع الشاهد صوت من يشهد عليه في قوله
 الحجاب له يشهد له ان يشهد له حتم ان يكون غيره اذا التفت شبه النفي
 الله اذا تعين القائل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد ان
 ليس فيه غيره ثم جلس المسكك ليس فيه مسكك غيره فسمع اقرار
 الداخل ولم يره اذ خرج يحصل العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبل
 اذ اقر له اذ ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند النفي
 فان الشهادة بالتب مع تقبل بعض كوارث لكن اذا امر به
 لم تقبل ككيفية او يرى شخص القائمه ويشهد عنده اثبات انما
 فلا تبنت فلا فلا قال الفقيه بواللئذ اذا اقرت رداة

هذا ما ذكره الفقيه في كتابه

الحشر
 الكشاف

من وراء الحجاب يشهد عنده اثبات انما فلا تبنت فلا لا يجوز لمن
 سمع اقراره ان يشهد عليها الله اذا راى شخصه بايغ حاله ما اقرت
 في يجوز ان يشهد على اقراره بشرط رؤية شخصه باله رؤية وجهها قال ابو
 الهيثم كافي المرأة اذا حست عن وجهها فقالت انما فلا تبنت فلا
 بن فلا ومن قد ومهدت له وجهي مري فان الشهود له كجناح
 لا الشهادة عدلين انما فلا تبنت فلا بن فلا ما دامت قيمه اذ
 يمكن للشاهد ان يشهد بها فان ما تبنت في كتاب الشهود ولا الشهادة عدلين
 انما فلا تبنت فلا بن فلا كذا في العادة وله يشهد على الشهادة
 ما لم يشهد عليها الله ثم يقر على الاصيل بالزلة وله ينفذ قوله
 على المشهود عليه الزلة الولاية الثابتة للغير من عليه فلا بد من الالامة
 والتجسس منه وله يشهد ايضا من راى خطه الذي كتب فيه شهادته ولم
 يذكر ما راى شهادته كذا القاضيه يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل رجل
 بحق او شهادة شهود شهدوا على رجل بحق ويؤكد ذلك على كونه
 وله ينفذ حتى تذكره وكذا الراوي يعني اذا لم يذكر له اقراره
 له كلمة من به لا يحل له ان يعلم وله علم من هذا ان الخط يشبه الخط
 وله بالتسامح الله في التزلموت والنكاح والدخول وله في القاضيه
 واصل الوقف فان الشهادة بالتب مع جازية فيها اذ اقر بها وله
 لو رجل وامرأتان عدوله والقبول لا يجوز له ان الشهادة لا يجوز
 له بعلم كافر وله يحصل العلم الله بالمشاهدة والعيان وبالجملة للتواتر
 ولم يوجد فصار كالبيع الى جازية بل اذ لا حكم المالك لها من حكم النكاح
 وجه الاستحسان ان هذه الامور تختص بمعاينة البيا بالخواص من الناس
 ويتعلق بها احكام تبقى على انقضاء القرون وانقراض الا عصار فلزم
 تقبل فيها الشهادة بالتب مع اقراره بالخرج وتعطيل تلك الاحكام

بخلاف الجبهة واليسوع والاحبار وكونه له كلام سمع كل واحد وانما
 يجوز ان يشهد بالتكليف اذا حصل العلم بالتواتر او بالشهادتين او بالثبوت
 من شئ به وشيئا به وانما يحجزه رجله عن عدله ان او جاز ان كان له ثبوت
 نصب يفيد العلم الذي بين علم الحكم في المعاملة وقيل بكيفية الموت
 باخبار واحد او واحدة من التاكيد من شأمة تلك الحالة فلا
 يحجزه غالباً الا واحد او واحدة بخلاف التبع والنكاح وينبغي
 ان يطلعوا اداء الشهادة بان يقول الشاهدان فلا ينفلان من قبله
 وله يفسر صحة لوفته للقاضي ان يشهد بالتكليف لم يقبل شهادته هو في
 وانما قال باصل الوقف له ينبغي على انقراض الوقف وروى ابي
 له اصل الوقف يشترط ان يشهد ابيها الى شرطها الواقف فلا يشترط
 قال الشيخ الامام طهارة الدين المغيث في له بد من بيان الجبهة بان يشهد
 ان هذا وقف على المسجد والمقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يذكر واحد
 في شهادتهم له تقبل شهادتهم وتأويل قوله له تقبل شهادتهم على شرط
 الوقف ان بعد اذ رواه ان هذا وقف على كذا ينبغي ان يشهدوا
 انهم يبدؤون غلته فيصرف كذا ولو قالوا ذلك له تقبل شهادتهم كذا
 في الكافة ويشهد رأي جالس المجلس العضائي ثم رواه الحضور ان
 قاضي وان لم يعاين تقليد الامام اياه ويشهد ايضا ان رجلا واداة
 سكان بيتا وبينهما انبساط الارواح انما عكس لوراي عينا
 عينا في يد غيره عملا بظاهر الحال ويشهد ايضا رأي شئ سوى القبول
 المعترف فان غير المعترف حكمه حكم العوض في يده متعلق بالأي المقدر
 كالملاك اي كائنه في الملك ان له متعلق بشهد المقدر صورة
 رجل رأي عينا في يد ان ثم رأي في ذلك العين في يد آخر والا فلا بد
 الملك وسمع ان يشهد بانه للمدعي له الملك في الاشياء لا يوفى يقينا

لا يجوز ان يشهد
 بغيره

بل ظاهره ان لا يدله منازعة وليل الملك ظاهره ان يشهد به اي بانه ملك
 قلبه فان وقع في قلبه ملك الغيبة له كمال الشهادة بالملك له ان لا يصدق
 اليقين في جواز الشهادة لما ذكره قوله عم اذا علمت قبل الشك في ملك
 والا فذكره فاذا تغير ذلك يصار الى ما يشهد به القلب فان قسري ان
 للقاضي شهادته بالتكليف في الصورة الاولى او حكم اليد في الصورة
 الاخرى بطلت فانه اذا اطلق وقوعه في قلب القاضي صدق فيكون
 شهادة عن علم ولا كذلك اذا فسر وقال سمعت كذا وعن هذا كان
 المرسل من الاخبار اقوى من المسانيد كذا في الكفاية والكافي والاف
 الوقف فان الشاهد من اذ اقر شهادتهما بالتكليف يقبل ذكره
 في العارية يشهد ان يشهد في حضر وفي زيد وصلى عليه فهو معناه
 حتى لو فسر للقاضي يقبله فلا يدفن الله الميت وله يصلي الله عليه
 الشهادة بالملك كمال الشهادة بالقبول في المعاوض كاليسوع والاحبار
 والنكاح وكونه له لو شهد واعلى تزويج الالب فقط لى بلاء في القبول
 تقبل اي الشهادة بخلاف اطمع حتى لو شهدوا بالهبة بلاء ذكر
 القبول لم تقبل كذا في العارية والله اعلم **باب القبول وعد**
 تقبل من اهل الاموال اعلم ان اهل الاموال على ما ذكر في الكتب الكلاسيكية اهل
 القبلة الذين لا يكون معتقداً من معتقداً من السنة وهم الجبهة والقدرة
 والرافض والخوارج والمعتزلة والمثلية وكلهم اثنتا عشرة فرقة فضا
 اثنتا عشرة فرقة وعندها تقبل شهادتهم فلا فالت في الاخطايا
 هم من غلاة الكرافض يعتقدون جواز الشهادة لكل من حلف عنده
 انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كافراً وقيل برون الشهادة لثبوتهم
 واجبة فيمكن البشعة في شهادتهم وتقبل من الذي عليه مثله وانما
 ملته كاليهود ومع النصاري وتقبل من الذي عليه المسافلات

المذكور بقوله ويشهد بالأي

المذكور بقوله ولا بالتكليف

الذي اعلم حاله منه لكونه من اهل طرنا وهذا يقتل المسلم بالذوق ولا
 بالمستأنف بله عكس على له تقبل شهادة المستأنف على الذي يقضو
 وله يثبت عليهم لكونه امة حاله منه وتقبل الشهادة منه على المستأنف
 على منكر ان احد رعاها وان كانوا من اهل طرنا كان قوم والترك
 له يقبل له ان الولية فيما بينهم منقطع باختلاف المنعطين ولهذا
 الجري لتوارث بينهم وتقبل ايضا من عدو النبي فان العداوة
 التي بينه تدل على قوة دينه وعد الترخيل في العداوة الدينية
 فانما حرام في ارتكابها لا يؤمن من التثبوت عليه يقبل ايضا من
 مسلم من كتب معصية صغيرة بله امر عليهم بان اجنب الكبار وهو
 معنى العدالة كما وتقبل ايضا من اقلق لاطلاق التثبوت عليه يقيد
 بالحنان وله لا يخر بالعدالة وهذا اذا ترك لعذر من حريم او خوف من
 واذا ترك لعذر من حريم او خوف من حريم او خوف من حريم
 لم يقبل له ان يكون عدله ولم يقدر ابوجه له وقتا له وبه كتاب
 وله سنة وله اجماع والمقادير له يعرف بالاي وقدر المتأخر من
 فقبل سبع سنين وقبل اليوم ان لا يرضى وله من اوبعد الى ان
 يحمله وله الملك ومن حق ولد الابن والحنان اذا كانوا عدوله
 فان قطع العضو وجناية الابن يثبت له يوجب قدح في العدالة
 وقبل عرض شهادة عليه الحقة والحنان اما رجل وامرأة وشهادة الجنسين
 الحنين مقبولة ثم انه ان لم يكن مثكلا فلا شك فيه فان كان
 مثكلا فيجعل امرأة في حق الشهادة اضيافا والحق للمعتق
 وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر شهد ليعلى عند شرح رضائه
 ثم عنهم فقبل شهادته وهو كان عتيق على رضائه والامرار عمال السلطان
 عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس في الله اذ كانوا على الظلم

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حق من شهد له
 في حق من شهد له
 في حق من شهد له

قالوا

قلوا هذا زناهم له ان الغالب عليهم الصلة فاما الذين في زنا فله تقبل
 شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكافة وتقبل الشهادة له في حق ومصرم
 رضاعا او مصما من كاهن امه ونسبها وزوج نسبه وامه اية ابنة
 له ان الله ملك بينهم متميزة والله يدري ما حيزه وله لوطه لبعضهم في كل
 البعض فله يتحقق التهمة بخلاف شهادته لقوابله وله او شهادته
 احد الزوجين للآخر وتقبل من كاف على عبد كاف مولاة او على كاف
 موكلم مسلم يعني يجوز شهادة الكاف على عبد مسلم مولاة كاف وعلى وكيل
 مسلم موكلم كاف فان مسلما اذا كان له عبد كاف اذن له بالبيع الشراء
 فشهد عليه شاهدان كافان بشره آراء وبيع جازت شهادتهما عليه
 له ان هذه شهادة كاف قامت على اثبتت له على الكاف قصد او لم
 منه حكم على المولى المسلم ضمنا ولو كان المولى كافا او العبد المأذون
 مسلما له تقبل شهادة الكاف عليه له ان هذه شهادة قامت على اثبتت
 له على المسلم قصد ولو ان مسلما وكافا بشره آراء وبيع فشهد على
 الوكيل شاهدان كافان بشره آراء وبيع جازت شهادتهما عليه
 قامت له ثبتت له على الكاف ولو ان كافا وكافا بشره آراء وبيع
 له تقبل شهادتهما عليه له ان هذه شهادة قامت له ثبتت له على المسلم
 قصد كذا في حق المتعدي لتأخيرها لجامع الكيفية له كاف على
 مسلم عطف عاقله تقبل من اهل الله هو آء الله في الوصاية والنسب
 اذا اراد حق من قبل الميت على قصص خاص يعني اذا اراد على الايضاء
 من نزيله واقام شاهد من نزيله على خصم مسلم او ارجى ان فلا
 من فلا ان نزيله مات وهو وارثه واحضر مسلما للميت عليه من
 واقام شاهد من نزيله على خصم تقبل وهذا متى ان القصاص
 ان له تقبل وجهه لا متى ان المسلمين له يحضر من موت التصاري

على قوله مسلم وعلموا كذا وكذا موكلم
 مسلم على كذا وكذا يجوز شهادة الكاف
 على عبد مسلم موكلم كاف
 على عبد مسلم موكلم كاف

والوصية يكون عند الموت غالبا كثبت بثبوت التمسك بالدين
له يحرقون من كراههم فلو لم تقبل شهادة النصارى على المسلم في إثبات البصيرة
الذي بناؤه على الموت والتمسك الذي بناؤه على الذكوة اذ في البصيرة
الحقوق المتعلقة باله يصار فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة
القبائل للمفردة ولا من اعلم ان الله لا يقدر الا باليمين بين الخصمين
والشهود بان كان منقوله وله بمنزلة على الله بالنسبة وقد شبهت
بمكن التحويز عنها بجنى الشهود ووردت اشارة الشهادة من قبل لولاه
وله ولله في احد فلا تقبل شهادة ولو على كاه ومملوك وفي
ذلك ولله فيهما على انفسهما فغيرها اولى الله ان يحل له
الشهادة في الرق والصغر واذ يابعد الحرة والبلوغ في يقبل له
التحريم بالمعينة او التمسك وهما لا ينافيانها وعند الله
هما من اهل الشهادة ومحدودة في ذوق ان تاب لقله تعالى ولا
تقبلوا الهم شهادة ابد الله ان تحذروا فيسلم فان الكافر اذا
في القذف لم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسية
تتم بحدته فان لم قبل شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه
الافتقار بالسلام ولم يكتمها رقة وهي الشهادة على اهل الاسلام
لانه لم تكن ثابتة زمان الرق والحد فلما جاز شهادته على اهل الاسلام
جازت شهادته على الكفار ضرورة بحله في العبد اذ اذ بالقذف
ثم عتق حيث ترشدها وانه اذ له شهادة للعبد اصله حال رقه
فيستوقف الرق على حدوثها فاذا حدث كان رقه شهادتها بعد
العتق من تمام حده وسجونه في حادث التبعي يعني اذ احدث
بين اهل التبعي حادث في التبعي واراو بعضهم ان شهد
في تلك الحادث لم تقبل لكونهم متهمين كذا في الجامع الكبير واصل

وغيره وزوج وعسى وسيد لعبد ومكاتبه الاصل فيه فلو لم تقبل
شهادة الولد والدة والوالد لولد وله المرأة لزوجها وله الزوج له امرأته
وله العبد لسيده وله المولى لعبد وله العبد لسيده وله المولى لعبد
على قول الشافعي المالك والشافعي الذي يقدر استفاضة ضرر ونفقة
نفق نفسه وهو معنى قوله نعم له شهادة للقانع باهل البيت وقيل هو
العبد مساندة او شاهدة له في شؤجه العبد بمنفعة فاذا شهد له
في مدة امانة فكان استأجر عليه وان لم يكن فيملا كان فيه الشهادة
لنفسه وجب فلو شهد فيما له كان فيه يقبل لعدم التهمة ومخنت يفعل
الروي له امره على الفسق وامر في كلامه ليز في اعضائه نكس ولم
يشهد في من الافعال الرقية فله ترشدها ونيابة ومغنية لاركانها
الحرم طمعا في المال والمراة بالنيابة التي تنوز في مصيبتها غير ما واخذت في
والنقطة للمهورام في جميع الاحوال خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس
رفع الصوت منها حرام فضله عن ضم الغنائم اليه لهذا لم يقبل
بمنها بقوله الشافعي فيمن ساء ومدة من الشرب اى شرب الكرم
الحرة فان اذ كان شر غير ماله يقطع الشهادة الميسرة على الله يخرط
الزمان ليكون في ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر اولا يظهر ذلك
له يخرج عن كونه عدله وان كان شربا ككيرة وانما يقطع عدلته
اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكرانا ويلعب اذ له مودة لمثله وله
يكره عن الكذب عادة كذا في الكافة وعدو بسبب الدين قال في
المحيط له يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور
الدنيا وقال الزاهد في المديح والمحيط اختيار المتأخرين واما آراء
المنصوصة فيحله في فاته اذا كان عدله تقبل شهادته قال وهو
الصحيح وعليه له عتقاد ومن يلعب بالظهور في شدة غفلة وامر

على نوع لهؤلاء الغالب ان ينظروا العورة في التطوع وغيره وهو
 فسق واما اذا امسك الحرام فلا يستلزم له بطلان ما فعله من التطوع
 له ان امسكها في البيوت مباح او الطنبور له من الله واوله
 للشيء له ان يقر على نوع فسق ويجعلهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة
 عن المجازفة والكذب اذا كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه في قوله
 فلا يقدح في الشهادة او تركه كذب اى بانه نوعا من الكبار الموقر
 المحذو لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده وذا دليل قلة ريبانه فلعلم
 بحري على الشهادة زور الكاذب الكاذب **اقول** ظاهر هذا الخلف
 لما نقلنا عنه في تركه كذب الكذب التوفيق بينهما ان المار بارتكاب كذب
 ليس بارتكاب ما في شأنه ان يترك به بل ارتكاب ما يحذر بالفعل ولا يكون
 ذلك الا باظهار موافقه الشهود عليه ويدخل الحرام بل ارتكابه
 كشفا العورة حرام وهو ذلك يدرك على عدم المبالاة وياكل التوالاة
 كالحق وشرطه المبسوط ان يكون مشهورا باكل التوالاة التجار
 فلما يتصور من الامم المفسدة للعقد وكل ذلك رتبوا فله
 بد من الشهادة او يلعب بالمراد ويقام بشرطه او يترك به في الشرط
 الصلوة له ان كلامه كبيره تدرك على الدناءة في ما جرد اللعب الشرط
 بد من قمار وترك صلوة فليس هو مانع للشهادة وان كان مكروما
 عندنا له ان لا جتهاد فيه ماعا لكونه مباحا عند الشافعي واما
 من يلعب بالمراد فهو مردود الشهادة مطلقا او يبول او ياكل على الطريق
 فيدلها او يظهر سب السلف وهم الصالحين والعلماء المحيدين
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين لان هذه الافعال تدرك على قصور
 عقله وقوته ومن لم يمنع عنها لا يمنع عن الكذب بخلافه ولا يتركها
 شهدا ابنا الميت ان اباها او جد له لم يجعل هذا الشخص

وهو اى ذلك الشخص بدعيته اى كونه وصيا وصيتا اى شهادتهما على
 ان انكر الوصي ذلك لم يقبل في القيل ان لا تقبل وان ادعى شهادته في الميت
 اى غير من لها على الميت دين ومدبونه اى غير من للميت عليه ما دين
 والموصي اى الى جليلي اوصيها للميت ووصيته على الاوصياء اى نصيب
 الوصي وهو متعلق بقوله كشره او كان القيل ان لا تقبل شهادته مؤله
 له انهما يحران لانفسهما منعاً بشهادتهما في ذلك لان الوارثين قصد
 انما نصيب من يتصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهما والوصي قصد ان نصيب
 من يتوفيان حقهما ويرى ان بالدفع اليه الوصيتين قصد ان نصيب من
 يعينهما على التصرف في الميت والموصي لهما قصد ان نصيب من يدفع لهما
 حقهما وجه الاصح انهما ليست بشهادة حقيقة له انما نصيب
 القاضيه ان يتمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتمكن من نصيب
 الوصي لاراضي الوصي والموت معروف حفظا له مواله الكسبي الضياء
 لكن عليه ان يتأمل في صلته من نصيبه اهل الميت بشهادتهم كقوة
 مؤنة التعيين القاضيه ولو شهد ان اباها الغائب وكل يقضي دينه
 ردت اى شهادتهما لو ادعى اى الوكيل الوكالة اولا لتمكن الشهادة
 في شهادتهما انهما يشهدان له بينهما وقد بطلت انما كاشهاده
 على جرحه جرحه وهو ما يفتق الشاهد وله يوجب عليه حق الشرع او
 العبد في انما تقبل كالحق واكل التوالاة وانما جرحهم ونحو ذلك كما
 سبانه له انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضيه الزام
 والفسق كذا كذا له ان يدفع بالتوبة والالتجار وان كان اعدا
 زائدا على الجرح لكن له ضمير في اثباته اذ له تعلق له بالجمرة صفة لواقف
 المدعى عليه لبيته ان المدعى لهما جرحهم بكذا واعطاهم ذلك من مال
 الذي عنده تقبل كاشية قال صدر الشريعة اذا اقام البيعة على العدة

الشهادة مؤله

الشهادة حقيقة

ولم يشترط بها شيئا فصار كالقصة
 في كونها تجتهد في دافعة مؤنة
 تعيين صح صح

فأقام الحضم البينة على الجرح ان كان الجرح جرحاً حقيقياً ولا تعبد بنية وإنما قلنا ان صورة المسئلة هذا ان لم يقع البينة على العدة فافترج خبر ان الشهود قد قاتلوا أو أكلوا أو بوا فان الحكم له يجوز قبل ثبوت العدة له سيما اذا اخرج خبر ان الشهود قد قاتلوا أو أكلوا أو بوا **اقول** تحقيقاً ان جرح الشاهد قبل التعديل ورفع الشهادة قبل ثبوتها ومن باب الدنيا هي ولذا قبل فيه خبر الواحد كما في كتاب الكرامة والاشيخ وبعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها وجب على القاضي العمل بها ان لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة ان الدفع الكلي من الرفع فكيف الجرح المحرم مقبول قبل التعديل ولو من واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصيب الشهادة وان ثبت حق الزم او العبد فاضحى لهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتفتين بل شعور عليهم اذ القائل ومع ذلك فاهل عن القواعد غفل حيث قاله اقول فيه نظر اذ الغرض ان مثل هذه الشهادة لا يعتد سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فله حاجة الى اعادة الصور المقتضية ولذلك قلت بعد التعديل وقبل قبلت مثلاً ان يشهدوا على ان شهود المديعي فقه اوزانة او اكله ربوا او شربة خمر او على اقرارهم انهم شهدوا بانه توروا على اقرارهم انهم اجزاء في هذه الشهادة او على اقرارهم انهم شهدوا ان المديعي مبطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة له على المديعي عليه هذه الحائسة وانما تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدة بعد ما ثبت له وترفع اليه بان ثبت حق الشهود والعبد كما عرفت وليس بشيء مما ذكرنا ثبت واحد منهما بخلافه اذا ثبت قبل التعديل فانما كافيته في الدفع كما عرفت وقبلت على اقرار المديعي

مطل الشهاده على الجرح قبل التعديل بمقتبل

کتابخانه عمومی
شماره ثبت کتابخانه
تاریخ ثبت کتابخانه

اَوَّلُهُمْ بِشَهَادَتِهِمْ يَزُوْرُ اَوْ بَانَ لِمُسْتَأْجِرِهِمْ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ إِذَا رَمَى
 بَاطِلُهُ حَقَّهُ فِي دَعْوَاهُ وَقَبِلَتْ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمْ أَيْ الشَّهَادَةُ عُبِيدُ لَوْ
 مُحَمَّدٌ وَفِي بَيْتِهِ فَوَافِقُهُمْ زُفُوًّا وَوَصْفُوًّا لِأَنَّهُ أَوْ قَوَائِمُهُ كَذَا أَوْ بَانَ
 الْحَرَمُ وَلَمْ يَتَقَادَمِ الْعَهْدُ بَانَ لَمْ يَزَلِ التَّحْكِيمُ فِي الْحَرَمِ وَلَمْ يَحْضُرْ شَرَاهُ فِي الْبَاقِ قَبْدِ
 بَعْدَ التَّقَادُمِ أَوْ لَوْ كَانَ مُتَقَادِمًا لَمْ يَقْبَلْ لِعَدَمِ اثْبَاتِ الْحَقِّ بِالشَّهَادَةِ
 الشَّهَادَةُ بِحُجَّتِ مُتَقَادِمٍ وَدَوْرَةٍ أَوْ كَأَنَّ الْمُدَّعِيَّ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَالَهُمْ شَرَاهُ
 فَلَمْ وَقَدْ وَفَّقَ الْمَقْذُوفُ بِدَعْوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْجِرْهُمْ بَلْ كَذَّبُوا وَعَاطَاهُمْ آيَةً أَيْ إِلَهًا
 تَمَّا كَانَ فِي عِنْدِهِ أَوْ أَنَّهُ صَالِحُهُمْ عَلَى كَذَا وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمْ عَلَى أَنَّهُ يَشْهَدُ وَ
 عَلَى زُورٍ أَوْ شَهِدَ وَارْزُقَانَا طَلِبَ الْعَظِيمَتِ وَأَمَّا قَبْلَتْ فِي هَذِهِ الْقُتُورِ
 لِأَنَّهُ فِي بَعْضِهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي بَعْضِهَا حَقُّ الْعَبْدِ وَالْحَاجَةُ إِلَى تَسْلِيَةِ أَهْلِيهَا
 فِي هَذِهِ الْحَقُوقِ مِنْ أَيْ شَاهِدٍ رَوَى قَاضِي وَحَادَثَةٍ أَيْ لَمْ يَقْبَلْ شَاهِدَةً
 فِيهَا يَلِيقُ قَاضِي غَيْرُهُ بِقَوْلِهِمْ فِيهَا لَنْ الظَّاهِرُ أَنْ يَرَوَالَهُ وَلَوْ شَرَحَ
 فَلَمْ يَجُوزْ خِلَافُ الشَّاهِدِ الشَّاهِدَةُ قَامَةٌ بِتَمَيُّزِهَا غَيْرُهُمْ يَقْبَلُ فِي مِثْلِ الشَّهَادَةِ
 بِالْإِذْنِ بَلَدٌ وَفِيهَا يَدُ الْخَفِيفِ شَهِدَ بِهِ أَخُوَانُ فَأَمَّا مَا يَقْبَلُ فِي الشَّهَادَةِ
 الْحَاجَةُ إِلَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ ثَبَاتَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَصِيرَ خَصْمًا فِي اثْبَاتِ
 الْمُلْكِ لِلْمُدَّعَى وَلَوْ فَاقَ فِي ذَلِكَ بَيِّنَاتٍ يَثْبُتُ كُلُّهَا الْحَكِيمُ بِشَهَادَةِ
 خَبِيرٍ وَاحِدٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوْ الشَّهَادَةُ أَنَّهُ فِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَلَمْ يَلْقَ
 عَنْ سَمَاعِ شَهِيدٍ مِنْ أَنَّهُ فِي يَدِهِ أَوْ عَنْ مَعَانِيَةِ لَأَنَّهُمْ رَمَوْا بِمَا مَعُوا
 أَوْ أَنَّ أَنَّهُ فِي يَدِهِ وَظَنُّوا أَنَّهُ ذَلِكَ بِطَلْقِ أَلَمْ الشَّهَادَةُ كَذَا فِي الْعَامَّةِ
 وَأَنَّ شَهِيدًا بِالْمُلْكِ فِي الْمَحْدُودِ وَوَاقِعًا بِالْحَدِّ وَوَحَيْثُ تَقْبَلُ الْخِلَافُ
 وَأَنَّ شَهِيدًا وَعَلَى الْأَعْمِ وَالنَّبِيَّ لَمْ يَعْرِضُوا الرَّجُلَ بِعَيْنِهِ شَهِيدًا أَخُوَانُ
 لَأَنَّ الْمُتَشَكِّكَ فِي ذَلِكَ لَا يَسْمَعُ وَسِيَّةً نَظَائِرَ مَا شَهِدَ عَدْلًا فَقَالَ
 أَوْ هَلْ مَنَعَ بَعْضُ شَهَادَتِهِ لَمْ يَقْبَلْ يَعْنِي نَعْدَمَ مَا شَهِدَ تَذَكُّرَ لَفْظِ أَكْثَرِ شَهَادَةٍ

اذا ارادني غيبا او قتله فشهدا احدهما بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 ما ارادني بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 احدهما بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 وبالله تقاتلوا فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 يدعي الف فقط حيث لا يقبل له ان المدعي كذب من شهادته بالآلة
 هذا الذي يراه هو الذي لا يقبل له ان المدعي كذب من شهادته بالآلة
 ان هذا العبد يدين له وان هذا العبد يدين له ان المدعي كذب من شهادته بالآلة
 فيه بالآلة كذا في ذلك الشاهد في الشر من المحبط والعقد
 اي لا يقبل مطلقا اي سواء كان على الف او لا كان او كان المدعي
 هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشرا عدا وكتابه بالآلة
 واخر بالآلة وخمسائة ردت لان المقصود ان يثبت السبب والعقد
 فالبائع بالآلة غير المبيع بالآلة وخمسائة فاضل المهور له خذله
 الثمن فلم يتم النصب على واحد منهما ولان المدعي يكثر اخذ الشاهد
 مدين كذا العتق بما اراد الصالح فقولوا والرهن والخلع ان ارادني
 العبد في الصورة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة
 والمراة في الرابعة له ان مؤله لا يقصد من اثبتت المال بل اثبتت
 العقد وهو مختلف لما عرفت وان ارادني الاخر بان قال موالي العبد
 اعتقتك على الف وخمسائة والعبد يدعي الف او قال وبالله
 القصص صاحبك على الف وخمسائة والقائل يدعي الف
 وكذا الباقي فكل دعوى الدين في وجودها او ثبتت العفو
 والعتق والطلاق باع او صاحب الحق فبقول المدعي كذا في الف
 والمدعي في الرهن اذا كان المهرين كان دعواه في الدين بل خذله وان ارادني
 له يكون له بعد تقدم الدين فنقبل البيعة في حق ثبوت الدين كما في سائر

على
 لسان اهل القلم فالبائع
 بالآلة غير البائع
 خمسائة
 م
 م

الدينون ويثبت الرهن بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 صدر الرهن بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 فيمكن ان تقبل عند احد الشاهد بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 ان يكون الحق هو الذي لا يقبل له ان المدعي كذب من شهادته بالآلة
 ان الشاهد يدين له وان الشاهد يدين له ان المدعي كذب من شهادته بالآلة
 بتعينة العقد والعقد بالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة فبالآلة
 في ذلك تقبل كذا في الطر والآخر قول جوابه ان المشكك يجب ان يكون في
 حكم المشتبه بجميع الوجوه بل المراء يكون كدعوى الدين ان الشاهد
 اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند احد حنفية وان كانا متفقين
 وان ادعى الاكثر يقبل على الف او لا كان او كان كذا في المال في هذه
 الصور اربعة وان كان ثابتا بالعقد حين العقد وابعاله لكن لا
 صار بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذا عثر
 بالعفو والعتق والطلاق والمدعي في الرهن اذا كان من المهرين
 كان الدعوى في الدين وله بيعته العقد وان اعترى بالبائع للدين
 كما في الرهن فظهر ان قوله فاما ان يثبت بتعينة العقد انما شاع
 من عدم التفرقة بين ثبوت العقد وزواله فتدبر والجله كالبائع
 في اول المدة للحاجة لا اثبتت العقد وكالدين بعد ما والمدعي
 هو المور او له حاجة منها لا اثبتت العقد والنكاح يصح بالآلة
 مطلقا اي سواء كان الدعوى من الزوج او المرأة والمدعي
 مدعي الف او لا كان وعند هذا ينظر الشهادة ولا يقضي في كفا
 البائع له المقصود من الحاجة بين اثبتت السبب النكاح بالآلة
 غير النكاح بالآلة وخمسائة وله ان المال في النكاح تابع وهذا يصح
 بله سميته المهر ومن حكم التابع ان لا يغير الا صلح الهير ان لا يسطر

فان ارادني غيبا او قتله فشهدا احدهما بالآلة فبالآلة فبالآلة

قوله بين ثبوت العقد وزواله اي بين
 كون العقد مقصودا اصالة وبين
 كونه مقصودا اتباعا واي

بنفيه ولا يفد بفساده فكذلك يختلف باختلافه في رد التفات على ما هو
 الاصل وهو الملك والحق فوجب القضاء به واذا وجب بقي المهر بال
 منفردا فوجب القضاء بأقل المقدار بين كما في المنفرد شهدا بالقول قال
 احدى قضيتي خمسين قبلت باله لانهما اتفقا عليه او شهد
 بقض الف قال احد ما قضاه في ذلك القرض قبلت الشهادتين
 على القرض له تفاهما عليه رقة في كذا اي قضيتي خمسين في الا
 وقض القرض في التالفة شهادة في الاله او شهد مع اخوانه يوجد
 بضرب الشهادة وله شهد من علم في القضاء في التصور يبيح
 يقر المديعي بما قبض لئلا يكون رعاية على الظلم شهدا بقدر يوم كذا
 بكذا وشهدا في ان قبض في في ذلك اليوم بكوفة رقة في ان
 اربعة رجال اجتمعوا عند قاضي فشهدا اثنان منهم بما ذكر اوله و
 اخوان بما ذكر ثانيهما وشهدا لهما ان احدى الطائفتين كاذبة بقيت
 فان قضى باحدهما ردت الاخرى في حق ان الاله وبه بالسبق شهدا
 برقة بقره واختلفا في لو كانا قال احدهما كانت بيضاء والآخ
 كانت سودا وقال احدهما كانت صفراء والآخ كانت حمراء قطع
 وقاله لا يقطع لانهما اختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا
 اختلفا في الذكوة والالتوثب واختلفا في اللون في الغصب بل اولى
 له ان الثابت بالغصب ضمان له يسقط بالشهادتين والثابت بهما يسقط
 بهما وكذا انهما اختلفا فيما ليس صلب الشهادة ولهذا لو كشفت
 ذكر اللون بقدر شهادتهما والتوفيق ممكن لانه اللونين قد يكتسبان
 بان يكون ثقبها سودا والآخ ابيض ويرى احد الشاهدين اضرط فيها
 والآخ الاخر جله والذكوة والالتوثب لانه لا يعرف بالقرن منه وعند التوثب
 له يقع الاشتباه فلا يستعمل بالتوفيق ويحله في الغصب لانه يقع

في التماس غالبا فيمكن ان شهد من القرب من الغاصب في تمامه جميع
 الوان الغصب لمغصوب فلا يستعمل بالتوفيق ملك المورث له
 يقض لوارثه بله جوالا شهد من بين مع الحق بقوله ما مات وترك ميراثا
 او املكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالبراهيل يحتاج الى
 الحق والنقل وهو ان يقول ان ملك المورث ملك المورث لكن
 الوارث خلفه وهذا يرد به بالعبث برقة عليه في نصارت الشهادة
 بالملك المورث شهادة للمورث وما يقوله من ملك المورث في جرح
 في حق العيب وهذا يجب عليه لانه في الجارية الموروثة وفي اللوا
 الفخ كان صدقة على المورث الفقيه والمتجذو يحتاج الى النقل لئلا
 يكون استصحي لكان مثبتا لكن يكتفي بالشهادة على قديم ملك المورث
 وقت الموت لثبوت الانتقال في ضرورة وكذا الشهادة على قبض
 يد لانه لا يدعى عند الموت تنقلب يد ملكه بوسط الضمان
 او الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوي بسباب
 وبين ما كان بيده من الغصب في الوديع فاذا لم يبق في الظاهر من حاله
 ان ما في يده ملك فحضر اليده عند الموت وليل الملك كذا في الفارة
 فابدية قولهما اي الشاهد من كان في يده من هذا الوارث له بيمينه
 لو اودعه او اوجه في اليد يعني اوقات رجل فقام وارثه بينة على وارث
 انما كانت له بيمينه اعارها او اودعها الذي هي في يده فانه يأخذ ما وله
 يكلف البينة انما وتركها ميراثا له باله تفاهما عند له يوسف فله ان
 له بوجب الحق في الشهادة واما عندهما فله ان يقيم اليده عند الموت يعني
 عن الحق وقد وجدت له ان يد المستعير والمورع يد المعير والمورع
 شهدا بيديهما عند كذا ردت يعني اذا كانت دار في يد رجل فاقبض في آخر
 انما اقام بينة انما كانت في يده من شرا او سنة لم تقبل وعنه يوسف

في التماس غالبا فيمكن ان شهد من القرب من الغاصب في تمامه جميع
 الوان الغصب لمغصوب فلا يستعمل بالتوفيق ملك المورث له
 يقض لوارثه بله جوالا شهد من بين مع الحق بقوله ما مات وترك ميراثا
 او املكه او في يده اعلم انهم اختلفوا في ان الشهادة بالبراهيل يحتاج الى
 الحق والنقل وهو ان يقول ان ملك المورث ملك المورث لكن
 الوارث خلفه وهذا يرد به بالعبث برقة عليه في نصارت الشهادة
 بالملك المورث شهادة للمورث وما يقوله من ملك المورث في جرح
 في حق العيب وهذا يجب عليه لانه في الجارية الموروثة وفي اللوا
 الفخ كان صدقة على المورث الفقيه والمتجذو يحتاج الى النقل لئلا
 يكون استصحي لكان مثبتا لكن يكتفي بالشهادة على قديم ملك المورث
 وقت الموت لثبوت الانتقال في ضرورة وكذا الشهادة على قبض
 يد لانه لا يدعى عند الموت تنقلب يد ملكه بوسط الضمان
 او الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوي بسباب
 وبين ما كان بيده من الغصب في الوديع فاذا لم يبق في الظاهر من حاله
 ان ما في يده ملك فحضر اليده عند الموت وليل الملك كذا في الفارة
 فابدية قولهما اي الشاهد من كان في يده من هذا الوارث له بيمينه
 لو اودعه او اوجه في اليد يعني اوقات رجل فقام وارثه بينة على وارث
 انما كانت له بيمينه اعارها او اودعها الذي هي في يده فانه يأخذ ما وله
 يكلف البينة انما وتركها ميراثا له باله تفاهما عند له يوسف فله ان
 له بوجب الحق في الشهادة واما عندهما فله ان يقيم اليده عند الموت يعني
 عن الحق وقد وجدت له ان يد المستعير والمورع يد المعير والمورع
 شهدا بيديهما عند كذا ردت يعني اذا كانت دار في يد رجل فاقبض في آخر
 انما اقام بينة انما كانت في يده من شرا او سنة لم تقبل وعنه يوسف

انما تقبل له التثبت بالبينة كالشاهد باقرار الخصم ولو اقر المدعي
عليه برفعت بالمديني اتفاقا ولما ان هذه الشهادة قامت
على مجهول وهو البديهي فانها الآن منقطعة وكما انما كانت
يد ملكا وورثة او اجارة او غصب فلا يحكم باعادتها بان لا
ان يقول راي الشاهد ان راي المدعي عليه حدث البتة فيحصل
رأي المدعي بالبديهي ويومر رأي المدعي عليه بالتسليم اليه رأي المدعي عليه
بما اقره والي البديهي مفضيا عليه حتى لو برهن رأي المدعي عليه
بعد على انه ملك يقبل كذا في العارية وان راي المدعي عليه
يكون في يد المدعي او شهدا ان راي المدعي عليه خذ من يد راي المدعي
كذا في الكافة **الشهادة على الشهادة**
اعلم ان جواز استحقاق البينة يقتضي لانه اداء ما عبادة بدنية
لزم من اداء حق للشهود لعدم الجبار والناية لا تجري في العبادات
البدنية لكن في حق الجواز في كل حق لا يقطع شبهة لثبوت الجاهل بها
لانه لا يصلح فيه عجز او ايمان الموت او سوء وخوف ولا فلول بل لا يري
الاضياح كثر من الحقوق وهذا جاز وان كثر راي الشهادة على
شهادة الفروع ثم ونم لكن في شبهة البديهي لانه البديهي لا يصار اليه
الا عند العجز عن الاصل ومنه كذا في ذلك لا تقبل فيما يقطع بانها
كشهادة النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يقطع بانها بشرط
تعد حضور الاصل راي اصد الشاهد على القضية بموت او مرض
اي يكون من مضامضا لا يستطيع بحضور مجلس الحكم او سفر او
يكون غائبا لثبوت ايام فصاعدا فان جوازها للجاهل وانما متى
عند الاصل وهذه الاشياء تحقق العجز ببلدية وعجزه لا يوجب
انه ان كان في مكان لو غدا له واداء الشهادة له بقدر ان يبيت بانه

لكن لا يغير في المدعي

أو تشهد ان راي المدعي عليه
اقر به المدعي اي بان كان
في يده او ملكه

صح الشاهد اوصياء لحقوق الناس قالوا الله ولا احسن والشارف وبه خذ
الفقيه ابو الليث وشبه طهارة عدد عن كل اصل لقوله على رضى لا يجوز
على شهادة رجل الشهادة رجلين وان لم يغاير في عامهما يعني لا يجب
يكون لكل شاهدان متغايران بل يكفي شهادة شاهدين عن كل اصل
ثابت كيفية الشهادة على الشهادة بان يقول الاصل في اطلب الفروع الشاهد
على الشهادة انما الشاهد كذا اي بان فله ان يقر الفقه في اقر عندي كذا مثلا
ويقول الفروع الشاهد ان فله انما الشاهد على الشهادة بان يقول الفروع الشاهد
على الشهادة بان فله انما الشاهد على الشهادة بان يقول الفروع الشاهد
التجديد والعبارة المذكورة في ذلك كله وهي وسطى العبارات
وطها عند الاصل لفظ اطول من هذا وهو ان يقول الفروع عند الفقه
الشاهد ان فله انما الشاهد عندي ان فله انما الشاهد عندي ان فله انما الشاهد
الشاهد عندي على الشهادة فانه انما الشاهد على الشهادة وانما الشاهد على الشهادة
لان فله انما الشاهد عندي ان فله انما الشاهد عندي ان فله انما الشاهد
وهو ان يقول الفروع عند الفقه الشاهد على الشهادة فله انما الشاهد
ولا يحتاج الى زيادة في هذا وهو اختيار الفقيه الليث ولسنا نذكره اذ جعفر كذا
العبارة صح تعدد الفروع للاصل لانه ان كان عدل صحيح للتركية والاصل
يصلح للشهادة له يقال هو منهم لان الشهادة نفي لا تصح الا بعدل لانا
العدل لا يتم بمثل كالاتيم في شهادة نفس مع احتمال انما الشاهد
ليصير مقبول القول كاحد اي كما يصح تعدد احد الشاهدين الا انما الشاهد
انه ان كان عدل لا آخوه وان سكت راي الفروع عن تعدد الاصل صح
نقلها الى نقل الشهادة الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط وعدلوا
اي يتعرف القاي الذي سمع شهادة الفروع عدالة الاصول في
هو اهل للتركية كما اذا حضر او شهد وان ثبت عدالتهم حكم والا

نقل الشهادة

نقول

فلا

انكره صله شهادته بطلان شهادته الفوقه قال في الكاف معنى المصلحة انهم قالوا
 بالناس شهادته على هذه الحادثة وانما او غابوا ثم جاء الفروع بشهادتهم
 على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حصرهم فلا يلتفت الى شهادته الفوقه
 وان لم ينكروا وهذا لان التحجير شرط وقد فات للتعارض بين الخبرين
 بعض خبر الاصل وخبر الفوقه وقال الزبيدي في قوله قال في شهادته صله شهادتهم
 على شهادته وتناسلوا او غابوا ثم جاء الفوقه وشهدوا عند الحاكم لم تقبل
 شهادتهم لان التحجير شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصل وخبر الفوقه
 لان الاصل هو الذي يحتمل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحجير مع الاحتمال
اقول وقعت لعبارة في الهداية وشروطها في المعية
 هكذا وان انكره هو الاصل شهادته موافقة لما في الكاف وله يخفى
 على احد مغايرة الشهادتين للشهادة فكيف يصح تقييدها بلعل منشاء
 غلط قولهم لان التحجير لم يثبت للتعارض فان معنى التحجير هو الاحتمال
 وضعي عليه التحجير لا يثبت ايضا اذا انكره اصل الشهادة بل هذا
 ابلغ من انكاره شهادته كناية وهي ابلغ من انكره شهادته انما
 على فله تمنت فله ان الفله تمنت وقال ارجونا بمعرفتها وجاهل المدعي
 بامه لم يعرف انها هي قبل ان ياتي للمدعي ما شاهدها من ايمانها
 لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي ان
 تلك النسبة للحاضرة ويحكم ان يكون لغيره فله بدع اثباتها للحاضرة
 فهذا قبل ان تمنت شهادته قاصرة بتمامها غير كذا الكتاب الحكمي
 يعني ان القاض اذا كتب على قاضي اخوان فله تاويله فله ناسه عند
 بكذا من المال على فله تمنت فله ان الفله تمنت واحضر المدعي اداه
 عند القاض للمكتوب اليه انكرت اداه ان يكون هي المنسوبة بتلك النسبة
 فله بدع شاهدها من ايمانها هي المنسوبة بتلك النسبة

ولو

ولو قال اي الشاهدان فيهما الى في المثلين المذكورين ليسا النسبة
 القيمة لم يخرج من نسبة الا في هذا يكون الخاء القبيلة الخاصة او
 جذا اوله بدع التعريف هو ان يحصل بالنسبة العامة والنسبة التي
 عامة اوله بحصه عدد هم جله في النسبة لا في الفخذ له ما خاصة حتى ان ذكره
 يقوم مقام الجد له اسم الجد له على مقام مقام الجد له فيه الهدى
 الاصل على شهادته ثم نهاه الى الفوقه عنها اي عن الشهادة على شهادته
 لم يصح اي نسبه كما وان شهد على شهادته مسلمين لكاف على كافر لم تقبل
 كذا شهادتهما على القضاء لكاف على كافر وتقبل شهادته رجل على كافر
 اربعة على قضاء اربعة في القتيبة هذه المسائل الاربعة من الخاتمة هي
 ظهور انه شهد زورا بان او على نفسه بانه شهد زورا او شهد بقتل رجل
 او موته فجاء جثته او شهد برؤية الهلاك ففي ثلثين يوما وليس التمس
 علمه ولم ير الهلاك ونحو ذلك غير ما ثبت في الكاف اعلم ان
 شاهد الزور يعز راجعا الى الفصل القضاء بشهادته اوله انكره
 كبيرة انصاره بالمسلمين وليس فيها حد مقدر فيعز زورا او يمسك
 الا انهم اختلفوا في كيفية فقال ابو جعفر ثورته شهادته فقط وقال
 يضره بغيره هو قول الشافعي له ان روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الزور اربعة سوطا وسنم وجهه ولدان شرعي كان يشهدون
 يضره فيبعت بالسوق ان كان سوقيا ولا قومه ان كان غير سوق
 بعد العصر في اجمع ما كانوا ويقول انا وجدنا هذا شامد زور
 فاضروه وخذروه وشركه كان قاضيا في زمن القتيبة ومثل هذا
 الشهادة يخفى على القضاة فلم ينكروا احد منهم فحل محل الجماعة
باب الرجوع عنها هو ان يقول كنت
 مبطلا فيما الى الشهادة ونحوه كان يقول رجعت على شهادتي

تجمع

ان شاهد الزور يعز راجعا الى الفصل القضاء بشهادته

عليه نقض الحكم في الحاشية
 رواه الشيخان في الصحيحين
 في بيان ما لا يضره

عليه

او شهدت بزور فله يكون انكاره رجوعا لانه الرجوع عنها يقتضي
 سبق وجوده لانه يصح ان الرجوع اليه عند الفراق سواء كان هو الذي
 او غيره لانه الرجوع توبة والتوبة على سبب الجحيم فالتوبة بالرجوع
 بالله على شهادته الرجوع جناية في محال الحكم فالتوبة عنها لا يتقدم
 واذا لم يصح الرجوع في غير محال القايض فاذا ارجع المشهود عليه
 رجوعا وادام عليه بينة او غيرهما وادام عليه ما لا يخلو من الشاهد
 لم يقبل القايض بينة عليه ما ولا يخلو من البينة واليمين بينهما
 على دعوي صحاح ودعوي الرجوع في غير محال القايض باطله حتى
 لو اقام البينة ان رجوعه عند قايض فلان وضمنه المالك قبلت بينة
 لصحة التثبت حكم بعد القضاء وقبض المالك التعزيز والتضمين
 لا التعزيز فلما قرأنا التضمين اي تضمين التلقاه بشهادتهما
 فله قرأنا على النفس بما سبب التضمين وهو الشهادة الباطلة
 والتناقض له يمنع حكم اقراره على نفسه وانما قال وقبض المالك
 القايض اذ اقبض ولم يقبض المديعي مدعاه لانه يجب التضمين لعدم
 التناقض ولم ينتقض اي القضاء لانه كما لا يتحقق بالكلام المتناقض
 له ينتقض بالكلام المتناقض وحكم قبله اي قبل القضاء التعزيز
 فقط وقد قرأنا العبرة في حق الضمان للباقي له الرجوع هذا هو الاصل وقد
 قرأنا عليه قوله فان رجوع احدهما ضمن النصف اذ شهادته كل منهما
 يقوم نصف الحج فبقائه احدهما على الشهادة يبقى الحج في النصف
 فيجب على الرجوع ضمن ما سبق الحج فيه وهو النصف ويجوز ان لا
 الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى بقاء بعض العلة كابتداء
 الحول لا ينعقد على بعض النصب ويبقى منعقد ببقاء بعض
 النصب وان رجوع احد الثلثة لم يضمن اي الرجوع اذ يبقى من يبقى

شهادة

بشهادة كل الحق وان رجوع آخر ضمنا اي الرجوع للنصف او بقى على
 الشهادة من يبقى به نصف المال وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين
 ضمن الرجوع اذ يبقى على الشهادة من يبقى ثلثه الرابع وان رجعتا ضمنا
 النصف لبقائه من يبقى بالنصف وان رجعت ثمان من رجل وعشرة
 نسوة فله ضمان لبقائه من يبقى بشهادة كل المال وهو رجل وامرأتان
 وان رجعت اربع ضمن الرجوع الرجوع لبقائه من يبقى به ثلثه ارباع
 الحق اذ النصف يبقى بالرجوع والباقي وان رجوع الكل الى
 الرجال والنساء فعليه تسدس عنده والنصف عندهما وابقى
 وهو خمسة السدس والاولي والنصف في الثانية علم من على القولين
 لما ان التباد وان كثر في الشهادة لم يثن الا مقام رجل واحد ولهذا
 لا تقبل شهادة اثنين الا بانضم رجل وكان الثابت بشهادة نصف
 المال وشهادة اثنين نصفه وله ان كل امرأتين تقومان مقام رجل واحد
 فعشرة نسوة كحجة من الرجال فصار كالوشهد به ستة رجال ثم
 رجعوا فان الضمان عليهم يكون سداسا وان رجعت اي النسوة
 العشرة فقط وبقي رجل والنصف فاقا اما عندها قطا هو
 لانه الثابت بشهادة اثنين نصف مال وكذا عنده اذ يبقى من يبقى
 به نصف مال فصار كالوشهد ستة رجال ثم رجعت خمسة وضمن
 رجله وشهد امرأته فجعوا اي الكل لانه المرأة الواحدة ليست
 بشاهدة اذ امرأتان شهدوا وكانت الواحدة في كلهم بعض الشاهد
 فكان القضاء مستند لا الشهادة رجلين بل امرأة واحدة ولا يضم الرجوع
 في النكاح بهما مستحق مطلقا اي سواء شهدا عليه ما او عليه ان صدر
 ان المشهود به ان لم يكن مال بان كان قصاصا او نكاحا او نحوها
 لم يمسرهود عندنا خلافا لثا فعي وان كان مالا فان كان الاثنا فبعض

يعدله فله ضمان على الشاهد له ان الله في بعض كل ان كان
بعض له يعادله فيقدر العوض له ضمان بل فيما وراءه وان كان الله
بلا عوض لصله فوجب ضمان الكل اذا تقرر هذا فنقول اذا اوتي
رجل على امة تكا واهى جاحدة واقام عليه بيتة ففقد بالتكاه ثم رجعا
عن شهادتهما لم يضمن الا ما شئتوا لو كان المستى من مثلها او اقل
او اكثر له تمام وان تلف البضغ عليه ما بعوض له يعدله ولكن البضغ
لا يتقوم على المتلف وانما يتقوم على المتكاه فزوجة التملك فان ضمان
الله في بقدر المتكاه له فيما الله بين البضغ المار واذا عند دخوله في
ملك الزوج فقد صار متقوا اظهار الخطه الا اذا راعى على مثلها
يعني ان كان من مثلها مثل المستى واكثر لم يضمن شيئا له تمام او جبا
المهر عليه بعوض يعدله او يزيد عليه هو البضغ له عند الدخول
في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الله في بعض يعدله له
بوجب الضمان وان كان من مثلها اقل من المستى ضمننا الزيادة
للزوج له تمام ان تلفا عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن البضغ
راجع الى البيع الا ما نقص من قيمة المبيع ان اوتي المشتري بان يقول
اشترت هذا العبد من هذا الرجل بالف وهو ساوي الفين فانكر
المدي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان للبائع له تمام التلفاه
عليه لا يضمن ايضا راجع الى البيع الا اذا راعى القيمة من التميزان
اوتي البائع بان يقول ان المشتري مني اشترى هذا العبد بكذا وعليه
التميز وانكره المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العبد بالفين وهو
ساوي الفين رجعا يضمنان للمشتري الفاه تمام التلفاه عليه لا يضمن
في الطلاق قبل الوطء الا نصف مهر ما يقع اذا شهد بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا
يضمنان نصف المهر بخلافه اذا شهد بالطلاق بعد الدخول له ان المهر يترك بالطلاق

فله الله في وضعت في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجع ضمن
قيمة العبد وضعت في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد في القصار
الدية يعني اذا شهد ان زيدا قبل بئرا فاقترض دية رجعا في الدية
عندنا القصار له ثم جازا بمثله القتل ولم يوجد من اؤكله وعند
الشافعي يقتضي ويضمن الفروع برجوعه لان الحكم اضيف لا اؤكل
شهادته في مجال القضاء فكان التلف مضافا اليه فيضمن له بقوله
بعد الحكم كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم له ثم لم يرجعوا
عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت لقوله
له ان القضاء الممض لا ينتقض بقولهم كذا لا ينتقض برجوعهم كذا
في الكاه والا صل بقوله لا شهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا
بعد الحكم وقالوا لم شهد شهود الفروع على شهادتنا لم يضمنوا اولم
يوجد من جنتهم سبب موجب للضمين لا نكارهم سبب التلف وهو
ان شهادتهم على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين
فصار كرجوع الشاهد بخلافه قبل القضاء له انهم انكروا
التحليل ولا بد منه وبقوله لا شهد به وغلطت يعني اذا قال الاصول
لا شهدناهم لكن غلطنا فانهم لا يضمنون عند اية ولا يوصف
له ان القضاء لم يقع شهادتهم بل وقع بشهادة الفروع وعند محمد
ضمنوا لان الفروع تقلل شهادته الاصول فكانهم حضروا وشهدوا
ثم حضروا ورجعوا ولو رجعوا الكل الى الاصول والفروع ضمن الفروع
فقط عندهما لان سبب التلف الشهادة القائمة في مجلس القضاء
وذا وجد من الفروع وعند محمد المهر هو عليه مخير بين تضمين الفروع
وتضمين الاصول له ان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث
ان القارض عاين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول من حيث ان

الفروع نابعون عنهم نقلوا شهادتهم باورهم وضممت المذكية ان رجوع
 التزكية ضمن عند ارجوع لان الحكم انما يضاف الى الشهادة والشهادة
 انما تصير حجة بالعدالة وهي انما تثبت بالتزكية فصار في معنى علم
 العلم كالموت في ذاته سبب في الشهادة في الهواء وهو سبب الموت في الارض
 اليه وهو سبب الجوع وهو سبب بقاء في العالم وهو سبب الموت في افسس
 الموت في الارض الذي هو العلم اليقيني في علمه حكم القدر
 القصاص والدية والكفارة وعند جملة يضمنون لانهم اشقوا
 على الشهود خبر اقصار كما لو اشقوا على الشهود عليه بان شهدوا بان
 لا شاهد الا حصان يعني لو شهدوا بان لا حصان ثم رجعوا لم يضمنوا
 لان شرط محض كما ضمن في اي بار جوع شاهد باليمين في شرط يفي
 ان شهد شاهد ان باليمين وقال انه قال له لعبد ان دخلت
 الدار فانت حر لو قال له ان دخلت الدار فانت طالق وفي
 غير مدخول بها وشهد ان يوجد الشرط اى دخول الدار ورجوع
 الفريقان بعد الحكم فالضميمة على شهود اليمين في وجود الشرط
 وهو قيمة العبد ونصف المهر لانهم شهدوا بالعلم اذ التلف
 انما حصار بالعتاق والتطبيق وهم الذين اشتهوا تلك الكلمة
 والتعليق بالشرط كان انما فغند وجود الشرط اضيفت اليه
 لان زوال المانع وانه اعلم بالقول **كتاب الصلح**
 او رده ههنا لان انما يصار اليه في المدي على اقرار
 وله المدي شاهد فالمالك ان يورث بعد اقراره والشهادة
 هو لغة اسم معنى المصاحبة وهو قوله في الخاصة واصلة في الصلح
 بمعنى استقامته وشرعا عقدي في التزكية وركنه اليه في القبول
 بان يقول المدي عليه صاحبكم من كذا على كذا ووعا كذا على كذا

التلخيص

ويقول الاخر قبلت او رضيت او ايدت على رضاه وقبولهم وشرط العقل
 وهو شرط في جميع النعم فالشريعة فلا يفتي صلب المجنون وصبي لا يحفل
 لا البلوغ فصحة من القيمة المأذون ان نفق او عوى عن غير ربي يفي اذا
 روى القيمة المأذون على انسان وبنافصا على بعض حكمه فان لم يكن
 عليه بينة جاز الصلح اذ عند انعدامها لحق الا الاكصومة والحلف
 والمال النفع له منها وان كانت لم تجز لان الخطبة ع وموله يملكه وان
 اقر الدين جاز سواء كان له بينة لولاه من على التجارة والقيمة
 المأذون في التجارة كما يصح لبايع وله الحرية يعني ان حرية المصاحبة ليست
 بشرط ايض فصحة اى الصلح من العبد المأذون اذا كان له قيم منفعة
 لكن يملك الصلح على شرط بعض الحق او كان عليه بينة ويملك التناجيل مطلقا
 وشرط بعض الثمن للمعيب لما ذكر ولو صا الى بايع على شرط بعض الثمن جاز
 لما ذكر في القيمة المأذون ومن المكاتب فانه ينظر العبد المأذون في جميع
 ما ذكر له انه عبد باقى عليه ثم فان عجز المكاتب فادعى رجل عليه ديناً
 فاصطاح ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن عليه بينة لم
 تجز له لما عجز صار محجوراً فلا يصح صلح وشرط ايض كون المصاحبة
 عنه حقاً للمصاحبة ثابتاً في الحق لا صفاته تعاقبه على قوله ان يكون
 المصاحبة عنه حقاً للمصاحبة ثابتاً في الحق لا صفاته تعاقبه فلو
 ادعت مطلقاً على زوجها ان صبيته في يده ليهيأ منه ومحمد
 فصاحت من التزكية بطلت لان التزكية حق الصلح لا صحتها
 فله يملك الاعتياض عن حق غيره ما ذكره على قوله ثابتاً في الحق لا صفاته
 ولو صا كالكفيل بالنفس على ان يبرئ من الكفالة بطلت لان
 الثابت للمطالب قبل الكفيل بالنفس هو حق المطالبة بتسليم نفس
 المكفول بنفسه وفيه لك عبارة عن ولاية المطالبة وانما اصفته

الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف الصلح عن القصاص له المحل منها كصير
 مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك له عتياضه عنه
 بالصلح كذا الصلح من الشفعة يعني اذا صار الشفعة من الشفعة التي في
 له على شيء على ان يسلّم الدار المشتري فالصلح باطل لانه في حق الشفعة في
 المحل سوى حق التملك وهو ليس ثابت في المحل بل هو عبادة عن الدار
 كما ذكره في قوله له شفعة ولو صار عن حد بطل بطله كذا يكون ان يكون
 المصالح عن حق الله تعالى سواء كان له عتياض او شيئا او حق التملك في
 له يصح الصلح فيه انما هو الشفعة وشراها بخلاف ان يكون ارضا او سارقا من غيره
 او شارب خمر فصالح عليه ان يملكه لا يملكه الا في حق الله تعالى وله
 يجوز الصلح من حق الله تعالى المصالح بالصلح يتم في حق نفسه
 باستيفاء كل حق واستيفاء بعضه ونقاط الباقي او بالمعاوضة
 فكل ذلك يجوز في غير حق وكذا اذا صار من حد القذف وان قذف رجلا
 فصالح عليه ان يملكه ان يعفو عنه له وان كان للعبد فيه حق فالغالب
 حق الله تعالى والمخلوب ملوك بالعدم في عاجله في التعويض حيث يصح
 الصلح له في حق العبد والقصاص في النفس وانه ان يرضى حق
 العبد وشرط ارضى حق العبد وشرط ارضى كونه البديل له الا في صلح
 هذا الفصل ان الصلح يجب محله على او بالعقود التي يشترطها وما
 يصح في نعم والعاقبة بقدره مكان فاذا كان عن مال كان
 في معنى البيع فلا يصح الصلح في المحرم والميتة والدم وصيد الاخوان وحر
 ونحو ذلك في الصلح مع المعاوضة فانه يصح للمعوضة في البيع
 له يصح عوضا في الصلح معلوما ان اجتناب القبض والتمسك بشرط
 معلومته فان من ادعى حقا في دار وادعى المديونية قبل حقا
 في صانوته فنصالحا على التيمم كل واحد منهما دعواه قبل صاحب

يقوله

صح وان لم يميز كل منهما مقدار حقه له من جهالة التا قط له تفضيلا للمنازعة
 كذا في الكافة او شفقة بان صار على خدمة عبد بعينه سنة او كونه
 بعينه ما او زراعة ارضي او سكن دار وقتا معلوما جاز الصلح ويكون
 في معنى الاجارة لانها تملك المنفعة بعوض وقد وجد وحكم وقوع
 البركة عن الدعوى لما ان عقد بيع الزرع وهو اى الصلح ابا وار
 من المديونية عليه وسكوت منه بان لا يقول بغيره وانكاره وكل في كل
 لقوله والصلح في عرفه بالله في نظام العود الا في الصلح باو
 كسب في احكامه لو وقع عن مال له حقيقة البيع مبادلة له بمال
 كما في تجري فيه اى في هذا الصلح احكام اى حكم البيع وهي الشفعة
 والرد بعين وخيار روية وخيار شرط والفساد بحالة البديل له بها
 هي المفوضة لا النزاع ومن جهالة المصالح عنه لانه يقطع وان
 له بفضله بها وان الحق المديونية وبعض رجوع المديونية عليه المديونية
 بالبديل في الصورة الاولى او بعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد
 على بكر دار او بعضا منها او صار بكر في الدار على الفرو في الثاني
 على خيماء فان تحقت الدار كلها او بعضها رجوع بكر على زيد في الدار
 وفي الثاني خيماء وان الحق البديل او بعض رجوع المديونية وهو زيد على
 على المديونية عليه هو بكر بالمديونية وهو الدار وبعضها لانه منها عوض
 عن الفرو فاما اخذ منه بالاستحقاق رجوع بما دفعه ان كله فبالكل وان
 بعضا فبالبعض كما هو حكم المعاوضة وكما جاز عطف على كسب
 لو وقع الصلح عن مال بمنفعة لانه البقرة للمعاني والاجارة تملك المنفعة
 بعوض وهذا الصلح كذلك بشرط التوقيت فيه بطل بموت احد
 في المدة كما هو حكم الاجارة وقدرة والاخر اى الصلح بسكوت والكل
 معاوضة في حق المديونية لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه وفدا ان

وان لم يميز مقدار حق
 كل واحد معلوما
 لانه لا يفيض الا النزاع
 منها وصالح كونه
 النسخ ليس بمطابق للمعنى
 فان المفاوضة في المدين بدو دعوى
 انك حتما والانتقام في المستحق
 انك كل الدار وبعضها انما هو في الاستحقاق
 لانه الدعوى والصلح والصلح
 اذا ادعى زيد على بكر دار وصالح
 عنها على الفرو فاستحققت الدار كلها او
 بعضها او على زاده

وقطع نزع في حق الله فاوله ببقى الزمان واليمين وهذا النكاح ظاهر
واما في التكويت فانه يحتمل ان يكون النكاح فله يشبه كونه عوضا في
حقه بالنكاح من ان حمل على الله نكاحا اوله في دعوى نفقة الذمة و
هو الله صلواته شفعة في صلح زوجه من احد هاتين اذا اوتى رجل على
آخر داره فكنت الله فاوله نكاحا عن يده فانه لم يجز الشفعة له
بزعمه انه يستحق الدار المملوكة له على نفقة الصلح ويدفع خصومة المدعي
عن نفقة لانه يشترطها وزعم المدعي انه يلزمه ويجب له الشفعة لو وقع
الصلح عليها اي على الدار بان يكون بدلا باخذها الى النكاح و
التكويت لانه المدعي باخذ عوضا عن حق فيعامل بغيره و
بما مثلها وان استحق المدعي او بعض صورة الصلح بسكو
او انكاره والمدعي البذل اي بدل المدعي او بعضه وبما صرح مع سمي
لانه المدعي عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومة عن نفسه و
يبقى المدعي في يده بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده
ونظير ايضا ان المدعي لم يكن خصومة فخرج عليه ان استحق البذل
او بعضه رجوع لا الدعوى في كل ان استحق كل العوض او بعضه لانه
المدعي لم يترك الدعوى الا ليلزم البذل فاذا لم يلزمه رجوع بالبذل
ملك له البذل قبل التسليم الى المدعي كالتحقيق في الفصلين الى
فصل في نزع الله وقرار وفصل التكويت والانكار فان كان عن نزع
رجوع بعد الهلاك الى المدعي وان كان عن انكار رجوع الدعوى
صلح على بعض ما يدعيه لم يصح ينع اذا اوتى رجل على آخر دارا
فصلح على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على دعواه في البذل
لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان استيفاء لبعض حق
ولمقاطا للبعض الاستقاط لا يرد على العيز بل هو مخصوص

بالدين

بالدين حتى اذا واحد منكم ميراثا فبعض لورثة عن نصيب لم يخرج لكونه
عن العيان الا بزيادة في البذل او لا بد من دعوى البذل في هذا قالوا
من الحيلة في جواز الصلح على بعض المدعي وهي ان يزید على بدل الصلح
مثلا يكون مستوفيا بعض حق واخذ العوض عن البعض وبالحق في
البذل من دعوى البذل لانه لا بد من دعوى العيز جاز في حق
الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فاجاز بيع جاز صلح وعنه
دعوى المنفعة كان يدعي في دار سكنه وقيمة من صاحبها في الوارث
او او فضاكه على مال او منفعة جاز لانه اخذ العوض عنها باله جاز
جاز فله الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا
مختلفتي الجنس بصلح عن السكن على خدمة العبد مثله واما اذا اخذ
جنسهما كما اذا صلح عن السكن على السكن مثله فله يجوز وقدرة
كتب الله جاز وعنه دعوى الرق اي اذا اوتى على مجرور الحال انه عبده
فصلح المدعي عليه على مال جاز وكان عتقا على مال مطلقا في حق المدعي
والمدعي عليه حتى يشبه الولة ولو وقع الصلح باقر المدعي عليه والله
اي وان لم يكن باقر فقطع نزع في زعم المدعي عليه عتقا بماله زعم
المدعي حتى لا يشبه الولة والله ان يقيم المدعي البينة فتقبل ويشبه
الولة وعنه دعوى الزوج النكاح وكان صلحا عن صفة الصلح اذا كان
الرجل هو المدعي والامة تنكره مكان اعتبار الصلح فيها بان يجعله حقه
في معنى الخلع لانه المال عن ترك البض خلع والصلح يجب حمل على اقر
البذل كما في حقها لا فائدة اليه وقطع خصومة له عن دعواه النكاح
اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تدعي نكاحا على رجل فضاكه
على شيء وانما لم يجز له ذلك لانه المدعي ان جعل ترك الدعوى منها
قدرة فلا عوض على الزوج في الفقة كما اذا امكنت ابن زوجها وان لم

بجعل فدية قال حال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفدية لما لم توجد
 ودعوا على حالها ببقاء النكاح في زعمها فلم يكن ثم شيء يقابل العوض
 فكان رشوة وقيل يجوز له ان يجعل كانه زاد في زعمه خالف ما على اصل
 المهر له الزيادة فقط ان اصل له الزيادة وله عود وعوي صلاحت
 ان الصلح له يجرى في حق الله تعالى ودعوى سلكه ان الصلح له الحفظ
 او معاوضة والتسليم بحملها ما اوله اذ اقله ما ذكره رجله عمدا
 وصالح عن نفسه فليس من سبب يجوز له التفرغ فيها في
 صلح العبد المأذون له وان لم يصح كمن ليس له القيد ان يقيد
 بعد الصلح لانه اذا صار فقد عفا عنه ببدل فصيح العفو ولم يجرى اليه
 في حق المولى بل تأخر لا بعد العتق لانه صالح عن نفسه صحيح كونه
 مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كانه صالح على بدل مؤجل يؤخذ به
 بعد العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقيد فكذلك هذا
 كذا في العناية وصح اي الصلح بغير صلح المولى عن نفسه عتق له
 اي القيد عمدا لانه عبده من سبب فيجوز التفرغ فيه ان خلاص
 وصح صلح المكاتب عن نفسه لانه كانه خروجه عن يد المولى وهذا ان
 ارعى احد رقبته فانه يكون خصما فيه اذ ارضى عليه ان الارش لم
 واذا قبله يكون قيمته للمولى بل لو رتبته حتى يؤتى بها كاتبة ويحكم
 بحريته في آخر حياته ويكون الفضل له فصار كانه فيجوز صلح
 عن نفسه ولا كذلك العبد المأذون في ذكره ان تابع وصح اي الصلح معصون
 بغيره من قيمته او عصى عنه ان من غصب ثوبا وعبد اقيمة
 الفدية له ملكه فصالح على الفدية او عوض جاز وعند ما له يجوز
 رواه ان يغيب فاحسن لان حقه في القيمة فانه ابد عليه ما يكون له
 حقه في الهالكين قال لم يحكم القاضي بالتضمن من اذ انكر التضمن من

بقى العبد لكا على ملكه حتى يكون الكفن عليه عتياضه اكثر من قيمته لا يكون
 ربوا اذ ان ابد على الماتية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكمه القيمة
 حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالح على اكثر من ذلك لان الحق قد انتقل
 بالقضاء لا القيمة وكذا الصلح بغير صلح وان كانت قيمته اكثر من قيمة
 مقصوب تلف لعدم التوافق في العبد اكثر من القيمة والارش وفي
 اخطاءه لانه ان القيمة في اخطاء مقدرة والزيادة علمها تكون ربوا فيبطل
 الفضل والواجب في العدم والقصاص وهو ليس كذلك فلا يتحقق فيه الربوا
 فله بطل الفضل هذا اذا صار على احد مقادير القيمة فان صالح على غير نافية
 له مما يملك بها كمن شرط القبض في المخرج يخرج عن ان يكون دينيا بدين
 كذا في الكافي كما في مواعيد نضال وصالح عن باقية بلك من نصف قيمة
 بغير عتق بدين رجلين اعتق احداهما وهو موصى فصار عن باقية اكثر
 من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لانه القيمة في العتق منصوص
 عليه في باب وتقدر الشئ ليس في من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة
 عليه لو صالح عن باقية بعض صلح مطلقا لانه وان كان قيمته اكثر
 اكثر من قيمة نصف العبد لانه الفضل له يظهر عند اختلافه في الحبس
 وكل بالصلح ومعد او على بعض دين يدعيه من المكيلة
 او الموزونات لم يرد له الموكلة في الوكيل لانه الحفظ محض فكان
 الوكيل غير محض فلا ضم عليه لو وكيل بالنكاح الا ان يصمد له
 الوكيل البذل فانه يكون مواظبا بالضم له بالصلح وفيما هو
 كبيع وهو اذا كان الصلح عن مال بماله كرم وكيله لانه الحقوق
 ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقراره او اذا كان عن انكار
 فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية صالح فصولي وضم البذل
 او اضافت له بان قال على الف هذا او شيا فانقذ او عوض به

لا نفعل قال على هذا اللفظ وعلى هذا العبد واطلق بان قال على الفوق
 اي سلم اي الصلح في هذه القصور وصار الى المصالح مبرر عامنا الى
 في القصور التي ائتمرت له فعمله بله اذن المدعي عليه ان لم يتقار الى سلم
 الفضولية البده وقف اي صار الصلح موقوف على الاجازة فان اجاز
 المدعي عليه صلح الصلح ولم يبدل والله اي وان لم يجره رد اي الصلح في هذه
 خسران الفضولية اما ان يضم المال لوله فان لم يضم فاما ان يشترط
 او عرضا وله فان لم يشر فاما ان سلم العوض وله فالصلح جائز في الوجوه
 كلها الا الوجه الذي هو اذ لم يضم البدر لم يضم الا لم يشر اليه
 ولم يشر اليه المدعي حيث لا يمكن جواز بل يكون موقوفا على الاجازة
 اذ لم يشر للمدعي عوض فلم يشر قط حقه مجانا لعدم رضاه به فان
 اجاز المدعي عليه جاز ولم يشر وط لا تترام باختياره وان رده
 بطل بطله في سائر الوجوه فانها جائزة اما الالف فله ان الى صلح المدعي
 عليه لانه وفي حقها الاجابة والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولية
 اصيله اذ انضم كالفضولية بالخلع اذ انضم البدر واما الثالث فله ان
 اذا اضاف لا نفعل التزم تسليم فضة الصلح واما الثالث فله ان
 اذا عتبه للتسليم فقد شرط له سلامة العوض فصار العقد تاما
 بقوله لو استحق هذا العبد او وجد به عيب فخره او وجده حرا او مبدرا
 او مكاتباً فلا سبيل له على المصالح ولكن يرجع في دعواه له المصالح
 لم يضم واما الرابع فله ان التسليم على رضى المدعي فوقه له
 الضمان والله ضاف لا نفعل رضاه وانما ليس لم يكن كما في الوجوه
 لم يقد صلي الصلح على جنس له عليه اي اذا كان بدل الصلح في جنس
 ما يستحق المدعي على المدعي عليه بعقد مدانية جرت بينهما فالصلح
 اخذ لبعض حقه وعطى لباقيته لان تصرف العاقل البالغ يصح ما يمكن

وله يمكن تصحيي معاوضة لما فيه من التوافق اي الصلح الف على اسمها
 وعن الف جبار على خمسين زئوف فجعل حطاً للبعض في المسئلة الا
 والبعض والصفة في الثانية لان عين هذه الخمسة كانت مستحقة بذكر
 العقد الذي لا يميز بين وعن الف حالة على الف مؤجل اذ له يمكن جعله
 معاوضة له ببيع الدراهم بالدراهم سنة له يجوز فله بد من حمله على تأخير
 مع الف سقاط وعشرة دراهم وعشرة دراهم على خمسة دراهم
 حالة او مؤجله اذ يعينه حطاً للمدانية كلها وبعض الدراهم وبأجله
 للبعض له معاوضة له مع الف سقاط لزم في الصلح فاذا امكن ان يجعل
 حطاً وسقاط لم يعينه معاوضة له عن دراهم على دراهم مؤجله لان الدراهم
 غير مستحقة بعقد المدانية فله يمكن حمله على تأخير حقه في حال المعاوضة
 وبيع الدراهم بالدراهم سنة له يجوز وله عن الف مؤجل على نصفه
 حالة لان المعنى غير مستحق بعقد المدانية فصار معاوضة والله جل
 كان حق المدعي وقد ترك بازاء ما سط عنه من الدين فكان اعتباراً
 عن الاجل وهو حرام الا يرى ان ربوا النسبة حرام بشبهه مباذلة المال
 باله جل فله ان يحرم حقيقة اولى وله عن الف سود على نصفه بيضا
 له ان البيضا غير مستحقة بعقد المدانية له من السود مستحق كغيره
 فقد صار على المستحق بعقد المدانية فكان معاوضة الالف بخمس
 وزيادة وصف الجورة فكان ربوا وله عن دين عليه على جنس غيره
 بغير عينه له ان الصلح على غير جنس كحق لا يكون الا معاوضة وجهالة
 البده بطلها صالحة عن كسرة حنطة على عشرة دراهم فان قبض اي
 العشرة في المجلس راي الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة حنطة
 الحنطة معن البيع فيجب قبض احد العوضين في المجلس والله اعلم
 وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح له ان يكون ببيع الدين بالدراهم

انما يستحق من هو اقل والمخاض فله ان
 القلم على المكي

وهو باطل وان قبضت تحت وتبقى تحت فتفرق صحة في النصف فقط لوجود
 المقتضى في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صار عشرة عليهم على مكيل او
 موزون فان قبض في الحيز والاه فله لما عرفت قال ادفع لاجل
 غدا على انك تبيعني الباقى فان دفع غدا بري والاه فله ان لم يدفع لم
 يبرأ عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف براءة له ان ابرأ صلا مطلقا
 فثبت له براءة مطلقا لو بدا بالبراءة كليا ولا ما ان ابرأ مقيد بالشرط
 والمقتضى بقوت عند فواته وذلك ان براءة باراء خمسين في الغدا
 يصح عوضا حذرا فله ان تولى لا تجازى به من فصاله ان يكون
 شرط المحل وكل على وان كانت للمعاوضة لكنها قد يكون بمعنى الشرط
 كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ان لا تكونوا كالذين اوفوا بالعقود
 المعاوضة فحل على الشرط نصيحي التفرق وهذه المسئلة على وجوه
 ما ذكره والثالث ما ذكره بقوله لو قال لصاحبك انك لست بدينار فاعطى
 يدفعها لا غدا وانت بري من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا قال
 عليك كان له وما قال يعني ان قبل وادى بري عن الباقي والاه فالحكم عليه
 كما في الوجه الاول وهذا بالجماع له ان لا يبرأ من التقييد فاذا لم يوجد
 بطل والثالث ما ذكره بقوله لو قال ابرأ منك عن خمسين من الالف
 على ان تعطيني خمسين غدا ابرأ وان وصليته لم يعطها له ان اطلق
 الا براءة او اداء خمسين غدا له يصح عوضا وبصالحها مع الشك
 في تقييده بالشرط فله بتقييد بالشك بخلافه اذا ابرأ براءة خمسين
 له ان ابرأ صلا مفعولنا به في حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا
 ومن حيث انه يصح شرطه يقع مطلقا فله براءة الاطلاق بالشك
 فافترقا وذكر ابو بقره فاذا لم يوفى ان لم يذكر لفظ غدا بل ادفع
 لا خمسين على انك تبيعني الباقي بري له ان لم يوفى له اداء وقتا

لأن الأداة واجب عليهم
 في جميع الاوقات
 فيلغو ذكر الاداء
 فيكون ابرأ
 مطلقا
 ر

لم يكن له اداء غرضا صحيحا له ان واجب عليه كل زمان فلم يتقيد بل حمل
 على المعاوضة وله يصح غرضا بخلافه ان اداء فيه غرض صحيح
 كما في قوله تعالى ان علق صريحا لم يصح يعني اذا قال ان اوتيتك
 اوتيتك لو اذفانت بري لم يصح الا براءة له ان علقه بالشرط صريحا وهو
 باطل لما عرفت في بيان ما يبطل بالشرط والاه يبطل قال اي المدعيون في الدار
 لا اؤلفك على كذا حتى تؤخره عن او كذا ففعل اي التأخير لو كلفه او التزم
 والخط له ان ليس له عليه ان لا يبرأ من ان بعد التأخير له ان لم يكن
 في الحالة وفي الخط لا يتم من مطالبته ما خط ابرأ ولو علق اي اقاله اخذ
 ان له ان اخذ المال من الموقوف حال براءة تأخير وقطع الدين المشترك له ان قبض
 احد من اثنين من شريك الاخر في هذا الصلح يتفرق عليه فروع يعني اذا كان
 له جليبي دين على اخر فقبض احد من اثنين منه ملكه ما اصابه فلهما
 ان يشركه في المقبوض له ان وان ازاد او بالقبض لزم له الدين باعتبار عاقبة
 القبض لكن هذه الزيادة راجعة لا اصل الحق فيصير كزيادة النعمة والولد
 فله حق الشراكة ولكنه قبل الشراكة باق على ملكه القابض له ان العبر
 غير الدين حقيقة وقد قبض بده عن حق فملكه حتى ينفذ فيه فيه
 ويضمن شريكه حصته والدين المشترك ان يكون واجبا سببا في الدين
 اذا احدث الصنفه وتمت المال المشترك ونحو ذلك فرجع على العرف بالدين
 له ان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما فله ان يكون الباقي كذلك فروع
 على الاصل المذكور بقوله فلو صار احد من اثنين نصيب على تولد
 ان يبرأ له ان نصف الدين من غيره له ان كان عليه لم يستوف
 فبقي في ذمتهم واخذ نصف الدين من شريك له ان الصلح وقع عن نصف
 الدين وهو شاع له ان قسم الدين حال كونه في الذمة له براءة حتى ان يبرأ
 متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذ النصف حال

على
 كونه اصلا مذكورة الهدية
 والكافة في نظر من ان ابرأ
 صاحب لوقاية ربا
 انشاء الفروع ليس
 كما ينبغي
 م
 م

على اجازة العقد فيصح ان يصح ان يبيع له بربع الدين له ان يحق فيه
ولو لم يصح احد من المالكين ببيع نصف الدين شيئا منهم
اي ضمن احد من المالكين ببيع الدين له تصار قابضا حقا بالمعا
بطله حكمه لان بيعه ليس على المالكين فصار كقبضه نصف الدين فيكون
لشريكه ان يرجع عليه بربع الدين بطله والقابل له ان يمناه على الخط والاعمال
وهذا لا يملكه ببيع مائة فكان المصالح بالقبض لم يرد عن بعض نصيبه
وقبض بعضه فاذا الزمناه وبيع ربع الدين بغيره لم يصح له ان يبيع
تمام نصف الدين ولذا جازناه وفيه ابرار عن حصته اي اذا ابرار احد
الشريكين ببيع الدين عن حصته وفي المقامات بدليل سمي اي اذا كان
المطلوب على احد الطرفين ومن سبب قبل ان يجب لهما علمه فصار
فتعاقبا لم يرجع الشريك على المدعي عن حصته في الصورتين اما الاول فلا
البراءة وليس يقبض فلم يرجع نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه اما
في الثانية فلا تقضي رينا كان عليه لم يقبض له الاصل في الدينين
اذا التقيا قصدا ان يصير الدين قبضا بالثبوت والمشاركة انما ثبتت
في ان قبضت وبيع بعضهما في العلم على سهاهم اي لو ابرار عن بعض
حصته كان قسمه الباقي على الباقي من السهاهم لان الحق عاود هذا
القدر حتى لو كان لهما على المدعي عشرة وروها فابراه احد الشريكين
عن نصف نصيبه كان المطالبة بالحق ولست اكتب المطالبة بالحق
صالح عن عيب فظهر عدمه او زال بطل الصلح قال في العاوية ابرار
عيبا في جارية اشترى انا وانكر الباي فاصطلى على ابي علي ان يبيد
المشترى الباي من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب او كان
وكنت قد زال فللباي ان يبيد ويدل الصلح صالح احد الشريكين
عن نصيبه على ابرار فان اجازة الاخر نفذ علمها وان رده

روى عن ابي الحسن رحمه الله في طهارة ثم صالح احدهما مع المسلم اليه ان
ياخذ نصيبه من ثمن المال ويبيع عقد السلم في نصيبه لم يرجع عند ابرار
ومحمد الله باجازه الاخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من ثمن المال مشتركا
بينهما وابقى عن السلم كان مشتركا بينهما ايضا فان لم يرجع الصلح باطل
وقال ابو يوسف جاز اعتبارا بسائر الدين فان احد الدينين اذا
صالح المدعي من نصيبه على بدل جاز فكان الاخر في رايي ان يشارك
في المقبوض وبين ان يرجع على المدعي بنصيبه كذلك انما ابرار انما لو
جاز فاما ان يجوز نصيب خاصة او في النصف من النصيبين فعلى الاول
لزم قسم الدين قبل القبض لان خصوصية نصيب لا يظهر الا بالتعيين وله
يتميز الله بالقسم وقد تقدم بطله هنا وان كان الثاني فلا بد من اجازة الاخر
لان من يبيع على ثمنه عقد فيفقير لارضاه اخرج احد الورثة عن عقار او
عن بئال او اخرج عن ذهب بفضة او بالعكس اي عن فضة بذهب
او عن نقدين بغيرهما اي بالنقدين بان كان في التركة وراعي وزناير وبدل
الصلح ايضا وراعي وزناير صح اي الصلح صر فالجنى خلا والجنس في
البيع قل بدله اولا اي لا يعتبر في التقدير التباين بل يعتبر التقابل
في المقياس لان صرف فان وجدته والله فله وفي التقديرين وغيرهما باجازه التقديرين
له اي اذا كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة
لم يخرج اجمالا الربوا الا اذا كان المعطى اكثر من حصته من ذلك الجنس ولو
حصته ثلث التركة بمقابلة حقه من قيمة التركة صوتا عن الربوا فلا بد
عن التقابل فيما يقابل حصته من الذهب والفضة لانه صرف في هذا
القدر وبطل ان شرط لم الدين من التركة بغيره اذا كان في التركة دين على
الدين فاذا خلوه في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين له بطل
الصلح له ان يبيع من حصته من الدين لسائر الورثة بما اخذ منهم من العبي

وليك الدين من غير علم الدين بطل وان كان بعوض واذا بطل حصته
 الدين بطل في الكل الا اذا طوار آراء القوم من راي من الدين وله وجه
 عليهم نصيب المصالح في بقية القسمة لا تخرج يكون عليك الدين فمن عليهم
 الدين او قضوا نصيب المصالح من راي من الدين ثم عاين نصيبا كوا عاين
 من التركة فانه يجوز ولا يخفى فانها من خريفة الورثة قاله وليا ذكره بقوله
 او اوصوه الى المصالح قدر حصته من راي من الدين وصالحا من غيره
 واحالهم الى حال المصالح الورثة بالقول الذي اخذه منهم على القوم
 ويقبلون الحوالة واختلف في صحة الصلح من جهة لا بد
 فيها فكل على مكمل او موزون متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن في التركة من
 واعيانها غم معلوم واريد الصلح على مكمل او موزون فيلزم له صحة
 له صما ان يكون في التركة مكمل او موزون وان كان في غيرهما ان يكون
 نصيبه اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مؤثرا لا اعتبارا
 شبهة الشبهة ولا عبرة بها وصح في الاصح عن تركه لمجمل في يد البقية
 وقيل له يصح له تباع اذا المصالح عنه غير وصح الجاهل لا يصح البيع

نصيب من ذلك مثل بدل الصلح
 فيكون بيا وقيل يصح لا حقان اذا
 في التركة مكمل او موزون وم

يستثنى من ذلك ما
 في التركة مكمل او موزون وم

والله اعلم **كتاب القضاء**
 اورده بعد الصلح لانه انما يحتاج اليه اذا لم يكن بين المتني صميم صلح او
 لغة الحكم وشتر على التزم على الغير ببينة او اقرار او تكول لانه حقيقة
 فصل الخصومة وهو انما يكون بين واهله اهل الشهادة لانه كلما منما
 التزم او الشهادة ملزمة على القاطن والقضاء ملزم على الخصم
 فكل شرط له اهلية القضاء وشرط اهلية كل ط اهلية وقدرة ذلك
 في كتب الشهادة والفقهاء اهلها فيكون له اهلية لكنه لا يقبل
 اذ لا يؤتمر عليه لقلة مبالته بطلته فقه حتى لو قلد كان
 المقلد انما كان يصح قبوله شهادة لوجود اصل اهلية ولا يقبل

في باب الشهادة لا يثبت العقل على الغير ولا ان كان له

غير المكمل والموزون

لما ذكره لو قبل القاض وحكم بها كان انما كنه ينفذ وفي القضاوي القاعدية
 هذا اذا غلبت طائفة صدق وهو كما حفظ اختلف في كونه
 المشرط طائفة نقادة وكذا القسمة من اعمال المشرط لنفاد القضاء في
 ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس طائفة من مشايخنا اخذوا بوا
 النوادر باعتبار الحاجة ولو اورد رجل بالقسمة في الرضا في جاز بانفاق
 الرواية لانه القسمة ليست من اعمال القضاء وكذا اذا خرج الى
 القوي ونصب قيمته في امور الصغار او الوفاق ونكاح الصغار
 كذا في فتوي ظهير الدين الغنياني لا تليق بقضاء ولا من
 اعمال القضاء قال في الفصل الحادي والثلاثين من مشايخنا
 المحيط بهذا مشكل عندي لانه القاضي انما يفعل ذلك بوليه القضاء
 لا يرى انه لو لم يؤذن له بذلك لم يكن في مكان من محله القضاء احد القضاة
 برشوة لا ينفذ حكمه في العادة اذا اخذ القضاء برشوة لم يصير قاضيا
 اختلف في المشايخ والقاضي ان لا يصير قاضيا ولو قضاه ينفذ قضا
 وان كان عدله ففق باخذنا بسحق القول لوجود السبب في حقا
 وقيل ينعزل لانه المقلد اعتقد عدالة فلم يرض بقضاة يدونها
 وقال قاضي خان اجمعوا انه اذا ارشى له ينفذ قضا وفيما ارشى
 وينبغي ان يكون ان يكون موثوقا به وعفاة وهو الا حراز عن
 الحرام وعقله فصوله وهم وعلمه بالسنن وهي لا يروي عن النبي عليه السلام
 والاثار وهي لا يروي عن الاصحاب رضوان الله عليهم جميعا ووجوه
 الفقهاء في مسائل متعلقة باحكام الوقايح والاجتهاد شرط الاولوية
 له الجواز كذا المفتح يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفت المذكورة
 وله بشرط فيه الاجتهاد لا يطلب القضاة في القليل له سأل في المكر
 لفقهم من سأل القضاء فكل لا نفوس من ارجع عليه تركه عليه

القاضي

ملك ستره اي يله امر شدي ووفق للصواب ويختار الله قدره والى
 اي ينبغي المقلدان يختار للقضاء والى اي ينبغي المقلدان يختار
 للقضاء من هو اقدر واويل به وله يكون قضا غلبت اجبارا عند
 له خليفة رسول الله عليه السلام في القضاء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من قلده غيره عملا وفي رعيته من هو اويل به منه فقد خان الله ورسوله
 وجماعة المسلمين وعمل القضاء من اتم لمور الدين واعمال المسلمين
 ويكره التقليد اي اخذ القضاء من خالف الحيف اي الجور والظلم على غيره
 وان ام منه له يكره وقيل يكره بله اكره لقوله ثم من اتلى بالقضاء
 فكانت اذبح بغير سكين وقيل قد اذبحه بعض القضاة قال كيف يكون
 هكذا ثم روي في غير من شجره في جعل الحلة في حلق بعض الشعار
 قد قنن فحط في صواب لموي خلفه والقرآن بين يديه كذا في الكافي
 ويجوز تقلده من الجارية كما يجوز من العادة له ان القضاة تقلدوا
 القضاء من معاوية رضي الله عنه ان ظهر الخلاف لعلي رضي الله عنه ان الحق
 كان مع علي رضي الله عنه وتقلدوا من بعدهم في جوره والى الجور
 تقلدوا من الحجاج من يكون اظلم زمان ومن اهل السعي قال في العادة
 التقلد من اهل البغية يصح ويحرم لئلا يباغي له بنقل قضاء
 العدل ويصير غلة الباغي لهم من لو انهم الباغ بعد ذلك ينفذ
 قضاياهم بعدهم لم يقلده السلطان العدل فان تقلد طلبت
 قاص قبله وهي الخوايط التي فيها نسخات تجلدهم والقصود ونحو
 ذلك ان القاض يكتب نسخا من احدهما يكره في يد الخصم والاخر
 في ديوان القاض اذ ربما يحتاج اليها المعنى من المعاني وما في يد الخصم
 له يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي كتب عليه القاض
 المعزول منه النسخ ان كان من بيت مال الجحيم على دفعه له

اما كان في يده لعمري قد صار العمل غيره وكذلك كان من الاله والخصومة
 في القضاة له ان لا يتخذ للمقول بل للتدبير وكذا الخصوم تركوه في يده
 في عمله قد انتقل العمل الى غيره والزم محسونا ارجو ان اقام عليه بيته
 يعني ينظر في حال المحسوسين له ان نصب طر المسلمين في امره حتى
 او انكر فقامت عليه بيته الزم اياه وله يقبل في المعزول الا بيته
 له ان صار كواحد من الرعايا وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا
 اذا كانت بفعل نفسه والى وان لم يقر ولم يقر عليه بيته نادى عليه
 اي لم يجعله بخليفة في يده على ان يامر مناديا نادى كل يوم
 اذا جلس من كان يطلب فله ان يقر له المحسوس لعله في حق فليحضر
 حتى يحج بينهما فاذا لم يظهر ضغنه منه كفيله بنفسه حلة له اطلق
 ونظر في الودايح وغلة الوقف التي وضعها المعزول في ايدي النساء
 وعمل بالبيته او اقر في ايديهن كل فله حجة له بقوله المعزول لما امر
 الله ان يقر في ايديهن بالتسليم منه او ثبت باقراره ان البدي كانت للقاض
 فيصير اقرار القاض كانه في يده في الحال له ان من يده له اقراره ان
 يقبل اقراره وجلس الحكم في مسير والى الجور اويل له ان شهر موافق
 اويل من داره واقرن للمسلم بالدخول فيها ويحسب معه من كان يحسب
 له ان الخلو في داره وحده يورث التهمة وروى ان لم يقبل حديثه
 له ان قبولها يؤدى الى مراعاة المهدى الى من روي رحم محرم او من
 اعتاد مهاداة اي لا يبر من مهاداة احد اي حرم عادات قبل القضاة
 بمهاداة له ان الله واصله الرحم والتايس للقضاة بل من حرم على العادة
 ان لم تكن لها خصومة اذ لو كانت اكله يقضاه وشهد الحانة
 له ان من حقوق المسلم على المسلم له الدعوة الخاصة وهي التي يعلم
 المضيف ان القاض له يحضر له ان يتخذ له ان الخاصة له جاز القضاء

المهدي ما اخذه القاض
 بلا شرط اعانته و
 الشقة ما اخذه بشرط
 اعانته شرح محم
 لا يثبت
 ملك
 ٢

الكلمات

له بغير القاض الا اذا قوض اليه بان قبل من قبل السلطان المستبد
 ثبت في يجوز العزل ولا ينعزل اي نائب القاض بوجه اي القاض
 عن القضاء هذا تفريع على اقبله وباب غيره اي غير المفوض اليه ان قضى
 عنده او اجاز ان لم يقض عنده لكنه سمع ان قضى في غيبته واجاز
 صح قضاءه لان المقصود حضيروا الى القاض وقد وجد بحضرة القاض
 آخره اذا رفع اليه حكم قاض امضاء تحت يده فيلزم له ما خالف الكتاب
 المشهور او الراجح كونه خريته له حاله جهاد بين على الاخر وقد ايد
 الا ورا بصل القضاء به فله بنقض ما هو وانه فلو قضى قاض
 ويميز المدعى وشبوت حل الوطى في النكاح في مطلق الثلث
 او جواز بيع من وكل التسمية عدا او جواز بيع درهم بدرهمين
 لا ينفذ الا في فسخ الفقه الكتاب لا ينفذ قال وليست ههنا بيد
 من رجاله فان لم يكونا جليلا في حل او اثنان هذا انما ذكر لقم الحكم
 وله انه قال في ذكر اولى الله تعالى اوله خريته على الراجح واما الثالث فلا ينفذ
 للحديث المشهور وهو حديث العيلة واما الثالث فلا ينفذ
 لما انفقوا عليه الصدر الا في مكان قضاء في حله في الجماعة واما الرابع
 فلا ينفذ في حله في منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وقد اكره عليه القاضي في غير
 حله في كذا في الكا في وقد فرغ على قوله يحض حكم قاض آخره فان امضى
 هذا الشرط قوله لا ينفذ قضاء من صدر في قضاة وقضاة الا في
 قضاء امرأة قوله في او قود متعلق بقوله قضاء او قضاء قاض له امر
 او قاض بشهادة الحدود النايب وشهادة الا على قاض له امر بشهادة
 زوجها او قاض كذا او قود بشهادة اهلها بشهادة امرأة نفذ لان كلامها في
 فيها ولم ينفذ في حله لو ابطل بان نفذ ثالث لان الشهادة الا في كذا
 والى في ينفذ بالقضاء به فلم ينفذ باجتهال ما يتأيد به في قضاة

اذا كانت

حق الشرع تجب صيانته ومن صيانته ان يلزم ولا يعرض عليه ما قضاء
 عبد وجب مطلقا اي سواء كان على سلم او كاف وقضاة كاف على سلم
 ينفذ ابداله تنفاد له الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا بد من حث
 القضاء بخلاف يوم القدر يعني اذا اراد على رجل ان اباه مات في يوم كذا
 وقضى به فادعت امرأة ان الميت تزوجها بعد ذلك اليوم بسمي قضا
 بالنكاح ولو اراد على قبله في وقضى به لم يسمع دعواه النكاح بعده كذا
 ان اراد على ان فله نكاحات ونكاح هذا ميراثا له في واثت ونكحت ميراثا له
 وقضى له بالبينه فقال المدعى عليه ان امك التي تدعى الة رث عنها ماتت
 قبل فله ان الذي تدعى مات اوله واثت البينة لم يصح الرفع وراه
 ان القضاء بالبينه عبان عن رفع التراجع والموت من حيث انه مو
 ليحمله للتراجع لرفع باثباته بخلاف في القدر فانه من حيث هو مو
 للتراجع كماله في القضاء بخلاف او حرمه بشهادة زور ينفذ ظاهر او باطنا
 اذا ادعاه بسبب معين ينفذ العقود كالبيع والشراء والاجاز والنكاح
 والفوق كاله قالة والفرقة بطله في وخوف فانه ينفذ فيها عند
 اذ هو ظاهر او باطنا وعند الباقي ينفذ ظاهره او باطنا بخلاف
 اله ملك المرسلة وهي التي لم يذكر فيها بسبب معين فانهم اجمعوا ان
 ينفذ فيها ظاهره او باطنا لان الملك له بدل من سبب ليس بعضه
 او في البعض لزامها فلا يمكن اثبات السبب بقاء على القضاء
 بطريق القضاء في النكاح والشراء يقدم النكاح والشراء في
 للقضاء في الهبة والصدقة واثبات عن اذ هو والميراث بالنفا
 ظاهر ان سلم القاض المراءة نفسا لا اجل ويقول سلمني نفسي
 اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطنا ان يحس له وطوئا ويجز لها ان يملك
 فيما بينهما وبين الله تعالى ان شهادة الزور حرم ظاهره او باطنا

فينفذ القضاء كذلك ان القضاء ينفذ بقدر الحج ولا يروى ان حله
اوعى على اداة نكاحا بين يدي على رض واقام شاهد وقضى بالنكاح
بينهما فقالت ان لم يكن يدي امير المؤمنين زوج من فقال على رض
شاهدك زوجك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضاء لما امتنع من تحديد
النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك خصص في الزنا وكان
الشهود زورا بدليل القصة القضاء في محدد في البناء في قوله حله
راية متعلق بالقضاء المراد حله في الرأى حله فاصل المذهب كالحنفى اذا
حكم على مذهب الشافعى او نحو له وبالعكس وان اذ حكم الحنفى بمذهب
ابو يوسف او محمد او نحوهم لم يصح له لم فليس حكم حله في الزنا
قضاء ولا سيما مذهب ينفذ عند ابيه حنفى ولو عامدا فغير راسخ
وجه النفاز ان لم يخطأ بيقين وعند حله ينفذ في الوجهين لا ينفذ بما هو
خطأ عنه قبل عليه الفتوى قال في الهداية وقيل الفتوى على النفاء هما
في الفتاوى الصغرى اذ افضى القاضى في محله جته بهاد وهو له في ذلك بل
حله في ينفذ عند ابيه حنفى وعليه الفتوى كذا في الكافي لا ينفذ على غايته
لقوله عم ليعرض له تقضى له صد اخصم من سمع كلام الله فوله ان القضاء
لقطع المنازعة ولا منازعة من عدم النكاح فلا ينفذ في القضاء الاخصم
نائب حقيقة كوكيد وصيته او نكاح القاضى او حله بان يكون ابي حله
الغايب سببا لما يدعى على الحام فيتنصب الحام خصما عليه الغايب ويضرب القضاء
عليه كقضاء على الغايب اذ ابره عن في بدائه في المدة في قوله ان الغايب
فحكم على الحام كان حكما على الغايب يعني اوعى عينا في غيره انه انما حله
الغايب واقام البينة على اليد وقضى به ثم ضم الغايب انكر ذلك لم ينفذ
الاكراه وله كتاب الى اعادة البينة له ثم صار مقضيا عليه فان المدعى له
يتوصل الى اثبات حقه على الحام الا باثباته على الغايب ولو كان ما يدعى على

الغايب سببا لما يدعى على الحام فيتنصب الحام خصما عليه الغايب
او كان قبل بطلان حق الغايب كمن قال له امرته ان طلق فلان امرته فانت
طالق فقامت زوجة الحالفان فلا تطلق امرته ووجه لطلاق على لا يقبل
في الله حله في ضم راعى الغايب لا بطلان نكاح حله في المولى ثم ضم راعى حله
طله في ما يدعى حله ان اذ ارفاته تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغايب في بناء
تفصيل في المنة في الزنا فلا ينفذ فيها واما اذ افضى عليه في الغايب
بقوله لا يقضى على غايب قبل ينفذ وقيل له في العاوية الحكم على الغايب ينفذ
عند الشافعى وينفذ عندنا في احدى الروايتين انكره اذ استوفيت في الفتوى
البيع للقاضى له الورثة او له ملك للمورث في ما حله يكون له ولاية البيع في
رأى القاضى مال الوقف والغايب اليتم ويكتب الى الصلح في الحق له الالب
الوصية الى يقرض له مال ابنه والوصية مال اليتم والفرق ان في الاخر مصلحته
لبقاء الاله ماله محفوظ مضمونة والقاضى يقدر على التحصيل حله في الالب
والوصية قضى بالجور متعديا او اقر به فالغرم عليه مال ولو قضى بالجور خطأ فعلى
المقضى كذا في التارخانية والواقعة للصدر الشهدى كما ارى جبال الخصم
بينهما كما في صلب قاضيا الى لم يتصف باني في القضاء في كسبه ما بينت او
او ارضع الحكم بالبينة رفع نزاع بينهما ومعه الحكم باله او ان اثاره على المقر
بوجوب ذكره في النهاية ونكول في غير حله او قود او ودية على العاقلة ورضيا بحكم
حق الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح فما يجوز اتفقانه بالصلح يجوز الحكم
به في حله ولا ينفذ في حله والقود والدية لا يجوز بالصلح فله يجوز الحكم فيهما
وله يقضى به الى بحتة في غير ما ذكر ليلا يجرى العول فيم كذا في حق اصابه باقرار
احد الخصمين وبعد التمسك امدح او لا يتم في بقاء حكمهم ماله الى يصح افضاء
حكمه نقض اوله في كالفاض المعزول اذا قال قضيت عليك بكذا وكل منهما
الرجوع قبل حكمه في حكم من حلهما فيتوقف حكمه على رضاهما فان قيل

التحكيم ثبت بانقضاء ما ينبغي ان لا يفتقر الى اقراره بانقضاء ما قلنا من طر
 الشئ له بحيث يكون صحيحا بغير اقراره شرطا لبقاء ذلك الشيء كما في البناء لا بعد
 الى ان يفتقر الرجوع بعد حكمه لا يصدق عليه ما كالفقيه اذا قضى ثم جرد
 لا يبطال قضاؤه لا يفتقر حكمه له بوجه ولده وروى عنه في كمال القاض المولى اذ لا يقبل ما
 انهم للمهم فاولا ان لا يفتقر قضاؤه لهم بحكمه فحكمهما الى المولى والمجتمعي عليهم حيث يجوز
 لعدم التهمة فيه ان حكمه ارجل فيله يذوق اجتماعهما في حكم واحد وانما هو في
 لم يتركه ثم لا يختار في الاثر والضرار في المشي فيما يحتاج فيه الى الاثر فيكون ضار
 الواحد كما في البيع الخ لو كان في حكمه المولى ان وافق مدينه فضاؤه اذ لا
 فائدة في نقضه ثم في احكامه والآية ان خالف بطله في ما بين هذا وبين ما اذ
 لا القاض قضيت قاض خرافة لا يروى وان فالقد اذ كان ذلك في فصل مجتهد
 فيه وجهان الى حكمه ولية على الحكمين ومن غيرهما والقاض الذي في البيع حكمه
 فلا يكون تحت عليه كان كالقاضي فلم يروى ان خالف في ما لا القاض فله
 على كل الثاني كان قضاؤه تحت في حق الكل فلا يكون تحت عليه كان كالقاضي فلم يروى
 يروى ان خالف في ما لا القاض فلم يروى ان خالف في ما لا القاض فله
 الكل فله يكون لهذا القاض ان يروى اذ صار في القضاء حكمه بان يكون
 فصله تحت هذا فيه فائدة اذ لا غلب مدعي عليه بعد حكم القاض البينة عليه
 او غلب لو كيد بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او الكيل ثم
 عدلت تلك البينة قبل لا يقض في غير يقض وقال شمس الدين وهذا رفق
 بالمترو لو اقر المدعي عليه ثم غلب يقض عليه ان في قوله وان غلب الوكيل
 اومات بعد اقامت عليه البينة ثم حضر الموكل يقض عليه تلك البينة وكذا
 لو غلب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقض عليه تلك البينة وكذا لو اقام المدعي
 عليه بعد اقامت عليه البينة يقض بها على الوارث وكذا لو اقامت البينة
 على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقض بها عليه لا يكلف باعادة البينة

وكذا لو اقامت البينة على احد الوارث
 ثم غلب يقض بها على الوارث
 الاخر

كذا في الثانية باب كتاب القاض في الهدية
 باب كتاب القاض في الهدية ثم قال وان شهد واعلى خصم حكمه بان شهادته
 لوجود الحق وكتب حكمه وهو المدعى عليه وقال في النهاية المدعى بالخصم والوكيل
 على الغاية التي جعله وكيله لا تثبت الحق ولو كان المدعى بالخصم المدعى عليه
 لما اجتمع في كتاب القاض له حكم القاض فذكر على الآلة **اقول** لا يخفى فانه من
 التكلف والاسنان يقال ان قوله فان شهد واعلى خصم ليس مقصود بالذات
 في هذا الباب بل لتوطئة القول وان شهد واعلى خصم لم يكن ونظيره كونه ورك
 هذا قوله في القاض له ان هذا الباعث في تحقيب بل بين فله في المحضر
 والصبر والوثيقة شهد اعلى خصم حكمه اي القاض بما اى شهادتهما وكتب
 اي حكمه هو السجل في المورس سجل ككتاب الحكم وقد روي عن القاض في التجار
 كيد قاض في حكمه سواء كان فيه لا قاض اخر اذ له والتظاهر والاول يكون
 في صورة الاستحقاق فان المدعي عليه اذا كان محكوما عليه اراد الرجوع عليه
 وهو في بلدة اخرى فطلب من القاض ان يكتب حكمه لا قاض تلك البلدة ليخصم
 حقه يكتب القاض ويكون ايضا سجلا لتضمنه الحكم او شهد اعلى خصم عليه
 يحكم تلك الشهادة لما مر ان القضا على الغاية لا يفتقر وكتب اي تلك الشهادة
 لا قاض يكون الخصم وله يثبت حكم المكتوب اليه هو الكتاب الحكمي حتى يثبت له
 المقصود به حكم المكتوب اليه كتاب القاض لا القاض بقوله الشهادة حقيقة
 له ان مضمونه وكذا يقبل فيما لا يقبل من اضرار عن الحد والقود للملأمة
 كالتبني فانه يعرف بقدر الوصف له يحتاج فيه الى الاشارة والعقار فان
 يعرف بالتبني وله يحتاج فيه الى الاشارة والنكاح بان اذ عي رجلا نكاحا
 امة او بالعكس اراد كتاب القاض بذلك قاض اخر والطلاق بان اذ عت
 طلاقا على زوجها والعقاق والوصية والنسب من الحى والميت والمقصود
 والاهانة والمضاربة المحويين والشفعة والوكالة والوفاء والقدر اذ كان

موجب لما كان كذا بآية أنه لا يقبل في القود والوراثه فان ذلك منزلة الدين
 وكما منقول في المختار ما قال في المختار لما قبل ان لا يقبل في الاعيان المنقولة
 كالشبه العبيد واله ما ذكره ونحوها للحاجة الى الاشارة فيما يقبل عند الدعوى
 والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن القود الا انه يقبل
 في العبد له ان كان الباقي يغلب في العبد ومن اله ما ذكره وعنه ان يقبل في العبد
 وعن محمد انه يقبل في جميعه ان يقبل عليه لما ذكره وقال القاضى السبيعي عليه
 الفتوى كذا في الكافي له في حد وقودى له يقبل في ماله في شبهه البديله عن
 الشهادة وله من ماله على الاقطار وفي قبوله في اثباتها وادع
 على قوله وكتب اسم الى اسم القاضى الكاتب ونسب اسم المكتوب اليه ونسب
 واسماء الشهود واسماهم وان كان كل واحد منهم شهد عند الدعوى القضا
 عن قوله في قوله لا يصح الاقتصار على قوله غيب الدعوى
 وله يكون ان يكتب عن ذلك وغيب الاستشهاد حتى اذا شهد شاهد قبل
 الاستشهاد له يقبل الشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى قدر في كتاب
 الشهادة بيان المراد بالانفاق لفظا ومعنى ووجه اداء الى القاضى الكاتب
 على من يدعى بغيره فمما فيه ويعلمهم بان لم يولدوا عليهم اذ له شهادة
 بله علم وكتب ما بينهم واسماهم الى اسماهم شهود الطريق واسماهم
 فيه الى في الكتاب كما في ان كونه كتاب لقاضيه لا يشهد في شهادتهم في
 الكتاب وكتب ربح الكتاب ولو لم يكتب التاريخ له يقبل وان كتب
 ماله هو كان قاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب بالشهادة اوجه اذا
 لم يكن مكتوبا وضمه عندهم واسماهم اليه يتوهم التغيير وهذا عند
 ومحمد ان عند حوا علم الشهود بما في الكتاب طر جوار القضاء به ابو يوسف
 لم يطر ذكر اسم المكتوب اليه نسب بل حوز ان يكتب ابتدائي الكفر فيصير اليه
 كتابه من القضاة ولا القراءة عليهم فمما فيه في ذلك من ان يكتب بالقضاء

ولا يشهد
 ولا يشهد
 ولا يشهد

ولا يشهد

وليس بخبر كالمعانية وعليه لما ذكره توسع على المتن في اصل ان سجل
 القاضى لا القاضى له يكون الا بعد الحكم وكتب له لقاضى لا القاضى الذي هو
 نقل الشهادة له يكون الا قبل الحكم ونسب ان يكون الكتاب من معلوم
 لا معلوم في معلوم الى المدعى لمعلوم الى المدعى على معلوم الى المدعى
 عليه القاضى لا يجوز العار يكتب القاضى لان كتابه يكون اقوى من خطه او غيره
 بنفج على القضاة المكتوب كيم وعنه ما في الكتاب لم يعاربه القاضى لانه
 صاروا احد من الاعيان فكذا اذا كتب اليه لكنه جوز فيما يشهد بالشهادت
 الحاجة الى ان يكون الشاهد له اعطاه في بلدة وخصمه في بلدة اخرى
 فيتعذر الجمع بينهما ولا يتمكن من ان يشهد على شهادتهما اذ ان المتن
 يعجز عن اذ الشهادة على وجهها في كتابه لا نقل الشهادة
 بالكتاب الى المحامي القاضى لا يقبل ان نقل الشهادة الا من قاض
 موثوق قبل السلطان اصره از عن المحامي على الجمع الى يقدر على
 اقامة الجمع فلا يقبل من قاضى رفاق ولا يجوز كونه شهودا في
 كفارا ولو كان المدعى عليه في ان شهادتهم ملزمة للمحكم على القاضى
 فيكون حجة عليه لا عجة بالخصم اذ على علم غائب له وادعيت
 وكيل له تحصيله بخلافه الى المدعى القاضى بان لا يقبضه كله او بعضا
 واما برأت فممنه وان تعلم ان رسوله او وكيله قبض منه لان ذلك الغائب
 يحتمل ان يكون يدعى بعد وصول الكتاب اليه لا اذ في ذلك لعله اليه
 وله يكون له بينة في نوبه اليه على المدعى فاذا حلف قبل يندفع
 ذلك ويقسم المسافة فان انقطع الشهود الى شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه
 او وصلوا الى المكتوب اليه وجد الخصم في ولاية قاض اخر من هذا على ما
 رجلين آخر من كذا الشهادة على الشهادة وكتب ما على طر بها الى الشهادة
 على الشهادة بدلهما اي يدعى الشاهد من الهم صليين فاما ان يكتب اليهما

المكتوب اليه

لا من ان لا يثبت له صلاحيته في اصدار المكتوب ان كان الخضع في بلد اول القاضى آخر
 ان لم يكن فيه ثم لا يؤخذ ان يصدر من كونه الخضع تحت ولايته كما ذكره عن
 بيان الحكم المتعلقة بجانب القاضى الكاتب شرع في بيان الحكم
 المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم ان كان الخضع في ولايته سواء
 كان ابتداء او انتهاء لا يقبل ان نقل الشهادة الى حضور الخضع لانه بمنزلة
 ادعاء الشهادة على الشهادة اذ الكاتب ينقل الفاظ الشهود بكتابه
 لا المكتوب اليه كما ان شاهد الفروع ينقل شهادة شهوده الى صلب عبارته
 وكما لا تسمح الشهادة على الشهادة لانه بحضرة الخضع فكذلك لا يقبل الكتاب
 الا بحضرة الخضع خلف سماه القاضى الكاتب لانه للنقل الى الحكم وهذا
 الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرحه الا قطعه قال ابو يوسف
 يقبل من غير حضور الخضع لانه الكتاب يختص بالمكتوب اليه فكما ان
 ان يقبل الحكم بعد ذلك يقع بما علم من الكتاب فاعتبر حضور الخضع
 عند الحكم به كذا في غايته اليسا ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين
 او رجل واحد اتي فان الكتاب قد يقر اذ الخط يشبه الخط والخام
 يشبه الخاتم فلا يثبت الا بحكم تام وايضا كتاب لقاضى ملزم
 اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه بعلمه وله الزام الا ببينة
 واما شاهد عنده اى شاهد الطريق عند القاضى المكتوب اليه ان
 كتابه لقاضى فلا يثبت لانه وعد لو افترق قال في الكافي الصحيح
 انه انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فيما يحتاج الى زيادة الشهود او اى
 الشهادة انما يمكن بعد قيام الختم وقراءته على الخضع والزم فيه ان يفتح كتابه
 فيطلب الى كتابه القاضى ان زال عن القضاء بموت او غلبة وزوال اهلية
 القضاء عنه قبل وصوله الى كتابه اليه ان وصل ان خبر الواحد لا يقبل
 وانما قبلوه باعتبار الولية الشرعية واذ لم يبق على الاصل وهذا

في كتابه القاضى
 في كتابه القاضى
 في كتابه القاضى

لو اتفقوا فيه في عمل واحد او في مع ليد من عملها فقال احداهما لا
 قد ثبت عندى كذا فاعلم به لم يقبل الا بالخط والسماع او احداهما
 من غير القاضى حيث لم يكن في عمله انتفاء الولية كذا قال المكتوب
 عنه اى عن القضاة بما ذكره عن الاستيفاء انهم سبب طمان كتب القاضى
 الكاتب الا اذا كتب بعد علم اى اسم المكتوب اليه الا كونه يقبل اليه من
 قضاة المسلمين فانه لما عرفه الى وصحت كتابته القاضى اليه فيجعل
 تبعاً له ولم يشترط يثبت تبعاً له يثبت قصداً وان كتبه اى فعله
 الا كونه يقبل اليه من قضاة المسلمين ابتداء اى بلسامته القاضى
 المكتوب اليه جوزه ابو يوسف فانه توسع بعد ابتداء القضاة فان قال
 الخضع بعد وصول الكتاب لست الذي كتب فيه فعلم المدعى
 اتيانه باقامة البينة على انه هو او طعن عند هذا القاضى في القاضى
 الذي كتب وفي الشهود الذين شهدوا عليه الحق عند القاضى الذي
 كتب الكتاب وقال لهذا القاضى اني انك ما هو وضوح هذا عندك او
 قال له عن ذلك فانك تحمله على ما قلت في ذلك او قال فيهم ما سقط عندهم
 بان قاله ان الشهود الذين شهدوا عند القاضى الكاتب عليه الحق عبيد
 في قذف ومن اهل الذمة سمع القاضى هذا الطعن فان اقام على ذلك
 شاهد يثبت يقبل القاضى ذلك الكتاب لانه هذه الاشياء ليست بحجج
 تجوز فلا يمنع قبول الشهادة عليها وتبين ان ما ذكره في شرح الجامع
 الصغير في كتابه القضاة انه قيل ان الخصايف ذكر ان الشهادة على
 المفرد مقبولة غير صحيحة لانه هذه الاشياء ليست بحجج مفردة هذا اذا
 اقام شاهد يثبت وان اقام شاهداً واحداً في الكتاب ان هذه
 شهادته يعني انه تمكن التهمة بشهادة الواحد فتصح البينة في القضاء
 والقضاء مع البينة لا يجوز فيتحقق فان وجد الامر على ما قاله هذا الواحد

فله يقض بالكتاب كذا في شجرة ارب لقضاء الخصم وان مات اي الخصم
 فقد اى لقضاء الكتاب على وارثه او وصيته لقيام مقام جاز نقل الشهادة
 شاهد واحد بعد ان كان اجل على آخر في بلدة اخرى وعوى ولم شاهد واحد
 في بلدة واخر في بلدة المدعى عليه اراد ان ينقل شهادة من في بلدة ويدعى
 على ذلك الشخص ويتم كذا بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز كتب
 لو كبر غائب بعد ان كان اجل على آخر في بلدة اخرى وعوى واراد ان
 يوكل رجلا في تلك البلدة ليدعى من جانب من ذلك الرجل جاز ايضا
 واصلف في حكمه الى القاضي بعلمه قالوا ان محمدا اعتبر علم القاضي فيه قال
 اذا علم القاضي ان زيدا غصب شيئا من المدعى بأخذه من زيد ويدعى
 بالمدعى وهذا جوابي وايضا له صور وروى ابراهيم عن محمد بن القاسم
 انه يقض بعلمه ان استفاو العلم في حالة القضاء حتى يشهد مع شاهد
 واحد قال لعلي القاضي يكون غايبا فيما يقول في شرط مع علم شاهد
 حتى يكون علم مع شهادة شاهد آخر بعد كذا في العادة
 ثم لما فرغ من ذلك التجل في بيان نقل الشهادة شرع في بيان المحضر
 واعتبر فيه في التجل من تمام التبيين وبيان الصك والحكم والوقف
 فقال والمحضر ما كتب فيه حضور المتني صميم عند القاضي واجرني فيما
 من الهم والهم في المدعى عليه والهم انكار منه والحكم بعد انكاره باليمين
 من المدعى او النكاح واليمين من المدعى عليه على وجهه في الاشياء
 وكذا التجل قال في المحيط الرباني ان الهم في الدعاوى في علم
 ولفظ الشهادة من اتم ما يحتاج اليه انما كانت اتم قطعاً لا احتمال
 ان المدعى يدعواه بحق المدعى عليه المدعى عليه اليهود وشهادتهم
 يشبهون استحقاق ولا يشبه الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في التجل
 له بد من الشهادة حتى قالوا اذا كتب محضر الدعوى حضر فلا في محضر الحكم

مطل لا يقض القاضي بعلمه

الكتاب عدم القضاء بعلم
 القاضي الآن

ب

واخر من نفسه نافذة في هذا الذي حضر عليه يقض المحضر وينبغي ان يكتب
 فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره اذ بدونه يوم لم احضر هذا او آخر
 على غيره وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه اثنا المحضر له بد من هذا
 فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا ان بعض المتأخرين كانوا يفتنون
 بالصحة بدونه وكذلك قالوا في التجل ان كتب قضيت لمحمد هذا
 على احمد هذا بان يكتب قضيت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى
 عليه وكذلك قالوا اذا كتب المحضر عند ذكر شهادة الشهود وشاروا الى
 المتداعين لا يقض بصفحة لان الاشارة المعتبرة هي الاشارة عند الحاكم
 اليها في موضعها ولعلمهم شاروا الى المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة
 لا المدعى عليه يكون ذلك اشارة الى المتداعين ولا تكون معتبرة فلا بد
 من بيان ذلك بالبرزج الوجه قطعاً للوجه والصك ما كتب في البيوع المحضر
 والهم في المحضر في المور الصك كذا في اربا بالار وغيره معرب والحكم والوقف
 يتناولون التجل في التجل والمحضر والصك كذا في كل منهما معنى
 التجل والوثاق **مايل** في جمع شئيت بمعنى متفرقة ولا يند
 ذو سفل في السفل وله ينقب كوة بلاء رضى في العلوي في اذا
 كان علواً جلا وسفل له فليس لصاحب السفل ان يتد وتبدأ اوله ان
 ينقب كوة بلاء رضى في العلوي عند رضى سوا كان مفر الذي العلوا وله
 وقال يصنع فدا لير بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان
 بين في العلويين او يصنع جذوعاً او يجرش كنفقاً ان يقض بطلان
 تنصب عنها اذ يقض غير نافذة لا يقض اهل الولاية من حائط او روم بابا في
 الثانية لان فتح المور وليس لهم حق المور في الايقاع السفل بل هو مختص
 باهلها لا بما يجمع اخوائها ملك له ربا يبيع فيهما وله يكون له ملك
 له ولي حق الشفعة فيها فاذا اراد واحد ان يفتي بابا فقد اراد ان يتخذ

أه كلانا النسخ والصواب المطابق
للأصل المهدية والكافي بتدليلنا
السنة التي أجمع عليها

19

七

عبدته ورواه ابن طالق وعلما الشافعيين ولو ترك فريضة قالوا لا
 يلحق به فيصير كفضل الكوت مات في فريضة عرسه سلمت بعد
 موته وقال ورثته بل قبل صدق الوالة الاسلام ثابت في الحال والحال يدعى على
 ما قبلها كما في مسئلة الطائفة اذا اختلف المورث والمستأجر في جريان الماء و
 انقطاع حيث يحكم الحال ويستند بها على المايه وهذا ظاهر يعبر للرفع
 وان لم يعتبر للتحقق كما في سلمت فقالت عرسه سلمت قبل موته وقالوا
 بعده فان القول للورثة ايضاً لها تدعى ام احوالها والاصول في احوالها
 ان يضاف حد وثلاث اوقية له وقت قال هذا ابن مودعي الميت له وارث
 غيره فعرها اليه من مات وله في يد رجل يات به حرم وريضة فقال المورث
 له جلد هذا ابن مودعي الميت له وارث لغيره فالقاضي يقض بدفع الوريضة
 اليه لانه اقر في يد حقه الوارث بطريق الخلفه فصار كما لو اقره حق الموت
 وهو حي بطريق الاصله فان اقره بغيره لم يقدر ذلك بل لا يكون له المال
 كله لانه لم يذره شهادة على الله بعد انقطاع يد عن المال فلا يقبل
 كما لو كان الله وارثا معروفا فتركه قسمت بين الورثة او الغنائم فهو
 لم يقولوا له نعم له وارثا او غنائم اقره لم يقبلوا اي لم يؤخذ منهم كقولهم بالحق
 عند الله لم وقاله يؤخذ لانه القاضي نصب ناظر للغيث الموت في دفع
 بغية فلا يمكن له بيان كل الورثة ويجوز ان يكون وارث غائب او غريم
 غائب فيجب على القاضي الاحتياط بالتكليف مبالغة في الاحتياط و
 تفاوت بين اليعاين والاعيان وان جهالة المكفول لم تبطل الكفالة كما في كتابها
 روي داره يد رجل لنفسه في الغائب به عن علي بن ابي بصير
 وترك باقية مودعي اليد بلك تكفيل في حد وعوا
 اوله وقاله اذا جرد ذوال اليد اخذ القاضي منه ويجعلها في يد امير حتى يقدم الغائب
 وان لم يكن له النصف الا في يد من يقدمه الا قوله ان احد فاني فيؤخذ منه

ر
د

والمؤمنين في تركه في يد ولان اليد ثابتة لا تنزع بغيره وله فريضة له
 القضاء ووقع للميت بالكل لانه الوارث قال هذا ميراثه ووارثه لا يمتثل
 الملك للمورث واحتمال كونه مختاراً لميت ثابت فله ينقض به كالمالك
 مقروا بطلان محوره بقضاء القاضي والظاهر انه لا يحل فيم يقبل له
 الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد ومحوره باعتبار استنباط
 الله عليه قدره كذا المنقول في الاصل اذا كانت الدعوى في المنقول فقبل
 يؤخذ منه اتفاقاً قاله حنيفة المنقول لا الحفظ والترك في يد المورث كلف
 كبله يتلفه اما العقد في فحوظ بنف قبل المنقول على الخلفه في ايضاً
 يتركه النصف في يد ذي اليد وهذا الصواب لانه محتاج الى الحفظ والتمسك
 في يد المورث في الحفظ لانه المال في يد الضمير لا في الحفظ وبالك نكاح صا
 ضامناً ولو وضع في يد عدل كان اميناً فله فلو تلف لم يضمن وانما
 له يؤخذ الكفيل لانه انشاء خصومة والقاضي وضع لقطعها لا لاشا
 وصيته ثبتت لم يقع على كل شيء واذا قال له اوه املكك صدقة يقع على ما
 الزكوة والقيس فيهما واحد وهو قول زرارة ان اسم المال عام فيلزم الصدقة
 بكل مال كما في الوصية ولنا ان ايجب لعبد معتبر باي ملك لله ثم ما اوجب
 الله تعالى الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى فذروا ما هم صدقة لهم
 لا الفضول لانه كل المال فكذا ما اوجب له عبد على نفسه في الوصية لا ايها
 رخت الميراث لكونها خلفه كالمورثه والارث يحوي في جميع الاشياء فكذا الوصية
 فان لم يجز له اي غير الزكوة امسك منه فريضة فاذا ملكه لصدقة بقدره
 لانه حاجته مقدرة ثم ان كان صاحب حرفة يمك فريضة يوم وان كان صاحب
 حور وحوانيت يمك فريضة ثم وان كان صاحب ضيعة يمك فريضة
 سنة وان كان تاجر يمك فريضة مقدار ما يصل اليه من ارباحه الا ان يصار
 به علم الوجه له التوكيل به علم الوكيل يعني اذا اوصى رجل بالآخر ولم يعلم الوكيل

قد روي لا وارث كذا في النسخ
 والصلوات على النبي وآله الكافي
 ولا ارث عرسه راده

رأيا

حتى باع شيئا من كذا فهو وجوب وبيع جائز وله بيعه ببيع الوكيل حتى يعلم
 ان الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الموكل فلا يتوقف على العلم في
 الوارث والوكيل ان ثبت ولاية التمس في مال له استخلاف بعد انقطاع ولا
 لبقاء ولاية المنور عنه فلا يصح بلاء علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل
 ولو من فاق حتى تعرف له ان له علم بالوكالة ان ثبت حق للوكيل ليس
 ان شاء وليس في الزام ليشترط ارتباط الزام وشرط لغيره عند الاستئجار
 كعلم السيد بكنابة عبده والشفيع بالبيع والبر بالوكالة وسلم به
 بالشرايخ لانه انما هذه الجملة يشبه لتوكيد من حيث ان التمس في بيع
 في ملكه ويشبه الزام كما في بيعه من غير ان يرضى من حيث منعه عن التمس في
 فوجبه ان يشترط احد شرطى الشهادة وهو العذر او العدالة توفير اعلى
 الشهادة صحتها باع القاض او امين عبدة الغراء واخذ المال فضا
 والحق العبد من يد المشتري لم يضمن لى القاض او امين عبدة الغراء
 فانهم يحتاجون الى افعال من كذا كثيرة افلورجج الحقوق اليهم لتقاعدا
 اقامتها في محل مصالح الناس ورجوع المشتري على الغراء لانه عقد له
 عهدته على العاقبة فيجب على من يقع العقد والبيع واقع للغراء فيكون
 العهد عليه كماله لو كان العاقبة صبيته او عبدا محجورا وقد توكلا
 غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوكيل له لغيره
 باع القاض وقبض منه وضاع من يده والحق العبد لو مات قبل قبض
 لى المشتري رجوع المشتري على الوكيل لانه الرجوع بالتمس من حقوق العقد
 وحقوقه ترجع الى العاقد وهو الوكيل نيابة عن الميت لانه وان نصب
 فانما نصب ليكون قائما مقام الميت له قائما مقام القاض وحقوق
 العقد ترجع اليه لو بطلت في حياته فكذلك ترجع اليه في مقام ومواري
 الوكيل عليهم لى رجوع على الغراء لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل

قد بين ان الشئ كذا في النسخ
 بعد الصواب الى العبد المشتري
 لا الفرض ضياء الشئ عسى

لغيره

لغيره عمله وكف فيه ضمان يرجع على من وقع له العمل ولو ظهر بعد الميت
 ما له رجوع الغريم فيه بدنه لانه لم يصل اليه قبل له يرجع اليه بما غرم الوكيل
 من الشئ لانه الضمان وجب عليه بفعله ان قبض الوكيل قبضه والاشارة
 ان يرجع له في نفسه ذلك وهو مضطر فيه كذا في الكافة القاض اخرج الميت
 للمفقراء ولم يعطهم لانه من ملك كان من اهل المفقراء والنسب للموت
 في الواقع ووجه لما امره قاضي عالم بجرم او قطع او ضرب فقبض على
 شخص وسكر فعلة وقال محمد اذاله يقبل قوله حتى يعان الحجة لانه قوله
 القاض يحكم الغلط والتوارك له يمكن وكثيرا من شائنا اذ ذواب وقالوا
 ما حسن هذا زماننا لانه القضاة قد فسدوا فله يؤمنون على قول الكافي
 وروايتهم واموالهم الله في كتابه لقاض القاض فانهم اخذوا في بطونهم وآتوا للمفوضة
 وجب ظاهر الرواية في الاول ان القاض امين فيما قوض اليه حتى امور من بطاعة
 اولى الامم وطاعة في تصديق وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور اذا كان
 القاض عالما عادلا يجب قبول قوله لظاهره ووجه انهم الخطاء وكفا
 وصدق عدل جاهل ببلد فاسن تفسره بان يقول في الزمان اني استغفرت
 الموتى كما هو الموقوف فيهم حكمت عليهم بالرجوع ويقول في قدر السرقة ان ثبت
 عندي بالحق ان اخذ نصبا مات محرز له بغيره في القضاة ان قبل عدلا لانه
 في يجب تصديقه وقبول قوله لم يقبل قوله غيرهما وهو جاهل بالحق و
 وعالم فاسن تفسره الخطاء بالجهل والحياتة بالفقاه ان يعان سبب
 الحكم يعني سببا شرعيا في يقبل قوله لانتفاء التهمة صدقا معزولا
 قال الزيد اخذت منك الفاقضيت به ليكر ووقعيت اليه قال قضيت
 بقطع يدك في حق وادعي ذيدا فخذ وقطع ظمما وادعي زيدا بكونها
 في قضيتا يعني اذا قال قاضي معزول ان اخذت منك الفاقضيت به فوقع
 لا زيدا قضيت به له عليك فقال الزيد اخذت ظمما قال قاضي القاض بلام

عدل ص

وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلت ظلما فالقاضي يصدق
 بكل حال اذا كان المأخوذ منه مال او المقتطوع يده مقرا بكونه حاله قضائية
 له لما اقر به صار مقرا بشهادة الظاهر للقاضي لان فعله القاضي على سبيل
 القضاء له بوجوب الضمان فجعل القول قوله بلا عيب اذ لو لم يكن
 صار خصما وقضاء الخصم له ينفذ ولو انكر كونه قاضيا لو ميز وقال
 فعلت قبل التقليد وبعد القول فالقول قول القاضي انما في القول
 له ان اذ اعرف انه كان قاضيا صححت اضافة الاله فله حاله القضاء
 له انما معروفة وهي مناقبة للضمير فصار القاضي بالاضافة لا
 تلك الحالة منكر للضمير فكان القول قوله كما لو قال طلق واغتقت
 وانا مخنوز وجنونة كان معهودا **كتاب القسمة**
 لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضاء وكتاب القسمة وهي لغة اسم
 للقسم كالقدرة للقدرة واليمين بين الحقوق التابعة
 بين المتقاسمين وركنهما فعل يحصل به التميز بين الاله نصيبا كالكيل
 والوزن والعدو والزرع في الكيل والوزن والعدوى والزرع في الوزن
 طلب الزكاة او احدهم الاله تنفعا بخصته حتى اذا لم يوجد منه لم يطلب
 لم يصح القسم وركنها عدم قوت المنفعة فانها اذا لم يكن واحد
 قبل القسم من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي
 المفزعة على ما كان قبل الاله او باصله ومنافعه واما اذا تبدل فيكون
 تبدله الاله او حكمه بالعين نصيب كل واحد له الاله ثم لم يتبدل عليها
 وله تعالى مطلقا اي سواء كانت في المثلثات او القيمية عن معنى
 اذ ازا هو اخذ عين حقه ومعنى مباولة هو اخذ عوض عنه اي حقه
 اذ ازا من غيره الاله وهو شتم على النصيبين فكان ما اخذ كل
 واحد منهما انصف ملكه ولم يتقدم صاحبه فكان افرزا وانصف

بغير اقرار

الاله

الاله فكان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مباولة وان
 وصليت عليه الاله ولاي معنى الاله وازو التميز في المثلثات وهو المكيل
 والموزون والعدو كالمستقاربة له انما اخذ من حقه صورة ومعنى
 فامكن ان يجعل عين حقه وان غلب التماي مع المباولة في غير ما يقع
 الحيوانا والعروض لوجود التفاوت بين ابعاضها فلا يمكن ان يجعل
 كان اخذ عين حقه وخرج عما ذكر بقوله فباخذ ثم يكر خصته بعينه صاحب
 في الاله لكونه عين حقه له التماي لكونه غير حقه ومعنى الاله وازو يحلها في
 متحد الجنس من غير المثلثات فقط عند طلب احدهم يعني ان المباولة
 لما كانت غالبية في القيمة كالحب والوزن والعروض كان ينبغي ان لا يحلها
 لما فيها من معنى الاله وازو فان احدهم يطلب القسمة يسأل القاضي ان
 يخصم باله تنفعا بنصيبه ويمنع الاله عن الاله تنفعا بملكه فيجوز على
 القاضي اجابته وان كانت اجنبا فختلف له كير القاضي على قسمتها
 لتعظيم المباولة باعتبار فخشا التفاوت في المقاصد ولو توافقوا
 جاز له ان الحكم لهم وبسخت نصيب قاسم رزق من بيت المال
 لانه لا صح ان القسمة من جنس عمل القضاء لتمام قطع المنازعة
 بها فاشبه رزق القاضي وصحة نصيب باجر على عدو او رضى
 رؤس المتقاسمين عند الاله لان النفع لهم على الخصوص عند
 على قدر الاله نصيبا له مؤنة الملك فيقدر بقدره وله ان الاله مقابل
 بالتميز وانه لا يتفاوت فيما يصعب الحساب بالنظر في القليل وقد
 ينفع الاله فتقدر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التميز ثم ان الاله
 هو احوال المثلثات وليس قدر معتبر فان كل القاضي بنفسه القسمة فعلى
 روايته كونه القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاله و
 على روايته عدم كونها منه جاز ويكفي عدم العلم بها اي بالقسمة

على القسمة فيها
 لكن يجزى

له ان كان من جنس على القضاء فله بد من القدرة وهي بالعلم والاعتماد
 على قوله وهي بالعدالة وله يعين واحدتها اولو تعين فيكم بالزيادة
 على اوجه مثله له بشرط ان القسم لثلاثة يتواضعوا على مفالة الاله جوفيو
 لا اله الا هو بالثاني وصحت برضا الاولين على انفسهم موافق
 عند صغر احد منهم في لا يصح بل لا يجازي الا القاض لقصور ولهم
 عن قسم ثقلية او عوارث وعقار او عوارث آه او ملكه مطلقا
 ولو ادعوا عوارث عن ريد له اي لا يقسم برهنوا على مودة وعدد دور
 له خلة في الاله قليل وفي هذا خلة في الامانة في يد ما هو قليل
 الملك والارادة الصديق وله منازعة لهم فيقسم بينهم كخ الخ المنقولة
 الموروث والعقار المشتري والبينة له تفيد له بها على المنكر لكنه يذكر
 في صك القسم ان قسم باقرارهم ليقصر عليهم ولا يكون قضاء على
 شريك آخر لهم وله ان الميت يصير مقضيا عليه بقسم القاض وقول الزكاة
 ليس بحجة عليهم فلا بد لهم من اقامة البينة ليشب بها القضاء على
 الميت فانه الزكاة قبل القسم مبقاة على ملك الميت بدليل ثبوت
 حقه في الزكاة واوله وملكه وارثه حتى يقض منه ما يكون وتنفيذ وصايا
 وبالقسم ينقطع حق الميت عن الزكاة حتى لا يشب حقه فيما يحد
 بعده من الزكاة فايد فكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد
 من البينة ويصير بعضهم مدعيًا والبعض خصمًا وان كان مترا
 وله ان برهنوا ان اي العقار معهم اخرج برهنوا انهما يعين ان ادعيا
 الملك في العقار ولم يذكر كيف انتقل اليهما لم يقسم باحده يقسم البينة
 ان له اهما لا ضمان ان يكون لغيرهما ثم قبل هذا قول ابي حنيفة وقيل هو
 قول مالك وهو الاصح لان القسم ضمان بحق الملك كيكلة المنفعة
 وبحق اليد تيمم بالحفظ وامتنع الاله من العدم الملك وكذا التا

لا تستغنى

لا تستغنى عنه له ان محفوظ بنف كذا في الكاف وبرهنوا على الموت و
 عدو الورثة وهو اى العقار معهم ومنهم صغير او غائب قسم نصيب
 قابض اهما وهو ووجه من الطفر وكيل من الغائب كذا في هذا النصيب
 نظر الغائب والصغير وله بد من اقامة البينة على اصل البراهن في هذه
 الصورة عنده ايضا بل اوله ان في هذه القسم قضاء على الغائب
 والصغير بقولهم وعندهما يقسم بينهم باقرارهم ويؤجل حق الغائب
 والصغير ويشهد ان قسم باينهم باقرار الكبار الحضور وان الغائب
 والصغير على حجة وان برهن واحد من الورثة او تزواى الشراكه وعين
 احدهم او كان اى العقار مع الوارث الصغير والغائب او كان معه
 يثبت منه اى من العقار له اى له يجوز قسمه العقار اما الاله وهو
 عدم جواز القسم اذا برهن في له ليس مع خصم وهو ان كان
 خصمًا عن نفسه فليس له خصمًا من الميت وعن الغائب ان كان
 خصمًا عنهما فليس له خصمًا من نفسه ليقسم البينة عليه بخلاف
 ما لو كان الحاض من الورثة اثنين حيث تكون القسم قضاء حقة - المتخاصمين
 المتخاصمين واما التا وهو عدم جواز القسم اذا برهنوا او غائب احدهم
 فالفوق بين الارث والشر اذا فان ملك الوارث ملك خلافه حتى
 يرد بالعيب بايع المورث ويرد عليه بالعيب يصير مغرورًا بشرائه
 الموت حتى لو وطع لانه بشره اما مورث فولدت وان تحقت رجوع
 الوارث على بايع مورثه بتمها وقيمة الولد للغور من جهة فالتصديق
 احدهم خصمًا عن الميت فيما في يده والاله عن نفسه فصارت
 القسم قضاء حقة المتخاصمين واما الملك الثابت بالشر اى
 لكل واحد منهم فلكل واحد نصيب في نصيبه وهذا الاله
 بالعيب بايع بايع ولا ينتصبا الحاض خصمًا عن الغائب

المتخاصمين

في يكون البينة في حق الغائب قايمة ببله خصم فله يقبل واما الثالث وهو
 عدم جواز القسمة اذا كان العقار مع الوارث الصغير والغائب
 او بن من هذه القسمة قضاء عن الغائب والصغير الحاضر
 باخراج شيء مما كان في يده عن يده ببله خصم حاضر عنهما وطلب
 ان انتفع كل حصته وطلب في الكثرة فقط ان لم ينتفع الا فقلته
 حصته يعني اذا انتفع كل من الحكم بنصيبه فطلب اقدم له ثم
 في القسمة لتكميل المنفعة وكانت خصم له زائما يحتملها اذا طلب
 اقدم وان انتفع اقدم بنصيبه فطلب نظر الا فقلته بنصيب
 فان طلب صاحب الكثرة وان طلب صاحب القليلة يقسم كذا في
 الخصاف وذكر الخصاف على ذكر الحاكم في مختصره ان اطلب القسمة
 فله لقاض قال في الحائنة وهو اختيار الشيخ المعروف وخواجه زاده
 وعليه الفتوى وقال في الكافة اذ كان الخصاف اصح وفي الذخيرة
 وعليه الفتوى له اي له يقسم ثم لكل للقلته الا بطلبهم لان الجرم
 على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا تفويتها فيعود على موضوعها
 بالنقض يجوز بالتمسك له ان الحق لهم وله الجنبين بالتدافل
 يعني له يقسم الجنبين باذنه فان بعضه في بعض بان اعطى احد
 المتعاضدين بغير اوائله فشا بين من له جاعلة بعضه في مقابلة
 ذلك اذ له اخذ طين الجنبين ثبتت بمع التميز له المعاوضة
 وله الرقيق يعني اذا كان الرقيق وهو العبيد والماكين بنين اثنين
 فطلب اقدمهما بالقسمة فله ان كان يكون مع الرقيق شيء او يصح
 في القسمة جرم كالغنم والشيء اوله فان كان في القسمة في قولهم
 جميعا على الاظهر اعندهما فظاهر واما عند ابن حنيفة فيجعل الذكر
 مع الرقيق اصله في القسمة جبر ويجعل الرقيق تابع له في القسمة

وذكر غير الخفاء

فلا يقع القسمة تميزا بل يقع
 معاوضة فيعتمد التراضي
 دون الجبر لان ولاية الجبار
 للقاضي

وقد ثبت الحكم لشيء بغيره وان لم يثبت قصدا كالشر في البيع المنقولا
 في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا واناثا لم يقسم الا برضاها وان
 كانوا ذكورا واناثا يقطع لقاض بينهما عند ابن حنيفة ولا يجزىهما على ذلك
 وقاله يجرى ما علم به الا في الجنب كما في البر والغنم وله ان التفاوت
 في الاوقى فاحس لتفاوت الباطنة كالذهب والكنيسة ونحوهما
 فله يكون ذلك قسمة واذا اختلف في سائر الحيوان فان التفاوت
 فيها يقرر عندنا في الجنب الذي ان الذكر والانه من جنس احم جنان
 ومن سائر الحيوانا جنس واحد وله الجواهر فيل اذا اختلف الجنس
 كاللؤلؤ والياقوت له يقسم لان الجنس اختلف لم يتحقق معنى القسمة
 وهو تكميل المنفعة وقيل له يقسم كباقيها من الفخس التفاوت في
 الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواب بجري على اطلاق قوله في
 جواهر الجواهر فاحس من جهالة الرقيق وهذا التوزيع على لؤلؤ او
 ياقوت او خالص عليهم له تصح التسمية ولو تزوج او خالو على عبد
 يصح فاو لا ان له يجرى على القسمة وله الحمار والبئر والارض الابريضا
 وكذا الكايط بين الدارين لان القسمة لتكميل المنفعة فاذا لم يكن كل
 نصيب منتفعا به انتفاعا مقصودا لا يتحقق معنى القسمة
 فله يقسم لقاض بخلاف الرقيق له التزامهم بالفرار ورشكة او دار
 وضيفة او دار وحانوت قسم كل واحدة منها بمورثته الدور والبيوت
 والمنازل والدور متلة زمة كانت او متفرقة تقسم عند قسم واحدة الا
 بالترافع والبيوت تقسم مطلقا للتقاربها في معنى السكن والمنازل ان كانت
 مجمعة في دار واحدة متلة صفا بعضا ببعض فقسمت قسم واحدة
 والا فله ان المنزل فوق البيت ومن الدار فاحقت المنازل بالبيوت افا
 كانت متلة زمة وبالذور اذا كانت متباينة وقاله في الفصول كما ينظر القاض

لا اعدله الوجوه ويضغ على ذلك والادور والقيسة والدار والكانون
 فيقسم كل منها ووجهه له خلة في الحسب لما فرغ عن بيان القسمة و
 بيان ما يقسم له يقسم في بيان كيفية القسمة وبصور القسام
 اي ينبغي للقاسم ان يصور ان يقسم على القسمة كما يمكن حفظه وبعد
 اي يتوب على هاهنا القسمة ويرعى يعرف قدره ويقوم ببناءه
 او بما يحتاج اليه بالاجرة ويوزن كل قسم الى ميزه عن الباقي بطريقه
 ويزن ليكن يكون لتضيق بعضه تعلقا بنصيب الاخر فيتحقق
 مع التميز والافراز على الكمال فاذا كان اي يقسم بيني جماعة لهم
 سدرس وثلاث ونصف مثلا يجعل اي يجعل ان يقسم بينهم
 ويلقب الله ولا يشترط الله ولا يلزم بالثالث والثلث لا التاوي
 ويكتب اسامهم ويجعلها اربعة فخرج اسم اوله فلا يشترط الله ولا
 فان كان صاحب السدرس اخذ حقه وان كان صاحب الثلث اخذ
 وباليه وان كان صاحب النصف في الثلثين يليا ولا يدخر وراهم
 ليست من الزكاة في القسمة الله بضمهم صورته واربعين جماعة
 فادوا قسمتها وادوا الجاني في فضل بناء فادوا واحد الشراكا وان
 يكون عوض البناء وراهم وادوا الله فان يكون عوض من الارض فانه
 يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف لذي وقع البناء في نصيب
 ان يربوا بآراء البناء من الدراع الله اذا عذر في القاض فذلك ان القسمة
 من حقوق الملك الشريك في الشريك بينهم في الدار في الدراع فلا يجوز
 بالمشتركة فان وقع مسيلهم من الدراع يتقوله في غير ذلك في طريقه
 وبانهم شمس الله ولا او بطريقه في الدار في الدراع في القسمة
 صفاي المسيل والطريق عنه الى الف لولان لمكن ليحصل معني
 وهو قطع الشراكة وتكميل المنفعة بل ضرورة والله قسني في القسمة

المقصود وهو ما ذكرنا لم يحصل فيفسخ ويستأنف على وجه يمكن لكل منهما
 ان يجعل مسيل وطريقا جازا في اداة القاسم عن اقبله والتفكيك في
 عند بناءه ولا يوفق عند محذورات افعي له يجوز له اداة على فعله
 ولما ان اداة على فعله غير مما يستفاد في حقها فلو وعملوا على
 وعملوا في ان عن العلو والتفعل قوم كل واحدة وقسم بها اي
 بالقيمة لان التفعل يصلح لما يصلح له العلو كاليه والشرع وال
 الاصطبل وغير ذلك فصارا كالجانبين فلا يمكن التعديل الى بالقيمة
 او احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم
 ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه قد كان له يد على نفسه بالاستيفاء
 له يصدق الله بحجته لان القسمة بعد تمامها عقده لم يمتدح الغلط
 يدعي لنفسه حق الف في بعد لزوم طيب فلو ان العقد فلا يقبل
 الله بحجته فان لم يوجد الشك في الشراكا له ثم لو اقرهم وادوا
 انكروا اختلفوا عليه ارجاء النكول فمن حلف منهم بخلصي من كل
 جمع بين نصيبه نصيب المتدعي فيقسم بينهم على قدر نصيبهم بال
 الناكل كالمقروا وان حجة عليهم ومن غيره قالوا ينبغي ان لا يسلموا
 وعواه اصله للتناقض واجيب بان القاسم امين وهو اعتمد
 على قوله فان لم تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ
 بذلك القوار عند ظهور الحق وان قال اي احد الشريكين قبضته
 يعني نصيبه فاخذ شريك بعضه وانكر اي شريك حلف له ثم يدعي
 عليه الغصب هو منكروا القول للمكروم اليه وان قال قبل
 او ان بال استيفاء اصابه من كذا لا كذا لم يسلم الى القاض في
 اي القسمة لان الله خلة في مقدار اصله بالقيمة فصارا
 الله خلة في مقدار المبيع كاذر في احكام التي الف في الدعوى ولو

قد بعد لزوم سبب العقد كذا
 في نسخ هذا الكتاب والاصواب
 في الموافقة الكافي بعد سبب
 لزوم العقد عن راده

اختلاف التقويم لم يلتفت اليه له وعوى الغيب وله اعتبار به
 في البيع وكذا القسمة لوجود الرضا الله اذا كانت القسمة بقضاء
 القاض والغيب فاحش له ان تصرف مقيد بالعدل ولو اقتصار
 واصاب كل طائفة فادعى احد ما يثبت له من نصيبه انكره
 فعليه البيعة له تدعى عليه حقا وهو منكر وان اقاما فالعبرة
 ببيعة المدعى له فارجح وان اختلف بعض معين من نصيبه في ملك
 لا يثبت اتفاقا وفي التحقيق بعض ما يثبت في الملك في القسمة
 اتفاقا وفي التحقيق بعض ما يثبت من نصيبه له تفصيل عند
 ابراهيم اى له تفصيل لكن له وله في البيع بل يرجع في نصيبه له
 خلافا له يوسف فانه يقول ينتقض القسمة وباقى ايدىها
 يكون بينهما نصيب وقول محمد مضطرب الى صحة ان موطنه كذا في
 الكا في ظهر ربي في التركة المقسومة تفصيل اى القسمة الله او القسمة
 اى الورثة الذين او ابراء الغواة في الورثة او بقى منها ما يفي بجزء
 بالدين يعني اذ قسمت التركة بين الورثة ثم ظهر دين محبط قبل
 للورثة اقصوه فان قضوا صححت القسمة والله فحش له ان
 الدين مقدم على الورث فيمنع وقوع الملاك لم فيها الله اذا قضوا
 الدين او ابراء الغواة فمنهم في نصيب القسمة له والى المانع فكذا
 اذا لم يكن محبطا للورثة حق الغواة بها الله او باقى منها ما يفي بالدين
 في له يفي لعدم الاحتياط اليه لو ظهر دين فاحش في القسمة
 بالقضاء تبطل عند الكل له ان تصرف القاض مقيد بالعدل ولم
 يوجد وان كانت بالرضا الله ان تبطل القسمة فقد قبل له يلتفت
 لا قول من يدعى له وعوى الغيب وله عبرة به في البيع فكذا في
 لوجود الرضا وقيل تفصيل وهو القاض في كذا في الكا في ربي احد

القسمة

دين

دين التركة صح حتى اذا اقام البيعة له ان ينتقض القسمة ولم تكن قسمة
 ابراء من الدين له ان القسمة تصادف الصورة وصح الغريم يتعلق
 بالبيع ولو ادعى عينا له اى له يصح لوجود التناقض في القسمة على
 القسمة لقراره بان المقسوم مشترك وصحت له ما ياتى وهي لغة
 مفاعلة من البيعة وهي الحالة الطاهرة للمنفعة في البيع والتمها يتوفاك
 منها وهي ان يتواضعوا على ارفية اضواء وحقيقة ان كلمة منهم
 رضى بيعة واحدة ويختاروا وشرا في القسمة المنافع والقبول ان له
 يجوز له ان يبايعوا له المنفعة بجنبها لكتبا جازت بالاجماع
 في سكون هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علوما
 وذاك سفاهة وفي خدمه عبدان يخدم العبد هذا الشريك يوما وذاك
 الشريك يوما ككسبت صغير بان يخدم هذا الشريك يوما وذاك يوما
 وخدمه عبدان بان يخدم زيدا هذا العبد ويخدم بكر العبد الله واما
 كانت المماثلة في المكان كانت اذ اصاب كل وجه ولهذا لا يفرقها
 التاقيت وجاز لكل منهم ان يستقل ما اصابه بالمماثلة في ذلك في
 العقد اوله كحدث المنافع على ملكه وله كذلك العارية والله جاز
 وفي المماثلة في الزمان اذ اوزن وجه يجعل المستوفى نصيبه بكم
 فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك له معنى الا ان يتحقق في المماثلة
 في المكان وفي الزمان ولذا لو تبايعا في الزمان وعبد واحد له انما
 متعينة فيه لتعذر التبايع في المكان والبيعة الصغرى كالعبد له في
 غلة عبدا وعبد يزرع غلة بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 او بغيره شجرة او لبن شاة اى لا يجوز المماثلة في هذه الاشياء
 اما في عبد واحد وبغير واحد فلا ان النصيب يتعاقب
 في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فتفوت المعاملة بخلاف

المهاباة المستقلة دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لأن الظاهر
 عدم التغير في العقار فافترقا وأما في عبادة أو بغيره فلا أن التمايز
 في الحرفة يجوز للمزوجة لا متناع قسمتها ولا ضرورة في الغلة لأنها
 تقسم أما في ركوب بخل أو بغيره فلا أن الركوب يتفاوت بتفاوت
 الركبي فلا يتحقق التسوية فلا يجزى القارض عليه أما في شجرة
 أولب شاة ونحوه فلا أن التمايز يختص بالمنافع فلا يوجد في الأعيان
 والمزوجة يتحقق في المنافع لا متناع قسمتها بعد وجودها
 فبما ينحل في المال عين **كتاب الوصايا**
 وجاز في هذا الكتاب في آخر الكتاب ظاهر لأن آخر أحوال الله في
 الموت والوصية معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب
 القسم بين الورثة تكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر
 ثم سمي الموصي به الإيصاء لغة طلب شيء من غيره ليفعله في غيبته
 حال حيوته وبعد وفاته ونحوه يستعمل تارة باللام يقال أوصى فلان
 فلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته ويستعمل أخرى بلا يقال أوصى فلان
 لفلان بمعنى جعل وصيته له وأطفال بعد موته والقوم يتبعون
 للفرق بينهما وبيان كل منهما بالاستقلال بل في قوله وأما في إثباته في
 المسائل قديمتين منها ما انفرد به ولما امتنع تعريف اللفظ
 المشترك بين المعنيين ففهم واحد عرف كل منهما ما هو وأما
 القسم فقال الإيصاء جعل الغير كالملك بعد موته أو تفويض
 التفويض له ومصداك أطفال لا غيره بعد موته فمنها ما يبان بسبب
 المعنيين الأول في باب الوصية بالمال ونحوه وهو المنفعة فإن الوصية
 قد تكون بالمنفعة كما ياتي ركنها قول وصيت بكذا فلان ونحوه
 من الألفاظ المستعملة فيها وشرطها كون الموصي أهلا للتفويض فلا يجوز

في الدوام لأن الفقه

في الدوام

من المملوك ولو كان مكاتباً والصغير والمجنون وعدم استوائ بالتدبير
 له مقدم على الوصية كما ياتي ويكون الموصي له قبل وفاته ولو لم يكن جازماً
 لبطلت الوصية وكونه غير وارث ولا قائل كالميت في عدم جواز الوصية
 للوارث والقائل وكون الموصي به قابلاً للملك بعد موت الموصي به كالأهنة
 أو منفعة وكلها كون الموصي به ملكاً جديداً للموصي له لا قائم الموصي به
 مقام نفسه وجب له سهمه كوصية له عليه للمجارية الموصي بها جازت بالثلث
 للحيية وإن لم يخبر الوارث بقوله ثم إن الله تعالى نصه في عليكم بثلث
 أموالكم في أحوالكم زيادة لكم في أعمالكم فضعوا ما جئت بكم وعليكم
 الجماعة ويعتبر كون وارثاً أو غير وارث وقت الموت له وقت الوصية
 له إنما يملك مضافاً لما بعد الموت فيعتبر وقت الملكية من إذا أوصى لأخيه
 وهو وارث ثم ولد له ابن صححت الوصية له ولو عكسنا أوصى لأخيه
 ولد له ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية له في ما ذكرنا
 له الزيادة عليه أي على الثلث له حق الورثة تعلق بآله لا نفقار
 سبب واليه الهم وهو يستغنى عن المال لكن الشرع جوزه في
 حق الجانب بقدر الثلث ليتدارك تقصيره كما قرأ ولم يجوز في حق
 الورثة ثلثة بنات أو في بعضهم بإيثار البعض إلا أن يجوز ورثته بعد
 أن بعد موته وهم كبار لأن الامتناع حكمهم وهم المقطوع وله يعتبر
 رجاؤهم حال حيوتهم لها قبل ثبوت الحق لأن ثبوت عند الموت فكان
 لهم أن يرث بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فلهذا
 أن يرثوا عنه لأن الساقط له يعود وينتبت بأقل منه أي من الثلث
 عند غنى أو استغناءهم بحصصهم لأنه ثمرة بين الصدقة على الوصية
 والهبه للقريب الوصية أولى أو يستغنى بها رضا الله تعالى وله هو
 أن يولاه غناً أو لم ولا يستغنى بحصصهم فالله أعلم له أن ترك الوصية

ورثته

صدق على القريب بقدر الوصية والوصية تصدق على الاخرين فالاولا
 لقوله في افضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح كنهها مع احداهما اي ان لم يكن
 الورثة اغنياء اوله يستغنون بحصة من التركة فكل الوصية او في وصية
 اذا كان عليه حق الله تعالى كالتزويج واجل له ما قسم منه في حياته وجب عليه
 التقدير بعد مائة خلية لذمة وتوثر في الوصية من الدين له ان لم يكن الخاضع
 فانه حضي والوصية ترفع الى ان يبرك الغنى في وجهه ولو الى المائة وصحت الوصية
 بالكلية الى كل له عند عدم وارث له من المائة من الصلح يتعلق حق الوارث
 فاذا انتفى نصيب وصحت لم يملك له في الخلاصة الوصية للعبد
 من اعيان ماله نصيبه الاولاد يملك له مطلقا نصيبه ويكون وصية للعق
 فان خرج من الثلث قيمة العبد عن كل بغير عاقبة وان خرج بعضه عن وصية
 في بقية قيمته ولو اوصى له بغيره من الارواح او الدنانير لم يملك له الا في
 الاوصية ان لا يصح كالوصية بالعين وقال في الميت لو اوصى لعبد اوله منه
 القصة جازت الوصية وهذا في الخلاصة فاما ان يقيد هذا بكون
 العبد او يطلق ويحل على غيره الا في وصية لو اوصى لمالك او ولد
 نفسه او لم ينفذ في الكل حتى انا ولو اوصى لعبد القصة او للميت القصة
 نعم ما جازت الوصية في كلامه الا عند ابي في الوصية للعق يعلق ثلثه جانا
 وعليه ثلثا قيمته وثلث ماله من سائر التركة فينقصان وقرآن الفضل
 وعند صاحبيه يعتق العبد ونف في الوصية لولا ان العلق فان فضل
 من الثلث شيء كان الفضل للعبد وصحت للحريان يقول اوصيت
 بحل فلان كذا ربحا وري بالحل ايضا بان يقول اوصيت بحل جاري
 هذه لفظة فان الوصية تصح ان لا الوصية اخذت الميراث والارث
 يحكي في الصور بين فتحة الوصية ايضا لكن الثانية انما تصح ان ولد في الحل
 لا في من ستم انهم من وقتها الى وقت الوصية فان صحت وصية الحارث

لا القنم
 انفسهم

على وجوده وانما يتيقن بوجوه اذ اوله في هذه المدة وبالاته الى حلها
 فانها ايضا نصية له الاصل انما تصح اذ اوصى بالعقد يصح اشتناؤه
 وانه فله كاترة البيوع ويصح اذ اوصى بالحل بالوصية فيصير اشتناؤه
 المسلم للذمي وبالعكس لا ولا لقوله تعالى لا يملك الله عن الدين لم يملكوا
 الدين الا لله والى الله بعد الذمة ساوى المسلم في المعاملة حتى جاز الزمة
 من الحانيين في الحيوة فكذلك الميراث في داره في الجامع القنم الوصية
 بحرية في دارهم باطل له نهاية وصلة وقد ينشأ عن من يقاتلنا لقلوبهم
 انما يملك الله عن الدين فاقول في الدين الا لله وفي الزمة الكبرى يد على
 الجواز ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الحكم
 والنهاية **اقول** له يخفى بعد بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الجاهل
 الصغير وهو في دارهم فانه اخر از عن حريته ليس دارهم وهو المستأمن
 فان الحري ما دام في دار الحرب لم يقاتلنا بخلاف المستأمن فانه يقاتلنا
 وهو الميراث فاذكره السيد الكبير ولا لوارثه نعم له وصية لوارث وقايله
 مبكرة سواء كان هذا او خائفا لقوله نعم له وصية للقائل له في قصده
 بفعل مخطور فعوقب بالحمان عن مقصوده وهو الارث وقوله مبكرة
 اخر از عن التسبب كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازه ورثته وانما
 الا استثناؤه متعلق بالمستأمن او يكون القائل صبيبا ذكره في الار
 وله من حبي فمير له تترفع وهو ليس من اهل الله في حريته واورثه
 فانه يجوز عندنا انما تصح اذ لم يكن ميراثا لم يجر وان وصلة مات
 بعد الله وراك متعلق بقوله وله من حبي فمير لغيره اذ اوصى ثم مات
 بعد الله وراك لم يجر لعدم اهل ميراثه وقت المبكرة او اصابها اليتم قال
 اذ اذكرت فله لقلوبهم نصية فانه لا يجوز لقصود الولية فله ملكه بخلاف
 او تعليقا كما في الطلاق والعنقا وله من عبده له ليس من اهل التركة و

٧٩٥٧

ومكانه ان ترك وفاء له ان لم يكن له من قبله عند ما يصح في صورة
 ترك الوفاء الى الله اذا اضاف ما اى اضاف العبد والمكانة الوصية لا العتق
 في تصح له ان اهلته ما تامة والماله حق المولى فتصح اضافته الى حاله لفظ
 وله من معتقل التمسك بالاشارة اعلم ان ابناء الخرس وكنائهم كالبسا
 بخلاف معتقل التمسك في وصيته ونكاح وطلاق وبيع وشرا وقود
 والوقاية الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معروفة و
 ذلك في الخرس دون معتقل التمسك حتى لو امتد ذلك وصارت له
 اشارة معروفة كان بمنزلة الخرس وقدره متدوسته وقيل ان
 راعت العقلة لا الموت يجوز اقراره بالاشارة عليه في غير
 النطق بغير له برحي زواله فكان كالاخرس قالوا وعلى الفتوى في
 الرابع قبولها بعد موته اى قبول الوصية له بعينه لا بعد موته
 الموص له ان اوان ثبوت حكمها بعد الموت فيسقط قبولها ورده
 قبل اى قبل الموت كما اذا قال له وانه انت طالق غدا على ورم
 فان رده وقبولها باطل قبل الفسخ كما روي اى بالقبول على الموصي ولا
 بغير قبله ان الوصية اثبات ملك جديد وهذا لا يرد الموصي بالعيب
 وله بغير احد اثبات الملك لغيره بغير اختياره بخلاف الميراث فان خلافة
 حتى تثبت فيه هذه الاحكام جبر ام اشارة بغير قبول له يتم عليه
 الا اوامات موصيه ثم هو اى الموص له بغير قبول له اى الموصي به لو لم يترك
 ورثة الموص له اى انا او القليل ان تبطل الوصية لئلا يكون الملك موقوف
 على القبول فصارت كالمشترى قبل قبوله بعد اى الباي وجب الا اى
 ان الوصية من جانب الموصي فدرمت بموته بما كان بالحق الفسخ من جهة وانما
 توقفت حق الموص له فاذا دخل في ملكه بغير طرفة عين اذ اقبل الباقي ولا
 اى يجوز للموصي الرجوع عنها اى الوصية بقوله من نحو وصيت عمي اوصيت

لا يجوز الرجوع عنها

له ثم ترك لم ينج فصارت كالرثة وتعلق بقطع حق المالك المخصوص بقطع
 النوع فبساطته او بغيره الموصي به يمنع تسليمه بدون كالبنا او بغير ملك
 كالبس فان كل ترك فواجب والمملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به
 ثم ازاله او وبيعه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا ازاله عنه كان رجوعا
 وفسخ الاشارة الموصي بها رجوعا له في الميراث حاجته عادة فصار هذا المعنى
 لصله ايضا بخلاف فعل ثوب وصية فانه لا يكون رجوعا له من الاول
 ثوبه غيره بغير عادة فكان ثوبه الرجوع ليس رجوعا له ان الرجوع اثبات
 في الماضي ونفي في الحال والحج ونفي في الماضي والحال فيهما تناف وطهرا يكون
 محمولا النكاح فم كذا كل وصية وصيت بها فخر او رجوعا فانه ارض ليس رجوعا
 له ان وصفا حرة والرجوع يقتض بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع وفيه كل
 وصية اوصيت بها فخر اى بخلاف تركها فانه لا يرضى رجوعا والاشارة رجوعا
 له ان ترك الاشارة افساط والتاخير ليقطاط فانه الذي اذ قال لم يدونه تركت لكم
 ونكر كان ابراء له ولو قال اخرت عنكم لم يكون ابراء كذا في المحيط وتخله في
 كل وصية اوصيت بها فخر اى باطله فانه ارض رجوعا له ان الباطل فاهب
 مثله في الاصل له او الذي اوصيت به اى بغيره ولو لم يولد له وارث
 فان كلمة منها يكون رجوعا له ان اللفظ يدل على قطع الشركة واثبات
 التخصيص فاقضى رجوعا عن الشركة وان الورثة باختياره اى اجازوا
 وان شأوا رده واخلفه اذا اوصى به له فريض فانه لا يكون رجوعا له في
 اللفظ صالح للشركة والميراث قبلها فبكون العبد شر كالبينها ولو كان فلا
 ميتا وقيل باقاه ويعرف الوصية بحالها ان بطله ان اوصى من مرض ورث
 الا ثبتت للنسا فاذا لم يثبت له فهو للماء ولو كان فلا حيا وقيل باقاه
 قبل الموصي فهو لورثة الموصي لبطله الوصية له ان لما اثبت للشركاء
 رجوعا عن الشركة وبطلت في حق الا وصية وصحت في حق الشا ثم بطلت

بموت قبل موت الموصي تبطل وصيته الموصية ولو كانت منكم ما بعد ما لا بعد الوصية
 والوصية الموصية هذا الفصل ان كون الموصي له وارثا او غير وارث يجوز الوصية
 وفاد ما يعتبر يوم الموت له يوم الوصية وفيه اربع عشرة سنة الموقلة وارثا
 او غير وارث يوم الوصية فاداه فاداه الموصي له مدة سنة او
 شتا او صيفا مات بطلت الوصية والوصية الموقلة فلا تبايى مضاف
 لا ما بعد الموت وهي وارثه والوصية للوارث باطله والوصية وان كانت
 منجزة صورة في كالمضاف لا ما بعد الموت حكمها لها وقعت موقلة الوصايا
 له تبايى يتقرر حكمه عند الموت بحاله فاداه فان الموصي اذ اقر له مدة بغير
 ثم تزوجها مات جازا فاداه لما قران المعينة فيكون الموقلة وارثا او غير وارث يوم
 الوصية او يوم اجنبية فيم تبطل وصيته وميتة واداه له بنه كاد او عبد او
 مكاتب او سائر ما لا يملك الوصية بعد ذلك الوصية والوصية وغيرها اما الوصية
 والوصية فلما اقره المعينة في حال الموت واما الوصية ارفاقه وان ملكت انفس
 لكن سبب الوصية وهو البتة وقام وقت الوصية او في وقت الوصية انما الوصية
 باعتبار الوصية ما يحق بالوصايا المعقود وهو العاجز عن المشي لدا في
 رجله المفلوج الفالج رادى بعض نصف البدن فيمنع عن الحركة
 الوصية والوصية هو الذي في يده ارتعشى وحركة والمسلول وهو الذي
 يكون له علة السلة وهو في يكون في التربة ان طال مدة سنة كالوصية
 والله فاما الموصي بعد ان هذه اراضى من سنة في عرض له واحدة منها وتم في
 من سنة من التربة كانت مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول الاربعة كانت
 الموصي مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول التي كل منها مائة اهلالة صا
 المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحب من اكل المرض حتى لا يشتغل
 بالتداوي اجمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها نفلا وصايا
 الثلث في الفرض والنفل قدم الفرض سواء قدم الموصي او اخره كاد الوصية

ما في قوله في الثلث فان
 مات بعد ما لم يكن مرض الموت

والكفارة له ان يصدر ان يقدم له ثم وان سوت في القوة قدم اقدم
 الى الموصي في الذكورة الظاهر من حاله ان شاء ان يبداء بما هو له ثم عنده
 والثابت بالظاهر كالثابت بالنقض ولو نص على تقديم ما بداء به لم ينافي
 كذا هذا اوضح من ان يرد عن ركبته بل انه ان كان ينفق له ان الواجب له
 ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية له واداه ما كان واجبا عليه
 ويحج ركبته له يرد من حجه كمنها فانصرف اليه على الوجه الذي وجبت له
 وان لم يكن من حيث يملكه والقبض ان له حجه عنه لانه اوصى بالحق تصفية
 وقد عدت وجبة الاستحسان انا فاعلم ان غرضه تنفيذ الوصية فتنفذ ما
 مات حجة في طريقه او صير به الى بان حجه عنه كذا في من بلده ان كفى
 نفقه والوصية حيث يملكه وقاله وهو قول زرق حجه عنه من حيث يبلغ
 وعلى الخلة في اوقات الحاجة عن غيره في الطريق واما من له وطى له في
 عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الزبلي اوصى بان حجه عنه هذه المائة
 فملك منها درهم حجه عنه بما بقي من حيث يبلغ لشي انما وان لم يملك
 حجه فان بقي منه شيء رجع على الوارث لانه ان كان حق الوصية الله ما اشتغل
 بحق الوصية باعناق عبد عنه اى هذه المائة فملك منها درهم حيث
 لم ينفق بالباقي لانه الوصية اذا وصيت بمسحى لم يصح تنفيذها لغيره
 ومنها اوصى بالعنق لعبد شري بكتفى فلم يصح تنفيذها في عبد شري
 باقل منه لانه غير الوارث فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له واداه يكون
 اوصى بان شري بكل مال عبد فيعتق عنه ولم يرد الوصية بطلت لما قر
 ان العبد المشتري بالكل مغايرة لما شري بالثلث كذا اوصى بان شري له
 عبد بالف درهم واداه الف على الثلث لم يحج للتعاين بينهما ايضا
باب الوصية بالثلث
 ولا حثلته فان اجاز الوصية فلها الثلث والام الثلث وان لم يحج والار

بالطلاق الوصية

الورثة فالثلث بينهما نصفين له تمام التوبة في سبب تحقيق فيستوي
 في ان تحقيق الثلث يضيّق عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى له ثلث
 وله ثلث لم يجز واقله عند اربعة اى الثلث ينصف بينهما وعند
 اربعة اى يجعل اربعة اهلهم للموصي له بالكل واحد للموصي له بالثلث له الزايد
 على الثلث انما يبطل بمعنى ان الموصي له لا يستحق حقا على الوارث لكن
 يعتبر في ان الموصي له يأخذ من الثلث حصته فكل الزايد له موصي لا يبطل
 هذا المعنى فخرج الثلث ثلث والثلث واحد والكل ثلث صار اربعة
 فيبقى الثلث هذه السهام وتولد ثلث وله ثلث ينصف ولم يجز واقله
 بينهما نصفان عنده وعندهما على خمسة اهلهم كما لصاحب الثلث
 له ان يجعل كل سدي سهمين وثلث اهلهم لصاحب النصف لانه انما
 بالفرق تولد بالثلث وله ثلث السدي فالثلث بينهما انما تأخذ من ثلث
 ثم هذا الخلاف في من على خلاف مقررين ذكره بقوله ولا يفرق بوجه للموصي له بما
 زاد على الثلث مما في العنابة اى لا يجعل من ضرب من مالهما اى جعل
 ومفعول له يفرق محذوف اى له يفرق بثلثا وقال صدر الشريعة المراء
 بالفرق الفرق لمصطلح بين الحسب واذا اوصى بالثلث والكل فعند
 اربعة ينصف بين اهل الوصية اثنان لكل واحد نصف يفرق لنصف
 في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدي
 فلكل سدي مال وعندهما اهلهم الوصية اربعة والواحد من اربعة
 ربع فيفرق ربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث
 ثم لصاحب الكل ثلث من اربعة وهي ثلثة اربعة الثلث فيفرق
 ثلثة اربعة في الثلث يعني ثلثة اربعة الثلث ولصاحب الثلث
 واحدة من اربعة فيفرق الواحدة في الثلث وهو ربع يعني ربع
 الثلث اى في الحيااة صورتها بعد ان لم جاز قيمة احدى الف واربعة

ثلثه

وقيمة اى خسمائة واوصى بان يباع اصددهما الفله بعمارة والة فالفله
 بعمارة فان الحيااة حصلت له اصددهما بالف والة فخرج خسمائة والكل
 وصيته لكونه في حال المرض فان لم يكن له غيرها ولم يجز الورثة جازت الحيااة
 بقدر الثلث فيكون بينهما اثنان يفرق للموصي له بالف ربع وصيته وهو
 الف والموصي له اى خرج وصيته وهي خسمائة فلو كان هذا السام
 الوصايا على قول البصيفة ربع وجب ان لا يفرق للموصي له بالف في اكثر
 من خسمائة اى لغيره من خسمائة والتعاريه صورته ان يوصى
 بعقوب عبد بن قيمة اصددهما الف وقيمة اى خالفان وله مال غيرها
 لان اجاز الورثة عنهما جميعا وان لم يجز واعتقاهم الثلث وثلث مال
 الف فاله لفرق بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف للذي قيمته الف
 وربع في الباقي والثلث للذي قيمته الف وربع في البقية والدرهم
 المرسى الى المطلق عن كونها ثلثا او نصف او نحوها صورته ان
 يوصى له رجل بالفين وله ثلث الف ولم يجز الورثة فانه يكون
 بينهما اثنان لكل واحد منهما يفرق بثلث وصيته لانه الوصية في
 خرجها صحاح كما يجوز ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه
 فرق الامم بين هذه الصور الثلث وبين غير ما ان الوصية اذا كانت
 مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كانت نصف والثلثين ونحوهما والشرع
 ابطل الوصية في الزايد يكون ذكره لغوافله يعني في حق الفرب بخلاف
 اذا لم يكن مقدرة حيث لا يجوز ان يكون في العبارة ان يكون مبطلا
 للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهما وانفق ان مال مائة درهم فان الوصية
 غير باطلة بالكلية لا مكان ان ينظر له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلة
 بالكلية تكون معتبرة في حق الفرب ولو اوصى بنصيب لغيره بطلان
 الوصية بما هو في حق الابدن نصيب لغيره ولو اوصى بثلث لغيره نصيب لغيره

له اي له بطرافه ما فيه منه ولو اوج سهم او جزء اي لو قال اوصيت بهم
 مثله وجزء منه لم ياتي وارثه اي يقال للوارث اعطى كذا ثلث لانه مجموع
 والجزء له تمنع صحة الوصية فالبيان في الوارث هذا اختار المشايخ
 بناء على معرفة ان السهم كالجذر والاصل القرابة في ذلك وهو المذكور
 في الوقاية ولو اوج سدس لم يثبت واجر له ثلث اي يكف السدس
 داخل في الثلث قاله صدر الشريعة فان قلت قوله ثلث مالا لان
 كان اخبارا فكاف في ان كان انشاء هذا مستوعبا لغيره من هذا السهم
 ويحكي ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في التدرج
 وفي الثلث انشاء هذا مستوعبا لغيره من هذا السهم ولم يجز عنه
 اقوله بالثبوت التوفيق تخارجه انشاء وانما يجز له النصف عند اجازة
 لو كان النصف مدلول اللفظ وليكن ذلك فان التدرج في الثلث في
 كلامه شايع وضع الشايح لا الشايح له يفيد زيادة في المقدار بل
 انه كثر مقدرا كان او مؤخر او اقدم قال الجمهور في تعليل ان الثلث
 منتهى التدرج فان التضمن لا يتصور الا في الشايح وضع التدرج
 الشايح في الثلث الشايح له يفيد زيادة في العدد فلا يتناول
 اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناولا للفظ
 والا كان كذلك استأنف الاجازة ويقرب من هذا قول اهل المعقول ان
 ضم الكل لا يكفي في تحديد الجزئية وسدس مكررا لسدس يعني اذا قال
 سدس مالا ثم قال في ذلك المجلس في مجلس آخر سدس مالا كان لسدس
 واحد لان المعرفة رعبت معرفة وثلث دراهم او غنم وملك ثلثاه
 باق يعني اذا اوج ثلث دراهم او ثلث غنم فملك ثلثها منها وبقية ثلثها
 وهو يخرج من ثلث باق مالا فلم يوج جميع باق وقال زفر ثلث باق له
 كل واحد منهما شرك بين الورثة والموصي له والمال المشترك يتوي انوي منه

على الشركة ويبقى باق منه عليها وصار كما اذا كانت الشركة اجنسا مختلفة ولنا
 ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق اصد في الواحد والنداء يجري فيه الجبر على القسمة
 واذا امكن الجمع مجموع الموصي له فيما بقي نقد بما للوصية على الارث لانه الموصي
 جعل خاصة في هذا المعية مقدمة على صفة ورثته بقدر الموصي به فكأن حق الورثة
 كالتبعية وصح الموصي له كاله صلا والاصد في مال يتم على اصد ويتبع اذا ملك
 شيء منه ان يجعله اها لك من التبع كما في مال الشركة حيث يعرف لها كذا العفو
 اوله ثم لا نصيب يلبس ثم وثم ولو اوج ثلث رقيق او ثياب مختلفة او زور
 اي للموصي له ثلث باق لانه الظاهر منها التفاوت بين افرادها فيكون
 اجنسا مختلفة فلا يمكن جمع حق اصد في الواحد ولو اوج بالف في اي
 للموصي نقد وورثته على الغنم من جنس له لفظ هو اي له لفظ الموصي بنقد ٢٠٩
 اي له لفظ من ثلث اي ثلث النقد له مكان ايفاء كل ذي حق حقه بل
 في صدار البية الا قبلت النقد وثلث المأخوذ من الدين يعني كلما
 خرج من الدين اخذ ثلثه حتى يتوزع اللفظ الموصي له في كل الورث
 وفي تخصيصه بالعين يخرج حق الورثة لان العيز اوجب من الدين ولو اوج ثلث
 لم يرد بكون المبت كان لم يرد مطلقا اي سواء علم موت بكر او ولد لان المبت
 ليس له الوصية فلا يرث الحى الذي هو من اهلها كما اذا اوج لم يرد بكون
 وعن ابي يوسف انه اذا لم يعلم الموصي موت فلم ينصف الثلث لان الوصية
 صحيحة عنده لكونه لم ير الحى الا بنصف الثلث بخلافه اذا علم
 موته لان الوصية لكونه لغو وكان راضيا بثلث الكل لم يرد كذا الواو
 اي لم يرد ولم يكن في هذا البيت وله اصد فيه كان الثلث لم يرد لان المعصم
 لا يحق ماله او اوج لم يرد ولعقبه كان الثلث لم يرد لان العقب
 من عقبه بعد موته فكان معدوما في الحال اوله اكل لم يرد ولو ولد بكر وقت
 ولده قبل موت الموصي اوله ولحقه اوله اوله اقل من ولد وقت

شرط عند موت الموصي فالتثنية كلمة يدر في هذه الصور له ان المعدوم او
 له الحق في ثلثا فله ثلث الميراث لزيد فصار كما اذا اوصى له زيد ويجوز ان قال
 ثلث ما بينهما اي بين زيد وبكر ميت فنصف اى نصف الثلث لزيد له
 مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث او لم يدر مثله بثلث
 وهو اى الموصي فغيره اى الموصي لثلث اى الموصي عند موته لانه الوصية
 عقد يتخلل فمضاف لا بعد الموت ويثبت حكمه بعد فشرط وجود
 الملك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له مال في ملكه اى اكتب ولو اوصى بثلث
 غنمه له غنم له او ملك قبل موته بطل اى لا يصح لما ذكرناه ايجاز بعد
 الموت فيعتبر قيامه فان هذه الوصية تعلقت بالعين فيبطل لقوله
 عند الموت وان لم يكن له غنم فالتفاديه ثم مات فالقصاص ان الوصية
 كذاثا من غنمي له غنم له فان الوصية باطله لانه لما اضاف الغنم
 ان قرأه عيشة حيث جعله جازم الغنم وفي قوله اوصيت
 بشاة من اتي قيمتها من اتي له لما قال من اتي من اتي على ان غرض الوصية
 لمالية الشاة ولو اوصى بثلث اى له ثلث اولى له ومن ثلث
 وللفقراء والمساكين اى له ثلثها اى له ثلثها اى له ثلثها اى له ثلثها
 وله الفقراء والمساكين الباقي من ثلثها اى له ثلثها اى له ثلثها
 عندها وعند محمد يقسم ثلثها على سبعة اى ثلثها منها له ثلثها اى له
 له المذكور للفقراء والمساكين لفظ الجمع اقل في الميراث اثنان والوصية
 اصب الميراث او لهما ان الجمع المحلى بالله اى اوصى بالجمع بطل الجمع
 كقولها له ثلث لذكر النساء في اوصى لواحد فيقسم على خمسة واهن ثلث
 منها عندها وعند محمد يقسم ثلثها ثلثا ولو اوصى بثلث لزيد
 وللفقراء نصف ميراثها ولو اوصى بمائة لزيد وبكر او اوصى بمائة
 اى بمائة لزيد وخمسين لبكر ان لم يكن اوصى بمائة اى قال له ثلث ثلث

وويلكم

في الميراث
 في الميراث

مهما

معها فله اى لذكرها اى ثلث كل مائة في اى وله ان نصيب زيد وبكر
 متساويان في ميراثهم قد ذكرنا انهم متساويان في ميراثهم فله ثلث ثلثها
 وهو ثلث الميراث ونصف لكل منهما الثلثان تحقيق المساواة بينهم
 نعم ممكن لتفاوت المالين فله ثلث ثلثها اى ثلث ثلثها اى ثلث ثلثها
 فحلناه على مساواة لكل واحد منهما كما هو وجه القبول عمل باللفظ
 بقدره مكان وفيه على رين فصدقه في الثلث بثلث بثلث بثلث بثلث
 قال الميراثي مخاطبا لورثته لفلان على رين فصدقه فيما قال صدق
 فله في الثلث والقبول ان له يصدق لانه اوصى بثلثه في كل الشاة وهو
 تصديق الميراثي بثلثه ولان قوله لفلان على رين اقرار بالجموع وهو
 وان كان صحيحا لكن لا يحكم به الا بالبين وقد فات وجه الشاة ان
 سطر على مال بما اوصى وهو يملك هذا التسلط بمقدار الثلث بان يوصيه
 له ابتداء فيصير تسلطه ايضا بالقرابة بدلين مجبول فالمر قد يحتاج
 لا ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيعرف في كماله رقبته
 بهذا الطريق فيجعل له وصيته في حق التنفيذ وان كان مينا في حق
 المستحق وجعل التفرقة فيها اى الموصي لفلان صدق في الثلث له
 الزيادة فان اوصى بالثلث مع اى مع الموقلة اى وله رجوع عنه غرض
 اى الثلث لهما اى للموقلة والموصي له والباقي وهو الثلثان للورثة
 لانه ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة وهذا مجموع فلا يراحم
 المعلوم فيقوم غرض المعلوم فيقال بعد اعزل يقال لكل من اوصى
 الوصايا والورثة صدقوه فيما ثبته وابقى من الثلث فله ميراث الوصايا
 له ثلث اى فيه صاحب التميز وفي القول فائدة اخرى وهي ان احد الفريقين
 قد يكون اعز بمقدار هذا الحق وابهرج الا في الدواجر وربما يختلفون
 في الفضل اذا اذعاه الخصم فاذا غلنا قلنا علمنا ان في الميراث ثلثا

في كل امة كذا فاما اصل كل الوصايا والورثة يبين ان واد ايتنوا شيئا لو قد
 اصلى كل ثلث ثلث امة والباقي امة ويؤخذ الورثة ثلث امة او اربع امة
 او اربعة في كل قدر حقه ويخلف كل اى كل في بقا منهم على العلم وهو
 الزيادة على اربعة المقول الزيادة على ذلك لا يخلف على اربع بين و
 غيره وفي بالف لوارث واجنبه نصفه وخاب لوارث يعني اذا اوصى
 لوارث وله جنيته فلله جنيته نصف الوصية وبطلت وصية الوارث لانه
 اوصى بما يملكه الله يصاير وبما لا يملكه ففقد في الله وكره الله ما في
 واليت الكل للميت لان الميت ليس له الوصية فلا يصير في اجماع فيكون
 الكل للميت والوارث من اهلها والوارث باجازه الوارث لكنه حرم
 لعارض وبطلت الوصية متفاوتة بكل رجل ان ضاع نوب لم يدرك
 اى هو والورثة يقول لكل نوب فبطلت يعني اذا كان له اوصى
 جند ورثتي ووسطا فاوصى بكل واحد رجل وضاع نوب لم يدرك
 ايتها هو والورثة يقول لكل واحد منهم الثلث لذي هو ضاع قد ضاع
 فكان المستحق مجهول وجهه لانه تمنع صحة القضاء وتخصيص المقصود
 فبطلت الوصية كما اوصى له من مدين الرطبي ان الله ان سلم الورثة
 الثوبين الباقيين وان سلموا الباقيين زال المانع وهو الحيوان
 وصحت الوصية اخذوا الجند ثلث الجند ورواى ثلث اربع
 ورواى الوصية ثلث كل من الجند ورواى ثلث الثوبين انما يقسم
 بين الثلثة على هذا الوجه ان يأخذ كل واحد منهم ثلث الثوبين انما يقسم
 حق صاحب الجند اذ له حق في اربعى لان يكون هو اربعى له صير في كل
 ان يكون حقه في الضاب ثلث اربعى لان يكون ثلث اربعى في كل
 يكون حقه ورواى انما تعبر حق الله في ثلث كل من الثوبين لان صاحب
 الجند لما اخذ ثلث الجند وصاحب اربعى ثلث اربعى لم يبق الله ثلث كل واحد

بالثوبين ان يكون حقه
 في الجند ان يكون هو الجند لاصل وكماله
 ان يكون حقه في الضاب ان يكون هو الجند
 فكان نصفه وصيته في كل الجند ان يكون
 حقه اربعى وانما تعبر حق الله في ثلث كل واحد
 في اربعى ان لا يبق له في الجند ثلث اربعى
 حقه في الورثة

منها

منها فقد تعين حقه في ذلك خروجه كذا في الكا وببيت معين من واد
 بقى فان اصلى اى بيت المعين الموصى به هو للموصى به والله اى وان لم يصيبه
 فلم قدره يعني اذا كانت دار بين رجلين فاوصى اصدقاها اربعة بيت فمهما
 بعينه فانها تقسم ووقع البيت في نصيب الموصى به هو للموصى به عندها
 وعند محمد نصف للموصى به وان وقع في نصيب الله فله الموصى به لانه اوصى
 البيت فيما اصلى للموصى به عندها وعند محمد في ثلث اربع نصف البيت
 كما في الله اربعة اذا كان مكان الوصية اربعة اركان كذا في اربعة اركان وبقيل
 فيها في ثلث اربعة وبالف معين من مال زيد له اربعة بعد موت الموصى
 والمنع بعد يعني اذا اوصى من مال رجل له فوبعينه فاجاز صاحب
 المال بعد موت الموصى فان رفعه ليه جاز له ان يبيع له ثلث اربعة بمال
 الغير فيوقف على اجازته فاذا اجاز كان ثلثه حاضرا ايضا فلم يمتنع من
 التسليم لانه لم يتم بعد فكتبه اليه قبل التسليم بخلاف اوصى بالزيادة
 على الثلث واجازت الورثة لانه الوصية في ثلثها صليكي لمصايرها
 ملك نفسه الى متناه حتى الورثة فاذا اجازوا ما سقط حقه فنفذ من
 جهة الموصى اربعة اربعة بعد القسمة بوصية اربعة وخرج ثلث
 نصيبه لانه اربعة ثلث ثلث في الزكاة وهي في ايديهما فيكون مقرا
 بثلث ما في يده بخلاف اذا اوصى اربعة اربعة اربعة لانه الدين مقدم
 على الميراث فيكون مقرا بتقدمه فيقدم عليه الموصى به بالثلث فشرى
 الوارث فلا يسلم له شيء والله ان يسلم للورثة مثله ولدت الموصى به اربعة
 بعد موت الموصى وقبل القسمة وقبول الموصى به فمالم ان خراف
 الثلث والله اخذ الثلث منها ثم يعني اذا اوصى لرجل بامة فولدت بعد
 موت الموصى ولدت قبل القسمة وكلها مما يخرج جان من ثلث لم فيما
 للموصى به لانه الله دخلت في الوصية اصداء والولد تبعه الله نصا باله

قبل

اذا

فاذا ولدت ولد قبل القسمة والركبة قبلها بمقتضى حكم الميراث
 بدليل ان ينفذ وصاياه منه وتنفذ ويؤثر في الوصية كأنه واجب
 منها الوصية فكان للموص له وان لم يخرج من الثلث ينفذ وصيته اولا
 من الاثم ثم الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول الموص له ولو
 ولدت بعدها اي بعد القبول وبعد القسمة فهو للموص له لان الركة
 بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فخرجت الزيادة على خالص ملك
 الموص له ولو ولدت بعد القبول وقبلها اي القسمة فذكر القدر الذي
 لا يكون موص به لا يعتبر فخرج من الثلث وكان للموص له من جميع
 المال كالمولود بعد القسمة ومثا يخلفوا او يصير موص به من غير
 خروج من الثلث كالمولود قبل القبول ولو ولدت قبل موت الموص
 لم يدخل تحت الوصية بل بقي على حكم ملكه اي ملك الميت لا يميز
 تحت الوصية قصدا ولا مراية وان كان الموص له في جميع ما ذكرنا كذا في الكفا
باب العتق في المرض الاعتاق في المرض
 انواع الوصية لكن لما كان الاحكام مخصوصة افرده بسبب على حدة وانه
 عن صريح الوصية لانه المخرج هو الموص له حال العقد في تصرف
 انما في فيه معنى التبرع اذ عن تصرف اخباري فانه اذا اقر بالدين
 في المرض نفذ من كل المال وكذا النكاح فيه يهر المثل نفذ من كل المال
 فلو كان ذلك التبرع في الشا في الصحة فت اى يعتبر من كل مال
 والى من تملكه في الاخبار والى من تبرع فانه ليس كذلك والمعتبر
 حال الموت في الاضافة اليه فيكون ذلك التبرع في الشا في من تملكه مطلقا
 اي سواء كان في الصحة او المرض بعد ان كان مضيا فالا الموت اذا ما
 لوجود المضاف اليه مرض منه كالتبرع لان حق الوارث والغريم
 انما يتعلق بماله في مرض الموت وبالمظهر انه ليس كذلك واعتاق

اي

اي المرضي ومجابهة ومهينة وضمان من الثلث لانه في حكم الوصية
 لكونها في المرض فان جابه فاعتق في اي المي ابا احق من العتق وجها
 اي المي ابا والعتق في عكس اي اذا اعتق في اي سواء صورة المي ابا
 ثم الاعتاق ما اذا باع عبدا قيمته ما يثبتان بما ان ثم اعتق عبدا قيمته ما ولا
 سواء يميز في الثلث الى المي ابا وبقي العبد في كل قيمة وصورة العتق
 العبد الذي قيمته ما ثم باع الذي قيمته ما يثبتان بما ان يقيم الثلث وهو ما
 بينهما نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه مجابهة وبقي نصف قيمته
 وصاحب المي ابا بما اخذ العبد الاخر بما ان وخمسين وعند ما اعتق
 او في قيمها اذ لا يحق الفسخ وان المي ابا بات اقوى له في ضم عقد
 المعاوضة لكن اذا وجد العتق اولا وهو له كمال الفسخ براح المي ابا
 فف عتقه بين المي ابا وبين نصف من الثلث للمي ابا ومن المي ابا بين
 نصف من الثلث للمي ابا وبين المي ابا وبين نصف للمي ابا بين العتق
 والمي ابا الثانية لانه العتق يتقدم عليها فيستويان وفي عكس
 يعني اذا اعتق ثم جابه ثم اعتق لها اي المي ابا نصف ولها اي العتق
 نصف يعني بقسم الثلث بين العتق الاخر والمي ابا واصل العتق
 قسم بينه وبين العتق الثاني بنظر اي الوصية يعتق عبدا ان جابه
 بعد موته فرفع يعني اذا اوصى بعتق عبده ثم مات فحفي العبد ضاياه
 ورفوع بها بطلت الوصية لانه الدفع قد صح لانه صح وبه الجارية
 مقدم على حق الموص له لانه تعلق الملك من جهة له ان ملكه فقاوانما
 بالدفع فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموص او وارثه
 بعد موته بان ظهر على الميت دين وقد اوصى بعتق العبد ببيع العبد
 بدينه وان فدى له اي ان فداه الورثة كان الفداء في المي ابا لانه لم يميز
 الترموه وجازت الوصية لانه العبد طهر عن الجناية بالفداء كانه

الموص ووقته

لم يكن فتنفذ الوصية او لم يندب ثلث مال وترك عبدًا فادعى زيد عتقه
 في صحته والوارث في مرضه يعني اذا اوصى رجله وارث لم يندب ثلث مال
 وترك عبدًا فادعى كل من الوارث وزيد انه اعتقه لكن ادعى زيد اعتقه
 في صحته لئلا يكون وصيته ينفذ من الثلث وادعى الوارث اعتاقه
 في مرضه ليكون وصيته صدق الوارث وحرم زيد لانه الموصى له يدعي
 التحقاق لثلاث باقية من الزكاة بعد العتق لانه اعتاقه في الصحة ليس بوصية
 وهذا ينفذ من جميع المال والوارث ينكره لانه مدعاه العتق في المرض
 وهو وصيته ليعتق لكنه مقدع على الوصية بثلاث المال فكان منكروا القول
 المنكر هو البينة لان بقضائه من ثلثه على قيمة العبد او لا اوصى
 اوصيه هذا اي زيد على دعواه ان الاعتاق في الصحة فله المال
 لانه الثابت بالبينة كالثابت عيانا وهو خصم في اقامتها لا اثبات
 حكم ادعى زيد رينا على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحته
 وصدقه ما وارثه يعني العبد في قيمته وتدفع اي تلك القيمة لا النوع
 وقال يعتق ولا يسعى في ثلثه العتق والدين ظرهما معا بنصف
 الوارث في كل واحد فصار كانهما اثباتا بالبينة ومن اعتق عبدا
 في صحته فمات وعليه دين لم يسع العبد له في ثلثه هذا مندرج لان
 الاقرار بالدين اقوى وهذا يعتبر من كل المال في جميع الاحوال
 وهو ليس بوصية من المريض والاقرار بالعتق في المرض بمنزلة
 الوصية حتى اعتبر من الثلث والا قوى يدفع الاربعة فيقتضاه
 ان يبطل العتق اصلا لكنه بعد الوقوع لا يحكم بالاعتق
 فنقضناه مع ما يجلي بالثبوت مات وترك ابنا والفقير مع فقار
 رجله عليه الف درهم وقال رجل اخر انا لفلان مائة درهم
 في صدقه ما اى الدين والوديعة قبل الوديعة عنده اقوى

وعندهما لو اتوا هذا مختارا صاحب الهدية وقيل الف بينهما نصفان
 عنده وعندهما الوديعة اولى هو مختار صاحب الكافة والله اعلم
 باب الوصية لله قارب وغيره لا قارب هذا
 واعطف عليه مبتدأ خبره قوله الله في ما فضا عدا او ابقاوه ووزوا
 قرابته ووزوا انسابهم ما فضا عدا من ذوى رحم الا في بعض احوال
 اوصى لواحد مما ذكر في عند ابيه لله في كل ذوى رحم محرم
 منه سوى الوالد والابن والولد له يطلق عليهم اسم القريب ومستحق لله
 قريبا كان عاقلة القريب في العرف من يتقرب اليه بغيره بوساطة غيره
 وتقرب الوالد والابن بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد والجدوة وولد
 الولد في ظاهر الرواية لما ذكر وانما اعتبر القربى لانه الوصية اخذت الميراث
 وهي تعتبر في الميراث فكذا في الوصية والجمع المذكور في الميراث اثنان فكذا في الوصية
 وانما اعتبر المحرم لانه المقصود من الوصية صلة القريب فيختص بها
 من تحتها الصلة من قرابته ويستوي فيه الصغير والكبير والحر والعبد و
 الذكر والانثى والمسلم والكافر وعند حماد دخل في الوصية كل قريب ينسب
 اليه من قبل الله والام لا اقصا ابني الاسلام ويستوي فيه له قارب البعد
 والواحد والجمع الكافر والمسلم واختلف في ان الله قارب له بقوله
 فلوله عمان وخاله فهو اى الموصى به لعيم يعني اذا اوصى له قارب له عم
 وخاله فالوصى به لعيم لانه يعتبر القربى فانه قارب كما في الارث وعند حماد
 يقسم بينهما ارباعا لانه اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان القربى
 وادعى وخاله بن نصف بينه وبينها اي نصف الموصى به للعيم ونصف
 الخالين لانه اللفظ جمع فله بد من اعتبار معنى الجمعية وهو انه ثلثان في
 الوصية كما عرف فيضم الخال الى الصبي جمعا فبما اخذ هو النصف لانه
 اقرب باخذ النصف لعدم تقدم غيره عليه ما فيه خلاف فاذا اوصى

فالا قارب

اسلام اقطع الارث قد فرغ
 على قارب

لفظ مشترك بين معنيين احدهما مولى النعمي والآخر منع عليه فلا ينتظم ما
لفظ واحد في موضع الالف تبت بخلافه فاما اصله في كل مولى فلا
حيث يتناوذا على والا فله له ثم مقام النفي وله تناوذا فيم الله ان
يبين في صوته قال في الكفا فوجب الوقف حتى يقوم البناء ولم يوجد
في بطله فزوت ويدخل فيه الى في المولى من عتقه وصحته وحرصه
لتناوذا اللفظ اياهم له مدبره وانهاك اوله وهه لان عتقهم يحصل بعد
الموت والوصية تضاد في حالة الموت فلا بد من تحقق الالف قبله
وعنه في يوسف انهم يدخلون لان سبب التحقق له في حقهم
فيطلق اسم المولى عليهم **باب الوصية بالحكم**
والسكنى والتمرة صححت الوصية بخدمة عبده وبكس وان في مدة
معينة وابدان المناقصة يصح تملكها في حال الحيوة ببدل ويدونه
فكذلك بعد الممات حاجته كما في الاعيان ويكون محبوسا على ملكه في حق المنفعة
حتى يملكها المولى له على ملك المولى كما يستوفي الموقوف عليه منافع
الوقف على حكم ملك الواقف ويجوز موقنا وموئدا كما في العارية
فانما يملك على اصلنا بخلاف الميراث فان خلافة فيما يملك المورث وهو
في غير تبقى والمنفعة عرض له تبقى حتى ان المولى له بالحكمة اذا ما
له يورث عنه وبغلة ما الى صححت الوصية بغلة عبده وغلة واد
له انما بدله بالمنفعة فاخذت حكمها وان خرجت رقبتهما الى رقبته
العبدة والدار سلمت اليه الى المولى له الى الوصية له ان حق المولى
في الثلث له في اجملة الورثة والله اعلم وان لم يخرج رقبته من الثلث تهايا
العبدة في خذم الورثة يومين والمولى له بواله ان حقه في الثلث وحقهم
في الثلث كما في الوصية بالعين ولا يملك في عبدة اذ لا له في الثلث
فمنه الى المايات ابقاء للحيقين ويقسم لدار الله تابعه اذا اوصى بسكنى
العباد

الدار

الدار ولم يكن يخرج من الثلث تقسم عن الدار الله ثلثا لله تنفعه لا مكا
القسم باله جزاء وهو اهل للتسوية بينهما زنا واثنا وفي المايات
تقديم احد هما زنا او مالا الى اقسمو الدار مالا يملك من حيث
الزمان لان الحق لهم الله ان الله اوله وليس للورثة بيع ما في ايديهم
من ثلثها الى الدار وعن يوسف ان لهم فله في ثلثه فالحق ملكهم وجه الظاهر ان
حق المولى له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للبيت مال آخر وكذا له
حق المراجعة فيما ايديهم او خرب في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك
فتنفعوا عنه وتبطل الى الوصية بموت اى موت المولى له في حقهم
موصية لما تقرر ان اى الوصية يكون بعد الموت فاذا ما المولى له
لم يصح الا يجب كمال نصية اى بلبايع للمشي بعد موته وبعد موته
اى موت المولى له يعود الى المولى له لا الورثة لان المولى له اوجب الحق
المولى له يستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل لا وارث المولى له
استحقها ابتداء من ملك المولى له رضاه وهو غير جائز وليس للمولى له
بالخدمة والسكنى ان يورث العبد والدار له ان المنفعة ليست بماله
على اصلنا وفي تملكها بالماله اصدات حصة المايتة فيها تحقيقا للاوام
في عقد المعاوضة فانما يثبت هذه الولاية من تملكها ببيع المالك رقبته
او لم يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفه التي تملكها
بها اما اذا تملكها مقصورة بغير عوض ثم ملكها بعوض كان مملكا اكثر
فما تملكه معنى وهو له يجوز له المولى له بالغلة التي راقه الى العبد او كسنا
الى الدار في الله حقه له ان يورثه بالغلة وهي راقهم او ونايز وهذا يستفاد
المنفعة نفسها ولا شك انها متغايران ويتفاوذا في حق الورثة
فانه لو ظهر دين يملكهم او آفة من الغلة بكم او اضمنه بعد ثقله
بخلافه اذا استوفي المنافع نفسها وله ان يورث العبد والبيدة

لها

الله ان يكون له واهله غير ما يخرج للخدمة ان خرج من الثلث لان الوصية
 تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فاذا كان الموصي واهله في موضع
 آخر فمقصود ما يخرج للعبد لا اهل له لخدمته واذا كانوا في موضع
 ان يمكنه من خدمة العبد من غير ان يلزمه شقة السفر فلا يكون
 ان يخرج من بلد الله اى وان لم يخرج من الثلث فلا يكره
 العبد للخدمة الا بان الورثة لبقاؤهم منه او لم يجز خدمته
 عبده سنة ولا يخرج منه سنتين ولم يجز واهى الورثة خدمته اى
 العبد للورثة سنة ايام وخدم الموصي لهما ثلثة ايام يومه صاحب
 السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يخفى شئ سنتين له ان غير
 العبد لا يقبل لهما في زمانا توفير الحقوق لهم اوصيه بهذا العبد
 وخدمته لا فهو يخرج من الثلث حتى اى له ايضا لانه اوجب
 لكل منهما شيئا معلوما واما اوجب لكل منهما ما يحتمل الوصية بانها
 فلا يتحقق بينهما ما شاركه فيما اوجب لكل منهما ثم اذا وصيت الوصية
 لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرقبة شيئا لصارت الرقبة ميراثا
 للورثة مع كون الخدمة للموصي لانه فكذا اذا اوصى بالرقبة لانه ان
 اخوله ان الوصية كالمرث في كون الملك يثبت بعد الموت واوصى
 له جارية بستان فمات اى الموصي وقدم مرة فلو لم يوص له اى الموصي له هذه
 الثمرة فقط لا يحدث بعدها وان ضم اى الموصي ابدان قال مرة
 بستان له ابدان فلم معها اى هو الثمرة الاولى لا يحدث بعدها مطلقا
 كما في غلة بستان بعينه اذا اوصى بغلة بستان فله الغلة القائمة وغلة
 فيما يتقبل وان لم يقبل ابدان والفرق ان الثمرة اسم الموجود عرفا فلا يتنازل
 المعلوم الله بانه زائدة كالتنصيب على الله بانه لا يتنازل الا بستانا
 المعلوم والمعلوم مما يذكر وان لم يكن شيئا الا الغلة فيتنازل

خدم
 ينقسم

الموصي

معم 5

الموصود وما هو يرضى الموصود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل
 من غلة بستان ومن غلة ارضه وانه فاذا اطلقت يتنازلا
 بله توقف على ذلك اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت حيث لهم اهلها
 الله الموجود فلذلك يفتقر الموصي لا دليل زائد واوصى بصوف غنمه
 وولدها ولبنها ما في وقت صوته ضم ابدان له يعني اذا اوصى بصوف غنمه او
 باولها او لبنها مات فلم يذ بطونها من الولد وما في غنمها
 اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابدان او لم يقل
 لانه لا يملك عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ بخلاف
 ما تقدم والفرق ان الفسخ يابى بملك المعلوم الله في الثمرة والغلة
 المعلومه جاء الشرع بوزر العقد عليها كالمعاملة والاحارة
 فافتقر ذلك جواز في الوصية بطريق الله لانه يابى اوصى ابا
 الولد المعلوم والصوف الذي فلا يجوز ابدان العقد عليها
 ولا يتحقق بعقد فكذا لا يدخل تحت الوصية بخلاف الموجود
 منها لا يجوز ان يفتقرها بعقد البيع تبعا وبعقد الخلع مقصودا
 فكذا بالوصية اوصى بجعله اى سجد او لم يخرج من الثلث واجاز
 اى لورثته بجعله سجد الله المانع من الجواز تعلق حقهم فاذا
 اجازوا زال المانع وان لم يجز واجاز ثلثه لاسيما رعايته بجانب
 الوارث والوصية واوصى بظهره وكتب في سبيل الله بطلت اى
 الوصية عند الجح لانه وقف المنقول غير جائز عنده وكذا الوصية
 وعندها يجوز ان اوصى للمسيح لانه لا يقول بنفق
 عليه لانه ليس باهل للملك والوصية في النفقة بمنزلة الوقف
 على مصالح وعند محمد يجوز له ان يكره ما لم يملكه في المصالح نصيحا
 للكلام قال اوصيت بثلثي لفلان او فلا يطلت عند الجح

وا

عليه

لجهالة الموجب له وعند يوسف لهما ان يسطحا على اخذ الثلث كما
 لو قال لفلان او قلن على الف وعند محمد بن حمر الورث فاما ثاوا
 اعطوا القيام مقامهم ^{لما كانا} وصايا الذي على اربعة اوج
 له بها اما بمعصية عندنا وعندهم كما للمعصية والثاني ان
 لو كانت لقوم معينين بملكهم الثلث فانهم لما تعينوا جاز بملكهم
 والآي وان لم يكونوا معينين فلا اى له بصحة اصله اما بملكهم فلا
 التملك للمجرب له بصحة الاوثة فلا بها بمعصية عند الكل فكيف
 بصحة ثوبه واما بمعصية عندهم وثوبه عندنا لجعل اوجه
 والآج في الساجد فلا صحة اتفاقا اعتبارا لا اعتقادهم له
 نعم انهم بدى انهم ان يكون لقوم باعيا انهم في صحة بملكهم
 وورثهم مشورة واثوبه عندنا وعندهم لجعل ثلثه للفقراء
 او عتق اربعة او الارج في بيت المقدس في صحة اتفاقا له
 الديانة متفقة من الكل واثوبه عندهم ومعصية عندنا
 لجعل اوجه بيعة لليهود او كنيسة للنصارى او بيت نار
 للمجوس في صحة مطلقا اى سواي عن قوم اوله وعندهم اى
 اى له صحة الا ان يوجب لمعينين لهما ان وصيته بالمعصية وفي
 تنفيذ تقرير المعصية والتبيل في المعصية رة له تنفيذها
 ولم ان المعية ريانهم في حقهم له نانا ان تتركهم وابد ينون وي
 فرب عندهم فتحة ونورث اى البيعة والكنيسة وبيت النار
 ان صنعت في الصلح يغير اذ صنعت يهودي بيعة او فري
 كنيسة او مجوسي بيت نار في صحة ثم مات فهو ميراث له
 والوقف عندنا في الوقف عند يورث وله يلزم ما لم يستحل فكذا هذا
 واما عندها فلا بها بمعصية فلا صحة وورثهم يورث اى من يورث

والوقف عندنا في الوقف عند يورث وله يلزم ما لم يستحل فكذا هذا

يورث نفسه ميلة لا البدع ان الكواي حكم بكفه كطائفة منهم يقولون
 لعلى رض الاكبر الاكبر فكلما تديكون على الخلة والمعروف في وفاته
 بين الله وصاحبه في المدة الا صحة ان تصح وصايا ما له بها ببق
 على الرقة بخلافه لم تدله انه يقدر او سلم والآي وان لم يكف فكلما
 في وصايا له نانا ان يبنوا الحكم على الظاهر فيصير لما كان ههنا
 مسائل فتمت فتمت فمابق ضمنا وكان يحفظها وآله متم بها
 اصله لكثرة وقوعها وغفل كثير من الناس عنها او ر ما ههنا وصدرنا
 بالتبني اشار الى اذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلا هذا القدر
 من مالي او ثلث مالي وصيته او اوصيت هذا القدر من مالي او ثلث مالي
 لا تحل للغة له بها صدقة وهي على الفخ حرام وان وصيته عمت
 بان يقول الموجب ياكل منها الفقير والفقير له ان اكل الفخ من الوصية
 له بصحة الا بطريق التملك والتملك له بصحة الا للمعينة والفخ له
 ولا يخفى واذ اخصت اى الوصية بغني بان يقول مثلا هذا
 القدر من مالي او وصيته لزيد وهو غني او لقوم اعيان محصورين
 لهم لصحة التملك لهم لتعنتهم كذا الى الوجود في الوقف ان الوقف
 المطلق يخص بالفقر اى له يحل للغة وان عم وان خص بغني معين
 او بقوم محصور اعيان صل لهم ويملكون منافعة لا عين
 صة اذ انا تواتر عينه في ملك الواقف او وارثه واذ انا تواتر
 للفقراء

الباب الثاني في احياء

بمعنى جعل الغير وصيا او وصيا لزيد اى جعل وصيا وقبله عنده
 فان رة عنده رة له انه يورث في ذلك فان شاء وام عليه ان شاء
 رجوعه ليس للموصي وله ان الزام التصرف على الغير وليس الرجوع تقوي
 اذ يمكن ان يورث غيره والآي وان لم يورثه عنده سوا رة عنده

الحاشية في الوصية
 واما

او بعد مائة فلا اى له رقة له لما قبله وجهه اعتمد الموصى على قبوله
 فلم يوص الى غيره فلو جوزنا رقة في حياته او بعد مائة لصار الميت
 مغورا او ذلك باطل ان سكت اى لم يقبل ولم يرد فوات الموصى فله
 رقة وقبوله له ثم مبررة في التفرغ للغير فلا يلزم ذلك بله قبوله
 كالوكان ولا تقريره من اهل الوصية الموصى هو الذي اخرج حيث لم يتفرغ
 عن حاله ان يقبل الوصية لولا وان رقة قبل صح الى ان نفذ رقة له
 الموصى لم يكن لم يقبل حيث مات الموصى ثم قال لا قبله قبل صح ان لم يكن
 القاض اخرج حيث قال لا قبله فاذا قبل بعده لا يصح له ان اخرج
 قد صح له ثم موضع اليمين اذ اقره صحى عند رقة وخرج اى الى اوصاء
 صحى حيث لم يكن وان جعل اى الوصية به اى يكون وصيا لوصى
 وليد القبول اذا المقصود به التفرغ وهو معتبر بعد الموت له ان
 اوان وله يتبعه وينفذ البيع لصدوره عن الوصية وان لم يعلم
 كونه وصيا بخلافه ولو كان رجلا بالبيع فباع شيئا من متاعه
 وهو لم يعلم بكونه حيث لا ينفذ له ان اوصاء اثنان خلفه فله
 لثبوت اوان انقطاع ولان اوصاء اثنان خلفه فاحق بغير علم كالوراثة
 فاما التوكيل فاثبت الوصية وليست بخلاف لثبوت في حال قيام الوصية
 فله صح بغير علم من ثبت عليه كاثبت للملك بطريق البيع والهدية
 واوصى الى عبد لغيره او فاق او كاف بقره القاض بغيره هذا اللفظ
 يشترط الصحة الوصية له ان الاخراج المفهوم من التبديل انما يكون بعد
 ثبوت الاوصاء وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معنا
 سبطل في جميع هذه الصور وقيل في العبد معناه باطل لعدم
 ولانته وعدم ابداره وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر
 باطل ايضا له ولانته لم على المسلم ووجه الصحة ثم الاخراج ان

لأن الأصل لا يبطل ولا يفسد
 لا قبل لأن شرطه ان لا يكون
 والفروا حيث ان كان
 القاض اخرج من الاوصاء
 قال لا قبل

الا يوصى الى الغير انما يجوز شرعا ان يتم به نظر الموصى لنفسه وله وله وبا
 الا يوصى الى هؤلاء له يتم معنى النظر وان وجد اهل النظر لكون العبد
 اهله للتفرغ ليس بولي عليه من جهة من يتفرغ عليه لكون القاض
 من اهل الولاية والخلافه ارثا وتم فاحق لثبوت في نفذ رقة ولثبوت
 ولانته الكافر في الجملة حتى نفذ رقة عبد اسلامي وانما قال له يتم
 معنى النظر لتوقف ولانته العبد على اجازة سيده وتمكنه من اخرج
 وانتقال بخدمته المولى فيتوقف التقصير في استيفاء حقوق الميت
 وتوهم احيائه من الكافر للمعادرات الدينية ومن القلق لفسق
 فيخرج القاض من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تسمى للنظر
 واوصى الى عبد صح لو كان لورثته صغيرا حتى لو كان فيهم كبير
 وعندهما له مطلقا لان فيه ثبوت الولاية للمملوك على المالك
 وهو قليل المشروعة وله ان اوصى الى من هو اهل قبضته كمالواوصى
 لا مكاتب نفق هذا له مكلف مستبد بالتفرغ وليس عليه
 وله ان فاة الصغار وان كانوا املا كالكفن لما اقام ابوهم مقام
 نفسه صار مستبدا بالتفرغ منه له بله ولانته لهم عليه خلفه
 عبد الغر فانه مولى عليه بخلافه اذا كان فيهم كبير له تبين نصيبه
 او يمنعه فيعجز الوصية عن الاداء بحقه فامتنع الجواز واوصى الى
 عاجز عن القيام بها اى بالوصاية لم يعزل القاض بل ضم اليه غيره
 له ان في الضم رعاية الحقير حق الموصى وحق الورثة فان تكمل
 النظر كصدا به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شك الوصى اليه لك
 فلا يجب ان يعرف ذلك حقيقة له ان الشاكي قد يكون كافرا خفيفا
 على نفسه لو ظهر للقاض عجزه اصلا استبدل بغيره رعاية للنظر
 الجانبيين ويسقى على الوصاية اميز بقدر رضى له يجوز للقاض اخرج

له ان اقتار غيره لكان دون له ان مختار الميت لا يرى ان يقدم على
 الميت من كمال شفقة فلا يقدم على غيره اوصا ولا ائتمن
 له ينفر واحد من الميراثين فيكون له ولو وصية اى ولو كان اوصا
 لا كل منهما بالثمن عند اية ومحمد في الشبهة بين وقال ابو يوسف
 ينصرف كل في الحجة له ان اوصا من يملك لولته وهي اذا ثبتت
 له شئ من عايشة لكل واحد على الاخر كماله خويز
 في ولته ان نكاح فلذا اذا ثبت شرط فان الولية له كمال
 النجوى لكونها عيانة عن القدرة الشرعية والقدرة له تجوز
 ولها ان الموصى انما يرث برأيهما لا يرى احدهما فوق الاخر بينهما
 بخلاف الوصية في النكاح لانه السبب في الخوف وهي قائمة
 بكل منهما على الكمال والسبب هنا الاوصا وهو الهما لا كل
 منهما ثم استثنى من قوله لا ينفر واحد منهما بقوله الا بشرط كفته و
 تجزئه فانه لا يثبت على الولية وربما يكون احدهما غائبا فغ
 الشراط اجتماعهما ف والميت ولو فعله عند الضرورة جاز
 جاز والخصومة في حقوقه لانهما لا يجتمعان عادة ولو اجتمعا
 لم يتكلم الا احدهما غالبا وشراة الطرفة تأخره خوفا
 الا ضرب والاهل لم اى قبول الهبة للطفل فانه ليس ببلان
 الولية ولهذا يملك الموصى ومن في عياله واعناق عبد معيت
 ورر ووربعة وتنفيذ وصية معينة لعدم الحاجة الى اى
 وبيع او اخاف تلفه بجمع اموال ضايعة لان فيه ضرورة وان
 مات احدهما فان اوصى لا الحى او لا اخو فله اى لم اوصى اليه
 الوصية سواء كان الحى او اوصى في تركه وحده وله جناح لا نصب
 القايض وصيا والاهل وان لم يوصى في القايض اليه غير له ان الوصية

قد قرأنا اوصا الى الحى او الى آخره
 قلت لا يثبت عليك ان تقدم او لا تخلف
 الوصية التي كان فيها الكفو ذلك الآخر
 وصيا مع ذلك الوصية التي على
 المعاقلة للميت وغيره لا تنفذ على
 قوله فان اوصى الى الحى

قصد

قصد ان يخلف وصيان متصرفان في حقوقه وامكن حقيقة نصب
 وصي آخر نصب القايض وصيا امينا كافيلا فيقول بغير له ان استغفار
 بانه يفيد له ان يكون عدله فيقول وينصب عدله ولو عدله غير كاف
 ضم اليه كافيلا فيقول فيقول فليكن اسم قندي في مجموعاته وينصب
 ايصا اى يقول القايض العدل الكاف والى بعدد المستعدين طهر الدين
 الموعين اني بانه تقدم على القايض له ان مختار الميت قايض انقراض في
 الميت وان كان عدله كافيا فكيف في القايض وفي الوصية وفي لهما
 يعنى اذ مات الوصية واوصى الى اخوه وصية في تركته وتركه الميت الا
 له ان الوصية يتم بولته منتقلة اليه فيملك الا بصادا لا غير كالجدة
 وقسمته اى قسم الوصية نائبا عن ورثته غيب مع الموصى في
 يعنى اذا اراد جلا ورثته غيب ووصى لا زيد وليك بمبلغ جاز لم يرد الوصية
 ان يقسم تركته بين ورثته الغيب بين بكر الموصى له بان يأخذ
 حق الورثة ويسلم الباقي لا الموصى له ان الوارث خليفة الميت صح
 صح برة بالغيب ير عليه يصير مغورا بشر ان المورث صح يكون الولد
 حوا وان الوصية خليفة الميت ايف فيكون خصما للوارث اذا كان
 غائبا فصحت قسمته عليه فلا يصح من اى الورثة عليه اى الموصى له
 ان ضاع فسطح اى حصته الورثة مع اى مع الوصية له ان الملك
 بعد تمام القسمة يكون على من وقع له ملكه في قسمته وقسمته اى
 قسمته الوصية عن الموصى له الغايب معهم اى مع الورثة له اى له نصيب
 له ان الموصى له ليس خليفة عن الميت من كل وجه له ملكه بغير
 صح له برة وله برة عليه لا يصير مغورا بشر ان الموصى فلا يكون الوصية
 خليفة عنه عند غيبته في جوارى الوصية له ان ضاع فسطح مع الوصية بملك
 باقى له ان يترك لوارث فيستوى في المال المشترك ويبقى باقى عليها

لا يقول له

على ربحه

على الشركة

وللقايض قسمها واخذت من اي يجوز للقايض ان يقسم له كمن
 الموصي له الغايض الورثة واخذت من الموصي له ان القايض يقسم
 له سيما في المودة والغيب من النظر ان ارضى الغايض قبضه فنفيذ
 ذلك وصح في الوصية الغايض قد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة
 سبيل فاسمهم الى الوصية مع الورثة في الوصية صح واخذ الوصية للمال
 فملك المال في يده او يد من عمن الموصي به تملك باقي الموصي
 له ان القسم له ان اوله ان يملك المقصود ما هو نأثره ان لا يملك بقية
 فصار كما اذا ملك قبل القسم صح ببيع الى الوصية عبد من
 الركة بغير الغراء له ان الوصية قائم مقام الموصي ولو توله جينا
 بنف بغيرهم جاز وان كان في وضوثة فكذا في مقامه في رة
 ان حق الغراء تعلق بالمال له بالصورة وهي باقية ببقاء
 الثمن باع الى الوصية او يبيع ببيع وصرف قائم فالحق في البيع
 بعد ملكه منه مع رى مع الوصية ضمن الى الوصية له ان العاقد
 فنكح العدة عليه هذه عدة له ان المشتري منه ما في يده
 الثمن الى يملك العبد ولم يملك فقد اخذ الوصية البايع مال الغم
 بل رضاه في يده عليه رة ورجوع في الركة له ان عامل لغيره عليه
 كالوكيل لو يبيع ببيع الصغير وملك منه مع رى مع الوصية فالحق
 الى العبد قائم الى الوصية يرجع في مال الى الصغير له ان عامل له وهو
 الى الصغير يرجع على الورثة بحصة له انتفاع القسم بالحقاق ما
 اصاب به ولم الى الوصية ان يبايع الصغير ويدفع مضاربه وضاربه
 ويؤكل بيعه وشرائه ويبيح ويبيع الموكاتب فيه ونزوح له
 له فنه ويزهه له بدينه وبدنه فله ملك ضمن قدر المورث من
 حينه وله ان يعاير مضاربه وينبغي ان يمد عليه بداء والة

صدق

٥٤٩

صدقاً وياته ويكون المشتري كله للبيعه قضاء ويأيد له في ذلك كله ويملك
 حرة فنه ولو يملك له ان يملك له ولو يعوض كذا في العارية وله ان يملك
 التجارة ببال البيعة للبيعة له لنفسيه الى يجوز له التجارة بنفسه
 ببال البيعة سواء ورثه من ابيه وملكه بوجه آخر وله ببال البيعة فان
 فعل وبه ضمن ركن المال وتصدق بالركن عند باع ومحمد وعند
 ابو يوسف لم يملك الركن ولا يتصدق بالركن كذا في الحائنة ويحكم في قبول
 الحوالة على الاملاء له ان يملك فيه من الضرر ولا يقضى الى الوصية مال
 البيعة له ان يملك وهو عاقد عن المصلحة صمد بخلاف القايض فانه قادر
 عليه لذل ان يقضى له الوقف والغايض له يبيع ولا يملك له
 بما يتغايض له ان يملك في نظري وله نظره الغيب الفاشي بخلاف
 اليه فيه يمكن الترخ عنه في اعتبار ان يملك البيعة ويبيع
 على الكمية الغايض له العقار له ان يملك له سواء وله يملك فله
 وصيته وكان القايض ان لا يملك الوصية اذ له يملك له على الكمية
 التي نواله في تمام ربح الباع فيحتاج الى الحفظ و
 حفظ الثمن ايسر وهو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه محصور
 بنفسه اذ لم يكن ربح في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار
 للوصية او الم يملك على الميت ربح وان كان في ملكه بقدر الركن
 ويبيع الى الوصية العقار وان لم يكن ربح بصغير قيمته او
 للدين كما نقلنا عن الظهيرية او النفقة رى نفقة الصغير قال في
 الهداية في او خربان لنفقة اذ باع العقار او المنقول على الصغير
 جاز للمال الوالية ثم لم ان ياخذ منه نفقة له ان يملك او
 وصيته سلمه الى مطلقه بان يقول تملك مالي وربعه مثله وصيته
 في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة خرج عنه علة او

الاب

اى في باب الحجاب حتى اذا لم يبيع كان خرابا فندع عذارته له يجوز ان
 اى الوصي بدنه على الميت وله من تركته ان لفلا يكون اولا
 على الرغم ان يكون المورثا فيصير في حصته ان لا وارثا على نفسه
 اى الوصي بعينه في تركته او على ان الصغير له سهم كذا في العارية
 شهد وصيتان ان الميت اوصى الزيد معهما او ابنا ان اباهما او
 لا زيد بطلت اى شهادتهما له نعم من موثقا او الوصيان فلا يثبتا لهما
 صحتنا ان يدعي المشهود فيقبل حتى ان كان للفاضة وله
 نصب الوصي ابتداء وولته ضم اقرانها فمما سقطا مؤنة
 التعيين عن الفاضة واما ان بنان فليكن لهما انفسهما نفعا
 بنصب فظلمت كذا شهادتهما للصغير بما لو انتقل اليه الميت
 او غيره او كبير بما للميت فانها ايضا باطلة اما ان وفلان التفرغ في
 مال الصغير للوصي سواء كانت من الزكوة او من الثانية فلا مال
 الكبير او غيره او كبير بما للميت فانها ايضا باطلة اما ان وفلان التفرغ
 في مال الصغير للوصي سواء كانت من الزكوة او من الثانية فلا مال
 الكبير اذا كان من الزكوة فلا يجوز شهادته الوصي عند حيفه لان
 وله ان يحفظ وولته السبع ان كان الكبير غائبا وصحت اى الشهادة
 في مال غيره اى غير الميت فان مال الكبير ان لم يكن من الزكوة فلا تصرف
 للوصي فيه فيجوز شهادته وصحت شهادته رجليه في تركته ببلوغه
 على الميت والى غيره الى ولى من خلفه في الشهادة بوصيته بالمال
 هذا قولنا وقال ابو يوسف فلا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالمو
 يتعلق بالزكوة اذا الذمة خربت وهذا لو استوفى احد حقه من
 الزكوة فترك الزكوة فمكنت الشهادة مثبتة حوالته فيحقق
 التهمة ولهما ان الدين يجب الذمة وهي قابله لحقها في تركته

بالموت

ولما لو تبرع اجني بقضاء دين احد هما ليس له حق الشاكره بخله والوصية
 له ان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال تركا بينهم فاوثر
 شهته او شهادته الى ولى بعينه والى غيره بطلت اى حيث لم يصح ايضا
 له ان الشهادة توجب تركه في المشهود به اضعف الوصيتين مبتداه فحق
 البقية كاقوى الوصيتين وهو وريث الام والعم في رتوى الى ولى وهو
 صفو الورثة كاقوى الوصيتين وهو وصي الارب والفاضة اضعف
 الحالب وهو حال كبر الورثة لان الوصي انما يستفيد التفرغ من الموصي فيكون
 تصرفه على مقدار تصرف الموصي فوصية الوصي الا في حال صفو الورثة كوصية الارب
 حال كبرهم للاضعف كوصية الارب مثله يبع المنقول وغيره لقضاء الدين
 عند فقد الاقوى للموت ولا يشري الى الاضعف الا ان يدلل للصغير
 من نفقة او كسوة ولا يتم فمطلقا فيما انتفاء الصغير من غير ابيه لما
 ان تصرفه على مقدار تصرف الموصي في الارب ولا من الجدة لان وصيته قائم مقام
 وهو اولى من الجدة فكذا احتان ولان اختياره مع وجود الجد يدل على ان
 انفع لبيته من تصرفه في غيره وان لم يوص الى من ينصب وصيا فالجدة مثله اى مثله الا
 وقام مقامه في التفرغ فحق ملكه لكافة ومن الوصي ومنه ما سئل انهم نقلنا
 من الحائنة منها رجلات وترك ورثة فبلغهم ان اباهم اوصى بوصايا وله
 يعلمون ما اوصى فقالوا قد اجزنا ما اوصى به في المتقاة لا يجوز انما يجوز
 اذا اجازوا بعد العلم وفي المتقاة اذا دفع الوصي الى البيتم ما لم يعد بلوغه
 فله ان يستع على نفسه قد قبض جميع تركته والده عنده من قليل وكثير الا قد استوفاه
 ثم ارجع شيئا به الوصي وقال هو تركه ابيه واقام البيته قبلت بيته وكذا
 او الوارثة قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الدين ثم ارجع شيئا على رجل
 سمع عوله ومنه ما وصى انفذ الوصية من مال نفقه لوان كان هذا الوصي وارثا
 الميت يرجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع

هذه العبارة ومن نفقه من غير ابيه
 الموضع انما اراد بالدين زيادة في سهم

في نفقة من تركه والده

لأنها مطالباً من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كانت لو صيته تتدبر
 له يرجع وقبله ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشرع اذا اراد ان
 من مال نفسه لم يرجع وكذا الوجه افان شري كسوة للصغير او شري ما ينفع عليهم
 من مال نفسه لم يكن متطوعاً ولو قضى بين الميت من مال نفسه غير امواله
 وشهد على ذلك لم يكن متطوعاً وكذلك بعض الورثة اذا قضى بين الميت او
 كفى الميت من مال نفسه لم يكن متطوعاً وكان له الرجوع في مال الميت من نفسه
 قبل قوله ذلك ومنها وجه باع شيئاً من مال الميت ثم طلب منه بآلة مما يبدل
 القايض يرجع الى اهل البعور اخبره رشتان من اهل البعورة والامانة انه باع شيئاً
 وان قيمته ذلك فان القايض له يلتفت الى من يرد وان كان المراد به شري
 وفي السوق باق له ينقض بيع الوجه له جاز تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البعور
 الامانة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقوله امواله وهذا قول محمد وآل على قولهما
 فقوله الواحد كاذبة التركة وعلى هذا قيم الوقف اذا لم يستغل الوقف فجاء
 آخر يرد في الرجوع ومنها وجه باع تركه الميت له نفاه وصيته في المشرى في خلف
 الوجه في خلف والوجه يعلم انه كان كاذباً في يمينه فان القايض يقول للموصي
 ان كنت صادراً فقد في البيع بينهما فيجوز ذلك وان كان تعليقاً بالخطر
 وانما يحتاج الى نسخ الحاكم له ان الوجه لو عزم على ترك الخصومة كان قسمه المنة
 له قاله فيلزم الوجه كالتوقيل له حقيقة فاذا انسخ القايض لم يكن اقاله
 فلا يلزم الوجه كالتوقيل له حقيقة فاذا انسخ القايض لم يكن اقاله فلا
 يلزم الوجه **هذا** آخر ما من الله تعالى على بلطف من شره غرر الاحكام
 المستى بدرر الحكم حيث وفقني لجمع وتحرره وعلى احسن الصواب
 تصويره صاوياً لمات خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت
 في بعض المعبر امطورة ولقد بذلت مجهود في التغيير والتبديل
 التيقن والتهذيب والتوضيح وتبني اقوال الائمة الكرام والمتطالع

هذا هو الوجه الذي عليه الفتوى

هذا هو الوجه الذي عليه الفتوى

هذا هو الوجه الذي عليه الفتوى

لا يكون متطوعاً وكفى العبد الميت

اراد

اراء فضلك والائمة العظام حتى عثرت على ما صدر عن بعض اهل فاضل من العترة اجمعين
 البشرية ووقفت على ما وقع من بعض اهل ما لم من زلة ليست نفيها من مائة
 وله عيب فاق سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المملح ط الامواج
 له يفوس على فرايد كل غواص قوي فضله الزجاجة ولذي رى العلماء المتأخرين
 مع كماله في الفقه والدين وتصنيفهم فيها كتباً معجزة لم يكونوا حوله هذا العلم
 ولم يصنفوا فيه لورسالة مختصة وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحة
 معهم في تصنيفهم فيما نسبوا اليه ومعارضة اياتهم في مؤلفاتهم فيما عتدوا
 به حيث قبلها علماء العصر وفضلوا الدهر متماز منهم بكتب في الماتن
 التطف الشحون بالفوائد والشرع الشريف المملوء بالفرايد المحدث الذي يملأ
 راننا لنهدي لولاه ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا ان اماننا
 الله ليس الغرض له صيل هذه الكلمة الممددة بل الامثلة بما يفهم من قولهم وآلهم
 تركت و قد وقع الفراغ من تأليف نوع السبب لكنا من جملة الاولين ذلك
 وثمانين وثمانية وقد كانت البداية في يوم السبت لثلاثين من ربيع الثاني سنة
 وسبعين وثمانية على يد الضعيف عبد الله بن محمد واحوجهم الى رحمة مؤلف
 الكتاب محمد بن فرامور بن علي عامه الله تعالى بلطف الخفي والجلي

الحمد لله على التوفيق والهداية

م

قد وقع الفراغ من تويد هذه النسخة الشريفة المباركة من يد العبد الضعيف
 التحيف لارحمته ربه اللطيف احمد بن عبد الرحيم بن
 حسين بن سلمان عفي عنهم الرحمان
 وجميع المسلمين والمسلمين آمين
 بآرب العالمين

تاريخ وفات ملا محمد
 ابن درغهامي في تاريخ
 قدره في تاريخ وفات
 جاهد في تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات

تاريخ وفات ملا محمد
 ابن درغهامي في تاريخ
 قدره في تاريخ وفات
 جاهد في تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات

تاريخ وفات ملا محمد
 ابن درغهامي في تاريخ
 قدره في تاريخ وفات
 جاهد في تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات
 من تاريخ وفات